

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر-باتنة-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الاجتماعية

شعبة: علم الاجتماع والديموغرافيا

موضوع الأطروحة:

عمل المرأة وأثره على الإستقرار الأسري بالمجتمع الجزائري دراسة ميدانية ببلدية الشمرة ولاية باتنة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع العائلي

إشراف الأستاذ الدكتور:

الطاهر حفاظ

إعداد الطالبة:

مكاك ليلي

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	د. أحمد بوذراع
مشرفا ومقررا	جامعة باتنة 1	أستاذ محاضر - أ	د. حفاظ الطاهر
عضوا مناقشا	جامعة باتنة 1	أستاذ محاضر - أ	د. أحمد عبد الحكيم بن بعطوش
عضوا مناقشا	جامعة تبسة	أستاذ محاضر - أ	د. لغويل سميرة
عضوا مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر - أ	د. بولقواس زرفة
عضوا مناقشا	جامعة سطيف 2	أستاذ محاضر - أ	د. بلخيري كمال

السنة الجامعية:

2017-/2016هـ 1438-1437

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"فاستجاب لهم منهم أني لا أضيع عمل عامل منكم

من ذكر أو أنسى بعضكم من بعض"

صدق الله العظيم

الشكر والتقدير

الحمد لله تعالى، كما ينبغي لجلالة وجهه وعظيم سلطانه الذي وفقنا وسهل

علينا إنجاز هذا العمل المتواضع، كما لا يفوتنا أن نتوجه بخزير الشكر وعظيم الامتان إلى جمع
أساتذة وطلبة وعمال قسم علم اجتماع بجميع تخصصاته بخامعة باتنة وعلى رأسهم الأساذ المشرف
الدكتور حفاظ الطاهر والذي لم يدخل علي بجهده ووقته وكان مصباحا مضيئا أنا في درب العلم
والمعرفة رغم طولها وصعوبته .

كما أتقدم بخالص شكري وامثاني لأساتذتي الكرام الذين قاموا بنحكير الإسنامرة،
وكذا لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم الإطلاع على هذا العمل المتواضع، وإبداء
ملاحظاتهم العلمية لأنال بذلك شرف النلمذة على أيديهم .

مثلما يقتضي واجب العرفان بالجميل أن أتوجه بالشكر الجزير إلى كل الأساتذة والزملاء
الذين قدموا لي يد العون والمساعدة .

وأخيرا أتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد
على إنجاز هذا البحث بالشكل الذي هو عليه، وما توفيتي إلا بالله، وهو نعم المولى ونعم النصير .

قائمة المحتويات

الشكر والتقدير

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

أ مقدمة

5 الجانب النظري

5 الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

6 تمهيد:

6 أولا: إشكالية الدراسة

8 ثانيا: أهمية الموضوع

9 ثالثا: أسباب إختيار الموضوع

11 رابعا: أهداف الدراسة

12 خامسا: فرضيات الدراسة

14 سادسا: مفاهيم الدراسة

14 1- مفهوم الأسرة:

17 2- مفهوم الإستقرار الأسري:

19 3- مفهوم العمل:

21 4- مفهوم المرأة العاملة:

22 سابعاً-الدراسات السابقة:

22 1-الدراسات العربية:

36 2-الدراسات الجزائرية:

55 ثامنا: موقع الدراسة من الدراسات السابقة

59 خاتمة:

60 الفصل الثاني: المرأة والعمل

61 تمهيد:

61 أولا: عمل المرأة في نظر القانون والإسلام

61 1-عمل المرأة في القانون العالمي:

63 2-عمل المرأة في القانون الجزائري:

66	3- عمل المرأة في الإسلام:
72	ثانيا: تطور عمل المرأة
72	1-تطور عمل المرأة في العالم:
75	2-تطور عمل المرأة في البلدان العربية:
77	3-تطور عمل المرأة في الجزائر:
82	1-3عمل المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية
85	2-3عمل المرأة الجزائرية خلال الاستقلال
90	ثالثا: المرأة العاملة ودورها في عملية التنمية
92	خاتمة:
93	الفصل الثالث: واقع المرأة العاملة في ظل ازدواجية الدور
94	تمهيد:
94	أولا: دوافع خروج المرأة إلى العمل
95	1-الدافع الإقتصادي:
96	2-الدوافع النفسية والاجتماعية:
98	3- الدافع التعليمي والسياسي:
99	ثانيا: أسباب الصراع في أداء الدورين
102	ثالثا: الآثار الناتجة عن عمل المرأة
102	1- أثر عمل المرأة عليها:
104	2- أثر عمل المرأة على الزوج:
107	3- أثر عمل المرأة على الأبناء:
112	4- أثر عمل المرأة على تقسيم الأدوار داخل الأسرة:
114	5- أثر عمل المرأة على وقوع خلافات داخل الأسرة:
115	6- أثر عمل المرأة على المجتمع:
115	1-6 البطالة:
116	2-6 الإزدحام الشديد:
116	3-6 ضعف العلاقات القرابية والاجتماعية:
117	رابعا: المشاكل الأسرية الناتجة عن عمل المرأة:
120	خاتمة:
121	الفصل الرابع: الدراسة السوسولوجية للأسرة
122	تمهيد:

122	أولا: تعريف الأسرة
125	ثانيا: التطور التاريخي للأسرة
126	1- الأسرة في الجاهلية:
127	2- الأسرة في الإسلام:
128	ثالثا: خصائص الأسرة
130	رابعا: أشكال الأسرة
130	1- تصنيف الأسرة من حيث الإنتساب الشخصي
130	1-1 أسرة التوجيه:
130	2-1 أسرة التناسل أو الإنجاب:
131	2- تصنيف الأسرة من حيث الإقامة:
131	3- تصنيف الأسرة من حيث السلطة:
131	1-3 الأسرة الأبوية:
132	2-3 الأسرة الأموية أو الأمومية:
132	3-3 الأسرة البنيوية:
132	4-3 أسرة المساواة:
132	4- تصنيف الأسرة من حيث الشكل:
133	1-4 الأسرة النووية أو النواة:
133	2-4 الأسرة الممتدة:
134	3-4 الأسرة المركبة:
135	4-4 الأسرة المشتركة:
135	5-4 الأسرة المتحولة:
135	6-4 الأسرة البوليجامية والبولياندرية:
136	خامسا: وظائف الأسرة
137	1- الوظيفة البيولوجية:
138	2- وظيفة الإنجاب والتكاثر:
138	3- الوظيفة الاقتصادية:
138	4- الوظيفة التربوية والتعليمية:
139	5- الوظيفة الدينية:
140	سادسا: نظريات الأسرة
141	1- النظرية الوظيفية:
143	1-1 الوظيفة المطلقة:

144.....	2-1 الوظيفة النسبية:
144.....	3-1 البنائية الوظيفية:
147.....	2-النظرية التفاعلية الرمزية:
148.....	1-2 التفاعلية الرمزية:
149.....	2-2 السلوكية الاجتماعية:
149.....	3-نظرية الصراع:
150.....	4-النظرية التطورية:
152.....	سابعاً: الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي.....
157.....	خاتمة:
159.....	الفصل الخامس: عمل المرأة والإستقرار الأسري في المجتمع الجزائري
160.....	تمهيد:
160.....	أولاً:تعريف الإستقرار الأسري.....
162.....	ثانياً: مفاهيم مرتبطة بالإستقرار الأسري.....
162.....	1-الزواج:
163.....	2-العلاقات الأسرية:
164.....	3-التوافق الأسري:
164.....	4-التماسك الأسري:
165.....	5-التكافل الأسري:
165.....	6-الأسرة المستقرة:
166.....	7-الأسرة غير المستقرة:
166.....	8-التفكك الأسري:
167.....	9-المشاكل الأسرية:
167.....	ثالثاً:عوامل الإستقرار الأسري.....
167.....	1- حسن اختيار الشريك:
168.....	2-الإحترام المتبادل:
168.....	3- الشعور بالإنتماء:
168.....	4- التعاون:
169.....	5- تنظيم الحقوق والواجبات:
169.....	6-الملائمة:
169.....	7- القدرة والمهارة:

170	8- الصبر:
170	9- الإعاقة:
170	رابعا:مظاهر الإستقرار الأسري
171	خامسا: المتغيرات التي تؤثر على الإستقرار الأسري
171	1-عدم الإلتزام بالضوابط الشرعية للزواج:
172	2- عدم التشابه في المعتقدات والقيم الاجتماعية:
173	3-عدم فهم الزوجين للحياة الزوجية:
173	4- تقصير أحد الزوجين في القيام بواجباته:
174	5- عدم التكافؤ بين الزوجين:
174	سادسا:الآثار المترتبة عن عدم الإستقرار الأسري
176	سابعا:الإستقرار الأسري في الجزائر
179	ثامنا:عمل المرأة والأسرة في المجتمع الجزائري
182	خاتمة:
183	الجانب الميداني
183	الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية
184	تمهيد:
184	أولا: مجالات الدراسة
186	1- المجال المكاني
187	2-المجال البشري:
187	3- المجال الزمني:
191	-المرحلة التطبيقية:
192	ثانيا: المنهج المستخدم في الدراسة
193	ثالثا: عينة البحث
195	رابعا:الأدوات المستخدمة في جمع البيانات
196	1-الملاحظة:
197	2-المقابلة:
198	3-الإستمارة:
201	4- الوثائق والسجلات:
202	خامسا: الأساليب الإحصائية المستخدمة
202	سادسا:صعوبات الدراسة

203.....	سابعاً: خصائص مجتمع البحث
215.....	خاتمة:
216.....	الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية ومناقشة النتائج وتفسيرها.....
217.....	تمهيد:
217.....	أولاً: عرض وتحليل البيانات الميدانية.....
217.....	1- بيانات حول مدى تأثير عمل المرأة على استقرارها:.....
240.....	2- بيانات حول مدى تأثير عمل المرأة على استقرار الزوج.....
247.....	3- بيانات حول مدى تأثير عمل المرأة على استقرار الأبناء.....
268.....	4- بيانات حول مدى تأثير عمل المرأة على تقسيم الأدوار داخل الأسرة.....
277.....	5- بيانات حول مدى تأثير عمل المرأة على حدوث خلافات داخل الأسرة.....
294.....	ثانياً: نتائج الدراسة.....
294.....	1-النتائج العامة:
294.....	1-1 الخصائص الاجتماعية للمرأة الجزائرية العاملة:.....
294.....	أ-التركيب العمري:.....
296.....	ب-المستوى الدراسي:.....
296.....	ج-الدخل:.....
297.....	1-2ظروف عمل المرأة:.....
297.....	أ-الدوافع الكامنة وراء خروج المرأة للعمل:.....
298.....	ب-العوامل التي تشجع المرأة على العمل:.....
300.....	ج-الصعوبات التي تواجهها المرأة العاملة:.....
301.....	1-3عمل المرأة والأوضاع الأسرية:.....
301.....	أ-العمل ووضع المرأة في الأسرة:.....
303.....	ب-عمل المرأة ووضع الزوج في الأسرة:.....
305.....	ج- عمل المرأة ووضع الأبناء في الأسرة:.....
307.....	د-عمل المرأة وتقسيم الأدوار داخل الأسرة:.....
308.....	هـ- عمل المرأة ومدى وقوع خلافات داخل الأسرة:.....
310.....	2- النتائج حسب الفرضيات
311.....	ثالثاً: التوصيات
315.....	خاتمة:.....
316.....	الخاتمة.....

319..... قائمة المراجع والمصادر

333..... الملحق

قائمة الجداول

- جدول رقم 1: يبين نسب مشاركة المرأة في سوق العمل لبعض الدول الرأسمالية مع مطلع الثمانينات: 75
- جدول رقم 2: يوضح توزيع اليد العاملة النسوية في بعض بلدان المشرق العربي في مختلف القطاعات 77
- جدول رقم 3: يبين: مشاركة الفتيات في كل مراحل التعليم 78
- جدول رقم 4: يوضح توزيع نسب النساء العاملات حسب قطاعات العمل في الجزائر 80
- جدول رقم 5: يوضح توزيع القوى العاملة في الجزائر حسب متغير الجنس خلال سنتي: (2000-2001): 81
- جدول رقم 6: يبين توزيع النساء اللواتي شاركن في الحرب التحريرية وتم إحصاؤهن 83
- جدول رقم 7: يبين: نسبة الوظيفة النسوية حسب الفئات المهنية: 87
- جدول رقم 8: يبين عدد ونسبة المعلمات والأستاذات حسب الأطوار بين سنتي 2000 و2003 89
- جدول رقم 9: يصف عينة المبحوثات اللواتي أجريت عليهن الدراسة الإستطلاعية: 189
- جدول رقم 10: يصف عينة المبحوثين الذين أجريت عليهم الدراسة الإستطلاعية: 189
- جدول رقم 11: يوضح المؤسسات التي كانت محل الزيارة الميدانية وعدد المبحوثات اللواتي طبقت عليهن الإستمارة في كل مؤسسة. 195
- جدول رقم 12: يوضح مجال عمل المبحوثين وكيفية توزيعهم في كل قطاع حسب عمل زوجاتهم 195
- جدول رقم 13: يوضح توزيع السيدات العاملات وأزواجهن حسب السن 203
- جدول رقم 14: يوضح توزيع السيدات العاملات حسب سن الزواج 205
- جدول رقم 15: يوضح توزيع السيدات العاملات حسب حالتهن العائلية عند الإلتحاق بالعمل 206
- جدول رقم 16: يبين عدد أفراد أسر السيدات العاملات وأزواجهن 207
- جدول رقم 17: يوضح توزيع السيدات العاملات وأزواجهن حسب المستوى التعليمي 208
- جدول رقم 18: يوضح توزيع السيدات العاملات وأزواجهن حسب مجال العمل 210
- جدول رقم 19: يوضح كيفية حصول السيدات العاملات وأزواجهن على العمل 211
- جدول رقم 20: يوضح مدى تناسب عمل السيدات العاملات وأزواجهن مع مؤهلاتهم 212
- جدول رقم 21: يوضح توزيع السيدات العاملات حسب المسافة بين العمل ومكان إقامتهن ومدى تأخرهن عن العمل بسبب المواصلات 213
- جدول رقم 22: يوضح كيفية تنقل المبحوثات إلى مكان عملهن 214
- جدول رقم 23: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول الأسباب التي دفعتهم للخروج إلى العمل 217
- جدول رقم 24: يوضح عدد ساعات عمل السيدات العاملات في اليوم 219
- جدول رقم 25: يوضح رأي السيدات العاملات وأزواجهن في أوقات عملهن 220

- جدول رقم 26: يوضح إجابات السيدات العاملات حول مدى تطلب طبيعة عملهن العمل خارج الأوقات الرسمية..... 221
- جدول رقم 27: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى وجود وقت فراغ لديهن والأعمال التي يقمن بها خلال هذا الوقت 222
- جدول رقم 28: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن فيما إذا كن يرين أنهن يقضين معظم وقتهن في العمل ولا يبقى لهن وقت للقيام بالواجبات المنزلية وماذا يفعلن للقيام بها 224
- جدول رقم 29: يوضح رأي العاملات وأزواجهن في مدى كفاية الإجازات والعطل الممنوحة في مكان عملهن مقارنة مع الواجبات الأسرية 226
- جدول رقم 30: يوضح إجابة العاملات وأزواجهن حول مدى تقديمهن لطلب عطلة إيداع إلى جهة العمل 227
- جدول رقم 31: يوضح قيمة الأجر الذي تتقاضاه السيدات العاملات وأزواجهن 228
- جدول رقم 32: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى كفاية دخلهما لتلبية مصاريف الأسرة 230
- جدول رقم 33: يوضح إجابة العاملات وأزواجهن حول مدى مساهمتهم في نفقات الأسرة وكيفية المساهمة 232
- جدول رقم 34: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول نوع المصاريف التي يساهمن فيها 233
- جدول رقم 35: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى إحساسهن بالتقصير في حق أنفسهن بسبب العمل وفيما يقصرن 235
- جدول رقم 36: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى توقفهن عن العمل في حالة تحسن المستوى المعيشي للأسرة والسبب في ذلك 237
- جدول رقم 37: يوضح رأي السيدات العاملات وأزواجهن في مدى تأثير عملهن على استقرارهن الأسري . 239
- جدول رقم 38: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول موقف الأزواج من عملهن وأسباب المعارضة 240
- جدول رقم 39: يوضح توزيع السيدات العاملات وأزواجهن حسب مدى مساهمة الأزواج في مصاريف الأسرة والسبب في عدم المساهمة 242
- جدول رقم 40: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى مساعدتهم لزوجاتهم في القيام بالأعمال المنزلية (نوع الأعمال التي يقومون بها، والسبب وراء عدم مساعدتهم) 243
- جدول رقم 41: يوضح توزيع السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تقصيرهن في حق أزواجهن بسبب العمل وفيما يقصرن 245
- جدول رقم 42: يوضح رأي السيدات العاملات وأزواجهن في مدى تأثير عملهن على الاستقرار الأسري لأزواجهن 246
- جدول رقم 43: يوضح عدد الأبناء 247

- جدول رقم 44: يوضح عمر أكبر الأبناء 248
- جدول رقم 45: يوضح عمر أصغرهم 249
- جدول رقم 46: يوضح رأي السيدات العاملات وأزواجهن في مدى ملاءمة ساعات عملهن مع عمر الأبناء 250
- جدول رقم 47: يوضح إجابة السيدات العاملات فيما يخص مكان بقاء الأبناء أثناء غيابهن عن المنزل ... 251
- جدول رقم 48: يوضح إجابة السيدات العاملات فيما يخص الشخص الذي يقوم بإيصال الأبناء إلى مكان بقاءهم..... 253
- جدول رقم 49: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى كفاية البدائل لتربية الأبناء تربية سليمة والسبب في عدم كفايتها 254
- جدول رقم 50: يوضح مدى إحساس السيدات العاملات وأزواجهن بالقلق على الأبناء 255
- جدول رقم 51: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تعرض الأبناء لمشاكل بسبب غيابهن ونوع هذه المشاكل 256
- جدول رقم 52: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تعويضهن لأبنائهن عن غيابهن طول اليوم والسبب في عدم القدرة على ذلك 257
- جدول رقم 53: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى طلبهم من زوجاتهم التوقف عن العمل بعد أن رزقن بأولاد وموقفهن من ذلك 259
- جدول رقم 54: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى مساعدتهم لهن في رعاية الأبناء (الأعمال التي يقومون بها- السبب عند عدم المساعدة) 260
- جدول رقم 55: يوضح إجابة السيدات العاملات حول مدى تتبعهن لإحدى طرق أو وسائل منع الحمل . 262
- جدول رقم 56: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تقصيرهن في حق الأولاد ونوع التقصير 263
- جدول رقم 57: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تعويدهن للأبناء على القيام ببعض الأعمال بمفردهم وما هي هذه الأعمال 265
- جدول رقم 58: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تأثير عملهن على الإستقرار الأسري للأبناء 267
- جدول رقم 59: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى إحساسهن بالإرهاق والتوتر ومتى يكون ذلك 268
- جدول رقم 60: يوضح إجابة العاملات وأزواجهن حول مدى إحساسهن بالإستغلال المزدوج ومتى يكون ذلك 270
- جدول رقم 61: يوضح إجابة السيدات العاملات حول امتلاكهن للأجهزة الكهرومنزلية ومدى مساعدتها لهن على أداء دورهن المزدوج 271

- جدول رقم 62: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى قيامهن بوظائف ليست من
272 اختصاصهن بسبب العمل
- جدول رقم 63: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى قيام الأزواج بوظائف ليست من
273 اختصاصهم بسبب عمل زوجاتهم
- جدول رقم 64: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى قيام الأبناء بوظائف ليست من
274 اختصاصهم بسبب عملهن
- جدول رقم 65: يوضح إجابة المبحوثات وأزواجهن فيما يخص الواجبات التي تقصر فيها المبحوثات بسبب
275 العمل
- جدول رقم 66: يوضح رأي السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تأثير عملهن الخارجي على تقسيم
276 الأدوار داخل الأسرة
- جدول رقم 67: يوضح رأي السيدات العاملات وأزواجهن حول طبيعة العلاقة بينهما
277
جدول رقم 68: يوضح رأي السيدات العاملات وأزواجهن حول أسباب الخلافات بينهما
278
جدول رقم 69: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تلبية الأزواج لرغباتهن وموقفهن من
280 ذلك
- جدول رقم 70: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى مشاركتهن في اتخاذ القرار داخل
281 الأسرة والسبب في حالة عدم المشاركة
- جدول رقم 71: يوضح رأي السيدات العاملات وأزواجهن حول الطرق التي تمنع حدوث المشاكل الأسرية
283 وتخفف من حدتها
- جدول رقم 72: يوضح رأي السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تأثير الخلافات التي تحدث بينهما على
285 الإستقرار الأسري
- جدول رقم 73: يوضح رأي السيدات العاملات وأزواجهن حول العوامل المساعدة على الإستقرار الأسري
286
جدول رقم 74: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى إحساسهن بالإستقرار الأسري
288 والسبب في حالة عدم الإحساس بذلك
- جدول رقم 75: يوضح رأي السيدات العاملات وأزواجهن حول العوامل المشجعة على عمل المرأة
290
جدول رقم 76: يوضح رأي السيدات العاملات وأزواجهن حول الصعوبات التي تواجهها المرأة العاملة ...
292

مقدمة

المراة هي أساس المجتمع إذ عن طريقها يخرج أفراده إلى الوجود ويشبون رجالا ونساءا فهي تلعب دورا يفوق دور الرجل، إذ هي الدفء والحنان والملجأ والسكينة والملاد والسند الذي يستند إليه الرجل والأبناء فهي الجدة والأم والأخت والبنات، فحواء خرجت من آدم لتكون له سندا وسلاما، لتستمر الحياة وتتكون المجتمعات إلا أن الرجل الذي أنجبته المراة وخرج من بين ثناياها نسيها بمرور الأزمان فاهينت ووءدت وحرمت من مختلف حقوقها في العصر الجاهلي، لكن الإسلام جاء ليعيد إليها كرامتها ويحفظ حقوقها ويضعها في نفس الدرجة مع الرجل، وساهم في ذلك اجتماع جملة من الظروف والتحويلات التي شهدتها المجتمعات ككل في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية (الثورة الصناعية) والتي صاحبها بروز دور جديد للمراة واقتحامها ميدان العمل خارج نطاق الأسرة.

والمراة الجزائرية كان لها نصيب في ذلك رغم الظغوط والقيود الاجتماعية التي كانت ترى أن المكان الطبيعي لها هو البيت وخروجها منه لقضاء حاجة أوزيارة الأقارب أمر لا يتم إلا بموافقة الزوج، إذ يجب عليها إبلاغه مسبقا عن نيتها كلما أرادت الخروج من المنزل وله أن يوافق أو لا يوافق على ذلك .

أما في الوقت الحالي وبعد أن نالت قسطا وافرا من التعليم أصبحت تقضي معظم وقتها خارج المنزل حسب اختلاف مكان عملها، إذ نجدها في المدارس والجامعات والمستشفيات والشركات وغيرها من المؤسسات المختلفة التي اقتحمتها وأصبحت تعتمد إلى حد كبير على العنصر النسوي.

رغم وجود بدائل وعوامل مكملة لعمل المراة حيث أصبحت الآلة هي التي تقوم بالأعمال المنزلية بدلا من ربة الأسرة، إلا أن المراة العاملة تواجه صعوبات عديدة حيث أصبحت تلعب دورا نستطيع القول عنه أنه يفوق دور الرجل، فهي فضلا عن كونها ربة أسرة ومسؤولة عن الزوج والأبناء تعمل خارج البيت وتشارك الرجل في عملية الإنتاج، هذا التغيير جعلها تعيش صراعا في الأدوار نتجت عنه آثار عديدة على المراة نفسها وحتى على أسرته.

ومن هنا جاءت فكرة إنجاز هذه الدراسة بغرض إعطاء تحليل سوسيولوجي للظاهرة ومعرفة أهم الآثار الناتجة عنها والتي من شأنها أن تؤثر على الإستقرار الأسري، واقتراح جملة من البدائل التي تمكن المراة العاملة من التوفيق بين واجباتها الأسرية وواجباتها المهنية لأن أي تقصير في أداء الدورين أو أحدهما يؤدي إلى حدوث خلل في الأسرة والمجتمع معا.

ولذلك فقد احتوى هذا البحث على: مقدمة، وتم تقسيمه إلى قسمين: قسم نظري وقسم ميداني وقد تضمن القسم النظري خمسة فصول هي:

الفصل الأول:

تضمن الجوانب المنهجية للدراسة، التعريف بموضوع الدراسة من خلال تحديد وصياغة إشكالية البحث، تحديد الفرضيات، تحديد أسباب اختيار الموضوع وأهميته، أهداف الدراسة وتحديد المفاهيم الأساسية وبعض المفاهيم التي لها صلة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى عرض وتقييم لأهم الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع.

وتضمن الفصل الثاني:

عمل المرأة حيث تم التطرق له من الجانب القانوني، ونظرة الإسلام له، كما تم التطرق لتطوره في العالم، وفي بعض البلدان العربية، وفي الجزائر (خلال الثورة التحريرية، وخلال فترة الإستقلال)، وفي الأخير تم التطرق لدور المرأة العاملة في عملية التنمية.

أما الفصل الثالث:

فقد تم التطرق من خلاله لواقع المرأة العاملة في ظل ازدواجية الدور، حيث تم التطرق لأهم الدوافع الكامنة وراء خروج المرأة للعمل، وأهم أسباب الصراع الناتج عن أداء دورين يتطلبان جهدا جسديا ونفسيا كبيرا، ثم تطرقنا لأهم الآثار الناتجة عن عمل المرأة عليها وعلى زوجها وعلى الأبناء، وعلى تقسيم الأدوار الأسرية، وعلى مدى وقوع خلافات داخل الأسرة، كما تعرضنا من خلال هذا الفصل للآثار الناتجة عن عمل المرأة على المجتمع ككل، وفي الأخير تطرقنا لأهم المشاكل الأسرية الناتجة عن خروج المرأة للعمل.

أما الفصل الرابع:

فهو خاص بالدراسة السوسولوجية للأسرة، تم التطرق لتعريفها وتطورها في الجاهلية وفي الإسلام، وكذلك تعرضنا لأهم خصائصها، كما تم التطرق لبعض الأشكال والوظائف والنظريات الأسرية، كما تم التطرق أيضا للأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي.

أما الفصل الخامس: فقد تضمن العلاقة بين عمل المرأة والإستقرار الأسري، وقد تطرقنا من خلاله إلى تعريف الإستقرار الأسري، بعض المفاهيم المرتبطة بالإستقرار الأسري، عوامل الإستقرار الأسري، مظاهره، المتغيرات التي تؤثر عليه، الآثار المترتبة عن عدم الإستقرار الأسري، الإستقرار الأسري في الجزائر، وأخيرا تطرقنا للعلاقة الموجودة بين عمل المرأة والأسرة في المجتمع الجزائري.

أما الفصل السادس: فهو متعلق بالجانب الميداني للبحث حيث يحتوي على الإجراءات المنهجية للدراسة، والمجالات المختلفة للدراسة (المجال المكاني، البشري، الزمني)، والمنهج والعينة المستخدمة، الأدوات المستخدمة في جمع البيانات (الملاحظة، المقابلة، الإستمارة، الوثائق والسجلات)، وتم التطرق أيضا للأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث، والصعوبات التي واجهتنا خلال إنجازه، وفي الأخير تم التعرض لأهم خصائص مجتمع البحث.

والفصل السابع: وهو الفصل الأخير فقد إحتوى على تفرغ وتحليل البيانات وعرض النتائج العامة للدراسة، كما تم إعطاء بعض التوصيات التي خرجنا بها من خلال إجراءنا لهذه الدراسة .

الجانب النظري

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

تمهيد

أولاً- إشكالية الدراسة.

ثانياً- أهمية الدراسة.

ثالثاً- أسباب اختيار الموضوع.

رابعاً- أهداف الدراسة.

خامساً- فرضيات الدراسة.

سادساً- مفاهيم الدراسة.

سابعاً- الدراسات السابقة.

ثامناً- موقع الدراسة من الدراسات السابقة.

خاتمة

تمهيد:

إن الغاية من أي بحث علمي هي الوصول إلى الحقيقة والكشف عن الغموض الذي يحيط بالموضوع محل الدراسة، أي محاولة إيجاد حلول للمشكلة محل البحث لذلك سنعرض فيما يأتي: إشكالية الدراسة الأسباب التي جعلتنا نختار موضوع الدراسة دون غيره من المواضيع، أهميته، أهدافه، كما سنتطرق إلى تحديد المفاهيم الأساسية المستخدمة في هذه الدراسة .

وفي الأخير سنعرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا، ثم نحاول تقييمها ومعرفة موقع الدراسة الحالية من هذه الدراسات .

أولاً: إشكالية الدراسة

لكل واحد منا وظيفة يؤديها داخل أسرته التي تعتبر مجتمعه الصغير كما له وظيفة أو وظائف تجاه مجتمعه الكبير ومن هنا ينشأ التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، والمرأة باعتبارها أساس استقرار الأسرة ونصف المجتمع تلعب دوراً أساسياً فيه، خاصة بعد مغادرتها لبيتها الذي يعتبر مملكتها الخاصة واقتحامها لميدان العمل الخارجي، حيث أصبحت تلعب دوراً يفوق دور الرجل فهي زيادة على قيامها بالأعمال المنزلية اليومية أصبحت تعمل خارج المنزل وتقف جنباً إلى جنب معه وتشاركه في عمليات الإنتاج للنهوض بالمجتمع ودفع عجلة التنمية إلى الأمام، وقد استطاعت بذلك أن تحطم القيود وتتجاوز تلك النظرة التقليدية التي كانت سائدة والتي ترى أن المكان الطبيعي لها هو البيت وعملها لا يتعدى حدود منزلها وأنها لا تقوى على العمل خارجه فهي مجرد آلة للإنجاب والعمل المنزلي فقط، وقد كانت هذه الأوضاع أكثر سوءاً خلال الفترة الإستعمارية التي مر بها المجتمع الجزائري، حيث لم يكن هناك من حل يخرج المرأة الجزائرية من المعاناة والإضطهاد الذي فرضته عليها العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة آنذاك وكرسها الإستعمار سوى حركة ثورية تقضي عليه، وقد أثبتت المرأة الجزائرية بجدارة قدرتها على النضال والمشاركة في الثورة وتحمل مسؤولية الأسرة في غياب الرجل حتى تحقق الإستقلال الوطني بعد التضحية بالنفس والنفيس.

وبعد الإستقلال مر المجتمع الجزائري بمراحل مختلفة والتي أدت إلى الانفجار التدريجي للعائلة الممتدة وضمحلل العلاقات القرابية التضامنية شيئاً فشيئاً، وظهور الأسرة النووية التي تعتمد على الزوج وحده في التكفل بمصاريف الأسرة مما خلق دوراً جديداً للمرأة الجزائرية، وساعدها في ذلك التغيير التكنولوجي والإيديولوجي للمجتمعات الذي جاء كنتيجة حتمية بعد الثورة الصناعية التي اقتضت

الحاجة إلى اليد العاملة، فحطمت المرأة قيود الجهل ونالت قسطا وافرا من التعليم واقتحمت مجال العمل خارج المنزل وليس ذلك فحسب بل اقتحمت ميادين عديدة كانت حكرا على الرجل وحده.

ولكن هذا العمل الخارجي بقدر ما أعطاها المكانة الاجتماعية وساعدها في تحقيق ذاتها، بقدر ما أخذ منها راحتها واستقرارها، إذ وجدت نفسها قد دخلت عالما جديدا لا بد أن تعمل جاهدة لتفرض نفسها فيه رغم صعوبة ذلك عليها، إذ وجدت نفسها تقوم بدور مزدوج فعليا أن تخضع لقيم ومعايير المجتمع الجزائري بضرورة الإشراف على مجتمعها الصغير الذي يتمثل في أسرته والقيام بدورها الأمومي على أكمل وجه، وفي المقابل تنتظرها وظيفة أخرى لا تقل أهمية عن الوظيفة الأولى وهي وظيفة العمل الخارجي والمشاركة في تنمية مجتمعها الكبير.

ورغم التطور التكنولوجي وظهور الآلات الكهرومنزلية التي قدمت للمرأة خدمات كثيرة وساعدتها على القيام بواجباتها المنزلية، ووفرت عليها الجهد والوقت إلا أنها تعاني من ظغوطات نفسية واجتماعية بسبب صعوبة التوفيق بين أدوارها المنزلية وأدوارها المهنية مما خلق لها مشاكل على مستوى الدورين .

والإستقرار الأسري يعني تحقيق الرضا والتوافق والسعادة الأسرية وهو لا يعبر عن موقف أو مشكل أو عقبة من العقبات التي تواجه الحياة الأسرية أحيانا، وإنما هو عملية متشابكة الأبعاد تنتج عن التفاعل المستمر بين أفراد الأسرة خلال مراحل الحياة الاجتماعية المختلفة.

يشهد المجتمع المعاصر تطورا ملموسا من حيث غياب تلك النظرة التقليدية للمرأة التي ترى أن مكانها الطبيعي في المنزل فقط، إذ أصبحت مشاركتها للرجل في زيادة دخل الأسرة ضرورة يرتضيها المجتمع لأنها فرد من أفرادها، ولها قدرات لا تقل عن قدرات الرجل ويعتبر الدافع الاقتصادي من أهم الدوافع التي جعلتها تقتحم مجال العمل، ناهيك عن وجود عوامل أخرى لا تقل أهمية مثل تحقيق الذات والمكانة الاجتماعية والإستقرار النفسي .

إن ظاهرة عمل المرأة لا نستطيع دراستها من جانب أنها تتعلق بالمرأة فقط بل تتعداها إلى الأسرة وحتى إلى المجتمع ككل فتغير دور المرأة أدى إلى تغير في الأدوار والوظائف الاجتماعية، والمجتمع الجزائري معروف بخصوصيته التي تجعل سلوكات أفرادها خاضعة لعدة معايير قيمية تحكمها مجموعة من الضوابط التي توجه هذه السلوكات، والمرأة الجزائرية هي محور الحياة الأسرية والاجتماعية في المجتمع الجزائري بلا منازع وباقتحامها ميدان العمل تحملت أعباء عديدة ونتج عن ذلك عدة آثار على المرأة نفسها وعلى أسرته وأبنائها وحتى على علاقاتها الأسرية والاجتماعية وبالتالي فتحت المجال أمام تيارين: الأول يؤكد

أن المكان الطبيعي للمرأة هو البيت ويعارض خروجها للعمل تاركة وراءها التزاماتها الأسرية وعلى رأسها أبناءها الذين هم في أمس الحاجة إليها ليصبحوا أفرادا فاعلين في المجتمع ويستند في ذلك إلى القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد المستوحاة من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف هذا الأخير الذي لا يعارض عمل المرأة وإنما ينظمه في إطار أخلاقي بشكل يحفظ للمرأة كرامتها.

والثاني يرى أن عمل المرأة يحقق لها الرضا النفسي والمكانة الاجتماعية وهذا ما ينعكس إيجابيا على الإستقرار الأسري إضافة إلى أنه تحرر من القيود وخطوة نوعية نحو تقدم المجتمعات، وإضافة هامة للمرأة وللمجتمع.

ورغم هذه التيارات المؤيدة والمعارضة اقتحمت المرأة ميدان العمل وليس ذلك فحسب بل اكتسحت ميادين عديدة كانت حكرا على الرجل وحده، وأصبح عمل المرأة خارج المنزل أمرا مألوفا في حياتنا الاجتماعية، وازدادت نسبة النساء العاملات، إلا أن هذا الدور المزدوج نجمت عنه آثار على استقرار الأسرة التي تعتبر الجماعة الأساسية في حياة الفرد وبالتالي فان استقرارها وتماسكها هو أمر ضروري لاستقراره وتحقيق الوظائف المختلفة للأسرة في المجتمع .

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لمعرفة الآثار المترتبة عن عمل المرأة المتزوجة على استقرار أسرتها أي بصيغة أخرى هل يؤدي بها عملها خارج المنزل إلى عدم الإستقرار داخل الأسرة وهذا من وجهة نظر الزوجة العاملة نفسها ومن وجهة نظر الزوج والأبناء أيضا .

ومن هنا جاء التساؤل الرئيسي للدراسة الذي سنحاول الإجابة عنه والذي نصيغه كالآتي:

هل عمل المرأة يؤثر على الإستقرار الأسري في المجتمع الجزائري؟

وذلك من خلال دراستنا لعدة مؤشرات مثل: دخل الزوجة والزوج، المستوى التعليمي للزوجين الأدوار الأسرية، العلاقات الأسرية، التماسك والتواصل الأسري، المشاكل والصراع الأسري.

ثانيا: أهمية الموضوع

لا شك أن السوسولوجيا هي من العلوم التي تهتم بدراسة الأوضاع المختلفة للفرد وعلاقته بالآخرين سواء الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية أو تمثلاته وأدواره الأسرية في النسيج الاجتماعي، ولا شك في أن كل فعل أو عمل إنساني مهما كان بسيطا لا بد أن تكون له أهمية لدراسته، ومقاربة موضوع عمل المرأة وأثره على الإستقرار الأسري بالمجتمع الجزائري يندرج ضمن السياق المجتمعي وديناميته وذلك

برصد الثوابت والمتغيرات المتعلقة بهذه القضية المجتمعية، وأهمية دراسة هذا الموضوع من أهمية الدراسات المتعلقة بالأسرة كونها اللبنة الأساسية في بناء المجتمع والتعرض لوظائفها، نظرياتها، والتغيرات التي طرأت عليها خاصة مع التطور التكنولوجي الحاصل في العالم بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة والذي أدى إلى زيادة حظوظ المرأة في التعليم، وهذا ما أهلها إلى تقلد مناصب عمل هامة من بينها حتى تلك التي كانت حكرا على الرجل وحده ومن ثمة تحملها لوظيفة أخرى لا تقل أهمية عن وظيفتها الفطرية كأم والتي تستدعي الوقوف عند أسبابها والآثار الناتجة عنها، وأهم الضغوطات التي تواجهها داخل الأسرة وفي مكان عملها بغرض تحقيق التوازن اللازم بين واجباتها الأسرية وواجباتها المهنية، وهذا حفاظا على استقرار أسرتهما وعلى عملها باعتباره من العوامل المساهمة في استقرار الأسرة أيضا، وفي تحسين المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للأسرة .

إن أهمية الموضوع تتجلى في صعوبة الدور المزدوج الملقى على عاتق المرأة فهي من جهة تتحمل أعباء العمل خارج المنزل مثلها مثل الرجل وتكون مسؤولة على تاديبته على أكمل وجه، ومن جهة أخرى مسؤولة عن أسرتهما مثلها مثل المرأة الماكثة بالبيت ترعى زوجها وأطفالها وتقوم بكافة الأعمال المنزلية لوحدها، ومن هنا كان لزاما علينا من خلال دراستنا لهذا الموضوع معرفة وإدراك أهم الآثار الناتجة عن هذا الصراع التي تمس الأبناء والزوج والمرأة نفسها وربما تهز الإستقرار الأسري ككل.

إن خروج المرأة إلى ميدان العمل أدى إلى مساهمتها في عملية التنمية الشاملة وخير دليل على ذلك تواجدها في قطاعات مختلفة للعمل، وتناول هذا الموضوع يحتم علينا التطرق لأهم الضغوطات النفسية والاجتماعية والمشاكل التي تواجهها داخل الأسرة وخارجها، والتفكير في إيجاد البدائل واقتراح الحلول المناسبة كتوفير دور الحضانه، وتوفير الأجهزة الكهرومنزلية التي تختصر الجهد والوقت، وتوفير وسائل النقل أو تقريب مكان العمل من المنزل، وتحسين الشروط والظروف المهنية، وهذا من أجل تحقيق التوازن اللازم بين المجالين الأسري والمهني للمرأة العاملة والحفاظ على استقرارها وبالتالي استقرار أسرتهما واستقرار المجتمع ككل .

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

من أهم أسباب اختيار الموضوع: طبيعة التخصص (علم اجتماع العائلي) التي جعلت الباحثة تميل إلى مثل هذه المواضيع المتعلقة بالحياة العامة والخاصة بالمرأة الجزائرية، إضافة إلى الرغبة في تناول

موضوع عمل المرأة تناولا سوسيوولوجيا ومعرفة ميكانيزمات ظاهرة خروج المرأة للعمل والمساهمة في الكشف عن آثارها على الإستقرار الأسري.

- إن خروج المرأة لميدان العمل تاركة وراءها مسؤولية بيتها وأطفالها: (الواقع والأبعاد والإنعكاسات المختلفة على الأسرة والمجتمع) كل هذه الأسباب تجعل الموضوع محل اهتمام وترغبنا في دراسته.

- إن المرأة هي نواة الحياة الأسرية بلا منازع كما أن الإستقرار الأسري هو الهدف الذي يسعى إليه الجميع لذلك أردنا معرفة نوع الأثر الذي يخلفه عمل المرأة على الإستقرار داخل الأسرة الجزائرية.

- تضارب نتائج الدراسات العالمية والعربية حول مدى تأثير عمل المرأة على حياتها الخاصة وعلى أفراد أسرتها.

-الإعتراف للمرأة الجزائرية العاملة بأهمية وصعوبة الدور الذي تؤديه وبالمكانة التي أصبحت تحتلها مع بداية الألفية الثالثة فهي النصف الثاني للرجل وعليها يتوقف نجاح الأسرة والمجتمع معا.

-يعتبر خروج المرأة إلى ميدان العمل ظاهرة من أهم الظواهر الاجتماعية الناتجة عن التغيير الاجتماعي باعتبارها محور الأسرة والمجتمع معا، حيث يؤكد العلماء الاجتماعيين أن تحقيق الإستقرار الاجتماعي والنفسي يعود في الغالب إليها لأنها هي وحدها التي تستطيع تحقيق ذلك.

-إن خروج المرأة للعمل أدى إلى وقوفها جنبا إلى جنب مع الرجل ومشاركته عملية الإنتاج أي مساهمتها في تحريك عجلة التنمية في مختلف الميادين(الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي وحتى السياسي) إذ أن عمل المرأة اتخذ أبعادا شاملة ومختلفة مما جعله موضوعا هاما وشيقا وجديرا بالنقاش والدراسة المعمقة والتحليل الدقيق.

-إعطاء الأهمية البالغة للمواضيع المتعلقة بالأسرة باعتبارها النواة الاجتماعية الأولى في النسيج الاجتماعي مما جعلها مجال ضروري للبحث والتقصي لدى الباحثين السوسيوولوجيين في الجزائر.

-التطرق لمؤشرات هامة يقاس على أثرها الإستقرار الأسري كالعلاقات الأسرية، المشاكل الأسرية، الأدوار الأسرية، التماسك والتواصل الأسري.

-دراسة هذا الموضوع لإزالة النظرة التقليدية التي تحكم على المرأة بالتبعية المطلقة للرجل وتعتبر البيت هو المكان الوحيد لها دون التطرق للأسباب التي جعلتها تخرج من منزلها وتظنرها للعمل.

-إبراز الوضع الجديد للمرأة بعد اقتحامها ميدان العمل من أجل وضع برامج ومناهج أكاديمية لتصور صورة المرأة في المستقبل بين واجهها المقدس كربة بيت وأم من جهة وطموحها المهني وتحقيق المكانة الاجتماعية من جهة أخرى .

-التطرق لذلك الصراع النفسي والإجهاد البدني نتيجة الدور المزدوج الذي تقوم به المرأة العاملة بغرض اقتراح البدائل القادرة على تعويض الأم وإعطاء أسس التنشئة الاجتماعية السليمة للطفل كتطوير رياض الأطفال ودور الحضنة.

-توفر المادة العلمية الكافية لإنجاز الموضوع والمتمثلة في الكتب، الدراسات، المعاجم... إلخ إذ على الباحث السوسيولوجي أن يضع ذلك نصب عينيه قبل أن يقدم على اختيار موضوع ما لدراسته.

رابعاً: أهداف الدراسة

الأهداف المرجوة من وراء هذه الدراسة والتي دفعتنا للقيام بها هي:

-تقديم إطار نظري تحليلي لظاهرة عمل المرأة التي لها أبعاد سوسيولوجية ونفسية على اعتبار الأسرة هي أساس التنشئة الاجتماعية السليمة، وأساس التنمية في المجتمع، والمرأة هي محور العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة بلا منازع.

-دراسة ظاهرة عمل المرأة بكل موضوعية للوصول إلى تحليل سوسيولوجي يوضح لنا العلاقة بين عملها واستقرارها الأسري، الإنعكاسات التي خلفتها هذه الظاهرة على المرأة نفسها وعلى أسرتها وعلى النسق الاجتماعي ككل، والتوصل إلى إيجاد البدائل المساعدة على قيامها بالدورين معا دون حدوث خلل في أحدهما خاصة مع وجود اختلاف بين العلماء فيما يخص هذه المسألة بين مؤيد ومعارض.

-الوصول إلى نتائج عن طريق البحث النظري والدراسة الميدانية التي تفيد في إزالة الغموض الذي يحيط بالموضوع محل الدراسة وفي تفسير عمل المرأة ومتغيراته على استقرار الأسرة باعتبارها مجتمع صغير واستقرار المجتمع ككل (تقسيم الأدوار الأسرية، مدى حدوث خلافات داخل الأسرة بسبب عمل المرأة، إحساس المرأة بالتوتر والتعب بسبب ازدواجية الدور، تأثير عملها على العلاقات الاجتماعية والقربانية... إلخ) .

-تقديم بعض الإقتراحات من خلال نتائج الدراسة من أجل إعادة هيكلة السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى تعزيز الإستقرار الأسري باعتبار الأسرة المستقرة هي التي يمكنها القيام بوظائفها الاجتماعية بشكل صحيح واستقرارها يؤدي إلى استقرار البنيان الاجتماعي ككل.

خامسا: فرضيات الدراسة

"لما كان الفرض هو الفكرة المبدئية التي تربط بين الظاهرة موضوع الدراسة وبين أحد العوامل المرتبطة بها أو المسببة لها"¹، فطبيعة موضوع البحث هي التي تحدد لنا فرضيات الدراسة ومؤشراتنا، وكذلك طبيعة المعلومات النظرية والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، ناهيك عن ملاحظات الباحثة المستمرة لمجتمع البحث.

وقد تم اختيار الفرضية الأساسية للدراسة من هذا المنطلق والتي يمكننا صياغتها كالتالي:

الفرضية الرئيسية: هناك تأثير فعال يقف وراء خروج المرأة للعمل على الإستقرار الأسري في المجتمع الجزائري.

ولمعالجة هذه الفرضية العامة أو الرئيسية سوسيولوجيا نصيغ عدة فرضيات فرعية تعمل على التحليل الجزئي لما تم طرحه من خلال الفرضية الرئيسية كالتالي:

-الفرضية الفرعية الأولى: يؤثر عمل المرأة على استقرارها من خلال إحساسها الدائم بالتعب والتقصير في حق نفسها وحق أسرتها.

مؤشرات الفرضية: تتمثل في: - الحجم الساعي للعمل الخارجي-مدى وجود وقت فراغ لدى العاملات-مدى إحساسهن بأنهن يقضين معظم وقتهن في العمل ولا يبقى لهن الوقت للقيام بالأعمال المنزلية-نوع العطل والإجازات الممنوحة في مكان العمل ومدى كفايتها-مدى إحساس العاملات بالتقصير في حق أنفسهن بسبب العمل-مدى توقفهن عن العمل في حالة تحسن المستوى المعيشي للأسرة.

-الفرضية الفرعية الثانية: يؤثر عمل المرأة على استقرار زوجها حيث تحس بالتقصير في حقه من خلال: تبادل أطراف الحديث معه، الخروج معه للتنزه، إعداد الطعام الذي يحبه...إلخ.

¹ناريمان يونس لهلوب، إستراتيجية البحث الاجتماعي-الأنثوغرافيا-الأسس والطرائق، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن: 2011ص119.

مؤشرات الفرضية: تتمثل في: -موقف الزوج من عمل المرأة-مدى مساعدته لزوجته في القيام بالأعمال المنزلية-مدى تقصير المرأة العاملة في حقه من حيث: - تبادل أطراف الحديث معه-الخروج معه للتنزه-الإعتناء به عند المرض-إعطائه حقوقه كزوج.

- الفرضية الفرعية الثالثة: يؤثر عمل المرأة على استقرار الأبناء حيث تحس المرأة العاملة بالتقصير في حقهم من حيث تفكيرها الدائم بهم حتاتثناء العمل، وتأمين مكان مناسب لهم أثناء غيابها عنهم، والإعتناء بهم عند المرض، مراجعة دروسهم وهذا كله في خضم تراكم الأعمال وضيق الوقت.

مؤشرات الفرضية: تتمثل في: -مدى ملاءمة ساعات العمل مع عمر الأبناء-مدى توفر مكان آمن لبقائهم أثناء غياب الأم العاملة-مدى كفاية البدائل المتاحة (دور الحضانه لتربيتهم تربية سليمة)-مدى تعرضهم لمشاكل بسبب غياب الأم-مدى تعويضهم عن الوقت الضائع في العمل-مدى مساعدة الأزواج لزوجاتهم في رعايتهم-مدى إحساس الأم العاملة بالتقصير في حق أبنائها بسبب العمل خارج المنزل-مدى تعويدهم على القيام ببعض الأعمال بمفردهم.

- الفرضية الفرعية الرابعة: يؤثر عمل المرأة على تقسيم الأدوار داخل الأسرة حيث أنه بسبب التزام المرأة بعملها الخارجي وغيابها عن المنزل طول اليوم قد يؤدي ذلك إلى حدث نوع من الخلل الوظيفي داخل الأسرة فيقوم الزوج بأعمال المنزل والأبناء كذلك ويحس كل فرد داخل الأسرة أنه يؤدي وظيفة أووظائف ليست من اختصاصه.

مؤشرات الفرضية: تتمثل في: -مدى إحساس المرأة العاملة بالإرهاق والتوتر والضغط والإستغلال المزدوج-مدى مساعدة الأجهزة المنزلية الحديثة على التخفيف من ثقل ازدواجية الدور-مدى إحساس الأم العاملة أنها تؤدي وظائف ليست من اختصاصها-مدى إحساس الزوج أنه يؤدي وظائف ليست من اختصاصه-مدى إحساس الأبناء أنهم يؤديون وظائف ليست من اختصاصهم.

- الفرضية الفرعية الخامسة: عمل المرأة يؤدي إلى وقوع خلافات داخل الأسرة حيث أنه بسبب الضغوطات وثقل حجم المسؤولية الملقاة على عاتق المرأة العاملة المتزوجة والأم وإحساسها المستمر بالتعب الجسدي والضغط النفسي من جهة ومن جهة ثانية قد يحس الزوج أنها مقصرة في حقه وحق الأبناء مما يخلق خلافات بينهما .

مؤشرات الفرضية: تتمثل في: -طبيعة العلاقة بين الزوجين-مدى تلبية الأزواج لرغبات زوجاتهم-مدى مشاركتهن في اتخاذ القرارات داخل الأسرة- أسباب الخلافات بينهما.

سادسا: مفاهيم الدراسة

إن البحث في أي موضوع يتطلب تحديد المفاهيم الأساسية فيه رغم أن تحديد المفاهيم تحديدا دقيقا يعتبر أمرا صعبا في العلوم الاجتماعية نظرا لتنوع المدارس الفكرية، كما يبقى أيضا تحديد المفهوم غير ثابت لاتصاله بواقع ديناميكي.

ولكننا سنعطي بعض التعاريف الخاصة بالمفاهيم المرتبطة ببحثنا هذا أو ببعض جوانبه، ونحاول أن نبحت أيضا عن بعض التداخلات لبعض المفاهيم حيث يساعدنا ذلك في ضبط مدلول المفهوم كما سنعطي تعاريف إجرائية لتوضيح المفاهيم المقصودة في البحث .

1- مفهوم الأسرة:

لغة: كلمة أسرة مأخوذة من الأسر وهو القوة والشدة لذلك يقال أنها: " بمثابة الدرع الحصينة وهي أهل الرجل وعشيرته وتطلق على الجماعة التي يربطها أمر مشترك"¹ حيث أن أعضاءها يشدون بعضهم البعض، ويعتبر كل واحد منهما درعا للآخر، وجمعها أسر.

إصطلاحا:

وحسب المادة: (2) من قانون الأسرة الجزائري فتعرف هذه الأخيرة على أنها "الخلية الأساسية للمجتمع، تتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة زوجية وصلة القرابة"².

وجاء في معجم علم الاجتماع أن الأسرة هي: "هيكل اجتماعي يتميز بطابع ثقافي مميز يختلف من مجتمع لآخر، يعمل هذا النظام الثقافي السائد في الأسرة على طبع وتلقين الفرد منذ نعومة أظفاره السلوك الاجتماعي المقبول، كما يتعلم داخلها طبيعة التفاعل مع الأفراد والعادات والتقاليد وبقية النظم الاجتماعية السائدة في المجتمع، والأسرة تكون جزءا من النظام السياسي القائم في الدولة يستمد ديمقراطيته أو سلطته أو نمطيته من هذه الخلية الاجتماعية"³

وهي عبارة عن جماعة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج والدم والتبني ويتفاعلون معا"⁴.

¹ محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 1979، ص 314.

² وزارة العدل، قانون الأسرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 2001، ص 1.

³ عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، دار أسامة ودار المشرف الثقافي، الطبعة الأولى، الأردن: 2006، ص 17.

⁴ عبد القادر لقصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: 1999، ص 33.

"تطلق كلمة أسرة على جماعة يربط أفرادها ببعضهم البعض رابطة الدم ويختلف هذا المفهوم باختلاف المجتمعات والأزمنة، وسواء اتسع مفهوم الأسرة أو ضاق فإنها نواة المجتمع بوجه عام لذلك فإن حمايتها من التفكك هي حماية للمجتمع بأسره"¹.

كما يمكن تعريف الأسرة الإنسانية على أنها: "جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة وأبناء ومن أهم الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة إشباع الحاجات العاطفية وتهيئة المناخ الاجتماعي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء"².

وعلى الرغم من أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للتنظيم الاجتماعي وهي نظام اجتماعي معروف لدى العام والخاص ومن أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشاراً، إلا أن تعريفها تعريفاً واضحاً ودقيقاً ليس بالأمر السهل، ومفهومها مازال من أكثر المفاهيم المائعة لدى العلماء الاجتماعيين، وذلك لاختلاف حجمها ووظائفها من مجتمع لآخر.

ولهذا تعددت التعاريف من قبل علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، وسنبداً بتعريف بعض العلماء لهذه الأخيرة:

-يعرف أوجيست كونت الأسرة على أنها: "الخلية الأولى في جسم المجتمع والنقطة الأولى التي يبدأ منها التطور والوسط الطبيعي والاجتماعي الذي يترعرع فيه الفرد"³.

في حين يرى مصطفى الخشاب أن "الأسرة هي الجماعة الإنسانية التنظيمية المكلفة بواجب الإستقرار وتطوير المجتمع".

ويبرز لنا من خلال هذا التعريف أن الأسرة هي جماعة بشرية منظمة ويظهر هذا التنظيم في الشكل من حيث الوظائف الموكلة إلى كل فرد من أفرادها، كما يقع على عاتقها مسؤولية استقرار الحياة الاجتماعية في المجتمع من خلال ممارستها لوظيفة الضبط الاجتماعي، وكذلك هي التي تعمل على تطور هذا الأخير وازدهاره لأنها هي التي تقوم بتنشئة الأفراد الصالحين اجتماعياً من خلال مراعاة مستجدات التغيير الاجتماعي"⁴.

¹ لخضر بن مساهل، "برنامج تنظيم الأسرة في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2001، ص 10.

² محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: 2006، ص 107.

³ محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: 2003، ص 20.

⁴ كمال بلخيري، "التنمية والتخطيط الأسري في المجتمع الجزائري"، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة: 2009، ص 16.

يُعرف وليم أجبرن الأسرة بأنها: "منظمة دائمة نسبيا مكونة من زوج وزوجة وأطفال أو بدون أطفال ويرى أن العلاقات الجنسية والوالدية هي المبرر الأساسي لوجود الأسرة وأنها من مميزات الأسرة في كافة المستويات الثقافية"¹

إن الأسرة هي الخلية الأساسية في النظام الاجتماعي وهي تلك الجماعة المنزلية تكسب الفرد مكانته الاجتماعية وهي التي توفر له الرعاية والإستقرار البيولوجي والبيسيكولوجي، وهي نظام متكامل يمتد إلى النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي حيث تتم بداخلها عدة عمليات أهمها عملية التنشئة الاجتماعية التي تجعلها تحمل على عاتقها وظيفة تجديد الأجيال، وهذا ما تفرضه عليها طبيعة الاجتماع وال عمران الإنساني وهي إحدى العوامل الأساسية في بناء شخصية الفرد وفيها يكتسب العادات والسلوكات التي تبقى تلازمه طول حياته، وهي أول مؤسسة اجتماعية فيها نبدأ خطواتنا الأولى في هذه الحياة ونكتسب المعارف والخبرات ونتعلم التكيف مع البيئة المتغيرة المحيطة بنا، وهي مصدر المبادئ والأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك، وبالرغم من ذلك فهي تعتبر أبسط شكل من أشكال المجتمع، وهي الدعامة الأساسية في البنيان الاجتماعي ككل .

أما عن مكانة الأسرة في التشريع الإسلامي فقد اعتبرها اللبنة الأولى التي يقوم عليها البناء السليم للمجتمع إذ أن الزواج يمثل نصف الدين وقد كان اهتمامه بها لدرجة أنه لم يترك أمرا من أمورها إلا وسن له مجموعة من القواعد الضبطية وأعطاهم من العناية والحرص على حمايتها من التفكك ما لم تعطه لها شريعة أخرى، والمتصفح لقانون الأسرة الجزائري يجد أن كثيرا من نصوصه تضمنت أحكاما شرعية مستمدة أساسا من الشريعة الإسلامية "فالأسرة الجزائرية محكومة في تنظيمها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في الماضي والحاضر والمستقبل وفق ما يحقق المصلحة المشروعة ويضمن الحصانة المتينة لاستقرار الأسرة النواة الأولى للمجتمع"².

إجرائيا:

وإذا عرفنا الأسرة تعريفا إجرائيا نقول أنها: "الخلية الأولى في البنيان الاجتماعي تتكون من الزوج والزوجة وأبناءهما أو بدون أبناء وهي في حد ذاتها نظام اجتماعي يتحد مع النظم الأخرى المكونة

2. محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، مرجع سابق، ص 21.

3. كمال بلخيري، مرجع سابق، ص 15.

للمجتمع، وتوكل إليها عدة وظائف أهمها وظيفة التنشئة الاجتماعية حيث تهتم بتنشئة الأبناء وإكسابهم قيم الضبط الاجتماعي".

و"تتألف الأسرة الإنسانية من الآباء والأبناء، وقد تشمل على أبناء بالتبني ويطلق على هذا الشكل مصطلح الأسرة النواة"¹ والتي لا تضم أفراد آخرين غير الآباء والأبناء، أما الأسرة الممتدة أو العائلة فهي تضم الأبناء المتزوجين وأولادهم وبعض الأقارب والأحفاد والأصهار والأعمام والعمات... إلخ فهي التي نسميها العائلة وكلمة عائلة مأخوذة أصلا من العيلة بمعنى الحاجة فأعضاء العائلة الواحدة يحتاجون إلى بعضهم البعض كما يحتاجون إلى رب العائلة، ولم يرد في القرآن الكريم لفظ الأسرة ولا لفظ العائلة وإنما جاء لفظ العيلة في قوله تعالى: " ووجدك عائلا فأغنى "².

وتتكون العائلة من مجموعة من الأسر يعيشون تحت سقف واحد تربطهم رابطة القرابة والدم ويتقاسمون الأدوار الاجتماعية فيما بينهم ومن خلال هذا التفاعل المستمر يكونون وحدة اقتصادية واجتماعية قائمة بذاتها حيث تتميز العائلة التقليدية بعلاقات و رابط وثيقة بين أفرادها، ولذلك "تعد العامل الأول في بناء وتماسك البناء الاقتصادي والاجتماعي في معظم البلدان"³.

سنتناول في هذا البحث الأسرة الجزائرية الحضرية لأن الأفراد المعنيين بالبحث هم النساء العاملات وأغلبهن يتواجدن في المناطق الحضرية، والمناطق الحضرية هنا نعني بها مركز البلدية حيث يشمل البحث النساء العاملات بمركز بلدية الشمره بقطاعات عمل مختلفة.

2- مفهوم الإستقرار الأسري:

إصطلاحا:

الإستقرار الأسري هو تحقيق الإطمئنان والسكينة والثبات داخل الأسرة وبقاء العلاقة الزوجية واستمرارها وسلامتها من الإضطراب والتوتر وهو يتحقق عن طريق مجموعة من القوى الجاذبة منها: (الإرتباط، المشاركة والتنسيق بين جهود الأفراد داخل الأسرة، الإحساس بالإندماج والإنتماء إلى الجماعة، التنسيق والتقسيم المشترك للأدوار) ونقصد به أيضا ذلك التكامل في الوظائف بين أفراد الأسرة

¹عبد السلام الغار، معجم علم الاجتماع، دار النهضة للنشر، القاهرة: 1980: ص287.

²القرآن الكريم: سورة الضحى، الآية 08.

³حسين عبد الحميد رشوان، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية: 2002: ص241.

إضافة إلى الجو الأسري الخالي من الإضطرابات النفسية والمشاكل والذي يساعد على الإحساس بالسعادة والتواصل الاجتماعي والتماسك .

وعملية الإستقرار الأسري لا تعبر عن موقف أو مشكل أو عقبة من العقبات التي تواجه الحياة الأسرية أحيانا وإنما هو عملية مختلفة الأبعاد تنمو من خلال التفاعل المستمر بين أعضاء الأسرة حسب الظروف الاجتماعية والمراحل التي تمر بها، لذلك فهو يختلف من أسرة إلى أخرى باختلاف الزمان والمكان والظروف المحيطة بكل أسرة، وبذلك فهو عملية تعبر عن مدى التوافق بين الزوجين واستقرار العلاقة بينهما وسلامتها من الإضطراب والتوتر والرغبة في التمسك بالعلاقة الزوجية لأن كلا الطرفين يشعر بالسعادة والإطمئنان.

"قد أورد هادي رضا مختار (1997) في دراسة حول عمل المرأة وتأثيره على الإستقرار الأسري تعريفا لبوث(1983) حيث يقول: "كان مفهوم الإستقرار الزوجي في الماضي يستخدم بشكل تبادلي مع المفاهيم الأخرى مثل الإنحلال الزوجي والطلاق والزواج ذو النوعية المتدنية"¹، وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم مرتبطة مع بعضها البعض إلا أنها مختلفة تماما فالإنحلال الزوجي هو انفصال الزوجين وإنهاء الزواج عن طريق الطلاق، والتفكك الزوجي يحدث بعد تخلي أحد الطرفين عن الآخر، أما الزواج ذو النوعية المتدنية فهو مؤشر لدرجة منخفضة من التوافق الزوجي.

وعدم الإستقرار الأسري يحمل معنى عدم وجود العلاقات الاجتماعية المتماسكة وميل الزوجين إلى إنهاء الزواج وفك الرابطة الزوجية على الرغم من أن ذلك قد لا يحدث في كثير من الحالات .

يعتبر الدكتور إحسان محمد الحسن أن الإستقرار الأسري يتجسد في العائلة العشائرية التقليدية التي تربط أعضائها علاقات اجتماعية متماسكة، فالعائلة التي سبقت مرحلة التحديث قبل عام 1950 سميت بالمستقرة وتتمثل تجليات هذا الإستقرار في أن أفرادها يعتقدون بإيديولوجية اجتماعية ودينية وأخلاقية واحدة ويشاركون في أداء مهنة واحدة، وهذا يساعد على تشابه قيمهم وتقاليدهم وظروفهم"²، أما بالنسبة للعائلة غير المستقرة فذلك يرجع إلى عدم اتفاق أفرادها على قيم وإيديولوجيات واحدة فالإبن مثلا يؤمن بآراء تختلف عن تلك التي يؤمن بها الأب كما أنه يمارس مهنة تختلف عن مهنته وبالتالي فإن ظروفه الاقتصادية والاجتماعية تختلف عن ظروف أبيه .

¹ كلثوم بلمهوب، الإستقرار الزوجي دراسة في سيكولوجية الزواج، كتاب إلكتروني لشبكة العلوم النفسية العربية، العدد 24، 2012، ص 16.

² المحمل غرابي، "الزواج القرابي وعلاقته بالإستقرار الأسري"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2008، ص 10.

إجرائيا: المقصود بالإستقرار الأسري في بحثنا هذا هو ذلك الجو الأسري الخالي من الإضطراب والتوتر خاصة بين الزوجين، لكن هذا لا يعني خلو هذه العلاقة تماما من المشاكل، ولكننا نقصد أن الجو الأسري العام يسوده الحوار والحب المتبادل، حيث يحس أفراد الأسرة بالسعادة والتواصل الأسري والاجتماعي فيما بينهم، كما أننا نركز في هذه الدراسة على مدى تأثير عمل المرأة على الإستقرار والتماسك بين أفراد الأسرة، ومدى تأثير المشاكل الأسرية الناتجة عن هذا العمل على كافة أفراد الأسرة وحتى على العلاقات الأسرية والاجتماعية.

3- مفهوم العمل:

لغة: "هو الفعل بقصد المهنة-جمعه أعمال- وكلمة عمل مشتقة من الفعل عمل بمعنى أنجز والعمل في الاقتصاد هو مجهود يبذله الإنسان لتحصيل منفعة"¹.

إصطلاحا:

يشير مصطلح العمل إلى أي نشاط أو جهد موجه نحو إنجاز هدف معين، و"هو ذلك الجهد (الجسدي أو العقلي أو هما معا) الذي يبذله شخص ما بهدف بلوغ غاية أو تحقيق غرض ما (مادي أو غير مادي)"²، وهو "ظاهرة انسانية واجتماعية شاملة على حد عبارة عالم الاجتماع والأنثربولوجيا مارسال موس marcelmauss (1872-1950) ذات أبعاد متعددة منها البيولوجي المتمثل فيما يبذله الإنسان من طاقة جسدية عند ممارسته للعمل، ومنها النفسي ذو الصلة الوثيقة بشخصية العامل ومختلف انفعالاته الكامنة وتفاعله مع مكان عمله ومحيطه، ومنها الاجتماعي ذو الصلة بشبكة العلاقات الاجتماعية التي تنسج بين الأفراد الموجودين داخل مجالات العمل"³.

"يعرف العمل حسب لسان العرب لابن منظور على أنه المهنة أو الفعل وجمعه أعمال"⁴، وقد جاء في معجم العلوم الاجتماعية: "أن العمل مجهود إرادي، عقلي أو بدني يتضمن التأثير على الأشياء المادية وغير المادية لتحقيق هدف اقتصادي مفيد، وهذا النوع من التعاريف يركز على الطبيعة المنفعية للعمل التي يتبناها الطرح الاقتصادي، كما أنه وظيفة اجتماعية تتحقق فيها شخصية الفرد"⁵ وهو وسيلة للكسب

¹ علي بن هادية وآخرون، تقديم محمود المسعدي، القاموس الجديد للطلاب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة السابعة، الجزائر: 1991 ص 699.

² عبد المجيد لبصير: موسوعة علم الاجتماع مفاهيم في السياسة والاقتصاد والثقافة العامة، دار الهدى، الجزائر: 2010، ص 314.

³ عائشة التايب، النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة، منظمة المرأة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة: 2011، ص 15.

⁴ ابن منظور، لسان العرب، دار الحديث، القاهرة: 2003، ص 104.

⁵ أحمد زكي بدوي، معجم، مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، الطبعة الثالثة، بيروت: 1982، ص 236.

الحلال يسعى من خلاله الفرد لتحقيق ذاته، له مكانة خاصة في التشريع الإسلامي، حيث اعتبر الإسلام اليد العليا خير من اليد السفلى وفضل العامل على العابد وفضله يحمي الإنسان كرامته ويحقق ذاته ويعيل نفسه وأهله.

ويمكننا تعريفه على أنه "الجهد الذي يبذله الإنسان سواء كان عقليا أو عضليا، بمعنى استخدام الفرد لقواه المختلفة من أجل تحقيق المنفعة"¹ له ولغيره.

يعرفه مصطفى الفيلاي في كتابه مجتمع العمل على أنه: "ميدان التقاء وتراكب بين طيف من المفاهيم ومجال مفتوح لتعدد المقاصد، وعامل غالب في تأسيس النظام الاجتماعي، وحافز فعال على ارتباط الإنسان الفرد بهذا النظام، وسبب حاسم من أسباب تحقيق الإنسان مقومات الذات، ومن أجل ذلك كان التعريف بماهية العمل مطلبا فكريا متشعبا، ومجالا لاختلاف الإجهادات، ولتباين أوجه التأويل لقيمه وأدواره في الحياة، ولآلات مصيره بين منازل الشأن"².

ويقول الفيلسوف هنري بيرغسون: "العمل البشري ماهيته إنشاء الخيرات"³، وقد اعترض فريق من المنظرين على هذا التعريف حيث قالوا أن الحيوانات البكماء هي الأخرى تسخر جهودها بغرض إنتاج الخيرات، ومن هنا تكون الإرادة والقصد من وراء العمل هي الفرق بين العمل الذي يبذله الإنسان والعمل الذي يبذله الحيوان.

والعمل في علم الاجتماع الماركسي هو "النشاط الموجه للإنسان والذي يهدف إلى السيطرة على القوى الطبيعية والاجتماعية وتحويلها لتلبية حاجات الإنسان والمجتمع وهذه الحاجات تتكون تدريجيا... إلخ"⁴.

إجرائيا:

إذا أردنا أن نعطي تعريفا إجرائيا للعمل نقول أنه: "تسخير الفرد لكل طاقاته الفكرية والجسمية وبذله لكل مجهوداته سواء كانت فكرية أو بدنية بغرض إنتاج الخدمات النافعة له ولمجتمعه والحصول

¹. أسماء مطوري، لامية بويدي، "عمل المرأة الأم ومشكلة الدور"، ملتقى وطني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة ورقلة: يومي 10 و11 أفريل 2013، ص 2.

². مصطفى الفيلاي، مجتمع العمل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: 2006، ص 67.

³. مرجع نفسه، ص 67.

⁴. زهية بن سلامة، "أسباب نزاعات العمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة: 2007، ص 19.

على المال الذي يسد به حاجته وحاجة من يعيّلهم من جهة، وحفظ كرامته من جهة أخرى خدمة للفرد والمجتمع.

كما يمكننا أن نعرفه أيضا على أنه كل جهد فكري أو جسدي يقوم به الفرد لكسب الرزق الحلال ويسعى من خلاله لتحقيق ذاته، له مكانة خاصة في التشريع الإسلامي حيث اعتبر الإسلام اليد العليا خير من اليد السفلى، وفضل العامل على العابد وبفضله يحمي الإنسان كرامته ويحقق ذاته ويعيل نفسه وأهله وهو ضروري لاستقرار حياة الفرد وتوازن الحياة الاجتماعية.

4- مفهوم المرأة العاملة:

إصطلاحا:

المرأة هي كيان إنساني مستقل تتمتع بكامل الحقوق والقيمة الإنسانية مثلها مثل الرجل دون استثناء والمرأة العاملة هي تلك التي خرجت لتعمل خارج المنزل من أجل إعالة نفسها أو إعالة أسرته، وفي إطار تحديد مفهوم المرأة العاملة يؤيد "محمد سلامة آدم" تعريف "كاميليا عبد الفتاح" لهذه الأخيرة فهو يرى أنها المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها وتقوم في نفس الوقت بأدوارها الأخرى كزوجة وكأم إلى جانب دورها كعاملة¹.

يقول فاروق بن عطية: "المقصود بالمرأة العاملة ليس تلك المرأة الماكثة في البيت التي تدير الأعمال المنزلية وكل ما يتعلق بالمنزل وتربية الأطفال، وإنما نعني المرأة التي تعمل خارج البيت"².

وتعرف المرأة العاملة أيضا على أنها: "تلك التي تمارس عملا مأجورا، أي التي تتقاضى أجرا عن جهد عقلي أو عضلي تقوم به في مؤسسة ما"³.

إجرائيا:

وإذا أردنا أن نعرفها تعريفا إجرائيا يمكننا أن نقول أنها: المرأة التي تخرج لميدان العمل خارج نطاق منزلها سواءا متزوجة أو غير متزوجة، لها أبناء أم بدون أبناء وتتلقى أجر مقابل عملها حسب المؤهلات التي تملكها وتسهر على المشاركة في تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة التي تعمل بها، وتقوم في نفس الوقت

¹ محمود قرزيز، "عمل المرأة والأسرة في المجتمع الجزائري"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، القاهرة: 2002، ص 31-30.

² Farouk ben atia, le travail féminin en algérie, alger: 1972, p2.

³ فتيحة عمران، "إرادة التطور وشيخ إسمه البطالة"، مجلة جزائرية، العدد 177، يصدرها الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات، الجزائر: سنة 1989، ص 10_11.

بواجباتها كأم وزوجة شأنها شأن المرأة الماكثة بالبيت، وحتما فإن هذا العمل ستكون له آثار عليها وعلى زوجها وأبنائها وعلى حياتها الأسرية ككل .

ونحن في هذه الدراسة سنركز على المرأة العاملة المتزوجة المنجبة لأبناء (الأم)، التي تبذل جهدا داخل منزلها لكي تؤدي دورها كأم وزوجة، وفي نفس الوقت تؤدي عملا مشرووعا في مؤسسة تربوية، أو إدارية أو خدماتية وتتلقى عليه أجر تسعى من خلاله إلى الرفع من المستوى المعيشي لأسرتها، وكذا الإستقلال اقتصاديا عن زوجها .

سابعاً-الدراسات السابقة:

لا يمكن لأي دراسة أن تنطلق من العدم إذ أن طبيعة وخصائص البحث العلمي التراكمية تحتم علينا الإطلاع على نتائج الدراسات السابقة التي تخدم موضوع بحثنا، وتكون بمثابة الأرضية التي ينطلق منها وبما أننا بصدد دراسة موضوع عمل المرأة وأثره على الإستقرار الأسري سوف نتطرق لأهم الدراسات التي تناولت الموضوع، لا سيما وأن الدراسات في هذا الموضوع قد أحرزت تقدما ملحوظا خلال العقدين الأخيرين في الوطن العربي .

1-الدراسات العربية:

الدراسة الأولى: "سيكولوجية المرأة العاملة"

من أهم وأقدم الدراسات التي تناولت موضوع خروج المرأة للعمل الدراسة التي قامت بها كاميليا عبد الفتاح عام 1984.

أهداف الدراسة:

كان الهدف من وراء هذه الدراسة هو الوقوف عن الدوافع الحقيقية وراء خروج المرأة العربية للعمل ومعرفة نتائج وآثار هذا العمل على نفسها وأسرتها.

وقد تضمنت المحاور التالية:

1-هل الإشباع التي تحققها المرأة العاملة عن طريق العمل هي: الإشباع النفسية والاجتماعية والاقتصادية؟

2-هل هناك تغير في موقف المرأة بفعل العمل نحو الزوج والأبناء وما نظرة الرجل إلى هذا العمل؟

منهج الدراسة:

إستخدمت الباحثة المنهج التجريبي بواسطة مجموعة تجريبية من العاملات ومجموعة ضابطة من غير العاملات باستخدام الإستمارة، وذلك لمعرفة أثر خروج المرأة للعمل على الأطفال ومدى استجابة المجتمع لاشتغال المرأة.

العينة:

استخدمت الباحثة العينة العشوائية الطبقية على أساس وجود فئات مختلفة من العاملات في مستويات مختلفة مع دراسة بعض الحالات .

أدوات جمع البيانات:

إعتمدت الباحثة على الإستمارة كأداة مناسبة لجمع البيانات .

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى أن أهم دوافع خروج المرأة للعمل مايلي:

1- المرأة كحقيقة واقعة دخلت ميدان العمل الذي حقق لها إشباعات نفسية واجتماعية تتعلق بالإحساس بالأهمية والمسؤولية وتأكيد الذات، وشغل أوقات الفراغ.

2- عمل المرأة حقق لها الإستقلال الاقتصادي ضد التهديدات الواقعية والمتوهمة، والتي تثير في نفسها الخوف على مستقبلها ومستقبل أولادها، كما أن الأمن الاقتصادي يخفف من إحساسها بالتبعية للرجل فضلا عما تشعر به نتيجة لعملها واستقلالها ماديا من شعور بالقيمة والمكانة الاجتماعية.

3- إن اشتغال المرأة قد كان بسبب التغيير القيمي الذي تعرفه المجتمعات نتيجة لتأثره بالثقافة الغربية من جهة، والتصنيع من جهة أخرى، وبالفلسفة الإشتراكية من ناحية ثالثة .

4- إن خروج المرأة للعمل ارتبط بوضوح بفكرة التكامل الأسري، إذ أن الرجل قد حقق نتيجة عمل المرأة قدرا كبيرا من التحرر من الأعباء والمسؤوليات المختلفة التي كانت بحكم الوضع التقليدي تلقى على عاتقه.

5- إن العمل الخارجي قد حقق للمرأة وللأسرة ككل الراحة النفسية والإطمئنان على مستقبل الأبناء وساهم في زيادة دخل الأسرة ورفع مستواها الاقتصادي، لذلك نجد معظم النساء العاملات يفضلن العمل الخارجي على عمل البيت المرهق.

6- وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة صورة إيجابية للمرأة في مجتمع العمل، وذلك من خلال إثباتها لقدرة على تحمل المسؤولية والإستعداد للتضحية من أجل العمل، كما أكدت هذه الدراسة على أن عمال المرأة يساعد على الإستقرار النفسي والنضج الإنفعالي للأطفال، كما أنها تقبل على أبناءها بشوق أكثر من المرأة الماكثة بالبيت رغم ضيق الوقت فهي بسبب غيابها عنهم طول اليوم تحاول تعويضهم عن الوقت الذي قضته في العمل بعيدا عنهم، زيادة على أنها من جهة أخرى تربط أبناءها بالواقع العملي وتشجعهم على الدراسة والعمل بأجر منذ الصغر لتحقيق الإستقلال الاقتصادي.

الدراسة الثانية: "عمل المرأة وأثره على الإستقرار الأسري"

دراسة قام بها الباحث هادي رضا مختار التي كانت بمدينة الكويت سنة 1997، والتي تتمحور حول صراع الأدوار لدى المرأة العاملة وأثر ذلك على استقرار المرأة والأسرة ككل.

فرضيات البحث:

حددت فرضيات البحث على النحو التالي: فرضية رئيسية يطرح فيها الباحث مجموعة من المتغيرات المستقلة ومتغير تابع كما يلي:

إن عمل المرأة المتزوجة خارج المنزل مرتبط بعدة عوامل مختلفة لها علاقة بالخلفية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة قد تؤدي إلى خلق صراع في الأدوار مما يؤثر سلبا على استقرارها الأسري.

وانطلاقا من هذه الفرضية وضع الباحث عدة فرضيات فرعية تتعلق بإبراز العلاقة بين العوامل المختلفة (إيجابية كانت أم سلبية) والإستقرار الأسري أو عدمه.

عينة البحث:

اختار الباحث عينة عشوائية تتكون من 468 عاملة كويتية من مختلف وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية بالإضافة إلى القطاع الخاص المتمثل في الشركات والبنوك وقد استخدم في الخيارات الإحصائية متغيرات مستقلة خاصة بعمل المرأة مثل: (المحافظة التي تقيم فيها المرأة العاملة، وعمر العاملة، عمر العاملة عند الزواج، عدد سنوات الزواج، عدد الأبناء، الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للعائلة، فارق السن بين العاملة وزوجها، وجود خادمة في المنزل) ومتغير تابع وهو عدم الإستقرار الأسري.

منهج الدراسة:

إعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب لوصف الظاهرة المدروسة وتحليل البيانات حيث أراد الباحث أن يحلل الأثر الذي يتركه عمل المرأة على الإستقرار الأسري.

الأساليب الإحصائية المعتمدة:

لقياس العلاقة بين مختلف المتغيرات المدروسة ومدى تأثيرها على الإستقرار الأسري (سواء بالسلب أو بالإيجاب) إعتمد الباحث على مقياس ليكرت من واحد إلى خمسة.

نتائج الدراسة:

كان من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

1-المستوى التعليمي للمرأة العاملة والمستوى التعليمي لزوجها وعدد الأبناء من أهم العوامل المؤثرة في الإستقرار الأسري.

2-كلما زاد المستوى التعليمي للزوج تضاعف وعيه بالدور المزدوج لزوجته العاملة.

3-إن كثرة عدد الأبناء يعني زيادة حجم المهام الملقاة على عاتق المرأة مما يعني التأثير سلبا على استقرار الأسرة.

4-أما بقية المتغيرات التي درسها الباحث مثل: (عمر الزوجة عند الزواج، عمر الزوج عند الزواج، دخل الزوجة، عدد سنوات الزواج...إلخ) فقد توصل إلى أنها ليس لها أي تأثير يذكر في عدم الإستقرار الأسري.

الدراسة الثالثة: "المرأة بين البيت والعمل"

هي دراسة نفسية واجتماعية عن المرأة العاملة وكيفية تصورها لدورها الاجتماعي قام بها الباحث محمد آدم سلامة سنة 1982 في جمهورية مصر العربية .

فروض الدراسة:

توصلت الدراسة إلى الفروض التالية:

1-توجد علاقة بين أداء الأدوار لمختلف الفئات العمرية المدروسة عند النساء العاملات ومختلف المتغيرات المدروسة.

2- يتأثر صراع الأدوار عند النساء العاملات سلبا وإيجابا بمستوى التعليم.

3- يؤثر سن المرأة في قدرتها على مواجهة صراع الأدوار والقدرة على حل المشاكل الناتجة عن هذا

الصراع.

عينة الدراسة:

شملت هذه الدراسة عينة تتكون من 124 زوجة عاملة تتراوح أعمارهن بين 20 و35 سنة لهن مستوى تعليمي مختلف، وطبق الباحث عدة اختبارات لقياس صراع الأدوار وبعض السمات الشخصية مثل: اختبار الثقة بالنفس.

نتائج الدراسة:

توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1- الدور المزدوج يسبب معاناة للمرأة العاملة بغض النظر عن سنها أو مستواها التعليمي، ويؤثر على علاقتها تجاه زوجها وأطفالها.

2- رغم الصراع في الأدوار إلا أنه يتشكل لدى المرأة العاملة شعور إيجابي يختفي معه الشعور بالذنب والإحساس بوجود الصعوبات في أداء هذه الأدوار.

الدراسة الرابعة: "تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي"

دراسة قامت بها الدكتورة تماضر زهري حسون حول تأثير عمل المرأة في المجتمع العربي، حيث شملت الدراسة ثلاثة أقطار عربية مختلفة الخصائص هي: المملكة العربية السعودية، الجماهيرية الليبية والمملكة المغربية بهدف معرفة النتائج التي يخلفها عمل المرأة على التماسك الأسري.

الإشكالية:

بفعل مسيرة التطور التاريخي للمجتمع العربي خرجت المرأة لميدان العمل وكان من الطبيعي أن يخلق هذا الخروج تعديلات عميقة على جميع المستويات، فالمشكلة برأي الباحثة ليست في العمل في حد ذاته ولا بالظروف الاقتصادية الناتجة عنه ولكن المشكلة في الظروف والاجتماعية والنفسية التي يخلفها خروج المرأة للعمل، هذا الأمر الذي أثار جدل وقلق بين معظم الدارسين والباحثين رغم أن المرأة خرجت للعمل ونجحت فيه ولم تلغ دورها الأساسي في كونها زوجة وأم.

وقد طرح خروج المرأة للعمل العديد من التساؤلات حول أهمية عمل المرأة، دوافع عملها، تعدد أدوارها وفيما إذا كان هذا التعدد أدخلها في دوامة صراع الأدوار... إلخ أما الباحثة فقد تعرضت لإشكالية ما مدى تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة؟

الفروض الأساسية للدراسة:

حددت فرضيات الدراسة على ضوء القراءات النظرية ونتائج الدراسات السابقة كما يلي:

الفرضية الأولى:

ترى المرأة بدخولها لسوق العمل تحقيقاً لأمنها وأمن أسرتها الاقتصادي وتغييراً لدورها ومكانتها الاجتماعية نحو الأفضل وشغلاً لأوقات الفراغ وقضاء على الضجر والملل وتحقيقاً للذات وإشاعة الرضا والراحة النفسية.

الفرضية الثانية:

إن خروج المرأة للعمل يصطدم بالدور التقليدي المرسوم لها مما يسبب عندها ما يسمى بصراع الأدوار.

الفرضية الثالثة:

أدى اشتغال المرأة في عمل خارجي إلى تغيير في أنماط العلاقات الإنسانية التقليدية السائدة في الأسرة وغير بالتالي من القيم التي تستند إليها هذه العلاقات.

الفرضية الرابعة:

رفع دخول المرأة لسوق العمل الخارجي من كفاءة الأسرة في أداء عملية التنمية الاجتماعية خاصة لدى المرأة العاملة التي تتحمل بشكل أساسي ومباشر عملية الإشراف على تربية الأبناء.

الفرضية الخامسة:

يفترض أن خروج المرأة للعمل قد ساعد على زيادة الخلافات الزوجية.

المجال المكاني للبحث:

الأقطار العربية الثلاثة التي تمثل واقع النساء العاملات المتزوجات واللواتي لديهن أبناء وهي: المملكة العربية السعودية، الجماهيرية الليبية، المملكة المغربية.

المجال الزمني:

المجال البشري:

النساء العاملات وأزواجهن وأولادهن ممن تجاوزوا سن الثانية عشر.

العينة:

شملت عينة البحث 157 سيدة عربية عاملة وجميعهن متزوجات ولهن أبناء، كذلك ضمت عينة البحث 151 رجلاً وهم أزواج لهؤلاء السيدات العاملات، و168 شاباً أو شابة ممن تبلغ أعمارهم سن الثانية عشر فما فوق وفي نفس الوقت هم أبناء لهؤلاء السيدات، وجميع أفراد العينة اختيروا عشوائياً من ثلاثة أقطار عربية يفترض أنها تمثل واقع المجتمع العربي من ناحية عمل المرأة هي: المملكة العربية السعودية التي تعتبر من الدول العربية التي تنخفض فيها معدلات عمل المرأة، بينما تحتل معدلات عمل المرأة في الجماهيرية الليبية موقعا وسطا، أما الدولة الثالثة فهي المملكة المغربية إذ يعتبر المغرب العربي من الأقطار العربية التي ترتفع فيها معدلات عمل المرأة مقارنة مع بقية الأقطار العربية .

أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على عدة وسائل للحصول على المعلومات اللازمة والتعرف على أثر عمل المرأة على تماسك الأسرة كالمقابلة الشخصية للمبحوثات والملاحظة، لكن الإستمارة كانت هي الأسلوب الأساسي المعتمد عليه في جمع البيانات حيث تم تصميم إستمارات واحدة وجهت للنساء العاملات وواحدة لأزواجهن وواحدة للأبناء .

بالنسبة لاستمارة المرأة العاملة فقد وزعت أسئلتها على أقسام رئيسية ترتبط بالموضوعات التي تعالجها فهناك قسم المعلومات الأساسية، يليه القسم الخاص بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة العاملة وأسرتها، ويشمل القسم الثالث الأسئلة المرتبطة بالصعوبات التي تعاني منها ومدى استفادتها من الخدمات الاجتماعية.

أما الإستمارة الثانية الموجهة إلى الأبناء الذين تجاوزوا 12 سنة فاحتوت كذلك على مجموعة من الأسئلة تدور حول مواقف الأبناء من عمل الأمهات والمشاكل الناتجة عن ذلك وأهم الحلول في رأيهم.

أما الإستمارة الموجهة للأزواج فقد وزعت أسئلتها على ثلاث موضوعات رئيسية، حيث تضمن الأول بعض المعلومات الأساسية والبيانات الشخصية للمبحوثين، والثاني خاص بالأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية لهم ولأسرهم، وتضمن القسم الثالث الأسئلة التي تدور حول المشاكل التي يخلقها خروج المرأة للعمل .

وقد تضمنت الإستمارات الثلاثة الأسئلة المفتوحة والمغلقة والمحددة الإجابة وتم اختيار ما يقارب 10% من مجموع أفراد العينة للتأكد من وضوح الأسئلة ومدى شموليتها، وتم تعديل الإستمارة استناداً إلى معطيات هذا الإختبار.

الأساليب الإحصائية المعتمدة:

اعتمدت الدراسة في تحليل المعطيات على ضوء الجداول التكرارية الترابطية، كما تم إدخال البيانات واستخراج الجداول المطلوبة عن طريق برنامج spss.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1-عمل المرأة خارج المنزل لم يضعف تماسك الأسرة كما أنه لم يؤثر على الصحة النفسية والجسدية والاجتماعية للأبناء.

2-إتضح أن نسبة (71,34%) من أفراد العينة تتمركز في الفئة العمرية (26-40) سنة واحتلت الفئة العمرية (26-35) سنة نسبة (52,23%) من إجمالي العائلات.

3-بلغ متوسط عدد أفراد المرأة العاملة الواحدة ثلاث أطفال وأن نسبة 58% من العاملات لديهن أطفال دون سن الخامسة، يعتمدن على الأهل في رعايتهم وهذا يدل دلالة واضحة على وجود تماسك عائلي ومساندة للمرأة العاملة .

4-المرأة العاملة العربية تساهم مساهمة فعالة في الإنفاق على أسرتها فقد تبين أن (80,5%) يشاركن بكامل أو (90%) من أجورهن في ميزانية الأسرة الأمر الذي يساعد على تماسك الأسرة واستقرارها.

5-الدافع المادي يشكل المحرك الأساسي لعمل المرأة حيث اتضح أن (88%) من النساء خرجن للعمل بغرض زيادة دخل الأسرة، كما أفادت (48%) من العاملات أن العمل يحقق لهن استقلال مادياً ويخلصهن من التبعية للرجل .

6-(26%) من السيدات يواجهن صعوبة التوفيق بين متطلبات العمل الخارجي ومتطلبات العمل المنزلي، و(22,29%) يعانين من الإرهاق العصبي .

7-(40%) من السيدات يشعرن بالذنب تجاه أطفالهن ويحاولن تعويضهم بعد العودة من العمل بقضاء أوقات طويلة معهم، وإعداد ألوان مختلفة من الطعام ومراجعة الدروس... إلخ مما يزيد في إرهاقهن.

8-(85%) من أبناء العاملات يعتمدون على أنفسهم في القيام بمختلف احتياجاتهم اليومية و(82%) أكدوا أن عمل أمهاتهم لا يشكل عقبة في حياتهم بل بالعكس فهم يفتخرون بكونهم أبناء لأمهات عاملات .

9-المرأة العربية العاملة واعية بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقها كزوجة، وقد استطاعت أن تثبت مكانتها بجدارة في ميادين عديدة دون أن تهمل دورها الأساسي كأم وزوجة.

الدراسة الخامسة: "الآثار الأسرية الناجمة عن خروج المرأة السورية للعمل"

دراسة ميدانية لواقع مشكلات النساء المتزوجات العاملات في مدينة دمشق قام بها الدكتور جهاد ذياب الناقل .

فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة:

قد يؤدي عمل المرأة السورية المتزوجة في مدينة دمشق لظهور آثار سلبية وأخرى إيجابية تنعكس على المرأة العاملة نفسها وعلى زوجها وأبنائها أو على الأسرة عموماً.

الفرضيات الفرعية:

1-الفروض العلمية المتعلقة بآثار عمل المرأة على نفسها:

حيث ربط الباحث بين عدة متغيرات: العلاقة بين ساعات وقطاع العمل، العلاقة بين العمل وصحة المرأة العاملة، العلاقة بين العمل والمشاركة في اتخاذ القرار.

2-الفروض العلمية المتعلقة بآثار عمل المرأة على زوجها:

ربط الباحث كذلك عدة متغيرات مثل العلاقة بين المستوى التعليمي للزوج وتفهمه لظروف عمل زوجته، العلاقة بين ساعات العمل ومدى مساعدة الزوج لزوجته في المنزل والمشاكل الزوجية .

3-الفروض العلمية المتعلقة بآثار عمل المرأة على أبنائها:

أهم المتغيرات التي ربطها الباحث هي: العلاقة بين غياب المرأة عن المنزل ومدى انعكاس ذلك على تنشئة الأبناء وعلى تحصيلهم الدراسي.

4- الفروض العلمية المتعلقة بآثار عمل المرأة على الأسرة:

أراد الباحث من خلال هذه الفرضية أن يصل إلى العلاقة بين العمل وتحسين المستوى الاقتصادي للأسرة، وكذلك العلاقة بين ساعات عمل المرأة ومدى توفيقها بين الأدوار الملقاة على عاتقها.

5- الفروض العلمية المتعلقة بالخدمات:

قد يكون هناك علاقة بين معاناة المرأة من عدم توفر مكان آمن للأبناء وبين شعورها بالرضا عن عملها الخارجي، كذلك قد تكون هناك علاقة بين مشكلة توفر وسائل النقل والمدة الزمنية التي تستغرقها في الذهاب والعودة من العمل.

المجال المكاني للدراسة:

المؤسسات الحكومية والخاصة والمشاركة بمدينة دمشق السورية .

المجال الزمني للدراسة:

تم جمع البيانات المتعلقة بالدراسة خلال المدة الزمنية الممتدة من الشهر الثالث إلى غاية الشهر الحادي عشر من عام 2008.

المجال البشري:

النساء العاملات المتزوجات بغض النظر عن كونهن أرامل أو مطلقات مع استثناء العازبات ممن.

منهج الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه يصف حيثيات الظاهرة ويساعد على الخوض فيها بعمق، إذ أن الدراسة تهدف إلى وصف العقبات التي تتعرض لها المرأة العاملة المتزوجة ومدى انعكاس ذلك على أسرتها.

العينة:

تم الإعتماد على المسح الاجتماعي بالعينة الطبقيّة العشوائية من أجل مراعاة التمثيل الدقيق لمجتمع البحث، وقد شملت الدراسة (350) امرأة متزوجة أو أرملة أو مطلقة حيث استثنيت الدراسة النساء اللواتي لم يتزوجن أبدا ويعملن في قطاعات مختلفة بمدينة دمشق منهن (261) امرأة في القطاع الحكومي و(82) امرأة في القطاع الخاص المنظم و(07) في القطاع الخاص غير المنظم وامرأة واحدة في القطاع المشترك.

أدوات جمع البيانات:

تم الإعتماد على الإستمارة كأداة لجمع البيانات احتوت (46) سؤالاً إضافة إلى سؤال مفتوح قسمت لعدة أقسام هي:

القسم الأول: يتضمن البيانات الأساسية الخاصة بالزوجة العاملة.

القسم الثاني: يتضمن الأسئلة المتعلقة بآثار عمل المرأة على نفسها.

القسم الثالث: يتضمن الأسئلة المتعلقة بآثار عمل المرأة على زوجها.

القسم الرابع: يتضمن الأسئلة المتعلقة بآثار عمل المرأة على الأبناء.

القسم الخامس: يتضمن الأسئلة المتعلقة بآثار عمل المرأة على الأسرة.

القسم السادس: يتضمن الأسئلة المتعلقة بالخدمات المتوفرة لدى المرأة العاملة.

القسم السابع: يتضمن الأسئلة المتعلقة باتجاهات المرأة العاملة نحو العمل.

الأساليب الإحصائية المعتمدة: تم تفرغ البيانات تفرغاً آلياً باستخدام برنامج spss وتمت معالجة البيانات بالإعتماد على النسب المئوية إحصائياً وبالإعتماد على مقياس (كا square teste chi) الذي يقيس مستوى الدلالة الإحصائية أو علاقة الارتباط بين متغيرين من أجل اختبار صحة الفروض العلمية.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- (48%) من العاملات يعملن في حدود ثماني ساعات يومياً، وأغلبهن يعملن في القطاع الحكومي.

- 2-نسبة (66%) من العاملات يعانين من أمراض مزمنة مما يدل على تأثير عمل المرأة على صحتها بشكل سلبي.
- 3- نسبة (53,4%) من مفردات العينة يتعرضن لمضايقات في مكان العمل بشكل متكرر أو أحيانا.
- 4-نسبة (26,3%) من العاملات أجبن أن العمل أكسبهن خبرة في ترشيد الإستهلاك .
- 5-العاملات اللواتي لديهن مستوى جامعي أو درسن في المعاهد يشاركن في اتخاذ القرارات الأسرية بنسبة 50% بينما انخفضت النسبة إلى (29%) لدى العاملات من مستوى منخفض .
- 6-نسبة (55,7%) من العاملات يشعرن بالرضا نتيجة خروجهن للعمل و(34,3%) يشعرن برضا محدود و(8,9%) يشعرن بالندم بسبب عدم قدرتهن على الموازنة بين العمل والمنزل.
- 7-توصلت الدراسة كذلك إلى أن حوالي نصف النساء العاملات (49,4%) لا يساعدهن أزواجهن في الأعمال المنزلية، ونسبة (32%) يحصلن على مساعدة قليلة، بينما انخفضت نسبة اللواتي يحصلن على مساعدة بشكل دائم إلى (8,9%) فقط.
- 8-بينت الدراسة أن (72%) من أبناء العاملات يمضون وقتهم في فترة غياب الأم بالعمل في مشاهدة التلفاز و(49%) في اللعب بالحاسوب.
- 9-(59%) من الأمهات العاملات يقمن بمتابعة دراسة أبنائهن و(14%) يقمن بهذه المهمة بالإشتراك مع الزوج، حيث أنه كلما زادت ساعات عمل المرأة انخفضت قدرتها على متابعة دروس أبنائها.
- 10-نسبة (75%) من العاملات صرحن أن الدافع الأساسي لعملهن هو تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة.
- 11-توصلت الدراسة إلى أن أغلب أفراد العينة (79,4%) يرين أنهم لا يستطيعون التوفيق بين عملهن وأدوارهن في الأسرة، و(20,6%) يوفقن بصعوبة على حساب راحتهم.
- 12-نسبة (77,4%) من النساء أجبن بعدم توفر دور الحضانة ورياض الأطفال.
- 13-أفادت نسبة (67,4%) من العاملات أنه لا تتوفر لديهن وسائل النقل، ونسبة (80%) لا تتوفر لديهن سيارة خاصة مما يزيد من معاناتهن في التنقل إلى مكان العمل.

14- أفادت الدراسة أن المتوسط الحسابي للمجيبات بعدم توفر الخدمات المساعدة لهن في أداء أدوارهن بلغت (51,3%) مما يدل على وجود ارتباط نسبي بين عمل المرأة ومعاناتها من عدم توفر الوسائل المنزلية التي تعينها على التوفيق بين أدوارها.

الدراسة السادسة: "المشكلات الناتجة عن خروج الزوجة إلى العمل".

دراسة خاصة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والإتحاد العام النسائي، شملت الدراسة النساء المتزوجات العاملات في القطاع الإداري بسوريا بغرض معرفة المشاكل الناتجة عن هذا العمل لتعديل الإتجاهات السلبية نحو عمل المرأة خارج المنزل والوصول إلى بعض الإقتراحات التي تخفف من حدة المشاكل التي تواجهها المرأة العاملة في الإدارة.

عينة الدراسة:

كانت نسبة العينة في هذه الدراسة 10% من مجموع العاملات وحجمها 1521 امرأة متزوجة في القطاع العام.

أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على الإستمارة كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث خصصت إستمارة للزوجة العاملة وإستمارة لزوجها وإستمارة ثالثة للأبناء.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج المتعلقة بالآثار الناتجة عن عمل المرأة سواء الإيجابية أو السلبية.

الآثار الإيجابية:

- 1- الزوجة العاملة التي لها مستوى عالي من التعليم (جامعي) تعود أبناءها الإعتماد على النفس.
- 2- أكثر من نصف الزوجات العاملات يساهمن بكامل دخلهن في الإنفاق على الأسرة.
- 3- أغلب الرجال يفضلون الزواج من المرأة العاملة والمتعلمة.
- 4- 50% من الأزواج يساعدون زوجاتهم في القيام ببعض الأمور الأسرية مثل: المساهمة في النفقات الأسرية وتعليم الأبناء.

الآثار السلبية:

- 1- لا يزال الرجل العربي يتمسك بالعادات والتقاليد القديمة التي تعطيه مركزاً متميزاً داخل الأسرة لا سيما من حيث اتخاذ القرارات الأسرية وتقاسم الأدوار المنزلية في الأسرة.
 - 2- إن أكثر المشاكل التي تواجه الأسرة من وجهة نظر الزوج هي مشكلة تأمين الأبناء أثناء تواجد الزوجة في العمل.
 - 3- 50% من الأبناء غير راضين عن عمل أمهاتهم بسبب تعرض الأسرة في رأيهم لمشاكل تتعلق بمن يلبى لهم احتياجاتهم، ناهيك عن ما يسببه العمل من إرهاق للأم .
 - 4- الزوجة العاملة تضطر للانقطاع عن العمل لرعاية أطفالها لأنها تعتبر نفسها المسؤولة الأولى عن رعايتهم مما يؤثر سلباً على عملها الخارجي .
 - 5- نصف النساء العاملات يعانين من عدم توفر وسائل النقل مما يزيد من تعمين ويخلق لهن مشاكل داخل العمل.
 - 6- المرأة العاملة تحرم من فرص الترقية في عملها بسبب مسؤولياتها المنزلية.
 - 7- لا تجد المرأة العاملة الوقت الكافي لإنشاء علاقات اجتماعية مع الآخرين.
 - 8- أسر النساء العاملات تعزف عن تناول الطعام المعد مسبقاً.
- وما يؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تشمل النساء العاملات اللواتي لديهن مستوى تعليمي منخفض، كما أنها لم تشمل الأبناء دون سن 12 عشر رغم أنهم أكثر حاجة لرعاية الأم من الأبناء الكبار، وكما هو معروف أن شخصية الطفل تتحدد معالمها منذ السنوات الأولى .
- الدراسة السابعة: "العوامل المؤثرة في عمل المرأة السورية المتزوجة"**
- دراسة ميدانية قامت بهاليلي أورفه لي عام 2002 تعكس واقع المرأة العاملة في مدينة حلب بهدف تحليل بعض العوامل المؤثرة في عمل المرأة، وتحديد أهم العقبات والمشاكل الاجتماعية والإدارية التي تعترض عملها ومدى تأثير ذلك على استمرارها في العمل.

عينة الدراسة:

شملت الدراسة النساء المتزوجات والأرامل والمطلقات حيث سحبت العينة بطريقة طبقية لاختيار عينة من المؤسسات تمثل القطاعات الإنتاجية والخدماتية، ومن ثم اعتماد العينة العشوائية البسيطة لتشمل الدراسة في الأخير (322) امرأة عاملة من مختلف المؤسسات الحكومية .

نتائج الدراسة:

1-نسبة العاملات اللواتي أكدن أن المرأة تعمل بهدف تحقيق الذات كانت 34.2 % .

2-عمل المرأة ليس له علاقة بدخل الزوج حيث تعمل بعض النساء رغم ارتفاع دخل أزواجهن.

3-بعض العاملات صرحن أنهن يعملن بهدف المساهمة في نفقات الأسرة وخوفا من وقوع الطلاق مستقبلا أو الترميل.

4-المرأة العاملة تظطر إلى التقصير في عملها بسبب تراكم المسؤوليات العائلية، إلا أنها في المقابل لا تقصر في واجباتها المنزلية.

ما يلاحظ على هذه الدراسة أنها تحدثت عن العوامل المؤثرة في عمل المرأة، كما تطرقت لبعض الآثار الناتجة عن هذا العمل لكن عينة البحث اقتصرت على المؤسسات الحكومية فقط ولم تشمل العاملات بالقطاع الخاص .

2-الدراسات الجزائرية:

الدراسة الأولى: "عمل المرأة وتأثيره على الإستقرار الأسري"

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي: إعداد الطالبتين: خديجة قوارح

وخضرة اسماعيلي، تحت إشراف الأستاذة شرقي رحيمة، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل.

الإشكالية:

أزادت الباحثتان من خلال هذه الدراسة إبراز التأثير الذي يحدثه عمل المرأة في استقرارها الأسري،

حيث كان التساؤل الرئيسي للدراسة كالتالي: هل يؤثر عمل المرأة على استقرارها الأسري؟

التساؤلات الفرعية:

1- هل يؤثر عمل المرأة على أدائها لأدوارها الأسرية؟

2- هل يؤثر عمل المرأة على التواصل الزوجي؟

3- هل يؤثر عمل المرأة على تواصلها مع الأبناء؟

الفرضية العامة:

يؤثر عمل المرأة على استقرارها الأسري.

الفرضيات الفرعية:

1- يؤثر عمل المرأة على أدائها لأدوارها الأسرية.

2- يؤثر عمل المرأة على التواصل الزوجي.

3- يؤثر عمل المرأة على تواصلها مع الأبناء.

المجال المكاني للدراسة:

جامعة قاصدي مرياح -ورقلة-كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وكلية الآداب واللغات الأجنبية

المجال الزمني:

السداسي الثاني من الموسم الجامعي: 2012-2013 وبالتحديد من 05ماي 2013 إلى غاية 20 ماي

2013.

المجال البشري:

النساء العاملات المتزوجات واللواتي لديهن أطفال بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وكلية الآداب

واللغات الأجنبية بجامعة قاصدي مرياح -ورقلة-المتمثلات في الأستاذات والموظفات والمنظمات والبالغ

عددهن 73 امرأة، إلا أن الدراسة شملت جزء منهن فقط وليس كلهن.

العينة:

تم اختيار عينة قصدية متكونة من 37 امرأة من مجموع 73.

المنهج:

استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي بغرض وصف ظاهرة عمل المرأة والتأثيرات الناتجة عنه المؤثرة في استقرار الأسرة.

أدوات جمع البيانات:

استخدمت الباحثتان عدة أدوات مثل: الملاحظة إلاأنهما ركزتا على الإستمارة حيث تضمنت 30 سؤالاً وزعت على أربعة محاور تخدم الموضوع.

الأساليب الإحصائية:

اعتمدت الباحثتان على أساليب إحصائية لمعالجة البيانات مثل: المتوسط الحسابي (متوسط عدد الأبناء، متوسط سن العاملات)، النسب المئوية للتكرارات اعتماداً على القاعدة الثلاثية.

نتائج الدراسة:

في الأخير توصلت الباحثتان إلى النتائج التالية:

1- يؤثر عمل المرأة على الإستقرار الأسري.

2- يؤثر عمل المرأة على أدائها لأدوارها الأسرية.

3- يؤثر عمل المرأة على تواصلها الزوجي.

4- يؤثر عمل المرأة على تواصلها مع الأبناء.

الدراسة الثانية: "الأم العاملة بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية"

مذكرة ماستر من إعداد الطالبة العارفي سامية تحت إشراف الأستاذ بومخلوف محمد، جامعة العقيد آكلي محند أو الحاج-البويرة- معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، فرع علم اجتماع، -تخصص تنظيم وعمل -دراسة ميدانية للأمهات العاملات في المؤسسات العمومية -البويرة-

الإشكالية:

إن التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية أتاحت للمرأة الخروج إلى العمل والقيام بدور فعال في جميع المجالات العملية، إلا أن هذا الخروج أحدث هو الآخر سلسلة من التغيرات في الحياة الأسرية، ففي الجزائر وبالضبط في ولاية البويرة التي عرفت انتشاراً واسعاً للظاهرة، إذ اقتحمت المرأة مجالات عديدة

منها: (التعليم، الطب، الاقتصاد، السياسة... إلخ) بعكس ما كانت عليه من قبل حيث كان عملها يقتصر على النشاط الفلاحي وصناعة الفخار وحياسة الزرابي، أما الرجل فهو المسؤول الوحيد على إعالة أسرته وإهتمام بالمتطلبات المنزلية.

ورغم إيجابيات عمل المرأة خارج المنزل تبقى السلبيات الناتجة عنه السبب المباشر في خلق حالة من الصراع والضغط النفسي لديها خاصة عندما تجهد نفسها وتحاول التوفيق بين الواجبات الأسرية والواجبات المهنية.

تساؤلات الدراسة:

- 1-كيف للأم العاملة أن توفق بين أدوارها الأسرية وأدوارها المهنية؟
- 2-هل من شأن الأجهزة الكهرومنزلية أن تساعد الأم العاملة على التوفيق بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية؟
- 3-هل توفر مؤسسات التنشئة الاجتماعية من شأنها أن تساعد الأم العاملة على التوفيق بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية؟
- 4-هل لرضا الأم على وضعيتها علاقة بمدى توفيقها بين أدوارها الأسرية وأدوارها المهنية؟

الفرضيات:

- 1-توفيق الأم العاملة بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية متوقف على مدى حصولها على المساندة.
- 2-توفر الأجهزة الكهرومنزلية الحديثة يساعد الأم على توفيقها بين أدوارها الأسرية وأدوارها المهنية.
- 3-توفر مؤسسات التنشئة الاجتماعية يساعد الأم على التوفيق بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية.

- 4-ينعكس توفيق الأم بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية على رضاها على وضعيتها.

المجال المكاني للدراسة:

مختلف المؤسسات العمومية بولاية البويرة -الجزائر-

المجال البشري:

شملت الدراسة النساء العاملات المتزوجات ولديهن أطفال فقط باستثناء الأرامل والمطلقات في قطاعات مختلفة بولاية البويرة.

المجال الزمني:

إستغرق البحث الميداني (عملية ملاء الإستمارات النهائية للدراسة) من 10 إلى 30 ماي 2012.

العينة:

يمثل مجتمع البحث في هذه الدراسة الأمهات العاملات على اختلاف مهتهن ومستواهن التعليميويشترط في ذلك النساء العاملات المتزوجات فقط (لا المطلقات والأرامل) اللواتي لديهن أطفال بغض النظر عن عمر هؤلاء الأطفال، وذلك للتمكن من معرفة الدور الأسري الذي تلعبه الأم داخل بيتها مقابل تحملها لأعباء عملها الوظيفي، والتعرف على أهم السبل التي تتبعها للموازنة بين دورين يتطلب كل واحد منهما جهد فكري وعضلي كبير.

وقد تم اختيار العينة القصدية الممثلة لمجتمع البحث، وشملت 90 مبحوثة موزعة كما يلي: (33 مبحوثة في قطاع التعليم، 30 مبحوثة في الإدارة و27 مبحوثة في القطاع الصناعي).

منهج الدراسة:

إن طبيعة الموضوع التي تهتم بوضعية الأم العاملة التي تحاول التوفيق بين أدوارها الأسرية وأدوارها المهنية تتلاءم مع المنهج الوصفي الذي يساعد على جمع المعلومات وتفسيرها وتسجيل الدلالات المستخلصة من ذلك من أجل الوصول إلى نتائج تساعدنا على التأكد من الفرضيات المطروحة.

أدوات جمع البيانات:

من أجل الوقوف على كل جوانب الظاهرة محل الدراسة كان على الباحثة الإختيار السليم لأدوات وتقنيات جمع البيانات والتحقق من مدى مصداقيتها، وبناءا على ذلك فقد اختارت الباحثة الإعتماد على الإستمارة كأداة رئيسية لجمع البيانات المطلوبة، وتم ملؤها عن طريق المقابلة المباشرة للمبحوثات. واحتوت على 49سؤال موزعة بين المغلق والمفتوح ومقسمة إلى 05 محاور، كما طبقت الإستمارة التجريبية على 10 مبحوثات وأعيد بناؤها وتعديلها من خلال ما استخلصته الباحثة من التجريب لتعيد صياغة الإستمارة في صورتها النهائية وتطبق على كامل المبحوثات.

الأساليب الإحصائية المعتمدة:

بعد الإنتهاء من ملأ الإستمارات ومراجعتها إعتمدت الباحثة على تفرغها في جداول بسيطة وأخرى مركبة للكشف عن العلاقة بين متغيري الدراسة من أجل إثبات أونفي الفرضية التي تم طرحها، وقد تم تحليل الجداول تحليلا إحصائيا واجتماعيا على ضوء النسب المئوية المستخرجة.

نتائج الدراسة:

- 1-إن تلقي المساندة العائلية يساعد المرأة على التوفيق بين أدوارها الأسرية وأدوارها المهنية.
- 2-معظم الأزواج يساعدون زوجاتهم في القيام بالأعمال المنزلية وتربية الأبناء.
- 3-الأجهزة الكهرومنزلية لها أثر كبير في مساعدة المرأة العاملة على التوفيق بين التزاماتها الأسرية والمهنية.
- 4-دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية هو دور تربوي تعليمي ومعظم الأمهات يتخوفن منها ويفضلن ترك أطفالهن في المنزل أو عند الأقارب.
- 5-كلما كان النشاط المهني الذي تمارسه الأم العاملة امتدادا لدورها التقليدي كلما نجحت وأحست بتكامل الدورين وبالتالي شعورها بالرضا.
- 6-إن تفهم الأسرة لعمل المرأة الأم يحل معظم المشاكل ويخفف من مسؤولياتها ويساعدها على تأدية رسالتها المهنية .

الدراسة الثالثة: "أثارعمل الأم على تربية أطفالها "

رسالة ماجستير من إعداد الطالبة مليكة الحاج يوسف تحت إشراف الأستاذ أحمد حويطي كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر- دراسة ميدانية بمدينة الشارقة.-

إشكالية الدراسة:

لقد عرف المجتمع الجزائري تغيرات عديدة (اجتماعية، ثقافية، اقتصادية...) أدت إلى وضع أسري جديد حيث اقتحمت المرأة ميدان العمل الذي كانت له آثاره السلبية ليس على المرأة وحدها بل على الأسرة ككل وخاصة الأطفال، فمن أهم المشاكل الناتجة عن عمل المرأة الإزدواجية الوظيفية التي تعاني منها المرأة نفسها فمهما كان نوع عملها الخارجي فهي تبقى الوحيدة المسؤولة عن القيام بالأعمال المنزلية.

التساؤل الرئيسي:

انطلاقاً من كل هذا طرحت الباحثة التساؤل الرئيسي التالي: ماهي آثار عمل المرأة خارج المنزل على تربية أطفالها؟ وماهي العوامل التي تجعل الأم العاملة غير قادرة على التوفيق بين العمل الخارجي ورعاية الأطفال؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: غياب الأم لمدة طويلة بسبب عملها يؤثر سلباً على أطفالها.

الفرضية الثانية: الأم العاملة غالباً لا تستطيع التوفيق بين العمل الخارجي ورعاية الأطفال وتربيتهم.

الفرضية الثالثة: يعود عدم توفيق الأم العاملة بين العمل الخارجي والعمل الداخلي إلى أسباب

اجتماعية وليس إلى أسباب ذاتية .

المجال المكاني:

أجريت هذه الدراسة في مدينة الشارقة وبالتحديد في: مدرستين ابتدائيتين هما مدرسة حمدي بن تمار ومدرسة بوزاد علي، إكمالية الكثبان، ثانوية محمد إسيخام، كما أجريت هذه الدراسة أيضاً في كل من المركز الثقافي، مركز التكوين المهني، البلدية والدائرة، مستشفى الأمراض العقلية، مؤسسة لإنتاج الجبن، وورشنة لخياطة الملابس.

المجال الزمني:

دامت مدة استجواب المبحوثات ثلاثة أشهر الأخيرة من سنة 2002.

المجال البشري:

النساء العاملات المتزوجات على اختلاف مهنهن ومستواهن التعليمي واللواتي لديهن أطفال صغار للتمكن من معرفة مدى تأثير عمل المرأة على تربية أطفالها بقطاعات مختلفة .

العينة:

شملت الدراسة النساء العاملات المتزوجات ولديهن أطفال، حيث تم اختيار العينة القصدية وغير

الممثلة متكونة من 120 مبحوثة موزعة كما يلي:

60 مبحوثة من قطاع التعليم.

35 مبحوثة من مختلف الإدارات العمومية.

12 مبحوثة من القطاع الخاص .

13 مبحوثة من القطاع الصحي.

المنهج:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي بغرض وصف ظاهرة عمل المرأة ومدى تأثيرها على تربية أطفالها.

أدوات جمع البيانات:

استخدمت الباحثة عدة أدوات مثل: الملاحظة البسيطة المباشرة إلا أنها ركزت على الإستمارة حيث تضمنت 50 سؤالاً وزعت على أربعة محاور تخدم الموضوع .

الأساليب الإحصائية المعتمدة في الدراسة:

تمت معالجة البيانات الإحصائية عن طريق عرض الجداول التكرارية، وتم تحليل النتائج والمعطيات المتحصل عليها من الميدان عن طريق النسب المئوية.

نتائج الدراسة:

1- اتضح من خلال تحليل البيانات الميدانية أن قضاء الأم وقتاً طويلاً في عملها الخارجي ينعكس سلباً على أطفالها بنسبة (64,16%).

2- نسبة معتبرة من المبحوثات (43,33%) توفقن عن العمل لفترة معينة وذلك للإهتمام أكثر بأطفالهن.

3- (88,34%) من المبحوثات يسعين إلى تنظيم الإنجاب لكي يستطعن التوفيق بين أدائهن المهني وأدائهن الأسري.

4- (79,16%) من المبحوثات صرحن أن عمل المرأة أمر ضروري لتحسين ظروف معيشة الأسرة، وترتفع نسبة اللواتي صرحن بإيجابية عمل المرأة بارتفاع المستوى التعليمي لهن .

5- أغلبية المبحوثات (70,1%) صرحن أن الأم العاملة لا يمكنها التوفيق بين المتطلبات المهنية والمتطلبات العائلية.

6-نسبة (13,33%) من المبحوثات صرحن أن أهل أزواجهن يعارضون خروجهن للعمل نتيجة أسباب اجتماعية أهمها عدم تحملهم مسؤولية العناية بالأطفال، ضف إلى ذلك كون الأسرة الجزائرية مازالت محافظة على العادات والتقاليد التي تمنع خروج المرأة للعمل.

7-(55,88%) من المبحوثات صرحن أنهن خرجن للعمل بسبب حصولهن على شهادات علمية و(31,61%) خرجن بسبب تحسين المستوى المادي للأسرة.

8-من المبحوثات من يتركن أبناءهن عند أمهاتهن ومنهن من تعتمدن على الروضة ومنهن من يعتمدن على المربية وهن يمثلن الأغلبية: (38,33%)، وقد صرحت أغليبتهن أن المربية لا يمكنها أن تعوض دور الأم (69,17%).

وفي الأخير خلصت الباحثة إلى أن أهم الأسباب الاجتماعية التي تقف وراء عدم توفيق الأم العاملة بين عملها الخارجي وعملها المنزلي خارجة عن إرادتها وأهمها:

1-بعد مقر عمل الأم عن مسكنها.

2-عدم تلقيها للمساعدة اللازمة من طرف الغير في المنزل .

3-عدم وجود روضة للأطفال قريبة من مكان عملها أو منزلها.

الدراسة الرابعة: "أثر عمل الزوجة الأم في بناء الأسرة الجزائرية"

رسالة ماجستير من إعداد الباحثة مليكة بن عويشة سنة 1987، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين خروج الزوجة الأم إلى العمل والتغيرات التي قد تطرأ على دورها ومكانتها الاجتماعية داخل الأسرة، وانعكاس ذلك على أطفالها.

وقد توصلت الباحثة بعد الدراسة الميدانية إلى أن عمل الأم يأخذ الكثير من وقتها وجهدها، وهذا ما يجعلها غير قادرة على تلبية ما يحتاجه أطفالها من عناية.

الدراسة الخامسة: "إستراتيجية مواجهة الضغوط النفسية لدى المرأة العاملة"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس من إعداد الطالبين، عز الدين غطاس وعليه مجوجة، تحت إشراف الأستاذة يمينة خلادي جامعة قاصدي مبراح -ورقلة-كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية شعبة علم النفس، تخصص تنظيم وعمل.

الإشكالية:

نظرا لأهمية ضغوط العمل فقد أصبح هذا الموضوع أحد المجالات الأساسية لاهتمام العديد من رجال الفكر الإداري والتنظيمي وأصبحت كلمة ضغط متداولة بين ألسنة الجميع لأنه يصيب جميع شرائح المجتمع بما فيها الشيوخ، الشباب، النساء العمال...إلخ.

وقد تكون هذه الضغوط أسرية أو مهنية أو اجتماعية، وتخص هذه الدراسة معلمات المرحلة الابتدائية وما تعانينه من ضغوط نفسية بسبب العمل وازدواجية الدور خاصة أن المدرسة مؤسسة اجتماعية تسعى لنشر العلم والمعرفة وتساهم بفعالية في عملية البناء الفكري والأخلاقي للأجيال الصاعدة.

التساؤل الرئيسي:

من هذا المنطلق جاءت صياغة التساؤل الرئيسي للدراسة كالتالي: ماهي استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية التي تعتمد عليها معلمات المرحلة الابتدائية؟

التساؤلات الفرعية:

- 1- هل تختلف استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية لدى المرأة العاملة باختلاف الحالة الاجتماعية (متزوجة - غير متزوجة) ؟
- 2- هل تختلف استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية لدى المرأة العاملة باختلاف الأقدمية؟ (أقل من 05 سنوات-أكثر من 05 سنوات)
- 3- هل تختلف استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية لدى المرأة العاملة باختلاف الموقع الجغرافي؟ (القرب أو البعد عن المؤسسة)؟
- 4- هل تختلف استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية لدى المرأة العاملة باختلاف السن؟ (أقل من 30 سنة-أكثر من 30 سنة) .

الفرضية العامة:

تعتمد معلمات المرحلة الابتدائية على استراتيجيات إيجابية لمواجهة الضغوط النفسية.

الفرضيات الجزئية:

- 1- تختلف استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية لدى المرأة العاملة باختلاف الحالة الاجتماعية.

2- تختلف استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية لدى المرأة العاملة باختلاف الأقدمية (أقل من 05 سنوات-أكثر من 05 سنوات).

3- تختلف استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية لدى المرأة العاملة باختلاف الموقع الجغرافي (القرب أو البعد عن المؤسسة).

4- تختلف استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية لدى المرأة العاملة باختلاف السن (أقل من 30 سنة-أكثر من 30 سنة).

المجال المكاني للدراسة:

المدارس الابتدائية لبلديات ورقلة وتقرت، وقد تضمنت الدراسة عدة متغيرات وسطية مختلفة تمثلت في: السن، الأقدمية، الحالة الاجتماعية والموقع الجغرافي.

المجال الزمني:

إستغرقت الدراسة الميدانية الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 10 أبريل من سنة 2012.

المجال البشري:

المعلمات العاملات بالمدارس الابتدائية ببلديتي ورقلة وتقرت البالغ عددهن 110 معلمة.

العينة:

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية عرضية وقدر عددها ب110 معلمة.

المنهج:

إعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي بغرض وصف الظاهرة المدروسة والتأثيرات الناتجة عنها وتحليلها كما هي عليه في الواقع.

أدوات جمع البيانات:

يعتبر الإستبيان من أهم الوسائل المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات حيث اعتمدت الدراسة على استبيان يحتوي على 32 فقرة مقسمة على 08 أبعاد مختلفة وهي:

1-بعد التعبير عن المشاعر وعدد فقراته (04).

2-بعد إعادة التقويم الإيجابي وعدد فقراته (05).

- 3- بعد حل المشكلة وعدد فقراته (04).
- 4- بعد التعبير والإسترخاء وعدد فقراته (04).
- 5- بعد التعبير وطلب الدعم وعدد فقراته (04).
- 6- بعد العزلة والإنسحاب وعدد فقراته (04).
- 7- بعد الإنشغال الذاتي وعدد فقراته (04).
- 8- بعد توجيه اللوم والعدوان وعدد فقراته (04).

الأساليب الإحصائية:

تمت معالجة البيانات الإحصائية باستخدام عدة أساليب إحصائية هي: النسب المئوية واختبار(ت) لمعرفة الفروق في معالجة وتحليل النتائج والإجابة على التساؤلات الجزئية .

نتائج الدراسة:

في الأخير توصل الباحثان من خلال الدراسة الميدانية إلى النتائج التالية:

- 1- تعتمد معلمات المرحلة الإبتدائية على استراتيجيات لمواجهة الضغوط النفسية .
 - 2- لا تختلف استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية لدى معلمات المرحلة الإبتدائية باختلاف الحالة العائلية (متزوجة-غير متزوجة).
 - 3- لا تختلف استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية لدى معلمات المرحلة الإبتدائية باختلاف الأقدمية(أقل من 05سنوات-أكثر من 05 سنوات) .
 - 4- لا تختلف استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية لدى معلمات المرحلة الإبتدائية باختلاف الموقع الجغرافي (القرب أو البعد عن المؤسسة).
 - 5- لا تختلف استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية لدى معلمات المرحلة الإبتدائية باختلاف السن (أقل من 30 سنة-أكثر من 30سنة) .
- وقد تم تفسير هذه النتائج في ضوء المعطيات النظرية وبعض الدراسات السابقة واختتمت بتقديم بعض الإقتراحات والتوصيات.

الدراسة السادسة: "عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس من إعداد الطالبة: بن زيان مليكة تحت إشراف الدكتور: الهاشمي لوكيا جامعة الإخوة منتوري -قسنطينة-كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم النفس والعلوم التربوية والأرطفونيا .

الإشكالية:

ترتب عن نزول المرأة للعمل نتائج كثيرة أهمها: اتساع نطاق أدوارها الاجتماعية وتحملها لمسؤوليات كانت تندرج في نطاق مسؤوليات الرجل، إضافة إلى كل هذا وذاك تأثرها نفسيا واجتماعيا كلما وجدت نفسها أمام مطالب واختبارات في غاية الصعوبة، فتقف في مفترق الطرق بين ما ينتظره البيت منها من واجبات والتي يصعب عليها القيام بها نظرا لانشغالها بعملها الخارجي، وبين ما ترغب هي في تحقيقه لذاتها ولقد تأثرت الحياة الزوجية والعلاقات الأسرية أيضا بعمل الزوجة خاصة في العصر الحديث، فقد أثرت على الزوج والأبناء وعلى التماسك الأسري ككل، ولهذا جاءت موضوع الدراسة حول: عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية .

تساؤلات الدراسة:

جاءت تساؤلات الدراسة كالاتي:

- 1-ما هي انعكاسات عمل المرأة على تغير الأسرة؟
- 2-هل التحاق الزوجة بالعمل يؤثر على المستوى المعيشي لأفرادها؟
- 3-ماهي طبيعة العلاقات بين أفراد الأسرة التي تكون فيها الزوجة عاملة؟

الفرضية العامة للدراسة:

خروج المرأة للعمل يؤثر على المستوى المعيشي للأسرة وعلى تفاعلها الديناميكي.

الفرضيات الفرعية للدراسة:

- 1-خروج الزوجة للعمل له علاقة بمشاركة زوجها لها في أعمال المنزل.
- 2-خروج الزوجة للعمل له علاقة بمشاركة زوجها لها في تربية الأطفال.
- 3-خروج الزوجة للعمل له علاقة بتحسين المستوى المعيشي للأسرة.

4- خروج الزوجة للعمل يؤدي إلى المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية.

المجال المكاني للدراسة:

أنجزت هذه الدراسة بجامعة الإخوة منتوري بقسنطينة تبعا لطبيعة موضوع البحث وحسب ماهو متعارف عليه علميا.

المجال البشري:

تتوزع العائلات بالجامعة على ثلاث فئات حسب المستوى المهني ونوع العمل هي:

-فئة الأستاذات

-فئة الموظفات

-فئة المنظفات وقد اقتصررت دراسة الباحثة على النساء العاملات الموظفات فقط .

المجال الزمني للدراسة:

إستغرقت الدراسة السنة الجامعية (2003-2004).

منهج الدراسة:

أرادت الباحثة من خلال الدراسة الوقوف على انعكاسات عمل المرأة على العلاقات الأسرية، لذلك اعتمدت على المنهج الوصفي لأنه من المناهج التي تهدف إلى تجميع المعلومات والبيانات اللازمة عن الظاهرة المدروسة.

عينة الدراسة:

تم الإعتماد على العينة المقصودة التي تمثلت في النساء الموظفات بالجامعة فقط دون غيرهن من الأستاذات والمنظفات بالبرج الإداري للجامعة نظرا لتجمع عدد كبير من الموظفات فيه والبالغ عددهن 71 موظفة متزوجة وأم لأطفال وتتوفر فيهن المواصفات المرغوب دراستها .

أدوات جمع البيانات:

إعتمدت الباحثة على الإستمارة كأداة مناسبة لجمع البيانات حول موضوع البحث مع التأكد من ذلك عن طريق الدراسة الإستطلاعية وتوجيهات الأساتذة المحكمين لتعديلها.

الأساليب الإحصائية:

تمت معالجة البيانات الإحصائية عن طريق عرض الجداول التكرارية، وتم تحليل النتائج والمعطيات المتحصل عليها من الميدان عن طريق النسب المئوية للوصول إلى الإجابة على التساؤلات الجزئية للدراسة.

نتائج الدراسة:

- 1- عمل المرأة أحدث انهيار ولو نسبي في تقسيم العمل داخل المنزل.
- 2- الزوجة العاملة مازالت تعاني من تحمل المسؤولية المزدوجة لوحدها كما تقوم بالإشراف على رعاية أطفالها رغم مساعدة الزوج لها في بعض الأعمال.
- 3- الزوجة العاملة تتمسك بعملها رغم التعب وتلجأ إلى تنظيم الوقت والإستعانة بالأدوات المنزلية المساعدة.
- 4- دور المرأة العاملة أصبح أكثر إيجابية من الناحية الاقتصادية، ومن ناحية اتخاذ القرارات الأسرية.
- 5- خروج المرأة للعمل كان بدافع اقتصادي بالدرجة الأولى.
- 6- المرأة العاملة وجدت فرصتها في العمل لأنها استطاعت أن ترفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأسرتها وتعيش في ظروف أحسن بكثير من ظروف الأجيال التي سبقتها.

الدراسة السابعة: "العلاقة بين صراع الأدوار والضغط النفسي لدى المرأة العاملة"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس من إعداد الطالبة: بوبكر عائشة تحت إشراف الدكتور: بوالشلالق نادية جامعة الإخوة منتوري -قسنطينة-كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية.

الإشكالية:

إن خروج المرأة للعمل ساهم بشكل أو بآخر في تغيير بنية الأدوار الملقاة على عاتقها فإضافة إلى أدوارها كأم وكزوجة دورها كعاملة خارج البيت لمساندة زوجها والتخفيف من عبئ المصاريف الأسرية وفي ضوء هذه الأدوار المتداخلة قد تعيش حالة من الضغط النفسي الشديد خاصة إذا أحست بالتقصير في الواجبات التي يفرضها كل دور من هذه الأدوار، هذا الضغط والتوتر الذي من الممكن أن يتجلى في شكل

أعراض نفسية وجسدية، ويمكن من جهة ثانية أن يقلل من كفاءتها المهنية مما يجعلها تشعر بالقلق على مستقبلها الوظيفي، وإذا أرادت أن تركز على مهمتها المهنية يكون ذلك على حساب مهمتها الأسرية .

لذلك جاءت هذه الدراسة للكشف عن العلاقة الموجودة بين صراع الأدوار الذي تعيشه الزوجة العاملة والضغط النفسي الناتج عن هذا الصراع .

تساؤلات الدراسة:

1-هل هناك علاقة بين صراع الأدوار والضغط النفسي لدى الزوجة العاملة؟

2-هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الزوجة العاملة الطبية والزوجة العاملة الممرضة في صراع الأدوار؟

3- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الزوجة العاملة المقيمة في أسرة ضيقة والزوجة العاملة المقيمة في أسرة ممتدة في صراع الأدوار؟

4- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الزوجة العاملة الطبية والزوجة العاملة الممرضة في الضغط النفسي؟

5- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الزوجة العاملة المقيمة في أسرة ضيقة والزوجة العاملة المقيمة في أسرة ممتدة في الضغط النفسي؟

فرضيات الدراسة:

1-هناك علاقة بين صراع أدوار الزوجة العاملة (أم-ربة بيت-زوجة) والضغط النفسي لديها.

2- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الزوجة العاملة الطبية والزوجة العاملة الممرضة في صراع الأدوار.

3- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الزوجة العاملة المقيمة في أسرة ضيقة والزوجة العاملة المقيمة في أسرة ممتدة في صراع الأدوار.

4- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الزوجة العاملة الطبية والزوجة العاملة الممرضة في الضغط النفسي.

5- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الزوجة العاملة المقيمة في أسرة ضيقة والزوجة العاملة المقيمة في أسرة ممتدة في الضغط النفسي.

المجال البشري للدراسة:

شملت الدراسة مجموعة من الزوجات العاملات (طبيبات وممرضات) من مختلف الوحدات الصحية في مدينة طولقة.

المجال الزمني للدراسة:

استغرقت الدراسة الفترة الممتدة بين مارس وجوان من سنة 2007.

المجال المكاني للدراسة:

مختلف القطاعات الصحية بمدينة طولقة ولاية بسكرة (شملت الدراسة ثلاثة وحدات صحية).

عينة الدراسة:

إختارت الباحثة لهذه الدراسة العينة القصدية حيث تم تحديد ثلاث وحدات صحية من مجموع الوحدات الصحية لمدينة طولقة، وتم اختيار فئة الزوجات العاملات وتكونت العينة النهائية للدراسة من (90 زوجة عاملة تختلف أعمالهن من طبيبات إلى ممرضات).

منهج الدراسة:

المنهج الملائم لأغراض الدراسة هو المنهج الوصفي لأنها تستوجب دراسة العلاقة بين صراع الأدوار والضغط النفسي، وكذا إيجاد الفروق بين المتوسطات المتعلقة بالزوجات الطبيبات والزوجات الممرضات فيصراع الأدوار والضغط النفسي، وكذا إيجاد الفروق بين المتوسطات المتعلقة بالزوجات العاملات المقيمات في أسر ضيقة والزوجات العاملات المقيمات في أسر ممتدة في صراع الأدوار والضغط النفسي.

الطرق الإحصائية المعتمدة في الدراسة:

إستخدمت الباحثة معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين صراع الأدوار والضغط النفسي لدى الزوجات العاملات، كما اعتمدت كذلك على النسب المئوية للوقوف على مدى تمثيل النسب الأساسية لأفراد عينة البحث حسب المتغيرات المدروسة (طبيعة العمل، نوع الأسرة التي تقيم بها الزوجة العاملة... إلخ).

كما اعتمدت الباحثة على اختبار (ت) من أجل دراسة الفروق بين الزوجات الطبيبات والزوجات المرضيات في صراع الأدوار والضغط النفسي، وكذا إيجاد الفروق بين الزوجات العاملات المقيمات في أسر ضيقة والزوجات العاملات المقيمات في أسر ممتدة في صراع الأدوار والضغط النفسي .

أدوات الدراسة:

كان الإستبيان هو الوسيلة العلمية الأنجع في هذه الدراسة من أجل معرفة العلاقة بين صراع الأدوار والضغط النفسي لدى الزوجة العاملة، حيث صممت الباحثة إستبيان خاص بصراع الأدوار لدى الزوجة العاملة، وإستبيان خاص بالضغط النفسي لديها بمدينة طولقة، وقد اعتمدت على عدة اختبارات وتطبيقات علمية للتأكد من ثبات الإستبيانين مع الإستعانة بالمعلومات التي تم جمعها خلال الدراسة الإستطلاعية .

نتائج الدراسة:

1-أسفرت الدراسة على أن الإرتباط بين صراع الأدوار والضغط النفسي لدى الزوجة العاملة بالقطاع الصحي لمدينة طولقة هو ارتباط ضعيف وغير دال.

2-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الزوجات الطبيبات والزوجات المرضيات في صراع الأدوار .

3-إتضح أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الزوجات العاملات المقيمات في أسر ضيقة والزوجات العاملات المقيمات في أسر ممتدة في صراع الأدوار.

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الزوجات الطبيبات والزوجات المرضيات في الضغط النفسي.

5-توجد فروق فروق ذات دلالة إحصائية بين الزوجات العاملات المقيمات في أسر ضيقة والزوجات العاملات المقيمات في أسر ممتدة في الضغط النفسي.

الدراسة الثامنة: "عمل المرأة ومدى تقبله في المجتمع الجزائري"

دراسة ميدانية قام بها مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة (سيداف) بالجزائر حيث انطلقت من أنه بالرغم من استحواذ المرأة على أكثر من (60 بالمائة) من مقاعد الجامعة إلا أن استفادتها

من وظيفة لا يتجاوز في الجزائر معدل (14 بالمائة)، وهو رقم يدعو للتساؤل عن وجهة النساء المتعلمات داخل المجتمع الجزائري وما هي الأسباب التي حجبت مشاركتهن في ميدان العمل.

وللإجابة عن هذه التساؤلات فضل مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة "سيداف" إجراء دراسة ميدانية حول مدى تقبل المجتمع الجزائري لعمل المرأة .

عينة الدراسة:

شملت الدراسة عينة من المبحوثين من الجنسين ومختلف الأعمار وقد تم حصرهم في ثلاث مجموعات قدمت لهم اقتراحات للإجابة عنها كما يلي:

المجموعة الأولى: "هل يحق للمرأة أن تعمل إذا كانت الوحيدة التي تسد حاجيات أفراد عائلتها"؟

المجموعة الثانية: "يحق للمرأة ان تعمل إذا كانت ترغب في ذلك" .

المجموعة الثالثة: جاء الإقتراح بالصيغة التالية: "للحصول على المال لعائلتها وأطفالها يحق للمرأة أن تعمل".

ولكي تكون الدراسة أكثر دقة تم وضع مؤشر يجمع بين الإقتراحات الثلاثة استنادا إلى الأجوبة المقدمة عن كل اقتراح .

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1-وجود ثلاث مجموعات هي: مجموعة أكثر تقبلا لعمل المرأة ومجموعة رافضة تماما لذلك وأخرى وسطية ليست معادية كليا ولا موافقة كليا.

2-كما بينت الدراسة أيضا أن ربع الآباء ونصف الأمهات يتمنون لو كانت ابنتهم عاملة حتى وإن كانت متزوجة، حيث بات الحصول على منصب عمل في وقتنا الراهن ضمانا للمرأة من المشاكل التي قد تعترض طريقها في المستقبل، كما أن المرأة التي تملك دخلا ماليا مستقلا تكون أكثر اعتمادا على نفسها وتقلل من عبئها على أسرته.

3-وبالمقابل تؤكد الدراسة أن أربعة رجال عازبين من بين عشرة يوافقون على أن تكون زوجاتهم عاملات ويرجعون السبب في ذلك إلى عوامل مختلفة أهمها غلاء المعيشة واعتماد الأزواج على مرتبات

زوجاتهم لتحقيق نوع من الإستقرار المادي للأسرة، كما أن المجتمع الجزائري أصبح أكثر تقبلا لخروج المرأة للعمل في السنوات الأخيرة خلافا لما عرفه في السابق .

4-لا يخلو قبول عمل المرأة في المجتمع الجزائري من شروط، حيث يجمع 51 بالمائة من الرجال المستجوبين خاصة الآباء منهم على أن عمل المرأة يبقى مقبولا إذا خضع لمقاييس معينة حيث يفضل الآباء أن تعمل بناتهم في ميادين معينة كالتعليم والطب الذين يبقيان أكثر المواقع استقطابا للمرأة العاملة في الجزائر بنسب تجاوزت الخمسين بالمائة وأحيانا أكثر نتيجة قربه من مقر السكن وحصوله على احترام المجتمع الجزائري ككل، كما تبين الدراسة أن نفس الفئة التي أبدت تقبلها لعمل بناتهم حافظت على نفس الموقف بالنسبة لعمل النساء بصفة عامة .

5- يبقى هذا الموضوع محل رفض وقبول بين فئات عديدة من المجتمع، إلا أن الملاحظة المهمة أن نسبة تقبل الفكرة بدأت تتسع نتيجة تطور المجتمع وبروز المرأة بشكل كبير في مهن كانت في السابق حكرا على الرجال فقط كالهندسة والطيران وغيرها من المهن الصعبة حيث كسرت المرأة احتكار الرجل لها لسنوات طويلة، كما استطاعت أن تغير القيم السابقة في المجتمع وتجعله أكثر تقبلا لما تختاره من عمل حين برزت في صفوف الأمن من شرطة، جيش ودرك وحتى الحماية المدنية.

6-لم تختلف آراء النساء عن الرجال في موضوع عمل المرأة، حيث أكدت 26 بالمائة من النساء المستجوبات رغبتهم في العمل بعد الزواج إذا رغب الزوج في ذلك وبينت النتيجة أن 74 بالمائة من النساء يرغبن في مواصلة العمل بعد الزواج، أما النسبة المتبقية والمقدرة بأقل من 9 بالمائة، فأكدن أنهن لا يرغبن أبدا في العمل بعد الزواج .

7- أما رأي الرجال في العمل بعد الزواج فنجد أن (45 بالمائة) منهم لا يرغبون في أن تعمل زوجاتهم مقابل (37 بالمائة) منهم يوافقون على ذلك، وهي أرقام تبين اختلاف وجهات النظر حول موضوع عمل المرأة في الجزائر الذي بدأ تقبله يزداد شيئا فشيئا لأسباب متعددة اجتماعية واقتصادية وثقافية .

ثامنا: موقع الدراسة من الدراسات السابقة

بعد عرضنا لهذه الدراسات التي لها علاقة من قريب أو من بعيد بموضوع بحثنا نستنتج أنه رغم اختلاف نظرة المجتمع للمرأة باختلاف البيئة الثقافية فيه، ورغم بقاء قضية عملها بين مؤيد ومعارض، إلا أن عمل المرأة خارج المنزل أصبح حقيقة واقعة لا يمكن إنكارها الأمر الذي أسال الكثير من الحبر وأثرى الساحة السوسولوجية بالعديد من الدراسات التي تبقى بحاجة إلى تعميق أكثر.

-وعموما فإن كل هذه الدراسات حاولت استكشاف الأبعاد المختلفة لعمل المرأة والنتيجة العامة هي إعطاء صورة معقدة عن هذه المسألة في ظل مجتمعات متغيرة تنظر إلى المرأة في حد ذاتها بأنها كائن ثانوي يأتي دائما في المرتبة الثانية بعد الرجل رغم أنها مكرمة في أفضل الديانات السماوية وذلك لسببين رئيسيين هما:

-لكونها تؤدي أعمالا أقل تخصصا ومردودا من الرجل.

-لكونها المسؤولة عن المنزل والأبناء وخروجها للعمل يخلف آثارا واضحة على الأسرة ككل وعلى الأبناء خاصة .

وفيما يلي سنلخص أهم النتائج التي توصلت إليها أغلب الدراسات التي تطرقت لقضية عمل المرأة:

1-أجمعت معظم الدراسات على أنه بالرغم من المعاناة ومن ضغوطات الدور المزدوج للمرأة العاملة إلا أن اقتحامها لميدان العمل ساهم إلى حد كبير في خروجها من قوقعة الأعمال المنزلية وفتح أمامها الباب على مصرعيه للمساهمة في عملية الإنتاج، كما زاد من درجة وعيها ونضجها الإنفعالي على الرغم من تعثره في بدايته في معظم المجتمعات العربية عموما والمجتمع الجزائري خصوصا إلا أنه أخذ يقفز في السنوات الأخيرة قفزات كبيرة ومتسارعة ومتفاوتة من مجتمع لآخر.

2-في بداية اقتحام المرأة لميدان العمل كان عملها حكرا على قطاعات معينة دون الأخرى كالتعليم والتمريض والطب والبعض من الأعمال الإدارية المحصورة، وكانت بعيدة عن باقي مواقع العمل التي كانت حكرا على الرجل، أما في الوقت الحالي فقد اقتحمت المرأة أغلب المهن والوظائف المعروفة هذا إن لم نقل أنها اقتحمتها جميعا، وبذلك أثبتت المرأة أنها لا تختلف عن الرجل ولا تقل عنه أهمية من حيث قدرتها على تحمل المسؤولية وليس ذلك فحسب بل تحملت أعباء دور مزدوج عكس الرجل الذي يؤدي دورا واحدا فقط وبذلك أدت المرأة الوظيفة المطلوبة منها في المجتمع .

3-خروج المرأة للعمل أصبح حقيقة واقعة وحقق للمرأة بعض الإشباعات أهمها المادية حيث أن معظم الدراسات أكدت أن الدافع الاقتصادي هو السبب الأول في خروجها للعمل، ثم تأتي الإشباعات الأخرى أهمها الرغبة في تحقيق المكانة الاجتماعية والإحساس بالقيمة، وبعض الإشباعات النفسية مثل: المساواة بالرجل والمستوى التعليمي العالي للمرأة...إلخ، وهذا ما أكدته كاميليا عبد الفتاح في دراستها حول سيكولوجية المرأة العاملة .

- 4- جاء في دراسة هادي رضا مختار حول: "عمل المرأة وأثره على الإستقرار الأسري" أن المستوى التعليمي للمرأة والمستوى التعليمي للزوج وعدد الأبناء من أهم العوامل المؤثرة في الإستقرار الأسري.
- 5- أكدت دراسة تماضر زهري حسون حول: "تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي" أن الدافع المادي هو المحرك الأساسي لعمل المرأة .
- 6- جاء في دراسة جهاد ذياب الناقل حول: "الأثار الأسرية الناجمة عن خروج المرأة السورية للعمل" أن نسبة النساء اللواتي لديهن مستوى جامعي يشاركن في اتخاذ القرارات الأسرية أكثر من نسبة النساء اللواتي لديهن مستوى تعليمي منخفض .
- 7- توصلت مليكة بن زيان في دراستها عن "عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية" أن الزوجة العاملة مازالت تعاني من تحمل المسؤولية المزدوجة لوحدها، كما تقوم بالإشراف على رعاية أطفالها رغم مساعدة الزوج لها في بعض الأعمال، ورغم التعب فهي تتمسك بعملها وتلجأ إلى تنظيم الوقت والإستعانة بالأدوات المنزلية المساعدة.
- 8- أكدت معظم الدراسات أن أكبر مشكلة تواجه النساء العاملات هي عدم وجود مكان آمن يرضى أبناءهن أثناء غيابهن خاصة اللواتي لديهن أبناء صغار ويقمن بعيدا عن أهلن أو أهل الزوج، فالمرأة لا تؤمن لأحد غير الأهل، والمجتمع الذي أسند لها دورا آخر خارج منزلها لم يوفر لها مؤسسات اجتماعية تسهر على تقديم الخدمات اللازمة لها ولأفراد أسرتها (دور حضانة داخل مكان العمل، مطاعم تقدم وجبات صحية وبأثمان معقولة داخل مكان العمل...إلخ) .
- 9- معظم العاملات يشتكين من ضغوطات الدور المزدوج ومن عدم تقبل الأزواج لمساعدتهن في الأعمال المنزلية وهذا ما يزيد من إحساسهن بالتوتر والتعب القيام بهذه الأعمال على حساب راحتهم .
- 10- أكدت معظم هذه الدراسات أن أغلب النساء العاملات يشتكين من مشكلة ضيق الوقت الناتج عن صراع الأدوار وضرورة التوفيق بين الواجبات المهنية والأسرية .
- 10- جاء في معظم هذه الدراسات أن المرأة العربية العاملة عموما والجزائرية خصوصا تساهم في الإنفاق على أسرتها.
- 11- أكدت معظم هذه الدراسات أن عمل المرأة حقق لها الإستقلال الاقتصادي وخفف من إحساسها بالتبعية للرجل .

12- تتفق معظم الدراسات على أن عمل المرأة يجعلها تشارك أكثر في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون الأسرية المختلفة .

13- أكدت معظم الدراسات السابقة أن المرأة العاملة تلجأ إلى تنظيم النسل أكثر من المرأة الماكثة بالبيت من أجل فتح مجال العمل الخارجي أمامها وتلقيين التربية السليمة للأبناء لذلك تدعو معظم الدراسات إلى خلق بدائل مادية وتربوية وضرورة تظافر الجهود من الأسرة والمجتمع على حد سواء للوقوف بجانب المرأة العاملة والتقليل من المشاكل التي تعانيها في المجالين الأسري والمهني .

14- أكدت معظم الدراسات على أن المرأة العاملة وجدت فرصتها في العمل لأنها استطاعت أن ترفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأسرتها وتعيش في ظروف أحسن بكثير من ظروف الأجيال التي سبقتها، كما ركزت على الصورة الإيجابية لعمل المرأة وذلك من خلال إثباتها لقدرتها على تحمل المسؤولية، كما أنه يساعد على الإستقرار النفسي والاجتماعي والنضج الإنفعالي خاصة للأبناء .

-وعموماً فإن هذه الدراسات هي الأرضية الخصبة للدراسات المستقبلية حيث قدمت نتائج معرفية تدور كلها حول عمل المرأة مهما اختلفت الحقبة الزمنية أو البيئة الاجتماعية أو المتغيرات المدروسة إلا أننا لا يمكننا أن نتجاهل أن بعض هذه الدراسات يشوبها نوع من التناقض والنقص والغموض في مدى تأثير عمل المرأة على أبنائها وعلى العلاقات الأسرية والاجتماعية، وحول الدافع الأساسي لعمل المرأة .

-وإذا أردنا أن نقارن هذه الدراسات التي ذكرناها بموضوع بحثنا الذي يحمل عنوان: "عمل المرأة وأثره على الإستقرار الأسري في المجتمع الجزائري" نجدها تؤكد في مجملها على مدى صعوبة الدور الملقى على عاتق المرأة العاملة المتزوجة الأم ومدى تأثير ذلك عليها وعلى أسرتها فمنهم من ربط عمل المرأة بتأثيره على الأبناء ومنهم من ربطه بمدى تأثيره على حالتها النفسية، ومنهم من ربطه بمدى تأثيره على الأسرة ككل ومنهم من رأى أنه يحدث نوع من الصراع في الأدوار وبالتالي حدوث خلافات بين الزوجين... إلخ. ومهما اختلفت المتغيرات فإن كل ذلك يؤدي إلى التأثير سواء بالسلب أو بالإيجاب على الإستقرار الأسري الذي نستطيع أن نعتبره المقياس الأول للسعادة الزوجية والراحة في الحياة الأسرية والاجتماعية ككل .

-فهذه الدراسات حتى وإن لم تتعرض بشكل مباشر للإستقرار الأسري إلا أننا نستطيع القول أنها تصب كلها في قالب واحد ألا وهو: مدى تأثير عمل المرأة على الإستقرار الأسري حتى وإن كان ذلك ضمنياً، ونحن في دراستنا هذه سنتعرض لمدى تأثير عمل المرأة على نفسها وعلى زوجها وعلى أبنائها، ومدى تأثير ذلك على تقسيم الأدوار داخل الأسرة وعلى وقوع الخلافات الأسرية، أي ندرس العلاقة بين عمل المرأة

والإستقرار الأسري لكي نستطيع أن نقيس مدى شعور المرأة العاملة بالإستقرار في حياتها الأسرية، ومدى رضاها عن عملها الخارجي وفيما إذا كانت تفضل العودة للمنزل أم أنها تفضل العمل في ظل التغييرات الحاصلة في المجتمع الجزائري في الوقت الراهن مع معرفة ما إذا كانت تفضل توفير مجموعة من الخدمات والبدائل التي تمكنها من التوفيق بين الدورين وما هي هذه البدائل ياترى؟

خاتمة:

حاولت الباحثة من خلال هذا الفصل إبراز إشكالية البحث وتحليل متغيرات الدراسة وربطها ببعضها البعض، وبلورة الفرضيات الجزئية انطلاقا من الفرضية الرئيسية هذه الأخيرة التي شملت في ثناياها التركيز على الآثار التي يحدثها عمل المرأة على الإستقرار الأسري من خلال معرفة تأثير ذلك على استقرارها واستقرار زوجها وأبنائها، وعلى تقسيم الأدوار داخل الأسرة، وكذا على مدى وقوع الخلافات الأسرية بسبب خروج المرأة للعمل مع تحليل بعض نتائج الدراسات السابقة التي تناولت خروج المرأة للعمل للوقوف على أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسات، ومعرفة نقاط الاختلاف ونقاط الإلتقاء بينها وبين الدراسة الحالية من أجل الوصول إلى نتائج جديدة تخدم البحث العلمي وتكون بمثابة الأرضية التي تنطلق منها الدراسات المستقبلية.

الفصل الثاني:

المرأة والعمل

تمهيد

أولا- عمل المرأة في نظر القانون والإسلام

ثانيا- تطور عمل المرأة

ثالثا- المرأة العاملة ودورها في عملية التنمية

خاتمة:

تمهيد:

أصبح عمل المرأة ضرورة تقتضيها التغيرات الحاصلة في المجتمعات مهما اختلفت هذه التغيرات ومهما اختلفت المجتمعات، فقد كانت المرأة في حقب تاريخية ماضية تمارس العمل الزراعي البسيط وبفضل منحها فرصة التعليم فتح مجال العمل الخارجي أمامها على مصرعيه واستطاعت شيئا فشيئا أن تزاحم الرجل وتنال أعلى الشهادات وتحتل أرقى المناصب وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

حيث سنبدأ هذا الفصل بالتعرض لتطور عمل المرأة في العالم، ثم التعرض كذلك لأهم التطورات التي لحقت به في البلدان العربية، ثم نتطرق لعملها في القانون سواء العالمي أو الجزائري، وكذلك موقف الإسلام من عمل المرأة، عمل المرأة خلال الثورة التحريرية، وبعد الإستقلال ثم نتطرق لتطور اليد العاملة النسوية في الجزائر، وأخيرا نتطرق لدور المرأة العاملة في التنمية.

أولا: عمل المرأة في نظر القانون والإسلام

1- عمل المرأة في القانون العالمي:

إن مجمل المواثيق والقوانين الدولية تعترف بحقوق الإنسان عموما وحقوق المرأة على وجه الخصوص، إلا أن "قضية المرأة لم تصبح هماً دولياً حقا إلا عام 1975 عندما قامت الأمم المتحدة بالدعوة إلى مؤتمر المرأة الدولي في المكسيك، وتم على إثره إعلان عقد المرأة بين عامي 1976 و1985 بالرغم أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كان قد صدر سنة 1948، وقد كان شعار المؤتمر آنذاك: شركاء في التنمية"¹ وهدفه الأساسي إدماج المرأة في عملية التنمية الشاملة في المجتمعات على اختلاف عاداتها وتقاليدها ويعتبر نقطة الإنطلاق التي كانت بمثابة حجر الأساس لإزالة جميع أنواع التمييز ضد المرأة، وليس ذلك فقط بل هو أول اعتراف دولي بحقوقها وبمحورية دورها في عملية التنمية الشاملة، واعتبارها شريكا هاما ومساويا للرجل في الحقوق والواجبات.

وقد حرصت جميع الإتفاقيات الدولية على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، "ولعل أبرزها وأشهرها على الإطلاق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) التي

¹ ليلي شرف، "تقديم"، المرأة العربية الوضع القانوني والاجتماعي: دراسات ميدانية في ثمانية بلدان عربية مع دراسات تأليفية، المعهد العربي لحقوق الإنسان، وحدة الطباعة والإنتاج الفني، الطبعة الأولى، تونس: 1996، ص 9.

أعدّها مركز المرأة في الأمم المتحدة وتبنتها الجمعية العامة في ديسمبر 1979 ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر "1981".

"كما أن مبدأ المساواة هذابين الجنسين أقره أيضا ميثاق الأمم المتحدة سنة 1945 وتضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948"²، حيث جاء في المادة 280 من هذا الإعلان: "أنه يجب أن تتخذ كل الإجراءات التي تضمن للنساء الحقوق التي يتمتع بها الرجال في كل المجالات والميادين الاقتصادية والاجتماعية مع إثبات حق اختيار المهنة وحق الترقية العادلة"³.

أما عن القوانين الخاصة بحق المرأة في العمل، فقد كرست أغلب النصوص القانونية العالمية حق المرأة في العمل بدءا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يعتبر أول وثيقة تصدر في شأن تقرير حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية في سنة 1948، وبالنسبة لكل المواثيق والعهود والإتفاقيات الدولية التي صدرت بعده.

وقد نصت المادة "09" من قانون التسيير الإشتراكي على ما يلي: "يتساوى العمال في الحقوق والواجبات، ويستفيدون من نفس الأجور والفوائد الممنوحة من نفس العمل، وعن مؤهلات وإنتاج متساويين"⁴، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على "أن قانون التسيير الإشتراكي أكد على مبدأ المساواة بين العمال بغض النظر عن الجنس ويستشف من ذلك أنه أعطى للمرأة الحق في العمل مثلها مثل الرجل مع توفير كل شروط الحماية لها أثناء العمل باعتبار طبيعتها الفيزيولوجية مختلفة عن طبيعة الرجل"⁵.

ومن هنا يتبين لنا بوضوح أنه لكل فرد الحق في اختيار عمله بحرية دون قيد أو شرط ماعدا الشروط المحددة قانونا، دون التمييز على أساس الجنس، فالمرأة لها نفس الحقوق التي يمتلكها الرجل إذا ما أرادت أن تعمل خارج المنزل، غير أنه ونظرا لاختلاف الأنظمة السياسية والإتجاهات العقائدية من

¹ نبي القاطرجي، "قوانين الأسرة بين الشريعة الإسلامية والإتفاقيات الدولية" مؤتمر التحديات العلمانية في مجال تشريعات الأحوال الشخصية، جامعة طرابلس، 2011، ص 4.

² فارس محمد عمران، المرأة بين اهتمام الأمم المتحدة ورعاية مصر، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية: 2005، ص 25.

³ .manuel de formation a l'intention des services de police,droit de l'homme et l'application des lois,nation unies,New York et Genève: 1997,p56.

⁴ جهة التحرير الوطني، ميثاق وقانون التسيير الإشتراكي للمؤسسات، الجزائر: 1972، ص-ص 25-26.

⁵ .Michel despax,le droit du travail,pres universitaire de France,1967,p21.

دولة إلى أخرى، فقد بقيت هذه النصوص دون تطبيق كلي في الواقع في بعض الدول مما يستدعي إعادة النظر فيها والحرص على التطبيق الفعلي لها وصياغة نصوص قانونية أخرى أكثر واقعية¹.

2- عمل المرأة في القانون الجزائري:

لقد اهتم المشرع الجزائري كغيره من المشرعين في الدول الأخرى بمجال العمل، حيث أنه بعد حصول الجزائر على استقلالها عام 1962 وأمام الفراغ القانوني الذي ميز هذه الفترة بادرت السلطات القائمة على ذلك في تلك الفترة بإصدار قانون "31 ديسمبر سنة 1962" وقد عمل على تكريس الفصل التقليدي بين مجال العمل في إطار العلاقة القانونية والتنظيمية، ومجال العمل في إطار العلاقة التعاقدية وتجسدت أول محاولة للتنظيم الاجتماعي للعمل بصدور قانون التسيير الإشتراكي للمؤسسات سنة 1971 الذي كرس في المادة التاسعة منه مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين مختلف فئات العمال².

وجاء الميثاق الوطني سنة 1976 إثر التحولات التي شهدتها المجتمع الجزائري على مختلف الأصعدة لتكريس مبادئ الإشتراكية والقيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري، وقد تطرق الميثاق إلى ضرورة ترقية المرأة حيث جاء فيه: "...أما الدولة التي اعترفت لها بكل حقوقها السياسية، فإنها لا تزال ملتزمة بالنهوض بالمرأة الجزائرية، ومصرة على متابعة الجهود في سبيل ترقيتها اللازمة"³، كما جاء فيه: "تمثل النساء نصف السكان النشطين، وتكون مصدرا لا بأس به لقوة العمل بالبلاد حيث يكون تجميدها لا يدل إلا على ضعف الاقتصاد وتأخر التطور الاجتماعي، على أن إدماج المرأة الجزائرية في مسالك الإنتاج ينبغي أن تعتبر فيه الضغوط المتصلة بدورها كأم وزوجة في بناء العائلة وتدعيمها باعتبارها خلية تأسيسية للوطن.

وعلى الدولة أن تشجع المرأة على العمل في مواطن الشغل التي تستجيب لقدراتها وكفاءاتها في المضمار نفسه وعليها الإكثار من مراكز التدريب والتأهيل الخاصة بعمل المرأة، كما أنه من واجبها وضع قوانين دقيقة تهدف إلى ضمان حماية الأمومة واستقرار الأسرة، وعلى الدولة إدخال التغييرات الضرورية على الأنشطة التي تمارسها النساء بحيث يكون عمل المرأة عنصر التحام الأسرة والمجتمع"⁴.

¹ تاج عطا الله، المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري بين المساواة والحماية القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 2006، ص 49.

² بشير هدي، الوجيز في شرح قانون العمل علاقات العمل الفردية والجماعية، دار الريحانة للكتاب، الطبعة الثانية، 2003، ص-ص 45-46.

³ محمود قرزني، "عمل المرأة والأسرة..." مرجع سابق، ص 98.

⁴ سامية مناصر، "المرأة والعنف"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2002، ص 174.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الجزائرية منذ استقلالها تعمل على ترقية دور المرأة وحمايتها وتسطير العديد من السياسات والبرامج التي تدعو إلى مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال تمكينها وضمان مساواتها في الحقوق والواجبات مع الرجل ونيل التمييز لا سيما القائم على أساس الجنس، وهذا ما نصت عليه مجمل دساتير الجمهورية الجزائرية حيث نجد أن الدستور الجزائري "يرسخ مبدأ عدم التمييز على أساس الجنس، كما يسند إلى الدولة مهمة اتخاذ إجراءات إيجابية لضمان المساواة بين جميع المواطنين رجالا ونساء في الحقوق والواجبات، عبر إزالة العقبات التي تعترض تقدم الإنسان وتعرقل مشاركة الجميع بفعالية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية"¹، وكذا المساواة في تبوء وظائف الدولة لجميع المواطنين، وقد توالى بعد ذلك القوانين المنظمة للعمل في الجزائر أهمها: القانون الأساسي العام للعامل الصادر بتاريخ: 04 أوت 1978 والقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1988 ودستور 04 فبراير 1989 الذي أقر بالمساواة بين الرجل والمرأة في ميدان العمل حيث أكدت المادتين (48 و52) على ذلك وجاء فيهما:

المادة 48: "يتساوى جميع المواطنين في تقلدهم للوظائف في الدولة دون أي شرط غير الشروط الأخرى التي يحددها القانون .

المادة 52: لكل المواطنين الحق في العمل:

1- يضمن القانون أثناء العمل الحق في الحماية والأمن والنظافة.

2- الحق في الراحة مضمون ويحدد القانون كيفية ممارسته"².

وإلى جانب حق المرأة في العمل الذي تنص عليه المادتين سابقتي الذكر فإن المرأة العاملة تخضع لنوع من الحماية القانونية التي تفرضها طبيعة المرأة الجسدية والاجتماعية والتي تختلف اختلافا بائنا عن طبيعة الرجل، كما اعتبرت المادة الثانية من قانون الأسرة الجزائري الصادر بموجب قانون 84-11 المؤرخ في: 9 رمضان عام 1404 الموافق ل 9 يونيو سنة 1984 المعدل والمتمم بقانون رقم 05-09 المؤرخ في 4 يونيو سنة 2005 الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة، كما حدد هذا القانون ما يجب على الزوجين، حيث نصت المادة 36 المعدلة في 4 مايو سنة 2005 منه على ضرورة:

¹ تاج عطا الله، مرجع سابق، ص 51.

² محمود قرزيز، "عمل المرأة والأسرة..." مرجع سابق، ص 99.

1-المحافظة على الروابط الزوجية وواجبات الحياة المشتركة .

2-التعاون على مصلحة الأسرة ورعاية الأولاد وحسن تربيتهم.

3-المحافظة على روابط القرابة والتعامل مع الوالدين والأقربين بالحسنى والمعروف.

أما المادة 74 من الفصل الثاني الخاص بالنفقة فتنص على أنه تجب نفقة الزوجة على زوجها بالدخول بها أو دعوتها إليه ببينة مع مراعاة أحكام المواد 78 و79 و80 من هذا القانون، وتشمل النفقة ما جاء في المادة 78 من نفس القانون والتي تتمثل في الغذاء والكسوة والعلاج، والسكن أو أجرته، وما يعتبر من الضروريات في العرف والعادة، كما تجب نفقة الولد في المادة 75 على الأب ما لم يكن له مال، فبالنسبة للذكور إلى سن الرشد والإناث إلى الدخول وتستمر في حالة ما إذا كان الولد عاجزا لآفة عقلية أو بدنية أو مزاولا للدراسة وتسقط بالإستغناء عنها بالكسب .

وتوالت التعديلات الدستورية في الجزائر والتي في كل مرة كانت ترسخ حقوق المرأة خاصة الحق في العمل الذي كرسه تعديل 2016 حيث أكد على مبدأ التناصف بين الرجال والنساء في الولوج لسوق الشغل وتشجيع ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في مختلف الهيآت والإدارات العمومية مما يجعلها مساوية للرجل أمام القانون ويجعلها تقف معه جنبا إلى جنب في تسيير أمور البلاد والعباد حيث تنص المادة 06 على تعديل المادة 31مكرر: "تعمل الدولة على تجسيد المناصفة بين الرجل والمرأة كغاية قصوى لتحقيق ترقية المرأة، وازدهار الأسرة، وتلاحم المجتمع وتطوره".

كما لا يفوتنا بهذا الصدد ذكر وجود ميثاق خاص بالمرأة العاملة نوقش واعتمد في الندوة الوطنية تحت إطار: "المرأة العاملة والحوار الاجتماعي" في شهر فيفري 2014، وقد أكد الميثاق في مجمل مواده على تسهيل التحاق المرأة بالتعليم والتكوين والتأهيل، وتعزيز دورها في المجال المهني، وضرورة خلق محيط مناسب لمشاركتها في المجال التنموي وتسهيل ولوجها لعالم الشغل وتوفير العمل اللائق بها، وضرورة خلق محيط ملائم لتمكينها من التوفيق بين حياتها الأسرية وحياتها المهنية، ومن أهم ما جاء فيه:

-المادة 06: يجب تخصيص حصة 30 % كحد أدنى من مناصب الشغل في كافة المجالات وأخذا بعين

الإعتبار الشهادة والكفاءة والخبرة.

-المادة 07: يتعهد المستخدمون في القطاع العمومي والخاص باحترام الحصة المشار إليها في المادة

6 أعلاه بغية تشجيع تشغيل المرأة.

-المادة 12: يجب تشجيع تكوين مربيات الطفولة الصغيرة وتعزيزها بكل الوسائل.

يجب مواصلة العمل لتوسيع وتطوير كل أشكال التكفل بالطفولة، كما يجب أن تعرف الخدمات في ذات المجال تحسنا واضحا بغية الحفاظ على المصلحة العليا للطفل .

كما يجب تحديد الإطار القانوني للمهريات العاملات بالمنازل وإدراجه في القائمة الوطنية للمهن.

كل هذه المواثيق والقوانين جاءت لتقرر مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الجنسين وأكدت على ضمان كامل حقوق المرأة في الحماية والتعليم والعمل في جميع الميادين، كما أيدت مساهمتها في الحياة المهنية ومنحتها الحق الكامل في مزاولة عمل مأجور خارج البيت ومشاركتها في عملية التنمية الشاملة للمجتمع، مع مراعاة دورها كزوجة وربة بيت، وبالقابل نجد هذه المواثيق والدرسات تتفق مع وجهة نظر الدين الإسلامي الحنيف الذي يؤكد على دور المرأة الأساسي داخل الأسرة ويمنحها مجالا لممارسة عمل مأجور وفق شروط وضرورات اجتماعية واقتصادية .

وعلى صعيد آخر فقد أولت الدولة الجزائرية اهتمامها بالمرأة بصورة عامة والمرأة العاملة بصورة خاصة من خلال مصادقتها على مختلف المواثيق والإتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية المرأة سيما تلك المرتبطة بحماية المرأة العاملة وترقيتها ضمن شروط العمل اللائق، كما دعمت موقفها من حقوق المرأة بتبني مختلف البرامج والأهداف الدولية المتعلقة بالموضوع، وعلى هذا الأساس انتهجت الدولة الجزائرية سياسة تنموية تتماشى مع السياسات والبرامج الدولية لصالح المرأة من خلال توفير محيط قانوني واجتماعي وثقافي واقتصادي وسياسي من شأنه ضمان المساهمة الفعلية للمرأة الجزائرية في مسار تنمية البلاد، كما أكدت الوزارة الوصية في الجزائر على مواصلة دعم الدولة الجزائرية لهذا التوجه خلال الفترة: مابعد 2015 لتكريس المكتسبات المحققة لفائدة المرأة والإنجازات المسجلة لصالحها.

3- عمل المرأة في الإسلام:

لقد خلق الله سبحانه وتعالى الكون وأحكم خلقه فالرجال والنساء خلقوا من نفس واحدة وكون المرأة خلقت من الرجل يعني أن تكون مساوية له في كل شيء قال تعالى: "يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا"¹ فالعلاقة بينهما ليست علاقة تنافس أو صراع، وإنما تقوم على المودة والرحمة لا على العداة والقسوة سواء من جانب الرجل أو من جانب المرأة، إذ لكل واحد منا دوره وخصائصه التي تميزه، لكنه يكمل الآخر كما يكمل الليل النهار ليتحقق التوازن والإستقرار داخل الأسرة والمجتمع معا قال

¹.سورة النساء، آية: 1.

تعالى: "والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى وما خلق الذكر والأنثى إن سعيكم لشتى" ¹ " وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تشريع مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فيما هو من خصائص الإنسانية في الدنيا والآخرة فكل منهما ينال ما يستحق من جزاء" ² قال تعالى: "فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضهم من بعض" ³ ، كما تؤكد السنة النبوية الشريفة على تكريم المرأة حيث يقول رسول الله ﷺ: "خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي" وجاء في الحديث النبوي الشريف أيضا أن رسول الله ﷺ قال: "إنما النساء شقائق الرجال" رواه أحمد وأبو داود والترمذي. "ومعناه أن المرأة شقيقة الرجل وهو شقيقها ومفرد شقائق شق أي نصف (شق التمرة أي نصفها الآخر) أي كلاهما شق والشقان متساويان ويكملان بعضهما البعض وهذا أقوى دليل على المساواة بينهما" ⁴ .

وقد منح التشريع الإسلامي للمرأة حقوقا إنسانية، مدنية، اقتصادية واجتماعية متعددة، كما حملها من المسؤوليات ما يتناسب مع هذه الحقوق التي حصلت عليها فجعلها مسؤولة عن نفسها وعن أسرته وحتى عن المجتمع الذي تعيش فيه، ونظم عملها داخل المنزل وخارجه منذ أن كانت تقف جنبا إلى جنب مع الرجل في المجال الزراعي إلى أن اضطرتها الظروف الصعبة التي مر بها المجتمع الإسلامي إلى الخروج إلى ساحات الجهاد التي كانت أهم وأول الميادين التي عملت بها المرأة المسلمة والتي يقتضي فيها الحال تواجد النساء إلى جانب الرجال .

ومن بين ما ورد جهاد المرأة ما روى أنس بن مالك ﷺ عن بعض ما رآه في معركة أحد فقال: "لقد رأيت عائشة بنت أبي بكر الصديق وأم سليم ﷺ وأنها مشمرتان أرى خدام سوقهما -الخلخال-تنقلان القرب على متونهما ثم تفرغانها في أفواههم ثم ترجعان فتملأنها ثم تجيئان تفرغانها في أفواه القوم..." ⁵ .

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: "ما التفتت يميننا ولا شمالا يوم أحد إلا ورأيت أم سليم تقاتل دوني..." ⁶ .

¹ .سورة الليل، آية من: 01 إلى 04.

² .سامية محمد فهد، مشاركة المرأة في تنمية المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: 2001، ص 31.

³ .القرآن الكريم: سورة آل عمران، آية 195.

⁴ .أحمد المجذوب، "مكانة المرأة وحقوقها في الشريعة الإسلامية" واقع التنشئة الاجتماعية في الأسرة" مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسة المواجهة، مركز الدراسات المعرفية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الضيافة، كلية الآداب، جامعة عين

شمس: 2004، ص 108.

⁵ .حسن علي مصطفى حمدان، مكانة المرأة في الإسلام، شركة الشهاب، الجزائر: 1990، ص 164.

⁶ .مرجع نفسه، ص 165.

وإذا تأملنا هذه الأحاديث الشريفة نجدها دليل كاف على أن الإسلام لم يحل بين المرأة والعمل خارج حدود منزلها، فقد عملت نساء النبي ﷺ والصحابة رضوان الله عليهم في أخطر الميادين وأصعبها ألا وهو ميدان الجهاد وأدين دورا لا يقل عن دور الرجال فكن يعددن الطعام، ويداوين الجرحى، ويسهرن على راحة المرضى، وينقلن الموتى، ويرفعن من معنويات المحاربين... إلخ، كما أن الإسلام لم يحرم عمل المرأة طالما كان مشروعاً وخاصة إذا كانت بحاجة إليه ونذكر قصة الرجل الصالح في مدين الذي كانت له بنتان تعملان في الرعي قال تعالى: "ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقي حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير" وهذا يبين حاجة البنات الملحة للعمل.

ونجد من السنة أيضاً دلائل كافية على إباحة عمل المرأة فقد عملت كثير من النسوة في عهد الرسول ﷺ وقد بشرهن بالأجر العظيم فقال: "أطولكن طاقة أعظمكن أجرا" والطاقة هي القدرة على العمل وكانت أغلب الأعمال التي تقوم بها النسوة في ذلك الوقت هي الغزل والنسيج، وقد عملن أيضاً في التمريض والتجارة ودباغة الجلود... إلخ، فقد كانت سلامة بنت الحر ترعى الغنم لأهلها وقالت: "مر بي رسول الله ﷺ فقال لي يا سلامة بما تشهدين قلت أشهد أن لا إله إلا الله ثم أشهد أن محمداً رسول الله فتبسم ضاحكاً"، وكانت حليلة السعدية ترضع الأطفال فقد أرضعت رسول الله وأم برد بنت المنذر أرضعت ابنه إبراهيم، وكانت أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب تعمل قابلة وقد تزوجها عمر بن الخطاب ﷺ وكانت تخرج معه ليلاً لتساعد النساء على الولادة، "وكذلك سلمى امرأة أبي رافع ﷺ كانت قابلة ماريا القبطية زوج رسول الله ﷺ، وكانت الشفاء بنت عبد الله القرشية تعلم النساء القراءة والكتابة وقد ولاها عمر بن الخطاب ﷺ الحسبة في السوق وهي وظيفة مهمة تمنع بمقتضاها الغش والإحتكار، وكانت أسماء بنت أبي جهل رائدة النساء في تجارة العطور، وكانت زينب الأزدية خبيرة بالأم العين وعلاجها"¹.

حث الإسلام على تكوين الأسرة ودعا إلى أن يعيش الناس في ظلالها فهي الصورة الطبيعية للحياة المستقيمة التي تلي رغبات الفرد وتحقق حاجياته، واتخذ الله عز وجل من الأنبياء والرسل مثلاً لذلك فقال: "ولقد أرسلنا رسلاً من قبلك وجعلنا لهم أزواجاً وذرية"² وقال أيضاً: "ومن آياته أن خلق لكم من

¹ محمود يوسف محمد الشوبكي، "عمل المرأة في ضوء الشريعة الإسلامية"، بحث مقدم في مؤتمر التشريع الإسلامي ومتطلبات الواقع، كلية الشريعة والقانون، غزة: من 13 إلى 14 مارس 2006، ص-ص 5-6.

² القرآن الكريم: سورة الشورى، آية 11.

أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة¹ فهذه آية من آيات الفطرة الإلهية، وهي من أقوى ما تعتمد إليه المرأة في ترك أسرتها وسائر أهلها وتتصل برجل غريب عنها تقاسمه السراء والضراء وتكون له زوجة ويكون لها زوجا، تسكن إليه ويسكن إليها وهي واثقة أن صلتها به ستكون أقوى من كل صلة وعيشتها معه أهنأ من كل عيشة²، وهذا ميثاق فطري من أغلظ المواثيق وأشدّها إحكاما قال تعالى: "وأخذن منكم ميثاقا غليظا"³، وقال كذلك: "فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله"⁴.

يعد عمل المرأة من القضايا المعاصرة في الفقه الإسلامي، ويعد الإسلام التشريع الوحيد الذي يكفل للمرأة حقها في العمل المشروع الذي يحفظ كرامتها وأدميتها ويؤكد قيمتها الإنسانية "فالإعتراف بالمرأة كإنسانة يعني الإعتراف بكل الحقوق التي تقتضيها الطبيعة الإنسانية، وإسلام في تقديره لهذه القيمة إنما يؤكد بما لا يدع مجالا للشك دورها في البناء والمساهمة في النشاط الإنساني، فالمرأة نصف المجتمع وهي التي يأنس إليها الرجل في الحياة"⁵.

"فقد أعطى الإسلام للمرأة حقوقها ومكانتها وفتح لها الآفاق ومهد لها السبل لتلعب دورها في بناء الأسرة والمجتمع، وأخرجها من تلك الهوة السحيقة التي رمتها فيها بعض الشعوب القديمة خاصة الرومان واليهود الذين اعتبروها شرا لا بد منه وشيطانا ماردا، وسواها بأخيها الرجل وأتاح لها الفرص لتتعلم وتثقف وتتفقه وتعمل لتكسب قوتها وتدير شؤون حياتها مثلها مثل الرجل، فكدحت مثله وتحملت نفس المعاناة وحققت نفس المنجزات وفي مختلف المجالات"⁶ قال تعالى: "ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة"⁷.

ولقد أجمع الفقهاء على أن وظائف الأمومة (الإنجاب، الرضاعة، حضانة الأبناء، والقيام بشؤون الزوج والأسرة... إلخ) هي من الوظائف الطبيعية والأساسية للمرأة ولا يجوز لها التخلي عنها إلا لظروف قاهرة، أما العمل خارج المنزل في الوظائف العامة المختلفة: (التعليم، التمريض، الطب... إلخ) وتولي المناصب القيادية والرئاسة، فقد اختلف فيها العلماء وتعددت فيها الأقوال، فهناك فريق يرى أن هذه

¹ القرآن الكريم: سورة الروم، آية 21.

² سعاد إبراهيم صالح، أضاء على نظام الأسرة في الإسلام، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، الرياض: 1997، ص 16.

³ القرآن الكريم: سورة النساء، آية 21.

⁴ القرآن الكريم: سورة الروم، آية 30.

⁵ محمد سيد فهد، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، دار الوفاء، الطبعة الأولى، الإسكندرية: 2007، ص 40.

⁶ يحي بوعزيز، المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح العربية النسوية، دار الهدى، الجزائر: 2001، ص 18.

⁷ القرآن الكريم: سورة البقرة، آية 228.

الوظائف ليست من اختصاص المرأة وعليها أن تمارس دورها الأمومي داخل منزلها ولا تنافس الرجل في وظائفه الخارجية، وفريق آخر يرى أنها قادرة على ممارسة بعض الوظائف خاصة إذا تعلق الأمر بالتعليم والتمريض والوظائف الأخرى التي تتلاءم مع طبيعتها الأنثوية، وفريق ثالث يرى أنها لا تقل شأنًا عن الرجل وبإمكانها ممارسة كل الأدوار التي يمارسها هذا الأخير ما دامت لا تتعارض مع أحكام الإسلام وتعاليمه، لذلك يجبرنا التطرق إلى موقف الإسلام من عمل المرأة على الإجابة عن عدة أسئلة رئيسية هي: هل يمنع الإسلام عمل المرأة خارج منزلها؟ هل هذا العمل جائز لكنه مقيد بشروط؟ هل يشجع الإسلام على مكوث المرأة ببيتها أم يشجع عملها خارجه؟

إننا إذا رجعنا إلى أحكام الشريعة الإسلامية لا نجد في نصوص الكتاب والسنة مانع لعمل المرأة لذلك فالفقهاء لا يستطيعون الجزم بحرمة هذا العمل وتحريمه مطلقا، بل هناك مجموعة من المحاذير الشرعية الملازمة أحيانا لعمل المرأة وهي ليست محاذير دائمة مما يجعل عمل المرأة ممكنا في حال عدم وجودها، فلو أخذنا مثلا محذور توافق عمل المرأة مع الطبيعة الأنثوية نجده محذور مؤقت وليس دائما لأنه من الممكن أن تعمل المرأة في مجال يتوافق مع طبيعتها كأثني وأغلب الميادين التي اقتحمتها المرأة تتوافق مع ذلك، ونفس الشيء ينطبق على بقية المحاذير الشرعية مثل: (خروج المرأة من بيتها دون إذن الزوج، التأثير السلبي لعمل المرأة على حياتها الأسرية، السفر في مهمة عمل دون محرم، الخلو والإختلاط بالأجانب... إلخ).

إلا أنه بالرغم من هذا نجد بعض التيارات الإسلامية التي تعارض عمل المرأة وحجتهم في ذلك أن أغلب الأعمال اليوم لا تتلاءم مع الطبيعة الأنثوية للمرأة وأن هذه الطبيعة تحتم عليها القيام بوظيفة الأمومة ورعاية شؤون المنزل لأنه المكان الذي يوفر لها الراحة والإستقرار ويعمق أنوثتها القائمة على الخصوصية والسرية ويضمن لها عدم الإختلاط بالجنس الآخر ويستندون في ذلك إلى قوله تعالى: "وقرن في بيوتكن"¹، فهذه الآية الكريمة تؤكد أن المكان الطبيعي والأول للمرأة هو البيت وأنها لا تخرج منه إلا لحاجة ضرورية، وقد يتأكد هذا الأمر من خلال استخدام القرآن الكريم لضمير النسوة ومخاطبة الله سبحانه وتعالى للنساء في أربع آيات قرآنية مع أن البيوت في الغالب تكون ملكا للأزواج أو الآباء (الرجال).

¹القرآن الكريم: سورة الأحزاب، آية 33.

وليس النساء وذلك في الآية الأولى المذكورة سابقا إضافة إلى الآيات التالية: قال تعالى " ولا تخرجوهن من بيوتهن"¹ وقال أيضا "واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة"² وقال "وراودته التي هو في بيتها عن نفسه"³.

ولكن رغم ذلك نجد أن الإسلام قد أعطى للمرأة استقلالها التام عن الرجل من الناحية الاقتصادية" فأعطاهما الحرية المطلقة في التصرف في ما تملك بالبيع والشراء والهبة والإستثمار دون إذن من الرجل مادامت لها أهلية التصرف وليس لزوجها أو أقاربها الحق في أن يأخذوا من مالها شيئا إلا بإذنها وبالتالي فالإسلام لا يمنع المرأة من الخروج للعمل طالما كانت هناك ضرورة لذلك وطالما التزمت بالأحكام الشرعية"⁴، ولكن دون الإخلال بدورها المتمثل في تربية النشئ وإعداد جيل صالح "إذ تشير بعض النصوص إلى أن بعض الصحابييات عملن في مجال الزراعة والرعي ونسج الملابس، وبعضهن عملن في مجال التمريض كرفيدة الأسلمية التي كانت تداوي الجرحى، كما يوجد منهن من تولت الملك والحكم كشجرة الدر ومنهن من كانت ذات تأثير كبير في اتخاذ القرارات المصيرية في المجتمع مثل إليزة سيدة زبيدة زوجة هارون الرشيد وغيرهن وكل هذا يدل على مشروعية عمل المرأة في الإسلام"⁵.

لقد اختلفت الآراء والفرق حول عمل المرأة بين مؤيد وعارض وقد استند كل فريق إلى فهمه الخاص للأحاديث النبوية والآيات القرآنية التي تناولت موضوع عمل المرأة، وأقرب هذه الآراء في نظر الباحثة هو الرأي الذي أخذ العصا من وسطها ولم ير مانعا في عمل المرأة مادام يتلاءم مع طبيعتها وفطرتها التي فطرها بها الله عز وجل، وقد قيده بقيود تنظمه وتحفظ للمرأة كرامتها.

¹.القرآن الكريم: سورة الطلاق، آية 01.

².القرآن الكريم: سورة الأحزاب، آية 34.

³.القرآن الكريم: سورة يوسف، آية، 23.

⁴.رشدي شحاتة أبو زيد، العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته في ضوء أحكام الفقه الإسلامي، دارالوفاء، الطبعة الأولى، الإسكندرية: 2008، ص398.

⁵.زيد محمود العقابلية، "حقوق المرأة العاملة: دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية"، مجلة الفكر، العدد 8، جامعة بسكرة: دون سنة نشر، ص- ص 410-409.

ثانيا: تطور عمل المرأة

1-تطور عمل المرأة في العالم:

اختلف وضع المرأة من بناء اجتماعي إلى آخر عبر العصور التاريخية، حيث لعبت أدوارا مختلفة وهذه الأدوار فرضتها كلها ظروف المجتمع الذي كان يسيطر فيه الرجل، حيث كان هذا الأخير في العصور البدائية يختار العمل الذي يناسبه والباقي يتركه للمرأة فهو صاحب الضبط والسلطة المطلقة، وكذلك هو الحال في الحضارات القديمة(الهند، الصين، اليونان...إلخ).

وقد أثبتت الدراسات الأنثروبولوجية أن النساء في عصر الجماعات القبلية كن مساويات للرجال، وأن الرجال كانوا يعتقدون أن تلك المساواة تكمن في العمل، ففي ذلك الوقت كانت العشيرة كلها تعمل رجالا ونساء حيث كانت الأم تساعد الزوج في الأعمال الأساسية كالزراعة والحرف اليدوية، إضافة إلى الإعتناء بأطفالها وتدبير شؤون البيت لذلك "فالنساء يقمن منذ أقدم العصور بأعمال معينة وسط عائلاتهن، كما يساهمن في مختلف النشاطات الاقتصادية سواء كن يتقاضين عليها أجرا أم لا"¹.

وقد كانت الثورة الصناعية أهم العوامل التي ساهمت بشكل فعال في إحداث التغييرات الاجتماعية "حيث خلفت الرأسمالية الصناعية أثارا كبيرة على المرأة في مختلف الطبقات الاقتصادية ففي الطبقات العليا أدت إلى زيادة فراغ المرأة وبالمقابل لوحظ استغلال بشع للطبقات العاملة، فظروف المجتمع الصناعي الحديث نشأة فرضت تشغيل النساء في المناجم والمصانع، وقد بدأت الحركة النسائية في أوروبا فقبل الثورة الصناعية ظهرت (marie degournay) في فرنسا تطالب بالمساواة بين الرجال والنساء لكن حركتها لم تلق اهتماما كبيرا حتى جاء الفيلسوفان الفرنسيان بعد قرن ونصف تقريبا وهما من فلاسفة الثورة الصناعية (halbach، condorat) وطالبا بمنح المرأة كامل حقوقها"².

وفي إنجلترا اتجهت المرأة نحو الإصلاحات الاجتماعية ولم تندمج في الوظائف العامة نظرا لعدم ثقة الرجل الإنجليزي في كفاءتها في العمل خارج المنزل، وجاءت (marie wolstone craft) وقادت حركة نسائية لقيت صدى كبير في المجتمع الإنجليزي، وما لبثت المرأة أن اقتحمت ميادين عمل عديدة ودخلت حتى الميدان السياسي، وحصلت على مقاعد في البرلمان.

¹ جرمين بوسيل، المرأة في الحياة المهنية، مؤسسة الخدمات للطباعة، لبنان: 1984، ص 68.

² عائشة بوبكر، "العلاقة بين صراع الأدوار والضغط النفسي لدى الزوجة العاملة"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة: 2007، ص 15.

أما في ألمانيا وفرنسا فقد لعبت الحرب العالمية الأولى دورا هاما في جذب النساء إلى أعمال كثيرة وذلك بحكم خوض الرجال للحرب واهتمامهم بالشؤون العسكرية التي شغلهم عن أعمالهم مما دفع بالنساء إلى العمل نيابة عنهم، وكسب لقمة العيش بأنفسهن، "إلا أنه في ألمانيا حدث نقص فيما بعد في نسبة اليد العاملة النسوية نتيجة ظهور الحركة النازية الألمانية التي دعت إلى عودة النساء إلى منازلهن وضرورة تركهن للأعمال الخارجية مستندة في دعوتها إلى أن عمل المرأة نتج عنه نقص في عدد الأطفال وطرد عدد كبير من الرجال من العمل وفي هذا الصدد قال هيتلر: "إن عالم المرأة هو زوجها وبيتها"¹.

وفي روسيا فقد عرفت المرأة مراحل متباينة ومتعاقبة من التدهور والإرتفاع وخلال سنوات الإعداد للثورة الجديدة أخذت النساء نصيبهن الكامل من المسؤولية، ولم يطالبن بأي ميز لكونهن نساء فأدين نفس الأدوار التي أداها الرجال فكن جاسوسات وقاذفات قنابل... إلخ، وحين نجحت الثورة كان من الطبيعي والضروري أن تقوم مساواة تامة بين الجنسين في كافة المجالات .

"وهكذا امتدت حياة المرأة الجديدة في روسيا وارتفع أملها في التحرر من الوحدة، وقال لينين في هذا الصدد: "إن الأمة لا تكون حرة حيث كان هناك نصف عدد سكانها مغلولين بأعمال المطبخ".

ويقول ماركس: "إن التقدم الاجتماعي يمكن أن يقاس بالوضع الاجتماعي للجنس النسائي، إلا أن الوضع الاجتماعي للمرأة ونجاح دخولها إلى معترك العمل يرتبطان بشكل أساسي بنجاحاتها النفسية والاقتصادية والاجتماعية إلى العمل وقدرة المجتمع على تقديم الفرص المناسبة"².

"وبذلك استطاعت المرأة الروسية هي الأخرى أن تتقلد بعض الوظائف بداية من سنة 1917، حيث كان النظام الروسي يشجع النساء على مزاوله المهن المأجورة مع إعطائهن حق تقاضي الأجر في فترات الحمل والرضاعة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة النساء العاملات خارج إطار العمل المنزلي، حيث قدرت نسبة العاملات بعد الحرب العالمية الثانية ب: 55% من القوى العاملة في البلاد"³.

أصدرت هيئة الأمم المتحدة عام 1961 إعلانا إعلاميا تضمن حقوق المرأة الأساسية أكدت فيه على وجوب تمتعها بكامل تلك الحقوق من تعليم، صحة، عمل، الحق في ممارسة النشاط السياسي، وذلك لما للمرأة من أهمية بالغة في المجتمع فهي نصف المجتمع الإنساني.

¹ مليكة الحاج يوسف، "آثار عمل الأم على تربية أطفالها"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: 2003، ص55.

² عائشة بوبكر، مرجع سابق، ص16.

³ مليكة الحاج يوسف، مرجع سابق، ص55..

ومع الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من إفرات بدأت نسبة النساء العاملات الأجيرات في أمريكا تتزايد، كما كان أيضا للنمو الصناعي والحضاري أثر في زيادة القوة العاملة النسوية، والواقع أنه عندما ظهرت المصانع لأول مرة في الأرض الأمريكية في نيوانجلاند في القرن التاسع عشر سرعان ما اتسم العمل في هذه الأخيرة على أنه يلائم النساء بصفة خاصة، وهكذا أخذت نسبة النساء العاملات تتزايد خاصة في المهن التي يكون فيها التأمين خلال العطل والإجازات "إذ أنه قبيل عام 1958 بلغ عدد النساء الأمريكيات في القوة العاملة 23 مليون لأول مرة، ومن بين جميع النساء فوق سن الرابعة عشر كانت 38% منهن يعملن ويبحثن عن العمل وعدد النساء اللاتي كن يعملن في عام 1957 أكثر منه في أي سنة سابقة، واستمر العدد في الإرتفاع منذ ذلك الوقت خاصة النساء المتعلمات"¹ إلى أن وصل إلى 24.675.000 امرأة سنة 1963 أي حوالي 32% من جملة القوى العاملة حيث يبلغ عدد المتزوجات منهن 15.312.000 امرأة أي بنسبة 62% من مجموع النساء العاملات.

"وفي بريطانيا تشير الإحصائيات إلى الإرتفاع السريع لعدد العاملات خلال حوالي نصف قرن حيث ارتفعت النسبة من: 29% في عام 1931 إلى: 45% عام 1987 من المجموع الكلي للعاملين، وفي أمريكا صدر قرار مساواة الأجر بين الرجل والمرأة عام 1963 وتبعه عام 1964 قانون المساواة في التعيين"².

¹. مرجع نفسه، ص 54.

². مرجع نفسه، ص 17.

جدول رقم 1: يبين نسب مشاركة المرأة في سوق العمل لبعض الدول الرأسمالية مع مطلع الثمانينات:

الدولة	السنة	النبة المئوية
سويسرا	1980	34,4
فنلندا	1980	41,9
ألبانيا	1980	36,3
و.م. الأمريكية	1982	40,3
ألمانيا الغربية	1983	63,4
إيطاليا	1983	27,6
فرنسا	1983	34,5
الدانمارك	1983	47,8

المصدر: محمود قرزيز، عمل المرأة والأسرة في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2002، ص52.

وبالرغم مما تؤكدُه النسب المئوية في الجدول أعلاه من أن مشاركة المرأة في العمل المأجور في تلك الفترة في البلدان الرأسمالية كانت مشاركة هامة، إلا أنها بقيت تعاني من التمييز واللامساواة مع الرجل واقتصار عملها على بعض الأعمال المنعوتة بالأعمال الأثوية والتي تكون عادة رتيبة وقليلة الدخل والأهمية.

2-تطور عمل المرأة في البلدان العربية:

إن عمل المرأة في الوطن العربي لم يكن ظاهرة اجتماعية جديدة، إنما هو امتداد تاريخي لدورها في الحياة فقد عملت المرأة الريفية في المجال الزراعي لتؤمن حاجيات أسرتها ومازالت تعمل في الحضر في عصر التكنولوجيا والعولمة لتساهم في تطوير اقتصاد مجتمعا وأسرتها معا.

فالمرأة العربية تتجدد مكانتها في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية التي يمر بها المجتمع العربي الخاضع للتغير الاجتماعي والحضاري المستمرين، فلقد تعرضت معظم المجتمعات العربية إلى حقبات من الإستعمار التي أثرت كثيرا على بنيتها الاجتماعية والأسرية، ولعل المرأة هي أشد تأثرا بتلك الظروف فبعد أن حققت المجتمعات العربية الإستقلال السياسي المرغوب فيه أصبحت تسعى إلى تحقيق الإستقلال الاقتصادي عن طريق التنمية الشاملة التي تستدعي تكثيف جهود جميع الأفراد والجماعات والإهتمام بالموارد البشرية، فأصبح عمل المرأة خارج المنزل ضرورة ملحة يفرضها الواقع، إلا أن

المجتمع الذي تعود عليها تعمل داخل منزلها لم يتقبل هذا الخروج لأنه اعتبره تقصير في واجباتها الأسرية خاصة الأطفال رغم أن عملها الخارجي يحسن الظروف المادية للأسرة .

ولقد أخذ هذا الأخير(العمل الخارجي) يتطور بتطور المجتمعات ومع تغير بناءها الاقتصادي والاجتماعي، فقد أخذت أعمالها تتنوع تقريبا منذ منتصف القرن العشرين، حيث شهدت المجتمعات العربية نهضة حضارية خاصة بعد استرجاع استقلالها واهتمامها بتوسيع قاعدة التعليم الذي جعلها واعية أكثر بدورها ومركزها في المجتمع، وقد ساعدها في ذلك النهضة النسائية بهذه المجتمعات في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث أقرت ضرورة التعليم للمرأة لأنه هو الذي يفتح أمامها أبواب الكسب ويجعلها تحصل على قوتها بنفسها، وأعطاهها فرصة دخول عالم الشغل فاقتمت جميع القطاعات، وتلمذ على يدها أجيال من البنين والبنات، ورغم ذلك تعتبر النسبة التي تساهم بها قوة العمل النسائية العربية في النشاط الاقتصادي من أدنى النسب في العالم، فقد بلغت نسبة النساء العاملات في عقد الثمانينات من القرن الماضي حوالي: 9%، وتوقع مكتب العمل الدولي أن تصل النسبة إلى 13% من مجموع القوى العاملة عام 2005.

وكان الفضل الكبير لدخول المرأة ميادين العمل المختلفة إلى نيلها قسطا وافرا من التعليم، وقد أكدت العديد من الدراسات التي تناولت قضايا العمالة النسائية في الوطن العربي أن مشاركة المرأة في قوى العمل الخارجي خلال العهدين الماضيين بدأت تتزايد تزايدا ملحوظا في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والزراعية ومختلف القطاعات التنموية لذلك لعبت ومازالت تلعب أدوارا هامة في التنمية الاقتصادية.

فقد اشتغلت المرأة المصرية بالمهن المختلفة التي كانت حكرا على الرجل فقط مثل: (الطب، الصحافة، المحاماة، الهندسة ومراكز البحث العلمي...إلخ).

وفي المملكة العربية السعودية طرقت المرأة مجالات عمل عديدة (كالطب، الإدارة، التمريض، الإعلام والخدمة الاجتماعية...إلخ).

أما في الجزائر فقد بدأ استخدام قوة العمل النسائية مع مطلع القرن العشرين وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما كان لها من نتائج وأثار على فرنسا، حيث حاولت هذه الأخيرة اتباع سياسات لإنعاش اقتصادها من جديد فأنشأت صناعات ذات طابع استغلالي خدمة لسياستها الإحتلالية وتمكنت من استقطاب اليد العاملة النسوية خاصة في المدن بالرغم من أن أغلب اليد العاملة النسوية في تلك الفترة

كانت متمركزة في الأرياف وتقوم بمختلف الأعمال الريفية مثل: الخبز نسج الملابس والزراعي والعمل في الحقول والمزارع .

وفيمايلي:

جدول رقم 2: يوضح توزيع اليد العاملة النسوية في بعض بلدان المشرق العربي في مختلف القطاعات

الخدمات	الصناعة	الزراعة	الدولة قطاع العمل
%42.7	%11.9	%26.8	العراق
%11.4	%6.7	%80.9	سوريا
%57	%20.2	%22.5	لبنان

المصدر: مليكة الحاج يوسف، "أثار عمل الأم على تربية أطفالها"، جامعة الجزائر: رسالة

ماجستير، 2003، ص 57.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة اليد العاملة النسوية تختلف من قطاع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، حيث تزداد في القطاع الزراعي في سوريا، وترتفع أيضا في قطاع الخدمات في كل من العراق ولبنان، بينما تقل في القطاع الصناعي بالنسبة لكل من سوريا والعراق ولبنان، وهذا له تأثيره على تنمية المجتمع وتطوره لأنه كلما تجاوزت المرأة تلك النظرة التقليدية التي تحصر عملها في القيام بشؤون البيت استطاعت أن تساهم في تنمية المجتمع مثلها مثل الرجل والعكس.

3-تطور عمل المرأة في الجزائر:

لقد تنامت في المجتمع الجزائري خلال العقدين الأخيرين ظاهرة خروج المرأة المتزوجة بعد أن كانت بالأمس القريب مجرد أفكار تلقى الرفض القاطع من المجتمع "انطلاقا من قناعة تامة وفكرة متأصلة في وعي الفرد الجزائري والتي مفادها أن مكان المرأة الوحيد بل الأوحده هو المنزل لتتحنصر مهمتها في تربية ورعاية الأولاد والزوج، إذ أن عملها يأخذ الكثير من وقتها ويجعلها غير قادرة على تلبية ما يحتاجه أبناؤها من رعاية وتربية، ولكن بمجرد ازدياد حظوظها في التعليم ازدادت حظوظها في اقتحام عالم الشغل أيضا، وقد كان للثورة الصناعية دورا هاما في الجزائر كبقية بلدان العالم في إيجاد ظروف وعوامل سمحت للمرأة الجزائرية أن لا ينحصر دورها في الأعمال المنزلية فقط بل استطاعت أن تصل إلى أبعد من ذلك فافتحمت مجال العمل في قطاعات مختلفة كالصناعة والزراعة والخدمات المختلفة وغيرها، بحيث

كانت المرأة الريفية ولا تزال تمارس الأعمال الزراعية والصناعات التقليدية مثل: صناعة الأواني الفخارية والزرابي... إلخ، ومن خلال ذلك أكدت كغيرها من نساء بلدان العالم بصفة عامة وبلدان الوطن العربي بصفة خاصة مشاركتها الفعالة في بناء المجتمع الجزائري.

جدول رقم 3: يبين: مشاركة الفتيات في كل مراحل التعليم

مراحل التعليم	نسبة مشاركة الفتيات
الإبتدائي	47.0
المتوسط	49.03
الثانوي	57.72
الجامعي	57.7

المصدر: سامية العارفي، الأم العاملة بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية، مذكرة ماستر، جامعة البويرة: 2012، ص 58.

يتضح لنا من خلال الجدول أن نسبة التعليم للمرأة ترتفع كلما ارتفع المستوى التعليمي حيث تزداد ارتفاعا في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي إذ بلغت 57.72% و57.7% وهذا يدل على وعي المجتمع الجزائري بقيمة التعليم بالنسبة للمرأة وبالتالي تحررها من قيود الجهل والأمية التي كانت تعاني منها.

وبعد هذا التحرر اقتحمت المرأة كما سبق وأن ذكرنا مجالات مختلفة في ميادين العمل، وإذا تتبعنا بعض الإحصائيات الرسمية في الجزائر نجد أن نسبة النساء العاملات تزداد عاما بعد الآخر فمثلا في سنة 1989 بلغ معدل النساء العاملات المتزوجات 33.1% وارتفع سنة 1996 ليبلغ 54.2%¹.

"حسب إحصائيات سنة 2002 نجد مليون وثلاث مائة وواحد وعشرون ألف امرأة عاملة أي بنسبة 14.20% من مجموع الفئات العاملة في البلاد، وفي دراسة نشرت بشبكة الأنترنت قامت بها الباحثة حورية سعدون بعنوان: (scolarisation _travail et genre en algerie) أشارت فيها إلى أن نشاط المرأة العاملة يبقى ذو صلة بوضعيتها الزوجية إلا في بعض الحالات الإستثنائية، كما أن عملها يتمركز في القطاع العام وبشكل واضح في الإدارة"²، إلا أننا نجد أن نسبة عمل المرأة حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2000 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (Undp_Progr) يشير إلى أن نسبة النساء العاملات في

¹.Fargue et philipe,Algérie, Maroc,Tunisie, vers la famille restreinte in population société, paris: inep,juillet1990,p34

².عائشة بويكر، مرجع سابق، ص 19.

الجزائر تشكل: 36% من قوة العمل الجزائرية سنة 1997 وظلت النسبة في ارتفاع مستمر على الرغم من تزايد نسبة البطالة وحدوث ركود اقتصادي كبير، و يعتبر القطاع الحكومي هو أكبر مجال للعمل النسائي "حيث تبلغ نسبة النساء العاملات في التعليم الإبتدائي 28%، بينما تعمل 24% منهن في الأعمال المكتبية والسكرتارية أو موظفات مبيعات، وتعمل 12% من النساء في الأعمال غير الماهرة كالخدمة المنزلية، و 06% في مجال العمل اليدوي"¹.

"وحسب التحقيق الذي أجري من طرف الديوان الوطني للإحصائيات أن الفئة النشطة النسوية في تزايد مستمر" حيث انتقلت من 166000 سنة 2004 إلى 2275000 سنة 2013 أي ارتفاع بمعدل 37% خلال عشرية إذ يمكننا بذلك اعتبار اندماج المرأة في عالم الشغل ظاهرة اجتماعية سواءا كطالبة للتشغيل أو كشاغلة لمنصب العمل"².

¹.مرجع نفسه، ص20.

². www.echorouk online.com/ara/articles,192319html

جدول رقم 4: يوضح توزيع نسب النساء العاملات حسب قطاعات العمل في الجزائر

النسبة المئوية %	عدد النساء العاملات	قطاع العمل
1.76	11000	الزراعة
7.36	46000	الصناعة
1.92	12000	العمران وأشغال البناء
4.64	29000	التجارة
23.04	144000	الخدمات
61.28	383000	الإدارة
100	625000	المجموع

المصدر: تقرير الديوان الوطني للإحصاء الثلاثي الأول من سنة: 1996 .

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن النساء العاملات يتركزن في قطاعي الإدارة والخدمات وهي القطاعات الأكثر تناسبا مع الطبيعة الأنثوية، وتقل بالنسبة لبعض القطاعات الأكثر ميلا للجنس الذكري مثل: التجارة والصناعة، و أشغال البناء .

فقد جاء في التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الذي أعدته الوزارة الوصية المكلفة بالمرأة وقضايا الأسرة أن أهم ما يلفت الإنتباه بالنسبة لعمل المرأة الجزائرية هو: ارتفاع نسبة عملها في بعض الفروع والأسلاك المهنية دون الأخرى مثل قطاع التربية والتعليم، إذ بلغت نسبة النساء العاملات في هذا القطاع أكثر من 60% سنة 2007 وبلغت نسبتهم في قطاع الصحة نفس النسبة وفي نفس السنة، أما في مجال القضاء فبلغت 36.82% سنة 2008¹، وهذا ما يؤكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في مقال ل جريدة المساء: "...إن أول الوظائف التي تحققت فيها الغلبة للنساء تخص قطاعي التربية والصحة..."².

كما صرح السيد عمار سعداني في مداخلة ألقاها خلال الجلسة العلنية للجمعية (112) للإتحاد البرلماني الدولي أن: "تمدرس الإناث بالجزائر مضمون لكل الفتيات على حد السواء وهذا ما جعل نسبة دخول المرأة عالم الشغل ترتفع بوتيرة متزايدة، ودخلت كل القطاعات وتقلدت مناصب سامية في الدولة وفي أعلى رتب الوظائف العمومي بشكل خاص، حيث مثلت النساء الجزائريات نسب لا بأس بها في قطاعات

¹ أسماء مطوري، لامية بويدي، مرجع سابق، ص6.

² الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، "المرأة الجزائرية عضو كامل الصفة في مجتمعنا"، جريدة المساء، العدد 3044، 2007، ص2.

مختلفة سنة 2004 حيث بلغت نسبة جراحي الأسنان 64% والصيديات 69% و53% من المهن الطبية و45% من أساتذة الطب و35% من سلك القضاة و55% من الصحافيين و54% من الطلبة المسجلين في الطور الثانوي والجامعي¹.

لقد تم إحراز تقدم معتبر في مجال وضعية عمل المرأة بالجزائر وهذا التقدم ما كان ممكنا لولا تعزيز حقوقها في مجال التربية والتكوين والصحة... إلخ، وساعد في ذلك الدساتير المعدلة حديثا والتي تعزز مكانة المرأة في المجتمع من خلال تأكيد مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وصنع القرار.

جدول رقم 05: يوضح توزيع القوى العاملة في الجزائر حسب متغير الجنس خلال سنتي: (2000-2001):

الفرق	2001	2000	السنة الجنس
49780+	6228772	6178992	مجموع العاملين
86366-	5345223	5381909	رجال
86466+	883549	797083	نساء
1.28+	14.18	12.89	نسبة النساء %

المصدر: لامية بويدي، مشكلات الدور لدى المرأة المتزوجة العاملة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33، جامعة بسكرة: 2014 ص 16.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 5 أنه خلال سنة 2000 تم تسجيل 6178992 كحجم للقوى العاملة في الجزائر، وتم تقدير 797083 امرأة عاملة أي بما يقارب 12.89 %، أما في السنة الموالية فقد عرف سوق العمل إرتفاعا طفيفا في عدد النساء العاملات حيث بلغ عددهن 883549 امرأة أي بنسبة 14.18 %، والملفت للانتباه أن القطاعات المهنية خلال سنة 2001 قد عرفت فقداننا لليد العاملة من الرجال مقارنة بالسنة التي سبقتها بما يعادل 86366 وقد أرجع البعض ذلك إلى أن التغيرات التي عاشها المجتمع الجزائري والتي أدت إلى زيادة حظوظ المرأة في العمل قللت من حظوظ الرجال في العمل، "هذا وقد تم في السنوات اللاحقة تسجيل ارتفاع محسوس في نسبة العمالة في الجزائر فمثلا في سنة 2008 بلغت نسبة العاملين: 37% من مجموع السكان النشطين الذين يمثلون نسبة 41.7% من المجموع العام للسكان، أما نسبة القوى العاملة النسوية فقد قدرت ب: 16.9% دون احتساب اليد العاملة النسوية في القطاع

¹. مرجع نفسه، ص 6.

الفلاحي والقطاع غير الرسمي الذي يمتص أكثر من 51% من بين النساء النشطات مقابل (54%) لدى الرجال"¹.

وعموما يمكننا القول أن عدد النساء العاملات بالجزائر في تطور ملحوظ رغم أن النسب الإجمالية للنساء العاملات تبقى ضعيفة مقارنة بنسب الرجال، وذلك بفضل العديد من الإجراءات التي اتخذتها الدولة من أجل إدماج المرأة في عالم الشغل خاصة في مجال الإستثمار" حيث فتح السوق الوطني أمامها وهذا ما تؤكدته النتائج المشجعة لمشاركتها في الناتج الداخلي الخام بنسبة 9.5% حسب معطيات المرصد الجزائري للنساء التي تفيد أنه هناك 25 ألف سيدة أعمال تنشط في مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية"².

3-1 عمل المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية

إذا تتبعنا تاريخ عمل المرأة في الجزائر نجد أنها شاركت مشاركة لن ينساها التاريخ في الثورة التحريرية الكبرى، ووقفت جنبا إلى جنب مع أخيها الرجل في سبيل تحرير الوطن، وخاضت المعارك والحروب وواجهت العدو بكل شجاعة وثبات رغم أنها ظلت خلال فترة الإستعمار تعاني من الحرمان المطلق في مختلف مجالات الحياة العامة.

ومع ظهور نوع من الوعي القومي بدأ الجزائريون يدركون خطر إهمال شريحة كبيرة من الشعب ألا وهي العنصر النسوي وتيقنوا أنه بدون مشاركتها لا يمكن لأي ثورة الإندلاع، ومن أجل ذلك كان لزاما تعليم الفتاة وتكوينها مثلها مثل الذكر، وبعد الحرب العالمية الثانية واصلت الفتاة الجزائرية تعليمها لتصل إلى الثانوية وحتى إلى الجامعة، كما ظهرت في ذلك الوقت العديد من الجمعيات أهمها: "جمعية العلماء المسلمين التي فتحت أبوابها لتعليم الفتيات ووصل عددهن سنة 1939 إلى 21679 فتاة متعلمة وتطور إلى أن وصل سنة 1957 إلى 81448 فتاة"³.

ظهر أيضا خلال هذه الفترة الهامة في تاريخ المرأة الجزائرية العديد من الجمعيات النسائية التي تنادي بحقوق المرأة الجزائرية المسلمة وضرورة ترقيتها ومشاركتها في الحياة العامة أهمها:

¹.لامية بوبيدي، "مشكلات الدور لدى المرأة المتزوجة العاملة"، مرجع سابق، ص 17.

².حنان س واج، "المرأة وعالم الشغل في الجزائر تطور مشجع رغم كثرة العراقيل" جريدة المساء، يومية، الجزائر: 07مارس 2008.

³. مصطفى بوتفوشة، العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، ترجمة أحمد دمري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1984، ص 54.

1-الإتحاد الفرنسي المسلم لنساء الجزائر أنشأ عام 1937.

2-إتحاد نساء الجزائر كان له نزعة شيوعية وكان له تأثير قليل في أوساط النساء المسلمات.

3- جمعية النساء المسلمات تكونت في جويلية 1947 تحت إشراف حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

ولا يمكننا إنكار أن المرأة الجزائرية قد استفادت كثيرا من العمل السياسي للحركة الوطنية الجزائرية على مدى نصف قرن بكامله فارتفع مستواها الفكري ووعيتها السياسي بالقضية الجزائرية وعندما اندلعت ثورة أول نوفمبر 1954 كانت مهياة لخوضها حيث تحولت من فرد مسجون بين جدران البيت إلى فرد اجتماعي يؤدي دورا سياسيا وتاريخيا فعالا، وعوضت بذلك جزءا مما تخلفت عنه من قبل بسبب حصار المستدمر وبعض العادات والتقاليد البالية، ورغم اختلاف الإحصائيات من مرجع إلى آخر إلا أنها متقاربة وتعكس وجود نسبة لا بأس بها من النساء اللواتي شاركن في الثورة "وتشير البعض من هذه الإحصائيات إلى أن 10949 امرأة قد ساهمن مساهمة عسكرية فعالة في الحرب التحريرية"¹ وهذا ما يؤكد التحقيق الذي أجري خلال عامي 1978 و1979.

جدول رقم 6: يبين توزيع النساء اللواتي شاركن في الحرب التحريرية وتم إحصاؤهن

المناضلات	نشاطات محددة	نشاطات غير محددة	المجموع
مدنيات	3066	6128	9194
عسكريات	205	1550	1755
المجموع	3271	7678	10949

المصدر: مليكة بن زيان، "عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة: 2004، ص 64.

تم إحصاء هؤلاء المناضلات بعد فرز الملفات التي تثبت نضالهن في حرب التحرير حيث نلاحظ من خلال الجدول أن مشاركة النساء الجزائريات في الحرب التحريرية كانت مشاركة فعالة رغم أن مشاركتهن في الحياة العملية خلال سنة 1954 كانت مشاركة محدودة وضيئلة، ناهيك عن التعليم الذي كان محدودا أيضا في تلك الفترة بالنسبة لكل الجزائريين وخاصة بالنسبة للنساء، وبالتالي كانت حياة معظمهن حياة تقليدية محصورة في البيت وليس لهن أي نشاط حزبي أو سياسي، ورغم ذلك وبعد أن نالت المرأة قسطا

¹مليكة بن زيان، "عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة: 2004، ص 63.

من التعليم شاركت في الحرب التحريرية مشاركة لن ينساها التاريخ الجزائري، وكان التعليم بمثابة البوابة التي دخلت منها عالم الشغل فنجدها في عالم اليوم متواجدة في مختلف القطاعات (الصحة، التعليم، القضاء، الإعلام... إلخ) بل وتعدت ذلك إلى المجال السياسي وأصبحت تنافس الرجل على أعلى المناصب القيادية في الدولة .

إن مشاركة المرأة الجزائرية إلى جانب الرجل في الكفاح دفاعا عن البلاد والعباد ليست وليدة الإحتلال الفرنسي، بل إن هذه المشاركة تدل على تقاسم الرجل والمرأة الجزائريين محن وهموم بلدهم وثبتت حضورها ومشاركتها في الكفاح دفاعا عن بلدها خلال مختلف مراحل التاريخ الجزائري، يقول الأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين: " والمرأة الجزائرية كانت دائما مع موعد مع التاريخ، فقد ناضلت بعنف وقاومت بشجاعة نادرة إلى جانب أخيها الرجل في مختلف أشكال الحملات الغازية... حافظت على طهارة شرفها، ولم تدنس عرضها أمام أعلاج الروم والوندال والإسبان والفرنجة"¹.

لقد تعرض الشعب الجزائري بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة لكل وسائل القمع وسياسات التجويع والتجهيل التي مارسها عليه الإستعمار الفرنسي، حيث قام هذا الأخير بالقتل والتدمير والإستيلاء على كل الممتلكات الخاصة والعامة مما أدى إلى انتشار الأمية والجهل والفقر والأمراض، "وبعد أن أدرك الجزائريون حجم الخطر الذي يهددهم انصرفت جهودهم إلى مقاومة الإستعمار الغاشم"² فلم يكن أمام المرأة من عمل سوى الوقوف جنبا إلى جنب مع الرجل للنهوض بالوطن، فبالرغم من الجهل والتخلف الذي كانت تعانيه إلا أنها قامت بعدة أدوار كالتمرريض، والعمل الفدائي وجمع المعلومات حول العدو، كما ساهمت في الحركات الإصلاحية الوطنية والنشاطات الحزبية وغيرها من المسؤوليات وظلت تعاني إلى أن جاءت الحركات الإصلاحية المنادية بضرورة تعليم المرأة وعلى رأس هذه الحركات كان القائد والعلامة الجزائري الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي نادى في تلك الفترة بضرورة تغيير وضع المرأة والإرتقاء بها والحصول على حقها في التعليم ومساواتها بالرجل، فالثورة الجزائرية أعطت المرأة دورا ووظيفة دفعها للقيام بالواجب الثوري مما يتجاوز طبيعتها البيولوجية كأنثى، فقد مارست أعمالا كثيرة في صفوف جيش التحرير بعدما تدربت على استعمال السلاح وعلاج الجرحى، كما عملت بالإدارة ككاتبة على الآلة الراقنة وكتابة التقارير حيث تلقت المجاهدات المثقفات دروسا للتوعية السياسية، فقد لعبت المرأة دورا لا

¹ محمد الشريف عباس، الأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين في كلمة ألقاها بمناسبة الملتقى الوطني الأول حول: "كفاح المرأة"، نظمه المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

² مصطفى الأشرف، ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر- الأمة والمجتمع، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1983، ص 80.

يسمى به في مختلف أنحاء الوطن سواء في المناطق الجبلية أو في المدن وكان لها دور فعال في تأمين الإتصال بين الشعب والمجاهدين والقيادات، وكذا تأمين طرق العبور لهم وحراستهم.

"وحسب مراجع أخرى قد بلغ مجموع المسجلات كمشاركات في الثورة التحريرية 949.10 مشاركة منهن 194.9 صنفت كمدييات و1.755 جنديات أو مجاهدات يعني نسبة 81% شاركن في النظام المدني لجهة التحرير الوطني، و19% فقط صنفن جنديات أما نسبة 78% عملن في الأرياف و20% عملن في المدن"¹، وبالرغم من خطورة المهمة إلا أن المرأة الجزائرية تصدت للإستعمار وعرضت نفسها للتعذيب وانتهاك الأعراض وحتى القتل حيث استشهدت الكثير من النساء البطلات في ساحة القتال دون أن يفكرن مجرد التفكير في الخيانة أو الإفصاح عن أي معلومة تخص المجاهدين أو مكان تواجدهم، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على شرف المرأة الجزائرية وصبرها وأمانتها وتضحيتها بالنفس والنفيس من أجل تحرير الوطن، وقد سجلت بذلك إسمها في سجل التاريخ الجزائري بأحرف من ذهب هذا الأخير الذي يبقى شاهدا على مر العصور على مواقفها البطولية ومجهوداتها النضالية.

2-3 عمل المرأة الجزائرية خلال الاستقلال

خلف المستدمر الفرنسي بعد خروجه من الجزائر مجتمع منهك القوى، وبأوضاع اقتصادية واجتماعية وثقافية متدهورة، وعليه فقد اهتمت الدولة الجزائرية بعد الإستقلال عام 1962 بالمنظومة التربوية التي تعتبر القاعدة الأساسية في تطوير بقية القطاعات، ومنحت فرصة التعليم المجاني للجنسين خاصة المرأة التي كانت مهمشة تعاني من الجهل والأمية خلال الفترة الإستعمارية، وهكذا نالت المرأة حظا وافرا من التعليم واقتحمت ميدان الشغل ولم تكتف بعملها التقليدي داخل المنزل فقد كان عدد النساء آنذاك حوالي نصف عدد الرجال لذلك كان من الضروري إشراكهن في عملية البناء والتشييد التي كانت كنتيجة حتمية لبلد مستقل بعد أكثر من قرن من الإستدمار الذي أتى على الأخضر واليابس .

وتقلدت المرأة مناصب عمل عديدة شاركت بها الرجل في تحقيق التنمية في البلاد حيث نجد الجزائر في طليعة الدول التي أقرت قانون عمل عادل ومنصف للمرأة وقانون ضمان اجتماعي يحمي حقوقها، كما أن تشريع العمل الجزائري يمنع كل شكل من أشكال التمييز على أساس الجنس، ويضمن تكافؤ الفرص للجميع دون تمييز ويقر مبدأ المساواة بين العمال أيا كان جنسهم أو نسبهم حيث جاء فيه: "أن العمال يستفيدون من نفس الإمتيازات لنفس العمل وبالمساواة في التأهيل والمردود، كما أدرج تشريع العمل من

¹.سامية العارفي، "أم العاملة بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية" رسالة ماستر، جامعة البويرة: 2012، ص50.

جهة أخرى إجراءات خاصة لحماية المرأة لا سيما فيما يخص الأمومة ودورها في الحفاظ على الخلية الأسرية"¹.

ورغم ذلك تبقى مشاركة المرأة في سوق العمل في تلك الفترة ضئيلة جدا حيث بلغت 1.82 % سنة 1966 و 2.61 % عام 1977 لكن رغم قلة هذه النسب إلا أنها تعكس لنا تلك النقلة النوعية عن تحرر المرأة من تلك النظرة التقليدية التي تجعلها حبيسة بين جدران المنزل لا ينحصر عملها إلا في القيام بشؤونها وشؤون الزوج والأبناء، وتوالت السنوات التي توالى معها تحسن ملحوظ لوضعية المرأة الجزائرية حيث دخلت مجال العمل الخارجي من بابه الواسع، واستطاعت أن تثبت ذاتها وتبرهن أنها قادرة على تحمل المسؤولية المزدوجة مثلها مثل الرجل أو أكثر، حيث تقلدت مناصب عديدة في مختلف مؤسسات الدولة الجزائرية فنجدها نائبا في البرلمان ووزيرة في الحكومة ووالية وقاضية وأمينة عامة ورئيسة ديوان وسفيرة إلى جانب تقلدها لمناصب سامية على مستوى الإدارات العمومية: (مديرة عامة، مديرة فرعية، محافظة شرطة، طبيبة، صيدلية... إلخ) بالإضافة إلى بروزها في المجال السياسي وفي المجالس المنتخبة (الوطنية والولائية والبلدية... إلخ)، حيث يجب أن نشير إلى أن الإصلاحات السياسية التي قامت بها الجزائر منذ عام 2008 بإقامة إطار قانوني تحفيزي من خلال القانون العضوي المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بتوسيع فرص المرأة بالمجالس المنتخبة من خلال وضع "نظام الحصص" الذي يتطلب إدراج أسماء المترشحات في القوائم الانتخابية، ليكون بهذه الصفة عدد المقاعد بين 20% و 50% وذلك بهدف تمكين المرأة من الوصول إلى الحياة السياسية ومناصب اتخاذ القرار، حيث تشير الأرقام في تقرير أعدته الوزارة الوصية (المكلفة بالتضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة) أن عدد النساء بالمجلس الشعبي الوطني بلغ 146 امرأة منتخبة من أصل 462 نائب أي بنسبة 60.31 % سنة 2012 وهي النسبة التي سمحت بتصنيف الجزائر كأول دولة عربية في هذا المجال، كما نجد المرأة تتقلد العديد من المناصب السامية والحساسة في الدولة فزيادة على ما ذكرناه من قبل من مناصب نجدها أيضا رئيسة لأحزاب سياسية ورئيسة لمجلس الدولة، ترشح أيضا للمناصب المنتخبة في نظام الأمم المتحدة .

كما أن العنصر النسوي موجود في صفوف الجيش الوطني الشعبي وتقلد أعلى الرتب (رتبة جنرال).

¹.نعيمه دودو، "تأثير عمل المرأة على معدلات الخصوبة"، رسالة ماجستير، جامعة سطيف: 2011، ص 39.

جدول رقم 7: يبين: نسبة الوظيفة النسوية حسب الفئات المهنية:

السنة	1983	1984	1985	1987
معلمات	25.7%	27%	25.5%	26.9%
موظفات	26.4%	31.3%	25.5%	22.4%
خادمات	18.2%	18.8%	18.3%	14.9%
عاملات	8.2%	7.4%	9.8%	6.8%
إطارات متوسطة	10.3%	10.2%	13.5%	12.6%
إطارات سامية	3.8%	3.8%	5.8%	7.2%

المصدر: العارفي سامية: "الأم العاملة بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية"، رسالة

ماجستير، جامعة البويرة: 2012، ص 34.

ما يلاحظ من خلال الجدول هو الإرتفاع النسبي لمساهمة المرأة في العمل في مختلف الفئات المهنية مع تعاقب السنوات وأكبر نسبة تمثلها المعلمات والموظفات، وهذا يرجع إلى ثقافة المجتمع الجزائري التي تحبذ قطاع عمل دون الآخر خاصة قطاع التعليم الذي يبقى إلى غاية الوقت الحالي أكثر القطاعات استقطابا للمرأة نظرا لتحيز المجتمع تحيزا واضحا نحو هذا القطاع لكونه يحفظ كرامة المرأة ويرفع من احترامها ويحظى بقبول الأولياء والأزواج، كما أن ثقافة الرجل الجزائري وشخصيته لا تسمح له بأن تكون المرأة رئيسة له أو أكثر رتبة منه، زيادة على ذلك فهو يرى أن المرأة يجب أن تتجه إلى ممارسة المهن التي تتشابه مع دورها في البيت كالتعليم والتمريض والصيدلة... إلخ، لهذا نلاحظ قلة نسبة الإطارات السامية، لكن رغم ذلك يبقى المجتمع الجزائري يمر بتغيرات ملحوظة يتغير معها وضع المرأة في كل مرة إلى الأحسن خاصة مع فتح المجال أمام الشباب عموما والمرأة خصوصا في إنشاء مؤسسات صغيرة عن طريق برامج الدعم والإنعاش الاقتصادي ومن بينها الوكالات الوطنية التي تدعم إنشاء المؤسسات خاصة المرأة الشابة المتوجهة نحو المقاولاتية، نذكر على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر: الوكالات الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد لاحظنا خلال السنوات الأخيرة ارتفاع عدد المؤسسات المنشأة من طرف النساء في الجزائر، حيث بينت نتائج مسح الأسر لسنة 2006 أن نسبة 6% من النساء هن مشتغلات (مقاولات) وتبين معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مشاركة بنسبة 14% للنساء في إنشاء المؤسسات الصغرى، وعليه فقد بدأ المجتمع الجزائري يتقبل عمل المرأة شيئا فشيئا في

مجالات كانت حكرا على الرجل وحده، واستطاعت هي بدورها إثبات وجودها في مختلف الميادين خاصة في المدن الكبرى.

وفيما يلي بعض الإحصائيات والنسب المئوية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات تبين مشاركة المرأة في الجزائر في مختلف القطاعات:

-التربية الوطنية: 50.2 %

-الصحة وإصلاح المستشفيات: 52 %

-الداخلية والجماعات المحلية: 16.1 %

-التعليم العالي والبحث العلمي: 36.2 %

-المالية: 34.3 %

-التكوين والتعليم المهني: 35.1 %

-العدالة: 31.3 %

-تكنولوجيا الإتصال: 34 %

-الثقافة: 50 %

وهذا ما جعل الجزائر تمنح جائزة الجوائز في إطار العشرية لحقوق الإنسان وحقوق المرأة من طرف الإتحاد الإفريقي سنة 2016 إعترافا للدولة الجزائرية بالمجهودات المبذولة من طرفها لتعزيز دور المرأة في المجتمع الجزائري.

كما نالت الجزائر أيضا "جائزة التنمية الاجتماعية" تقديرا وعرفانا للسياسات المبذولة من أجل تمكين المرأة.

وهذا ما جعل الجزائر تحتل المرتبة الأولى عربيا، والتاسعة إفريقيا، والمرتبة 29 دوليا .

جدول رقم 8: يبين عدد ونسبة المعلمات والأستاذات حسب الأطوار بين سنتي 2000 و2003

السنة	العدد	النسبة المئوية
2003	167.529	48.63%
2000	169.559	46.64%
العدد الإجمالي للمعلمين في الطورين الأول والثاني		
عدد النساء		
النسبة المئوية		
2003	104.329	51.24%
2000	102.137	43.64%
العدد الإجمالي للمعلمين في الطور الثالث		
عدد النساء		
النسبة المئوية		
2003	57.747	46.06%
2000	55.888	43.64%
العدد الإجمالي للأستاذة في التعليم الثانوي		
عدد النساء		
النسبة المئوية		
2003	329.605	46.01%
2000	327.284	47.20%
المجموع		
عدد النساء		
النسبة المئوية		

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2008

من خلال الجدول يمكننا قراءة واقع عمل المرأة الجزائرية في مجال التعليم الذي يتزايد باستمرار حيث نلاحظ أن نسبة عمل المرأة خلال سنة 2003 أكثر منها في سنة 2000 في أغلب الأطوار، كما أن نسبة عمل المرأة تقارب 50% في جميع الأطوار وهذا يعني أنها تمثل نصف عدد الرجال العاملين في هذا المجال، وهذا ما يؤكد المشاركة الفعالة للمرأة الجزائرية التي أصبحت تنافس الرجل وأثبتت أنها تستحق مرتبة تماثل مرتبته في المجتمع لما تمتلك من مؤهلات علمية إذ تشكل نسبة 61% من مجموع الحاصلين على شهادات التعليم العالي في الجزائر حسب إحصائيات 2008.

نخلص من خلال ما سبق أن المرأة الجزائرية التي وقفت وقفة صامدة مع أخيها الرجل في سبيل تحرير الوطن وخاضت المعارك والحروب وواجهت العدو بكل شجاعة وثبات، واستطاعت بذلك أن تسجل إسمها في سجل التاريخ الجزائري بأحرف ذهبية، هاهي اليوم تعمل بشرف من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأسرتها ووطنها، فقد ساهمت سابقا في تطوير الزراعة والصناعة التي كانت سائدة آنذاك، واحتلت أعلى المراكز ونالت أعلى الرتب العلمية والشهادات، وشيئا فشيئا حتى اقتحمت

مجال العمل، وليس ذلك فحسب بل استطاعت اقتحام مجالات عديدة كانت حكرا على الرجل وحده وأثبتت قدرتها على ذلك بكل جدارة واستحقاق.

ثالثا: المرأة العاملة ودورها في عملية التنمية

لقد أصبح عمل المرأة ضرورة اجتماعية يفرضها التقدم والوعي الحضاري في المجتمعات إذ عكس صورة إيجابية ومشرفة للمرأة بغض النظر عن الحاجة المادية للأسرة، "وبذلك احتلت دورين اجتماعيين متكاملين هما دور ربة البيت ودور المرأة العاملة أو الموظفة خارج البيت وهذا ما جعلها تحتل مكانة اجتماعية لا يستهان بها في المجتمع"¹.

فقد أكد علماء النفس أن العمل بالنسبة للمرأة مرتبط بسلسلة من الإيجابيات فهي تحقق من خلاله ذاتها ووجودها فضلا عن شعورها بأهميتها وفرحها بما أنجزت، إضافة إلى أن العمل يشعرها بالرضا والنجاح ويعطيها الثقة بالنفس ويجعلها أكثر قوة وقيمة في مختلف الأوجه الواقعية والمعنوية ولكن كل هذا في حال توفر الظروف المناسبة (ملاءمة العمل مع التركيبة الفيزيولوجية للمرأة، التشجيع المعنوي والمادي، ملاءمة العمل مع قدرات المرأة ومهاراتها...إلخ).

أما العمل الممل أو الشاق الذي لا يتوافق مع قدرات المرأة ناهيك عن القيم الاجتماعية التي لا تثمن عملها يجعلها تشعر بأنه مظلومة ومهضومة الحقوق، كل هذا يؤثر سلبا على الصحة النفسية والجسدية للمرأة العاملة، لهذا لا بد من تعديل هذه القيم السلبية الخاطئة المرتبطة بعمل المرأة والتي ترى أن المنزل هو مكانها الطبيعي والوحيد، وأنها لا تستطيع التوفيق بين دورين يتطلب كل واحد منهما جهدا عضليا وفكريا كبيرا، بل بالعكس علينا التأكيد على الجوانب الإيجابية لعمل المرأة وعدم إعطاء الأحكام المطلقة والتعميمات السطحية وهذا من شأنه أن يساهم في تخفيف الضغط ويدعم الصحة النفسية والجسدية للمرأة العاملة.

لقد شاركت المرأة منذ القدم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية فقد عملت في المجال الزراعي ووقفت جنبا إلى جنب مع الرجل إلا أن الصورة التي هو عليها عملها في ذلك الوقت تختلف عن الصورة التي هو عليها اليوم، حيث أصبحت تلعب دورا هاما في العمل التنموي بكل أبعاده ولعل تعزيز هذا الدور في التطور المجتمعي والتنموي ينطلق من إيمان راسخ بأنها ركيزة أساسية من ركائز الأسرة

¹ إحصان محمد الحسن، علم اجتماع المرأة دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، بغداد: 2008، ص9.

"والتحولات التي شهدتها العالم وخلفتها سياسة العولمة وتحرير المبادلات التجارية والتثبيت الاقتصادي وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرضت تحديات جديدة على المرأة العربية تستوجب بالبحاح شديد تعميق الوعي بقضاياها وأهمية دورها في النهوض بالمجتمع والإرتقاء به"¹.

إن المساهمة الاقتصادية للمرأة الجزائرية بدأت تحتل قيمتها في المجتمع مما أدى إلى تغيير الشكل التقليدي لهيكل القوى العاملة في الجزائر فتزايدت فرص العمل النسائية في الجزائر بشكل غير مسبوق وأصبحت المرأة تلعب دوراً أساسياً في التنمية والتي تنطلق من النهوض بصحة المرأة الإنجابية عن طريق إنشاء قاعدة بيانات عنها وعن كامل متطلبات الأسرة ونشر الوعي بحقوقها والتشجيع على اقتسام موارد الأسرة ومسؤولياتها بالعدل بين الرجل والمرأة، وقد ساهم كل هذا في خلق نوع من الوعي في المجتمع وإعطاء صورة عن المرأة العاملة من الناحية التي لا يعرفها الجنس الآخر أو يتجاهلها.

"إن نقطة الإنطلاق في أي سياسة تنموية ناجحة هي العمل على الإرتقاء بظروف المرأة التي تقوم بالدور الأساسي في تكوين الأسرة وتنشئة الأبناء، وتضطلع بالجانب الأكبر من المسؤولية في تنفيذ برامج تنظيم الأسرة"²، وهي الوحيدة التي لها دور بارز في دفع عجلة التقدم إلى الأمام لذلك أصبح إدماجها في التنمية من أولى الأولويات في سياسات التنمية المتبعة في البلاد، فأصبحت تشارك في النشاطات الزراعية والصناعية والأعمال الأكاديمية والخدمات العامة وفي الوقت ذاته تتحمل مسؤولية المنزل، وما جعل مشاركتها هذه في الوقت الحالي تختلف عن مشاركتها في الثمانينات والتسعينات هو كون هذه المشاركة جماعية وليست فردية، فقد أتت الألفية بحقبة جديدة للمرأة الجزائرية خاصة في الحياة السياسية حيث تحصلت على مقاعد في البرلمان وفي المجالس العليا، إضافة إلى تأسيسها لحركات نسائية وجمعيات مختلفة تطالب بحقوق المرأة من جهة وتنشر الوعي الاجتماعي والثقافي وحتى السياسي لتمكين النساء من معرفة واجباتهن وأدائهن على أكمل وجه من جهة ومعرفة حقوقهن والمطالبة بهما من جهة أخرى، ورغم ما حققته المرأة الجزائرية من مكانة اجتماعية واقتصادية وسياسية إلا أن فرص ترقيتها في مجال العمل مازالت محدودة مقارنة مع ما وصلت إليه من مستوى تعليمي عالي، ومع ما حققه الرجل خاصة فيما يتعلق بالترقية في المراكز الإدارية العليا والمراكز القيادية ووجود عدد رمزي من النساء في هذه المناصب لا يعكس الصورة الواقعية للمرأة الجزائرية التي نجدها رغم ما تحمله من مؤهلات وكفاءات، إلا أنها مازالت

¹ إنعام عبد اللطيف الشهابي، موفق حديد محمد، مشكلات تبوء المرأة للعمل القيادي من وجهة نظر القيادات النسائية، الأردن: دون سنة نشر، ص 611.

² سامية فهي، أدوار المرأة الريفية في التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: دون سنة نشر، ص 275.

تشكو وتتضجر ولا تجد لذة واستمتاعا في العمل لأنها تشعر أنها تعطي أكثر مما تأخذ ولهذا السبب فإنه لا يمكننا" تفعيل دور المرأة في التنمية وتعزيز مشاركتها في مختلف مجالات الحياة دون إزالة كافة أشكال التمييز ضدها، الأمر الذي يتطلب أن تراعي التشريعات الوطنية مبدأ المساواة، وأن تنشر ثقافة تكافؤ الفرص في المجتمع بحيث تتوافق الممارسة العملية مع هذا المبدأ"¹، فهي فرد فعال في بناء المجتمع سواء كانت عاملة أو مائة بالبيت وقضية إدماء جها وإشراكها في عملية التنمية لا تعني مجرد مظهر من المظاهر السطحية لتحديث المجتمع، وإنما هي في جوهرها تطور حضاري خلاق ومبدع لتحرير الإنسان رجلا كان أو امرأة، وتمكين طاقته الكامنة من إثراء الحياة لنفسه ولبن حوله إنما لا تقتصر على المطالبة بحقوق المرأة الإنسانية والوطنية المشروعة بل تمتد لتشمل التزامها بأداء مسؤولياتها والوفاء بواجباتها في مختلف ما تقوم به من أدوار في حياة مجتمعيها"².

خاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستنتج أن اليد العاملة النسوية في تطور مستمر سواء في المجتمعات العربية أو الغربية، رغم انخفاض نسبة التطور في الدول العربية والإسلامية مقارنة بالدول الغربية وقد يعود ذلك إلى تمسك هذه المجتمعات بالعادات والتقاليد التي مازالت ترفض خروج المرأة للعمل، ورغم ذلك فقد اقتحمت المرأة ميادين عديدة كانت حكرا على الرجل وتميزت فيها مما جعلها فردا فعالا داخل أسرتها ومجتمعها: فهي العمود الفقري لأسرتها من خلال قيامها بأغلب شؤون الأسرة والأبناء وهي الوحيدة التي بإمكانها القيام بذلك على أكمل وجه، ومن جهة أخرى فقد برهنت من خلال عملها الخارجي على قدرتها على المساهمة الفعالة في تحريك عملية التنمية الشاملة في المجتمع، لذلك نجد معظم القوانين المعمول بها اليوم في مختلف الدول عموما وفي الجزائر خصوصا خصصت حيزا واسعا للمرأة وفصلت في أدوارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دون تجاهل دورها الأساسي داخل الأسرة .

¹ محمد حسن باقر رضي، إعداد عبد الله العرادي، " ورقة عمل حول دور المرأة في التنمية تجربة مملكة البحرين"، العولمة المتمركزة على التنمية نحو نمو التنمية الشاملة والمستدامة، إدارة شؤون اللجان والبحوث-قسم البحوث والدراسات-، قطر، 2012، ص4.

²..سامية مناصر، مرجع سابق، ص181.

الفصل الثالث:

واقع المرأة العاملة في ظل ازدواجية الدور

تمهيد

أولاً- دوافع خروج المرأة إلى العمل

ثانياً- أسباب الصراع في أداء الدورين

ثالثاً- الآثار الناتجة عن عمل المرأة

رابعاً- المشاكل الأسرية الناتجة عن عمل المرأة

خاتمة

تمهيد:

تعتبر المرأة نصف المجتمع، بل نستطيع القول أنها أخذت النصف الأكبر باعتبارها من يتحمل المسؤولية داخل المنزل وحاضنة الأطفال الذين هم جيل المستقبل، وزيادة على ذلك اقتحمت مجال العمل خارج المنزل وأصبحت تشارك الرجل وتزاحمه حتى في عمله الذي كان حكرا عليه وحده.

إن الحديث عن واقع المرأة العاملة في الجزائر يسيل الكثير من الحبر ويفتح بابا واسعا للنقاش، فحالها قد لا يختلف كثيرا عن وضعها في باقي الدول العربية والإسلامية، وإذا أردنا تتبع ذلك نجدنا في العهد الإستعماري كانت تعاني من الحرمان المطلق، وحتى بعد الإستقلال استمر الوضع على حاله إلا أن ذلك كان بنسب متفاوتة، ولهذا سرعان ما تغير هذا الوضع خاصة عندما نالت قسطا وافرا من التعليم الذي فتح لها أبواب الشغل في مختلف المجالات .

إلا أن العمل الخارجي على قدر ما أعطاهها المكانة الاجتماعية والسلطة على قدر ما أخذ منها استقرارها وراحة بالها.

لذلك سنتعرض في هذا الفصل إلى: الدوافع الكامنة وراء خروج المرأة للعمل أسباب الصراع في أداء الدورين، الآثار الناجمة عن عمل المرأة عليها وعلى أفراد أسرتها وحتى على المجتمع ككل، وفي الأخير نتعرض لأهم المشاكل التي تعاني منها المرأة العاملة.

أولا: دوافع خروج المرأة إلى العمل

إن الوظيفة الأساسية للمرأة هي تكوين الأسرة وتربية الأبناء وهي أسى خدمة تقدمها للمجتمع إلا أن قدراتها واستعداداتها لمضاعفة العمل سمحت لها بتجاوز حدود المنزل والخروج للعمل مثلها مثل الرجل خاصة بعدما حطمت قيود الجهل ونالت قسطا وافرا من التعليم، وبعد ظهور عوامل عديدة ومتداخلة دفعت بالنساء دفعا قويا إلى ولوج ميدان العمل المأجور وبأعداد متزايدة، لأن هذا الأخير له مدلوله السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

وقد تضاربت الآراء حول تقسيم وترتيب دوافع خروج المرأة للعمل بسبب ارتباطها ببعضها البعض وتشابكها، وعموما يمكننا تقسيمها إلى ثلاث دوافع رئيسية هي:

1-الدافع الإقتصادي:

يعتبر الدافع الإقتصادي من أقوى وأهم الدوافع التي أدت إلى خروج المرأة للعمل بسبب حاجتها الملحة لكسب قوتها أو بالأحرى حاجة الأسرة لدخلها، حيث أن خروجها للعمل لم يكن وليد الثورة الصناعية والحربين العالميتين فحسب، كما أنه لم يكن هروبا من الأدوار التقليدية في الأسرة كما يتصوره البعض بل جاء نتيجة اتجاه هذه الأخيرة نحو الإستهلاك بصورة عالية أي حاجة الأسرة لدخل المرأة كانت في تزايد مستمر نظرا لارتفاع تكاليف المعيشة بسبب زيادة الحاجات الأساسية خاصة بعد ظهور حاجات جديدة أصبحت أكثر من ضرورية، والتي لا تتناسب مع الدخل الضئيل للأسرة أي يمكننا ربط الدافع الإقتصادي بالوضع الاجتماعي للمرأة، فكلما انخفضت الطبقة الاجتماعية للمرأة كلما زاد الدافع الإقتصادي وزادت حاجتها للعمل، ناهيك عن كون هذا الدافع يقف وراء الإرتفاع بالمستوى المادي للأسرة فقد جاء في بحث دولي عن ظروف المرأة العاملة وواجباتها الأسرية قام به مكتب العمل الدولي "إنه في مقدمة العوامل التي تدفع المرأة للعمل عاملين هما: الضرورة الاقتصادية والضرورة القومية لزيادة الإنتاج".¹

كما أجريت دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية على 3800 سيدة أكدت أن 75% منهم يعملن أساسا من أجل إعانة أسرهن، كما بينت معظم الدراسات الحديثة أن العامل المادي هو الذي يدفع المرأة للعمل نتيجة للظروف الحديثة التي فرضتها التغيرات الاجتماعية فقد "توصلت نتائج دراسة محمد بن عطية إلى أن 61.5% يعملن للضرورة الاقتصادية"² وبينت دراسة أجرتها منظمة العمل العربية على حوالي 13 مدينة عربية أن نسبة عمل المرأة في الاقتصاد العشوائي غير المهني بلغت 36.1% في تونس و56% في المغرب و25% في الجزائر و43% في مصر وأكدت الدراسة أن 80% منهن متزوجات مما يدل أن توفير نفقات الأسرة هو الدافع الأساسي وراء العمل.

"هذا وقد بينت دراسة (يارو) عن عمل الأم وتربية الطفل سنة 1961 والتي أجريت على خمسين أما من الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى العليا واللاتي يتردد أبناؤهن على المدارس الإبتدائية أن 52% من

¹ كاميليا عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية، بيروت: 1984، ص84.

² نادية فرحات، "عمل المرأة وأثره على العلاقات الأسرية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد8، جامعة الشلف: 2012، ص127.

الأمهات يعملن من أجل توفير أهداف صحية وثقافية لأفراد أسرهن لا يمكن أن تتحقق إلا إذا عملت الأم وساهمت بدخلها في ذلك".¹

"إن الإستقلال الاقتصادي الذي تسعى إليه المرأة العاملة والحاجة إلى تأكيد ذاتها عاملين أساسيين مرتبطين ببعضهما البعض فبتحقيق الإستقلال الاقتصادي يتحقق الإستقلال النفسي وتشعر المرأة العاملة بمكانتها في المجتمع والأسرة معا وبالتالي تتغير تلك النظرة الضيقة لها وتتجه نحو الأحسن".²

وعليه نجد أن خروج المرأة للعمل قد ارتبط بالدافع الاقتصادي فالعالم اليوم يمر بمرحلة اقتصادية جد صعبة إذ أن المرأة العاملة تساهم في نفقات الأسرة وهي بذلك تساند زوجها، كما خلصت الدراسة التي أجرتها تماضر زهري حسون في مجموعة من الدول العربية "حول تأثير المرأة العاملة على التماسك الأسري" إلى أن الرغبة في زيادة الدخل الأسري وتحسين المستوى المعيشي كان السبب الرئيسي الذي دفع أغلبية السيدات لمزاولة عمل مأجور خارج المنزل، خاصة اللواتي ينتمين إلى طبقات ذات دخل منخفض ومتوسط بنسبة تفوق 80 % .

2-الدوافع النفسية والاجتماعية:

للثورة الصناعية دور بارز في خروج المرأة للعمل بسبب التصنيع الذي أتاح لها الكثير من فرص العمل كما ساعدها أيضا التطور التكنولوجي والآلات الكهرومنزلية في توفير الجهد والوقت إضافة إلى وجود دوافع أخرى مثل الرغبة في تحقيق المكانة الاجتماعية، إذ أن العمل يمنحها القيمة المعنوية أكثر من القيمة المادية ويشعرها بأنها تؤدي دورا ووظيفة في المجتمع ويضعها في درجة مساوية لدرجة الرجل فهو يحقق ذاتها ويعبر عن وجودها ويجعلها جديرة بالإحترام والإعجاب من طرف الآخرين .

وقد بينت بعض البحوث أن الدافع الاقتصادي يعتبر عاملا من عوامل الإرتقاء بالمستوى المعيشي للأسرة وليس هو الدافع الأساسي لخروج المرأة للعمل فقد تخرج رغبة في الإستمتاع بالعمل وما يحققه من تأكيد الذات، زيادة على ذلك فإن المرأة تخرج إلى العمل رغبة في صحبة الآخرين وتكوين علاقات اجتماعية جديدة، "ففي (دراسة فيشر) المستفيضة عن الإكتئاب لمائة عاملة من الأمهات اللاتي تخرجن من الكليات بنيويورك أجابت نصف المجموعة (اللاتي يعملن) أنهن كن يشعرن بالملل والضجر أثناء وجودهن

¹ إيمان محامدية، سليمة بوطوطن، "المرأة العاملة والعلاقات الأسرية"، الملتقى الوطني الثاني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة جيجل، أيام 09 و10 أبريل 2013، ص3.

² ليندة عازة، "صورة الزوجة الإطار بين التربية الأسرية والإلتزامات الاجتماعية"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2005، ص86.

بالمزمل، وأن خدمة الأطفال والقيام بالأعمال المنزلية أصبحت متعبة وروتينية، أما أصغر المجموعات المشتغلات سنا فقد كان رأيهن أن الطموح لمستقبل عملي كبير هو السبب الذي يعملن من أجله"¹.

إن العمل جزء جوهري لا يتجزأ عن حياة البشر بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة، فهي تؤكد من خلاله شخصيتها وتثبت انتماءها الاجتماعي، "كما أثبت فرناندز فيخ أن المرأة تخرج للعمل تحت إلحاح الضغط الإنفعالي لشعورها بالوحدة أكثر من خروجها للعمل تحت ضغط الحاجة الاقتصادية، وبينت دراسة ليكيجر أن هناك عددا كبيرا من الأمهات يعملن من أجل لذة العمل وما يحققه من إشباعات نفسية أكثر من اللاتي يعملن لأسباب اقتصادية"².

إن الدافع الاجتماعي هو الآخر من بين الدوافع الأساسية التي جعلت المرأة تخرج إلى ميدان العمل الخارجي فعن طريقه يسمح لها بالمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية وإبداء آرائها المختلفة حول الحياة الاجتماعية لها ولأسرتها، فمثلا بإمكانها تسيير ميزانية أسرتها لأنها تساهم بجزء من مرتبها وبإمكانها أن تقرر أين تريد قضاء العطلة الصيفية مثلا ومن ثمة تفرض وجودها في الأسرة والمجتمع معا، وبالتالي فإن العمل أعطى للمرأة القيمة المعنوية أكثر من القيمة المادية، وأشعرها بأنها تؤدي دورا ووظيفة في المجتمع ووضعها في درجة مساوية لدرجة الرجل فهو يحقق ذاتها ويعبر عن وجودها ويجعلها جديرة بالإحترام والإعجاب من طرف الآخرين، زيادة على ذلك فإن المرأة تخرج إلى العمل رغبة في صحبة الآخرين وتكوين علاقات اجتماعية جديدة.

إلا أنها بالرغم من كل الأهداف التي حققها من وراء عملها فهي من جهة أخرى تعمل على حساب راحتها واستقرارها فعملها يؤدي في كثير من الأحيان إلى سوء العلاقة بينها وبين زوجها "فقد بين بحث قامت به الباحثة ناي سنة 1956 أن المناقشات بين الزوجين كانت أكثر حدوثا في أسر الزوجات العاملات فكانت النسبة بين المشتغلات 15% وبين غير المشتغلات 8% كما أكدت بعض الدراسات أن "اشتغال الزوجات يزيد من وقوع الصراع بين الزوجين، إلا أنه لا يغير من المستوى العام للسعادة في الزواج"³.

وإنه لمن الخطأ أن ننظر إلى العمل على أنه مجرد مصدر إيراد فحسب، بل هو مظهر من مظاهر النشاط الإنساني، فالفرد غير العامل هو إنسان بلا حياة، ولذلك فهناك من السيدات من يزاوئن عملهن

¹. إيمان محامدية، سليمة بوطوطن، مرجع سابق، ص 3.

². ليندة عزازة، مرجع سابق، ص 86.

³. نادية فرحات، مرجع سابق، ص 128.

حتى بعد الزواج لا حاجة الأسرة إليه، بل لأن العمل يحقق لهن غايات نفسية وترويحوية حيث يوسع المجال الاجتماعي للمرأة ويخرجها من دائرة الإنغلاق داخل جدران البيت إلى مكان حضاري جديد.

كما أن الشعور بالمسؤولية لدى المرأة العاملة وفرض ذاتها اجتماعيا يظهر جليا في مشتريات البيت (تأثيث البيت) وذلك حتى تثبت دورها في الحياة الأسرية، وتساهم في تحسين الظروف الاجتماعية لأسرتها، وفي الواقع فإن العمل قد طور شخصية المرأة وجعلها تكتشف نفسها وتشعر بأنها فرد منتج يخدم نفسه وأسرته ومجتمعه، ومنحها القوة التي تستطيع أن تجابه بها الحياة لو اضطرت إلى الوقوف بمفردها. ومن أهم الدوافع النفسية الكامنة وراء عمل المرأة رغبتها في تحقيق ذاتها والشعور بالمكانة والقيمة داخل المجتمع وبالتالي كسب احترام أفرادها لأنها لا تستطيع إثبات قدراتها ومهاراتها إلا عن طريق العمل، فهو يحقق لها الرضا النفسي والسكينة ويحطم النظرة التقليدية التي ترى أن مكانها في البيت، وينظم وقتها حيث يكون لكل من عملها داخل المنزل وخارجه وقت محدد ومنظم، "فقد بينت دراسة كليجر أن هناك عددا كبيرا من الأمهات يعملن من أجل لذة العمل وما يحققه من إشباعات نفسية أكثر من أولئك اللاتي يعملن لأسباب اقتصادية"¹.

3- الدافع التعليمي والسياسي:

إن خروج المرأة للعمل وسع من دائرة واجباتها، بحيث أدى رفع مستواها التعليمي ونمو وعيها الثقافي إلى تغيير وجهة نظرها حول المسائل الأسرية، فكان لذلك أثر بارز في قلب المعايير التي كانت سائدة من قبل فاندفعت المرأة إلى المشاركة في مختلف الميادين جنبا إلى جنب مع الرجل .

وقد أصبح عمل المرأة متكاملة للمشوار الذي قطعه في سيرورة حياتها التعليمية ويبدو أن التعليم ساهم في توفير فرص التوظيف، لأن مساهمتها في النشاط المهني ترتفع مع ارتفاع المؤهل العلمي لديها، وفي هذا الصدد تقول الباحثة سيمون دي بوفوار: "أنه بالتعليم استطاعت المرأة أن تحقق النجاح في الإلتحاق بالعمل خارج البيت حيث سمح لها أن تؤكد إنسانيتها وبحصولها على شهادات تعليمية فتحت لها أبواب المهن الأساسية".

إذن يعتبر التعليم من أهم العوامل التي ساعدت المرأة، على حصولها على العمل وهذا ما أعطى لعجلة التغيير النسوي دفعة قوية، وقد ترتب على تعلم المرأة تحريرها من سيطرة التقاليد الاجتماعية

¹مرجع نفسه، ص 127.

التي كانت مفروضة عليها بشكل مباشر وذلك باشتغالها في مهن مختلفة، بل واقترحت مهنا كانت حكرًا على الرجل وحده.

وعليه جاءت الدساتير والقوانين الدولية التي نصت على المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وانهقدت مؤتمرات دولية حول الأسرة والمجتمع لبحث دور المرأة في المجال الاجتماعي والثقافي وخاصة السياسي، حيث يعتبر العمل بالنسبة للمرأة كحق سياسي تسعى من خلاله للوصول إلى مناصب ومراكز عليا في السلطة مثلها مثل الرجل، وقد هاجمت الكثير من الحركات النسوية في العالم التي تنادي بحقوق المرأة وحريتها فكرة التبعية الإقتصادية للنساء، وطالبت بحق المرأة في العمل وضرورة اقتحامها كل الوظائف (الصناعة، السياسة، التجارة، الزراعة... إلخ) من أجل أن لا تبقى في مكانة وضيعة وهامشية.

"إلا أن المجتمع الذي لم يهضم بعد حقيقة تمكن المرأة من القيام بأعمال كانت مخصصة للرجل فقط يعتبر المسؤول الأول عن الوضعية التي آلت إليها المرأة العاملة، لأن الوسط الاجتماعي والثقافي الذي تعيش فيه المرأة العاملة بصفة عامة والمرأة الجزائرية على وجه الخصوص له تأثير على نوعية النشاطات والأعمال التي تقوم بها، فالوسط العائلي يوجهها للتخصص في بعض المهن ويبعدها عن الأخرى"¹.

ثانيا: أسباب الصراع في أداء الدورين

إن المرأة منذ أن تكون بنتا تساعد أمها في القيام بالأعمال المنزلية تتمنى أن تجمعها الحياة بزواج صالح تقضي معه ما بقي من عمرها وتقيم أسرة خاصة بها، حيث تتمركز كل أحاسيسها وأفكارها حول الأمومة وبيت الزوجية وكيف تدير حياتها قبل أن تفكر في العمل خارج المنزل، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الفطرة الإلهية التي فطر الله سبحانه وتعالى عليها الأنثى، ولكن إذا خرجت المرأة عن هذه الفطرة وأرادت أن تقف على قدم المساواة مع الرجل فماذا يكون وضعها بين البيت والعمل؟

إن دور المرأة في الماضي كان يقتصر على الزواج وأداء الواجبات المنزلية والإنجاب وليس أمامها إلا الإختيار بين الزواج أو عدمه ومعظم النساء كن يفضلن الزواج على عدمه، وكانت نسبة النساء العاملات بأجر ضئيلة جدا .

أما في الوقت الحالي فقد تغيرت الأدوار الأسرية الملقاة على عاتق المرأة تبعا لتغير المجتمعات إذ أصبح اختيار المرأة لدورها في الحياة معقدا جدا نتيجة تعرضها لضغوط عديدة "فهي من ناحية تخضع

¹.la feminisation du monde du travail,conference de presse sur le travail ,paris: 2008

<http://cnr/fr/pres/compress/travail/marche.htm>.Date: 31/08/2015heure: 07: 45 .

لضغط التقاليد والطبيعة البيولوجية التي تدفعها باتجاه الأعمال المنزلية والأمومة، ومن ناحية أخرى الفرص التي أصبحت متاحة أمامها في عالم الوظيفة والعمل بأجر¹ فتجد نفسها أمام عقبات أربعة عليها مواجهتها هي: (الزواج، الأعمال المنزلية، إنجاب الأطفال وتربيتهم، والعمل خارج المنزل) فخروجها من المنزل لا يعفيها من أداء وظائفها الأسرية كربة بيت لأن نظرة المجتمع إليها تعتبرها المسؤولة الوحيدة عن إدارة الشؤون الداخلية للمنزل والإهتمام برعاية الزوج والأطفال واعتبار هذا العمل أكثر من ضروري وواجب، وأنها إذا أرادت الإستغناء عن أحد الأعمال فإنها لا تستطيع الإستغناء عن دورها كأم وزوجة، بينما تستطيع الإستغناء عن عملها خارج المنزل .

وتواجه المرأة العاملة العديد من العقبات كما سبق وأن ذكرنا وعلى رأسها مشكلة إيجاد مكان آمن للأطفال أثناء غيابها عن المنزل، ناهيك عن مشكلة المواصلات إذا كان عملها بعيدا عن مقر سكنها، وعدم كفاية الإجازات والعطل: (عطلة الأمومة، العطلة السنوية... إلخ) مشكلة تراكم الأعمال المنزلية، الإرهاق الجسدي والنفسي، وهذا ما يجعل المرأة العاملة تسعى لتحقيق المعادلة الصعبة وهي التوفيق بين دورها كزوجة وربة بيت ناجحة من جهة ودورها كمرأة عاملة متفوقة في عملها من جهة أخرى، أي عليها أن توازن بين متطلبات عملها والتواجد بين أفراد أسرتها ورعايتهم على الصعيد النفسي في آن واحد (مشاركتهم أفراحهم وأقراحهم) ولعل هذا التوفيق بين هذه الأدوار هو الصمام الحقيقي لنجاح المرأة العاملة، وهنا نجد البروفيسور آن وينتر أستاذ علم النفس يقول: "على المرأة أن تعي تماما أن نجاحها في إقامة أسرة هو النجاح الحقيقي والأكبر لها من حيث المردود النفسي بأداء رسالتها الفطرية الخالدة، أو على الصعيد المادي الملموس من حيث أن عائد النجاح يعود إليها كأم لإين متميز، أيضا من أهم الحقائق الأخرى التي يجب على المرأة مراعاتها لتحقيق المعادلة السهلة الصعبة هو أن الرجل يجب أن يكون هو رب الأسرة وقائدها وراعيا"².

إن المهمة الأساسية للمرأة هي أداء وظيفة الأمومة ورعاية الأبناء وإعدادهم لأن يكونوا جيلا صالحا يخدم مجتمعه، والبيت هو بمثابة المصنع الذي ينتج اللبنة الصالحة لأمة المستقبل وهي وظيفة سامية لا تقل أهمية عن مختلف الوظائف الأخرى، فقد اتفقت العلوم المختلفة التي بحثت في شؤون المرأة وحددت "إطار عمل منفصل لكل من المرأة والرجل: هي للبيت وهو خارجه وصحة هذا التوزيع لا ترجع إلى

¹. سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: 2002، ص 96.

². عبد المحسن عبد المقصود سلطان، المرأة في المجتمع المعاصر، دار العلم والثقافة، القاهرة: 2002، ص 82.

تباين الجنسين على المستويين البيولوجي والعضوي فحسب، بل تهدف كذلك إلى تحقيق مصالح اجتماعية عديدة"¹.

أما إذا اضطرت المرأة للعمل في حالة وفاة زوجها أو مرضه أو حاجتها للمادة فإن خروجها لا بد أن لا يخرج عن الأطر والمعايير التي حددها ديننا الإسلامي الحنيف كالحشمة والعفة، اللباس المحتشم، التحلي بالأخلاق الفاضلة مع عدم إهمال دورها الأساسي كأم من حيث توفير بدائل مناسبة لرعاية الأطفال .

كما يجب أن لا يكون خروجها من باب تقليد الغرب أو الإنسياق وراء الشعارات المنادية إلى تحرير المرأة وأن نصف المجتمع عاطل ومغلول عن العمل، فالمرأة حرة منذ أن حررها الإسلام وكرمها وأعطاهها كامل حقوقها وحصنها من الوقوع في الشبهات وأكبر دليل على هذا هو كثرة الآفات الاجتماعية بعد اقتحام المرأة لعالم الشغل كالإنحرافات الأخلاقية، الإغتصاب، انحراف الأبناء، الخلافات الزوجية بسبب عمل المرأة كغيرة الزوج عليها أثناء غيابها عن المنزل والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى الطلاق، البطالة بين الرجال الناتجة عن عمل المرأة مكان الرجل، حيث أصبحت منافسا قويا له فعندما لا يتسنى له الحصول على وظيفة تمتد المشكلة إلى عدم قدرته على الزواج وتزداد نسبة العزوبة عند الرجال والعنوسة عند النساء مما يؤدي إلى إشباع الرغبات الجنسية بطريقة غير شرعية...إلخ.

إن التنسيق والتكامل بين الأدوار الأسرية شرط أساسي فيتحقيق سلامة واستقرار الأسرة، هذه الأخيرة التي تعتبر الحصن الاجتماعي الذي ينمو فيه الفرد، واستحقت بذلك أن تكون أولى مؤسسات الرعاية الاجتماعية وهي تخضع لنظام توزيع الأدوار حيث يحدد دور الأب بالعمل خارج المنزل من أجل تأمين الإحتياجات المادية لأفرادها، أما دور الأم فيتمثل في إنجاب الأولاد ورعايتهم عاطفيا وتربويا ونفسيا والقيام بشؤون المنزل، هذا قبل اقتحامها لميدان العمل الذي أدى إلى قلب الموازين وجعلها تزاحم الرجل في عمله وخلق نوع من الصراع في تقسيم الأدوار الأسرية داخل المنزل وخارجه، والمرأة هي الفرد الأكثر عرضة للضغط والصراع كونها هي الوحيدة التي تؤدي دورا مزدوجا، وتبقى أسباب حدوث الصراع داخل الأسرة الناتجة عن عمل المرأة متوقفة على عدة معايير أهمها: الدعم الأسري من طرف الزوج، عدد الأبناء، طبيعة وظروف العمل الخارجي ومدى تناسبها مع الظروف الأسرية للمرأة العاملة .

¹مرجع نفسه، ص84.

ثالثا: الآثار الناتجة عن عمل المرأة

1- أثر عمل المرأة عليها:

لقد خلق الله سبحانه وتعالى الكون وأحكم خلقه ففاوت بين الرجال والنساء وجعل لكل من الجنسين عملا يليق به، ويختلف عن العمل الذي يقوم به الآخر فإذا تخلى أحدهما عن عمله وأخذ عمل الآخر اختل توازن المجتمع وفشلت الأعمال، لهذا كان لزاما على كل واحد منهما أن يتقيد بواجباته ويتقنها ولا يتعداها إلى القيام بواجبات الآخر إلا إذا كان ذلك لا يحدث خلا داخل النظام الأسري .

فالعامل خارج المنزل حقق للمرأة مكانة اجتماعية خاصة وأعطاهها فرصة للكشف عن قدراتها وكفاءاتها، وخول لها الكثير من السلطة وجعلها تشعر بالأمان والكفاءة والقدرة على مواجهة أي طارئ حيث حققت الإستقلال الاقتصادي بعد أن كانت تابعة للرجل الذي يعطيها متى شاء ويحرمها متى أراد، وأصبحت عوناً له بعد أن كانت تشعر أنها عالة عليه، وتخلصت من تلك النظرة التقليدية التي تولد عندها الإحساس بالنقص من حيث أنها لا يمكنها القيام إلا بشؤون المنزل وأنها أقل شأناً من الرجل، واستطاعت بذلك أن تحقق ذاتها وتشارك في اتخاذ القرارات داخل الأسرة وتحقق مكانة في المجتمع.

إلا أن هذا العمل الذي أعطى المرأة الكثير أخذ منها راحتها واستقرارها، فالمرأة التي تترك واجباتها الأسرية لتزاحم الرجل في عمله تعرض نفسها للفتنة والإختلاط بالرجال وتحمل نفسها ما لا تطيق فهي مخلوق ضعيف خلقت على فطرة تختلف عن الفطرة التي خلق عليها الرجل قال تعالى: "وليس الذكر كالأنثى"¹، كما أنها تعاني من ظغوط نفسية وجسدية لا متناهية نتيجة الدور المزدوج الملقى على كاهلها، فهي دائماً مشتتة الأفكار والجهود فهي من ترسل أطفالها إلى الحضانه، وتراعي شؤون الزوج، ثم تسرع إلى مكان العمل وبمجرد وصولها تستغل وقت الفراغ في المحادثات التليفونية نظراً لعدم وجود وقت فراغ كافي لذلك عند عودتها إلى البيت، ضف إلى غيابها المتكرر عن العمل (ساعات الرضاعة، عطلة الأمومة، تصريح بالخروج لعدة ساعات... إلخ) وربما تخرج في بعض الأوقات بدون استئذان فتعم الفوضى وتتعطل مصالح الناس وهي بذلك تخالف قوله ﷺ: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه" صدق رسول الله ﷺ .

وزيادة على دورها الطبيعي كزوجة وأم تخضع من جهة أخرى لظروف عملها الخارجي ولقيم ومعتقدات المجتمع وهذا ما يخلق صراعاً في الأدوار والعلاقات الأسرية ويدفع الزوج والأبناء إلى القيام

¹ القرآن الكريم: سورة آل عمران، آية: 3

ببعض الأعمال المنزلية تفاديا لحدوث أي خلل وظيفي وحفاظا على استقرار الأسرة، وهذا ما تدعمه بعض الدراسات التي أثبتت أن الرجال قد أصبحوا يشاركون في الأعمال المنزلية مثل: الطهي ورعاية الأطفال وغسل الأواني، ولكن رغم كل هذا يبقى النسق القيمي التقليدي السائد في المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة يحمل المرأة وحدها مسؤولية الأعمال المنزلية مما يجعلها مشتتة الأفكار بين العمل الخارجي من جهة وتدبير شؤون المنزل والقيام بالأعمال المنزلية المترابطة من جهة أخرى والتي حتى لو جاءت بعشر خادمت فلن يؤديهن هذه الأعمال أبدا بنفس الصورة التي تؤدها صاحبة البيت ناهيك عن الفساد الأخلاقي الذي نتج عن جلب الخادمت إلى البيوت، مما يجعل المرأة المسلمة مهددة في سلامتها وعرضها فكم من الشباب المؤهلين الحاصلين على شهادات عليا عاطل عن العمل، والمرأة تركت عملها الذي لا يؤديه غيرها ودفعت كرامتها ثمنا لطمع دنيوي وخرجت تلهث وراء المادة الفانية .

وبين تلبية نداء الأمومة وحب تربية الأطفال ورعايتهم من جهة وتحقيق المكانة الاجتماعية المرموقة من جهة أخرى، تجد المرأة نفسها في صراع إتقان الدورين مما يهدد سلامة فكرها وجسمها معا، "فقد تكاد تختنق حين تجد نفسها أسيرة الأعمال المنزلية المرهقة التي لا تنتهي، وأسيرة عمليات الحمل والإرضاع والعناية بالأطفال التي تستهلك صحتها وجسدها، وأسيرة العمل الخارجي الذي لا يرحم، وستبقى هكذا إلى أن يعاد تنظيم الأعمال وتقسيم الأدوار في المنزل بينها وبين الزوج حتى يتسنى لها حفظ صحتها والمساهمة في الحياة العامة التي تجعلها تسير أحداث المجتمع"¹.

ومن جهة آخر فالمرأة المسلمة التي تخشى ربها تجد نفسها بحكم عملها تختلط بزملائها من الرجال وهي تعلم أن المولى عز وجل حرم الإختلاط حتى في مواطن العبادة، فالمرأة إذا وصلت مع الرجل تصلي خلفه ولو كانت وحدها ولا يصح لها أن تصلي في صف واحد مع الرجال، فإذا كان هذا في موطن العبادة فكيف تختلط بالرجال في مكان العمل؟ خاصة من هم ليسوا على مستوى من الدين والخلق والمرأة فتنة لأعقل الناس وأتقاهم قال ﷺ "ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء"-حديث شريف متفق عليه- ويقول أيضا: "واتقوا النساء فإن فتنة بني إسرائيل كانت في النساء"-حديث شريف رواه مسلم-والله عز وجل اختار للمرأة أن تبقى في بيتها ولا تخرج منه حتى للصلاة في المسجد فكيف تخرج للعمل؟

أما عن تقسيم العمل خارج المنزل تبقى النظرة التقليدية للمرأة على أنها ناقصة أمام قدرات الرجل الفيزيولوجية والجسمية، لذلك نجد بعض القطاعات حكرا على المرأة كالتعليم والتمريض والخدمات

¹.تماضر زهري حسون، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، دراسة ميدانية في بعض الدول العربية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض: 1993، ص65.

وحتى في هذه القطاعات تأتي في المرتبة الثانية بعد الرجل كنانبة مديراً وسكرتيرة له لأن القيمة الإنتاجية النسوية في نظر المجتمع تبقى دائماً ضعيفة أمام القيمة الرجالية، ولكن إرادة المرأة كانت أقوى من كل هذا الضغط واستطاعت أن تقتحم مجالات كانت حكراً على الرجل مما صعب اليوم من وجود مهنة تخص الرجال وحدهم وهذا ما أدى من جهة أخرى إلى حدة التنافس بينهما.

2- أثر عمل المرأة على الزوج:

يظل الزوج هو النقطة الأساسية والمحورية في حياة المرأة المتزوجة العاملة فمتى ما كان متعاوناً ومتفهماً لظروف زوجته وواجباتها في العمل انحلت معظم المشاكل وزالت مختلف الصعوبات وخفت معها المسؤوليات.

أما إذا كان الزوج غير متقبل لفكرة عمل المرأة ولطبيعة عملها وغيابها عن البيت لساعات طويلة، فإن ذلك سيخلق مشاكل كثيرة لا حصر لها في الحياة الأسرية ستنعكس بالتالي على عملها وأدائها له، كما أنه في بعض الأحيان قد يتطور بها إلى درجة تهديد استقرار حياتها الزوجية والأسرية وربما يقودها إلى اضطرابات نفسية وعقلية قد تنتهي بها إذا ما تطورت الأمور ولم تحسم في بدايتها وتحل بشكل عقلائي إلى الطلاق الذي يقود المرأة إلى مشاكل وتداعيات أخرى تؤثر في كفاءتها في العمل وتزيد المهام المالية والاجتماعية الملقاة على عاتقها، بما قد يتبع ذلك من صراع حول حضانة الأولاد والإنفاق عليهم، وغيرها من المشاكل التي تضعف من قدرة المرأة على العطاء، وتجعلها أكثر عرضة للفشل وفريسة سهلة للأمراض العضوية والنفسية .

إن الرجل العربي الذي يعرف بالغيرة على عرضه مازال بداخله نوع من الرفض لفكرة خروج زوجته بكل صباح في أبهى صورها متزينة بجميع أنواع الزينة متوجهة نحو مكان عملها المختلط، بينما عند عودتها مساءً إلى البيت لا يرى هو منها غير وجه عبوس وقوى منهكة وجسم منهار.

إن هذا الرجل يهتز إحساسه لا محالة إذا ما رجع إلى المنزل في المساء ولم يجد زوجته التي ربما تخرج من المنزل قبله في الصباح وتعود بعده، ولا تقاسمه الطعام ولا تعطه حتى ساعة من وقتها ليتبادل معها أطراف الحديث، "كيف يحس هذا الرجل أنه الفارس الوحيد في حياة هذه المرأة التي تقابل كل يوم أشكالا وأنواعا من الرجال وربما تتشبه في لباسها أو في شخصيتها ككل بالرجال، مع أنها تعلم أن الرجل قطعاً يعجب بالمرأة الكاملة الأنوثة وليست التي تخرج من منزلها مقلدة الرجل قال رسول الله ﷺ: "كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار" والتي تقف معه على قدم المساواة من حيث التسلط واتخاذ القرارات داخل

الأسرة والمشاركة في نفقاتها، كل هذا يجعل هذا الزوج يخبئ ثورة من مشاعر القسوة والغضب لتشتعل عند أول خطأ بسيط ترتكبه الزوجة بل ودون وجود خطأ حيث يخلق أسباب الخلاف مهما كانت تصرفاتها مثالية، والسؤال الذي يطرح نفسه هل تستطيع الزوجة التي عادت من عملها بعد يوم مليئ بالنعاء والتعب أن تكبح جماح ثورتها إذا ما اصطدمت بمثل هذا الزوج؟

وطبعا تكون النتيجة هي تحول الحياة الزوجية إلى جحيم وبركان من المشاكل عوض أن تكون جنة فيحاء يرتاح فيها كلا الزوجين ويستقر بالهما ويطمئن كلاهما إلى الآخر، فالزوجة التي حباها الله سبحانه وتعالى بالسكينة والهدوء والصبورة من المفروض أن تكون بر الأمان الذي ترتمي في أحضانه الأمواج العاتية أصبحت موجة هائجة في وجه زوجها .

إن الزوج لا يتمنى غير أن تكون زوجته مطيعة، متجددة، خلوقة، حنونة، ربة بيت ومسؤولة تعني بشؤونه وشؤون أطفاله فهل عند خروج المرأة للعمل يكون لديها الوقت الكافي للقيام بذلك؟

ومن جانب آخر نجد المرأة العاملة هي الأخرى تعاني في صمت فغالبا ما تشعر أنها انسأقت وراء الصيحات الداعية إلى عمل المرأة بحجة تحريرها رغم اقتناعها أن ذلك مجرد أوهام، فالمرأة حرة منذ أن حررها الإسلام من الإضطهاد والوآد، وحريتها وكرامتها محفوظتين في بيتها بين زوجها وأولادها إلا إذا اضطرتها الظروف لذلك، ناهيك عن نعيمها الجسدي والنفسي وإحساسها بالإستغلال المزدوج وأنها الشخص الأكثر تعباً وعناء في المنزل، والتقصير في حق نفسها وأطفالها وزوجها وواجباتها الأسرية ودورها الأمومي وتراكم الأعمال... إلخ .

إن المرأة العاملة غالبا ما تستغل أوقات الفراغ والعطل في القيام بالأعمال المنزلية العالقة، بينما يكون الزوج في حاجة إلى الخروج للتنزه فيضطر للمكوث بالمنزل لأن الزوجة غير متفرغة له، فلماذا إذن تسعى الزوجة للعمل الخارجي بحجة مساندة الزوج وهي بخروجها هذا تهمل أبسط حقوقه؟ فكيف تطالب بتحقيق ذاتها وهي تتعرض للتوبيخ من طرف رئيسها في العمل شاءت أم أبت بينما لا تسمح لزوجها بذلك.

فالمرأة الماكثة بالبيت لا تناطح زوجها في فرصته في العمل خارج المنزل وتحفظ له العهد بأنه هو الملك الأول داخل المنزل وخارجه، وهي بذلك ترضي ربهما وزوجها أيضا إذ قال الرسول الكريم في هذا السياق: " لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها"، وقال أيضا:

"أيما امرأة ماتت وزوجها عنها راض دخلت الجنة" وقال في حديث آخر: "إذا صلت المرأة خمسها، وصامت شهرها، وحفظت فرجها، وأطاعت زوجها، دخلت جنة ربها" صدق رسول الله ﷺ.

ونجد في هذا المجال أن رجلا قد خرج في سفر وعهد إلى امرأته ألا تنزل من العلو إلى أسفل، وكان أبوها في الأسفل فمرض، فأرسلت المرأة إلى رسول الله ﷺ تستأذن في النزول إلى أبيها فقال ﷺ: "أطيعي زوجك" فدفن أبوها، فأرسل رسول الله ﷺ إليها يخبرها "أن الله قد غفر لأبيها بطاعتها لزوجها".

إن وجود المرأة في منزلها يتيح لها الوقت الكافي لمتابعة وترشيد الإستهلاك والإشراف على ميزانيته، ومتابعة الأطفال دراسيا أو نفسيا وحتى صحيا، كل هذا يجعلها تحافظ على مال زوجها بحسن التدبير، وهذا ما يجعله ينظر إليها بأنها الملكة الوحيدة في حياته ولا يستطيع الإستغناء عنها أبداً، وبهذا تحافظ على زوجها وأبنائها وحتى على نفسها أيضا مما يجعلها تحس بالإستقرار والطمأنينة وتشعر بالسعادة دائما.

ورغم كل هذه الصعوبات إلا أن المرأة في وقتنا الراهن استطاعت أن تفتح مجال العمل الذي أصبح شيئا فشيئا بالنسبة للأزواج والمجتمع ككل ضرورة لا بد منها لأنها تخفف ثقل المسؤولية المادية على الزوج مما يخلق جو من التكامل والتخطيط المشترك وبالتالي تتحقق وحدة الأسرة والمجتمع معا، وهذا ما تفسره معظم الدراسات الحديثة إذ توصلت إحداها إلى أن "أزواج النساء العاملات تقبلوا القيم الجديدة وأصبحوا قابلين للتفاهم ويتشاركون مع زوجاتهم في اتخاذ القرارات في كل شؤون المنزل، أما النساء غير العاملات فقد عبرن عن عدم تدخل أزواجهن في كل ما يقمن به طول النهار، وأن صورة الرجل لدى المرأة غير العاملة تتسم غالبا بالعدوانية والسيطرة"¹، كما توصلت معظم هذه الدراسات كذلك إلى أن السبب وراء فشل بعض العاملات هو عدم استعداد الكثير من الأزواج للتخفيف من معاناة زوجاتهم مثل المساعدة في الأعمال المنزلية وهذا ما يقف عائقا وراء المرأة وطموحها في تحقيق إنجازات ونجاحات أكثر في مشوارها المهني، وهذا ما اضطر الكثير من النساء العاملات الطموحات في المجال المهني إلى التخلي عن إنجاب أكبر عدد من الأولاد، والعكس صحيح إذ أن النساء العاملات اللواتي يرغبن في إنجاب عدد كبير من الأولاد اضطررن إلى التخلي عن العمل بسبب ذلك، ومن هنا نستنتج أن توفيق المرأة العاملة بين البيت والعمل متوقف على الظروف الأسرية المحيطة بها وخاصة الزوج الذي يعتبر النقطة المحورية في حياة المرأة العاملة المتزوجة، فهو من جهة قد يشتكي من إهمال زوجته له بسبب عملها من حيث إعداد الطعام

¹ مصطفى عوفي، "الأوضاع الإجتماعية وانعكاساتها على وعي المرأة العاملة في الجزائر"، رسالة ماجستير، قسنطينة: 1993، ص 143.

الذي يحبه أو إعطائه حقوقه كزوج كالتزين له مثلا أو الخروج معه للتنزه أو إهمالها للقيام ببعض الأعمال المنزلية كتنظيف المنزل وترتيبه، مما يجعله غير مستقر في بيته، لكنه لا يعلم أنه قادر على حل كل هذه المشاكل بدعمه لزوجته ومساعدته لها في أعمال المنزل، فنجد أغلب الرجال يرفضون ذلك رغم أنهم يعملون خارج المنزل فقط ويرتاحون عند العودة إليه في المساء، وحتى إن ساعدوا المرأة في هذه الأعمال فإن ذلك يبقى مجرد مساعدة فقط وتبقى أغلب الأعمال ملقاة على عاتقها، وتبقى هي رغم ضعف بنيتها الجسمية ورغم أن الله سبحانه وتعالى جعل الزوج هو المسؤول الوحيد عن إعالة الأسرة، إلا أنها خرجت للعمل لتساعده على تلبية الحاجات المادية المختلفة للأسرة، خاصة في ظل غلاء المعيشة وكثرة المتطلبات الأسرية، ويبقى هو في أغلب الأحيان لا يقدر هذا الجهد ولو بالكلمة الحلوة، وهذا ما يحز كثيرا في نفسية المرأة ويجعلها تنهار نفسيا قبل أن تنهار جسديا، ونحن لا نظلم كل الأزواج ولكن نوضح صورة المعاناة التي تعيشها المرأة العاملة المتزوجة من خلال نتائج مختلف الدراسات التي أجريت في هذا السياق.

ويبقى تأثير عمل الزوجة على الزوج متفاوت من مجتمع إلى آخر ومن مدينة إلى أخرى ومن أسرة إلى أخرى أيضا حسب الظروف المهنية والأسرية لكل مجتمع ولكل أسرة .

3- أثر عمل المرأة على الأبناء:

"إن الأسرة هي الوحدة الأولى التي ينشأ فيها الفرد الاجتماعي منذ أن يولد طفلا بأحضانها إلى أن يكبر ويتفاعل مع أعضائها، حيث تهيء استعداداته البيولوجية والنفسية ليصبح مستعدا لعملية التنشئة الاجتماعية ويكتسب عن طريقها ثقافة المجتمع ونظمه"¹ "فهو منذ بداية حياته في حاجة لمساعدة والديه لتحقيق مطالب نموه الاجتماعي وتكيفه مع المجتمع وقيامه بأدواره الاجتماعية المتوقعة منه ولا يحدث ذلك إلا من خلال تفاعله معهما"² ولا يمكن أن نمد المجتمع بأفراد أسوياء إلا من خلال أساليب التنشئة الاجتماعية السليمة عن طريق التواصل والحوار الأسري والتفاعل مع الآخرين، "حيث يرى علماء التربية وعلم النفس أن تأثير الأسرة على تربية الفرد يفوق في آثاره كل مؤسسات المجتمع الأخرى، بل إن نجاح المؤسسات الأخرى يتوقف على البيت فهو المربي الأول، حيث تعمل الأسرة على إعداد أبنائها لدمجهم في

¹ الطاهر ابراهيمي وأسماء ابراهيمي، "الحوار كأسلوب تربوي داخل الأسرة وعلاقته بالسلوك العدواني"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 11، الجزائر: 2014، ص 16.

²فايزة يوسف عبد المجيد، "السياق النفسي والاجتماعي لتنشئة الأبناء في الأسرة"، مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسة المواجهة، مركز الدراسات المعرفية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الضيافة، كلية الآداب جامعة عين شمس: 2004، ص 70.

المجتمع الذي يتعايشون فيه عن طريق التفاعل الاجتماعي¹ "فالعلاقة الطيبة بين الوالدين تعتبر من العوامل الهامة التي تعمل على المحافظة على البناء الأسري حيث تنعكس على الحالة النفسية للأبناء، لذلك تتطلب الرعاية الاجتماعية تجاوز كل الخلافات بين الزوجين خاصة في المراحل الأولى من حياة الطفل"² ومع التطور التكنولوجي والتحولت التي مست البنيان الاجتماعي خاصة بعد افتتاح المرأة لميدان العمل "الذي أدى إلى تغير دورها ومكانتها في المجتمع فقضاء وقت طويل في مكان العمل بعيدا عن البيت يؤثر على توازن الطفل، إضافة إلى الصراع في الأدوار بين الرجل والمرأة الذي أدى إلى خلق نوع من التنافس بينهما"³ وبالتالي فإن تعدد المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتق المرأة العاملة يؤدي إلى نوع من عدم التوفيق بين واجباتها الأسرية كأم وربة بيت وبين واجباتها المهنية، مما أدى إلى التقليل من الوظائف الأسرية حيث أوكلت مهمة التنشئة الاجتماعية إلى مؤسسات أخرى وأدى ذلك إلى انحلال العلاقات الأسرية مما ينعكس سلبيًا على الأبناء، وهذا ما تؤكدته دراسة قام بها محمد بيومي سنة 2000 بعنوان: تأثير المناخ الأسري على الصحة النفسية للأبناء حيث تهدف إلى التعرف على تأثير المناخ الأسري على الصحة النفسية للأبناء "وطبقت في المجتمع المصري على عينة تتكون من 200 مراهق ومراهقة (120 مراهق و80 مراهقة)، واستخدم الباحث مقياس المناخ الأسري، الصحة النفسية للكبار"⁴ ومن أهم نتائج الدراسة ارتباط الصحة النفسية إيجابيا بالمناخ الأسري بأبعاده الستة التي تضمنها المقياس وهي: (الأمان الأسري والتضحية والتعاون الأسري ووضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات الأسرية والضبط ونظام الحياة الأسرية، وإشباع حاجات أفراد الأسرة والحياة الزوجية للأسرة)، كما بين وجود علاقة موجبة بين المناخ الأسري العام والصحة النفسية والتفاعل الإيجابي مع الحياة .

تعتبر علاقة الأم بأبنائها من أقوى الروابط الأسرية فبمجرد أن يرى الطفل النور يجد أمه تتعمده بالرعاية والحنان وتغمره بعطفها حتى يكبر ويستطيع المساهمة في الحياة الاجتماعية "و تشكل هذه العلاقة دعامة جوهرية لبناء شخصية الإنسان المتنامي ولاستتباب صحة البالغ الذهنية التي تبني تدريجيا طوال سنوات، والأم عند كل منعطف من منعطفات الحياة البشرية نجد لها جديرة بهذا الدور الرياني الذي

¹ عبد الحميد دليبي، سعيدة رحمانية، "العولة وأثرها على ثقافة الأسرة العربية"، مجلة الإنسان والمدينة، العدد 07، جامعة قسنطينة: 2013، ص 65.

² فيروز زارقة، مرجع سابق، ص 150.

³ سليم العايب، خيرة بغدادي، "التفكك الأسري وأثره على انحراف الطفل" الملتقى الوطني الثاني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة"، جامعة ورقلة: 2013، ص 01.

⁴ قدور نويبات، "العلاقة الزوجية المتكدره وأثارها على الصحة النفسية للزوجين والأبناء" مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جامعة ورقلة: 2012، ص 230.

منحها إياه المولى عزو جل¹ فهي التي تفرح بحملها وتصبر تسعة أشهر كاملة، وتعيش كل التحولات التي تطرأ على جسدها، وتحمل آلام الوضع التي يكون الطفل مصدرها وبعد أن يترك عالم الرحم الدافئ الذي يوفر له الأمان والغذاء، ويضمن له العيش متطفلاً على أمه ومتصلاً بها ينبغي أن يجد مناخاً مماثلاً بقدر الإمكان لهذا المناخ الذي تركه (الرحم) ولن يستطيع أي أحد أن يوفر له ذلك غير أمه، ولكننا نجد أن أبناء المرأة العاملة لا يجدون من يعوضهم عن هذا المناخ الذي تركوه منذ ولادتهم حيث تضطر لأن تحرمهم من الرضاعة الطبيعية التي أوصى بها المولى عز وجل قال تعالى: "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة"² وقد بين العلم الحديث فوائدها الصحية والنفسية بالنسبة للطفل، ولكن المرأة العاملة تضطر لأن تعطي طفلها قنينة بها حليب اصطناعي مضاره أكثر من فوائده وربما لا تعطيه إياه الخادمة أو المربية أو الجارة "وعندما يكبر ويتوجه إلى المدرسة أو الحضانه نجده يخرج العديد من المرات دون أن يتناول الفطور فقد أكدت الدراسات والأبحاث أن تناول الطفلة الإفطار قبل الذهاب إلى المدرسة يؤدي إلى زيادة التحصيل الدراسي واستيعاب الدروس، كما يسبب النشاط الجسدي والعقلي"³ كما أنه عندما يكبر يتوجه إلى أكل المطاعم والوجبات السريعة التي تتسبب في أضرار صحية لا تعد ولا تحصى.

أما إذا تحدثنا عن مشكلة توفير المكان الآمن للأبناء أثناء غياب الأم فإننا نجد أنها "تركة في بعض الأحيان عند الأقارب كالجددة التي تفرط في تدليله أو الخالة والعممة اللتان يسرفان في حبهما للأطفال، وفي أحيان أخرى نجد خاصة في الأسرة النواة من تلجأ إلى الإستعانة بالخدمات أو المربيات الأجنبات للقيام بالأعمال المنزلية وتربية الأطفال ورعايتهم"⁴ وأدور الحضانه التي تعتبر الملجأ الوحيد للأمهات العاملات لتترك أبنائهن في مكان آمن إلى حين عودتهن من العمل دون أن يسألن عن الظروف المحيطة بالطفل داخل هذه الحضانه (المربية، نوعية الأكل... إلخ) فمهما حاولت هذه المربية تثقيف الطفل وتعليمه إلا أنها لن تستطيع تعويضه عن لمسات الحنان والدفيء الطبيعي الذي تعطيه له الأم، ناهيك عن التكاليف المادية التي تثقل كاهل ميزانية الأسرة، وعن عدم قدرة هذه المؤسسات على توفير الرعاية والتنشئة الاجتماعية السليمة للطفل مما يولد لديه الإحساس بفقدان الأم، حيث أن إحساس أبناء المرأة العاملة بفقدانها يجعلهم

¹ توفيق صفوت مختار، الأسرة وأساليب تربية الطفل، دار العلم والثقافة، القاهرة: 2004، ص 29.

² سورة البقرة، آية 233.

³ سوزان عبد المجيد آغا، المرأة العاملة بين النظرية والتطبيق، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، دون سنة نشر، ص 42.

⁴ رشاد غنيم، علم اجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية: 2008، ص 181.

يعانون من اضطرابات نفسية تؤثر على بناء شخصيتهم وربما كان هذا من الأسباب الرئيسية في فساد أخلاقهم فيما بعد وانحرافهم.

وفي هذا الإطار نذكر "الدراسة التي قامت بها الخبيرة الاجتماعية "إيدالين" بأمريكا حول عمل المرأة في الأعمال الحرة بحيث توصلت إلى ضرورة مكوث المرأة في البيت وإشرافها على رعاية أبنائها وأرجعت سبب الفارق الكبير بين الجيل الماضي والحاضر إلى غياب الأم عن المنزل واهتمامها بعملها الخارجي"¹ إلا أننا نجد بعض الدراسات التي ربطت تأثير عمل المرأة بمدة غيابها عن المنزل حيث أن تكيف الأبناء مع هذا الوضع يقل كلما زادت مدة غيابها عن خمس ساعات، وعموما فإن تأثير عمل المرأة على أبنائها يتوقف عن الظروف المحيطة بها (مدة غيابها عن المنزل وعن البديل الذي يعوضها).

وإذا احتاج الأبناء إلى من يساعدهم على مراجعة دروسهم خاصة في فترة الإمتحانات وجدت الأم العاملة نفسها في غالب الأحيان عاجزة عن ذلك، فعند عودتها من العمل تجد نفسها منهكة لا تستطيع حتى القيام ببعض الأعمال المنزلية الضرورية والعالقة، وربما يلجأ إليها الابن لتساعده على فهم دروسه إلا أنها ترفض بسبب التعب مما يؤدي إلى قلة التحصيل الدراسي للطفل، ناهيك عن عودته في الكثير من الأحيان إلى المنزل ولا يجد إلا الجدران فإذا جاع من يحضر له الأكل؟ وإذا مرض من يراعه؟، وإذا أراد مشاهدة البرامج الكرتونية واحتاج لمن يسأله أو يشاركه اهتماماته فمن يفعل كل هذا؟ إذا كانت الأم قد تركت بيتها وفلذة كبدها وخرجت لتزاحم الرجل في عمله، وهذا ما يؤدي في الأخير إلى عدة آفات اجتماعية كالتهرب المدرسي الذي يؤدي بدوره إلى سلسلة من الآفات الاجتماعية الأخرى مثل: (السرقه، الكذب، العدوانية في الصغر والعنف عندما يكبر، التدخين، وأخيرا أم المشاكل وهي تعاطي المخدرات).

و" نجد أنه من أعظم الأمور أن نظرية الأولويات التي ينادي بها كبار علماء النفس والتي تعتمد على أن المؤسسات الزوجية الناجحة تقوم على نظام الأولويات المدروسة دراسة وافية، وهذا معناه أنه لا يجب على المرأة أن تترك التزامها بحب أولادها وزوجها مفضلة عليه حبه لذاتها من خلال عملها خارج المنزل"².

وهذا ما أشار إليه رسول الله عليه الصلاة والسلام دون الإستناد إلى مدرسة لعلم النفس فإذا تمعنا قوله "ألزموا أولادكم..." نجده دعوة صريحة للآباء والأمهات أن يتابعوا أولادهم ويوفروا لهم الرعاية

¹..نادية فرحات، مرجع سابق، ص129.

²..سوزان عبد المجيد آغا، مرجع سابق، ص18.

الكاملة وهذه هي وظيفة الأمومة التي كرم بها الإسلام المرأة فهي التي تلازم أبناءها أثناء مختلف مراحل نموهم إلى أن يشبوا رجالا ونساء، فتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف صالحة لكل زمان ومكان ومن يلتزم بها يعيش سعيدا ولا يشقى أبدا في الدنيا والآخرة.

إن مهمة إعداد النشء وإمداد المجتمع بأفراد صالحين هي مهمة ليست بالسهلة أبدا والجزء الأكبر منها يقع على عاتق الأم أكثر من الأب، فإما أن تكون النتيجة جيل صالح ينفع نفسه وينفع مجتمعه أو العكس، وفي هذا السياق يقول جون واطسون أحد العلماء البارزين في علم النفس: "أعطني طفل أعطيك منهم العالم والطبيب والمحامي والشحاذ أيضا".

إن المرأة العاملة في كثير من الأحيان تفقد وظيفتها كأم، ناهيك عن الأب الذي فقد هو الآخر مكانته وهيبته التي كان يتمتع بها داخل الأسرة، فأصبح يتقرب إلى أبنائه ويطلب ودهم بعد أن كانوا هم الذين يتقربون إليه ويطلبون رضاه عنهم، كل هذا وذاك يدفع بالمرهقين والمراهقات إلى انحرافات سلوكية ناتجة عن أسباب نفسية منها فقدان الحنان والدعم الأسري.

فالأم العاملة تعامل خارج البيت على أساس أنها عاملة فقط دون مراعاة أدنى اعتبار لمسؤولياتها الأسرية والاجتماعية، ونفس الشيء في البيت تعامل كزوجة وأم وربة بيت وعلما أن تفي بكامل واجباتها المنزلية¹، فالدور الأساسي للمرأة هو تربية أولادها لا غير ولهذا "نجد في بريطانيا العظمى دعت الدولة المجتمع المدني إلى ضرورة عودة الأمهات المتزوجات إلى البيت"² ناهيك عن أن الإعتقاد السائد عند معظم الناس أن الخطر يحدق بأطفال الأم العاملة أكثر من أطفال المرأة الماكثة بالبيت نظرا لابتعادها عنهم فالكثير من علماء الغرب وحتى العرب هاجوا عمل المرأة حيث يقول برتراندراس: "إن الأسرة انحلت باستخدام المرأة في الأعمال العامة".

إلا أننا نجد من يساند عمل المرأة ويرى أنه يعود بالإيجاب على الأبناء إذ يتوقف ذلك على نوعية العمل في حد ذاته ونوعية العلاقة التي تقيمها الأم مع أبنائها، ومدى استمتاعها بعملها، فالتحاق المرأة بالعمل في هذه الحالة ضرورة تملحها الظروف التي تعيشها المرأة والأسرة ككل، إذ تضطر لأن تضحي براحتها في سبيل استقرار أسرتها وقد أثبتت الكثير من الدراسات أن الوقت الطويل الذي تقضيه الأم مع أطفالها ليس دليلا على الأمومة الصالحة والأبناء الصالحين ووجودها في المنزل ليس كافيا لضمان نجاح علاقتها

¹الظاهر منادي، " المرأة وواجبات المنزل والتزامات الشغل"، مجلة الجيش، العدد252، مارس، 1985، ص12.

²Michel andrée, sociologie de la famille et du mariage, paris: p.u.f, 1986, p209.

بأطفالها وزوجها إلا أنها إذا كانت لديها رغبة شديدة في العمل ولم تعمل يتولد لديها إحساس بأن أطفالها يعوقونها عن تحقيق ذلك مما يؤثر سلباً على حالتها النفسية وحتى على علاقتها بأطفالها، إذ بينت العديد من الدراسات أن المرأة العاملة تقبل على أبنائها بشوق ولهفة وتعوضهم عن وقت غيابها عن المنزل عكس المرأة الماكثة بالبيت التي تقل أو تنعدم عندها تلك الלהفة نتيجة بقائها في المنزل وعدم مفارقتها لهم، ومن بين هذه الدراسات الدراسة التي توصل فيها الباحثان هوفمان وهاملين إلى "أن العمل يساهم في ظهور قيم جديدة وخاصة تلك التي تتعلق بتنشئة الأطفال حيث أن إحساس المرأة العاملة بالنضج والخبرة والوعي يجعلها تعكسه على تعاملها مع أبنائها مما ينعكس على سلوكياتهم"¹، إضافة إلى أن إحساسها بالتقصير في حق أبنائها يجعلها تعطيهم حناناً زائداً عند عودتها من العمل لتعويضهم عن غيابها كما تعطيهم الفرصة للتعبير بحرية عن آرائهم.

ويمكننا أن نختم في هذا الصدد أن مدى تأثير عمل المرأة على أطفالها يعود إلى عدة عوامل، منها: (سن الأبناء، مواقيت العمل، توفير البدائل المكملّة لرعاية الأبناء، مدى دعم الزوج لزوجته ومساعدته لها في رعايتهم) حيث تحدث الباحثون عن ذلك "وربطوا بين عمل المرأة وحرمان الطفل من جميع أنواع الرعاية، بينما ذهب الآخرون إلى أن ذهاب الأم للعمل لا يؤثر على الطفل طالما هناك من يقوم برعايته وإشباع حاجاته"².

4- أثر عمل المرأة على تقسيم الأدوار داخل الأسرة:

مما لا شك فيه أن الإنسان منذ أن وجد على سطح هذه المعمورة وهو في سعي دائم إلى الحفاظ على وجوده" والذي يتحقق في ظل الإنتماء إلى جماعات يؤدي كل فرد فيها الأدوار المتوقعة منه في نسيج من العلاقات التفاعلية، فالتعامل بين الأفراد يتحدد وفقاً لما يقومون به من أدوار مختلفة تتكامل وتتسق من خلال عملية التفاعل الاجتماعي"³.

والأسرة هي أولى الجماعات التي ينتهي إليها الإنسان ذات التأثير المباشر في العلاقات الاجتماعية، إذ تتكون من مجموعة متشابكة من هذه العلاقات وأي تداخل بين هذه الأخيرة يؤدي إلى تداخل في الأدوار الاجتماعية، وخروج المرأة للعمل يؤدي إلى انقلاب القيم داخل الأسرة وخاصة السلطة حيث "بينت بعض

¹نادية فرحات، مرجع سابق، ص130.

²سامي محمد ملحم، "مشكلات التوافق لدى المرأة العاملة في كل من الأردن والمملكة العربية السعودية"، المجلة العربية للتربية، العدد2، تونس: ديسمبر1993، ص96.

³لامية بوبيدي، "مشكلات الدور لدى المرأة المتزوجة العاملة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد33، جامعة بسكرة: 2014، ص 12.

البحوث التي أجريت سنة 1951 في الكويت أن وحدة الأسرة وتضامنها تتأثر بفعل الوضع التنافسي في العملية الاقتصادية ومن ثمة الصراع في الأدوار بين المرأة والرجل¹.

هناك بعض الأسر تساند عمل المرأة المتزوجة الأم، وبالمقابل هناك أسر أخرى تعارض ذلك نظرا لكون المسؤولية الملقاة على عاتق المرأة العاملة الأم أكبر وأوسع من المسؤولية الملقاة على عاتق المرأة العاملة العازبة، وتعتبر المساندة الأسرية عامل جد محفز بالنسبة للمرأة العاملة، ولكن ذلك يختلف باختلاف العلاقات الأسرية السائدة، فالمرأة التي تنتمي إلى أسرة ممتدة ربما تعتبر أوفر حظا من المرأة التي تنتمي إلى أسرة نووية كون أن الأولى تبقي أطفالها في مكان آمن رفقة الجدة أو العممة في حين يصعب على الثانية إيجاد مكان آمن لأطفالها أثناء غيابها عنهم، ومن هنا نجد أزواج النساء العاملات بل حتى الأبناء يضطرون للمساعدة ولو في القيام ببعض الأمور الخاصة بهم وحتى في الأعمال المنزلية، إذ يضطر الزوج مثلا لإعداد الطعام للأبناء أو مراجعة دروسهم أو إيصالهم إلى الحضانة، ومن جهة أخرى نجد الزوجة التي تركت بيتها وأولادها وخرجت للعمل تشعر في كثير من الأحيان أنها تقوم بأعمال ليست من اختصاصها ولا تتلاءم مع طبيعتها الأنثوية التي تجعلها تميل للإهتمام بأطفالها وزوجها وبيتها وتبقى شاردة الذهن في مكان العمل تفكر في أولادها خاصة إذا كانوا في سن مبكرة وما زالوا بحاجة إلى رعايتها واهتمامها، وهذا ما يؤدي إلى حدوث خلل وظيفي إذ أن كل طرف يشعر أنه يقوم بدور الطرف الآخر، وإذا لم يجد كل منهما الدعم والمساندة داخل الأسرة وحتى خارجها وذلك بتوفر جملة من البدائل التي تساعد الطرفين على التأقلم مع هذه الأدوار الأسرية الجديدة الملقاة على عاتقه يخلق نوع من الصراع بين الطرفين ويؤثر سلبا حتى على الصحة النفسية للأبناء.

وفي بحث أجري في هذا الشأن حول "علاقة الدور الاجتماعي بالصحة النفسية للفرد" اتضح أن الدور الاجتماعي لا يصبح مصدرا للقلق طالما كان منسجما مع طموحات الفرد ومع صورته عن نفسه والصورة التي يرغب أن يكون عليها، أما إذا أصر المجتمع على فرض دور اجتماعي ما على الفرد يتنافى مع أحلامه ورغباته فإن ذلك يولد عنده معاناة نفسية بسبب الصراع بين التنازل عن أحلامه وإرضاء للمجتمع أو السعي إلى تحقيقها ومواجهته².

وهنا تتضارب الآراء حول المصدر الحقيقي لهذه المعاناة النفسية حيث يذهب البعض إلى أنه يكمن في تلك الأدوار الجديدة التي تخلق نوع من الضغط وتزيد من المعاناة النفسية للفرد، بينما يذهب البعض

¹. كاميليا عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 87.

². إيمان محامدية، سليمة بوطوطن، مرجع سابق، ص-ص 01-02.

الأخر إلى أن المصدر الحقيقي للمعاناة يكمن في موقف المجتمع من هذه الأدوار ومدى استعداد بقية الأفراد في الأسرة والمجتمع معاً لمساعدة المرأة على تحمل أعباء العمل والتكيف معها .

5- أثر عمل المرأة على وقوع خلافات داخل الأسرة:

رغم ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في ميادين الحياة العامة سواء برغبتها أو بضغط من الظروف الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن العادات والتقاليد المألوفة في المجتمعات العربية عموماً والمجتمع الجزائري بصفة خاصة مازالت تعتبر أن الدور الأساسي للمرأة هو أن تكون زوجة وأم، وأن العمل خارج المنزل وإعالة الأسرة يبقى من اختصاص الرجل وحده، لذلك يرى الكثيرون أن عمل المرأة هو تحد للمجتمع لأنه يخرج عن المألوف وعن القوانين التي يسطرها، وهذا ما يجعل العلاقات بين أفراد الأسرة ككل وبين الزوجين بصفة خاصة تخرج عن إطار الجماعة، إذ لم تعد لهم نفس الإهتمامات المتجهة نحو تفضيل المصلحة العامة للأسرة على المصلحة الشخصية كما كانت من قبل، وإنما أصبحت تتجه نحو الإنفرادية، الأمر الذي يضعف البناء الأسري ويجعله أكثر هشاشة ويؤدي إلى تصدع العلاقات الأسرية ومما لا شك فيه أن العلاقات السائدة داخل الأسرة تؤثر تأثيراً قوياً على سلوك الفرد الاجتماعي واضطرابها يؤدي إلى ظهور انحرافات بالغة الخطورة مما يخلق نوع من الصراع بين أفراد الأسرة .

وعمل المرأة رغم إيجابيته فهو يخلق نوع من التوتر حول عدة أمور أهمها:

دخل المرأة فهي ترى أنه من حقها لأنها هي من تتعب وتشقى داخل المنزل وخارجه على عكس الزوج الذي يرى هو الآخر أنه يقدم تنازلات كثيرة ويجب أن يقبض المقابل المادي على ذلك، كما أنه قد يحدث صراع بين الزوجين حول: من يقوم بالواجبات الأسرية المتراكمة؟، من يعتني بالأبناء؟ من له دور القيادة والسلطة داخل الأسرة؟ هل هو الزوج الذي يرى نفسه بحكم العادات والقيم سيد البيت بلا منازع يعمل خارج المنزل فقط ويحق له عند العودة في المساء أن يجد الزوجة التي يجب عليها أن تقوم بدور الخادمة وتبلي كل رغباته دون أي تعب أو عناء، كما أنه هو الأمر النهائي في كل صغيرة أو كبيرة تخص الأمور الأسرية، أما الزوجة التي أصبحت تزاومه في عمله الخارجي وتقوم بدورين بدل دور واحد وترى أنه يحق لها التدلل عند العودة من العمل بمساعدته لها في الأعمال المنزلية، كما أنها تعطي لنفسها الحق في التدخل وإبداء رأيها في كل صغيرة وكبيرة تخص الأسرة بما أنها تساهم مادياً في مصاريفها، وهذا ما سيؤدي شيئاً فشيئاً إلى حالة من الفوضى التي أثرت على تدرج المكانات والأدوار وسقط معها الإعتبار بمنظومة الحقوق والالتزامات المنوطة بالأدوار المختلفة داخل البناء الأسري، وكل هذا يؤدي إلى الإضعاف الجزئي للمنظومة القيمية إن لم نقل انهيارها كلياً "ومن ثمة عجز الأسرة عن القيام بدورها الأساسي المتمثل في

عملية التنشئة الاجتماعية، وهذا يعني مشاركة الأبناء في التفاعل الاجتماعي بهذه المنظومة الضعيفة أو المنهارة، ناهيك عن ظهور بعض الظواهر السلبية التي تمس الكيان الأسري بالدرجة الأولى كالتفكك الأسري، الطلاق، الزواج العرفي، الخيانة الزوجية، وحتى الوصول إلى القتل بين الزوجين وارتفاعها بمعدلات لم تشهدها المجتمعات في مراحل سابقة¹.

6- أثر عمل المرأة على المجتمع:

من الطبيعي أن تؤثر التغيرات الخارجية الحاصلة في أي مجتمع والتي أهمها ظاهرة خروج المرأة للعمل وتركها لمملكتها الخاصة (المنزل) ومزاحمتها للرجل على البناء الأسري فتضعفه إلى الدرجة التي يصبح فيها هشاً وعاجزاً عن أداء وظائفه الأساسية، وخاصة إذا لم تعالج الجوانب السلبية للظاهرة فمن الطبيعي أيضاً أن يؤدي ضعف الأسرة ووقوعها إلى ضعف البناء الاجتماعي ككل، والأضرار التي تؤدي إلى ذلك كثيرة منها:

1-6 البطالة:

قد تشتكي المرأة العاملة من عدم حصول زوجها أو أخوها أو ابنها، أو أحد أقاربها على منصب عمل إلا أنها تجهل أنها تساهم بقدر كبير وبشكل أو بآخر في ذلك، لأنها بخروجها إلى ميدان العمل قد وقفت في وجه الرجل وقللت من فرصته في الحصول على منصب عمل، واحتلت معظم الأماكن التي هي في الحقيقة من نصيبه أكثر لأنه هو المسؤول عن التكفل بأسرته، والإنفاق عليها وليست المرأة، فقد أصيب معظم الشباب البطال بصدمات نفسية جراء عدم حصولهم على حقهم المشروع في الكسب الحلال في مكان عمل يتلاءم مع قدراتهم العلمية ومهاراتهم ويضمن لهم العيش الكريم، زيادة على عزوف معظمهم عن الزواج بسبب البطالة.

إن المجتمع الجزائري التقليدي الذي كان فيه النمط الأسري الممتد هو النمط السائد، لا يعاني من ظاهرة البطالة لأن الأب العاقل عن العمل في الأسرة الممتدة يعتبر شخص عادي يعيش حياته دون عناء تحت جناح رب الأسرة، أما الأب في الأسرة النووية فهو وليها الوحيد والمسؤول الأول عن إعالة أفراد أسرته وبقاؤه بلا عمل يشكل مشكلة حقيقية داخل الأسرة إذ يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى المعيشة وعدم القدرة على مساندة التغيرات المختلفة، مما يؤثر سلباً على كل أفراد الأسرة، حيث يضطرون إلى الكسب

¹ علي ليلة، "تأثير التحولات الاجتماعية والإقتصادية على بناء الأسرة ووظائفها: متغيرات المدخل السوسولوجي" مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسة المواجهة. مركز الدراسات المعرفية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الضيافة، كلية الآداب جامعة عين شمس: 2004، ص 47.

بطرق غير شرعية وربما "تشملمهم الإنحرافات السلوكية والإنحلال الخلقي وتأخر سن الزواج" ¹ ناهيك عن الحالة النفسية المتوترة التي تجعلهم يفقدون الشعور بالأمان والإطمئنان مما يجعلهم يتصرفون بعنف.

ناهيك عن انتشار ظاهرة مايسمى بالبطالة المقنعة أي وجود عامل في مكان عمله لكنه لا يؤدي دوره وهذه الظاهرة تتفاقم خاصة عندما تكون المرأة تعمل في مجال يتطلب جهد كبير يعوض الجهد الذي يقوم به الرجل وهي لا تستطيع القيام بذلك وبالتالي تتعطل مصالح المجتمع، هذا زيادة على التشتت الفكري للمرأة بسبب تفكيرها في مسؤولياتها المنزلية داخل العمل مما يجعلها كذلك لا تؤدي واجباتها المهنية على أحسن وجه، وبهذا يكون خروجها للعمل قد أضاع الكثير من جهدها ووقتها دون قيامها بعملها على أكمل وجه .

إن مكان المرأة الطبيعي الذي لا تضر فيه نفسها ولا أسرتها ولا حتى مجتمعها هو بيتها، ذلك المكان الذي تجد فيه راحتها النفسية والجسدية وتهون الصعاب على زوجها أو إبنتها أو أخوها العائد من العمل ليسكن إليها ويحكي متاعب يومه فيجدها الصدر الحنون الذي يمدده بالإطمئنان والأمان، بدل أن يجدها بركان تعب وغضب يبحث هو الآخر عن شخص يحكي له همه ويهون عليه متاعب يومه .

2-6 الإزدحام الشديد:

إن الشوارع أصبحت مزدحمة خاصة في ساعات بداية العمل أو نهايته، وقد تحملت المرأة بعد اقتحامها ميدان العمل وزرا كبيرا وحملت غيرها كذلك هذا الوزر مع أنها خلقت لكي تخفف الأوزار عن نفسها وعن غيرها، فقد يقضي الرجل أو المرأة ساعات طويلة في الإنتظار في طوابير تكاد لا تنتهي جراء زحمة المرور، بل ويضطرون للنهوض في وقت مبكر لإيصال الأبناء إلى الحضانة أو المدرسة أو المربية وربما يصلون متأخرين للعمل في الكثير من الأحيان.

3-6 ضعف العلاقات القرابية والاجتماعية:

إن الأسرة هي المجال الأول لتحديد السمات والخصائص الثقافية والاجتماعية لأفرادها لذلك فهي متعددة الوظائف ومتشعبة العلاقات تساعد أفرادها على اكتساب الأدوار الاجتماعية والاندماج في المجتمع لأن ذلك من الحتميات التي تفرضها طبيعة العمران البشري والاجتماع الإنساني على النظام الأسري .

لقد أسهم عمل المرأة في قلة زياراتها لأقاربها بسبب انشغالها بعملها وعدم وجود الوقت الكافي لذلك، وهذا ما يؤدي إلى ضعف العلاقات القرابية وانقطاع صلة الرحم التي هي قيمة من قيمنا الدينية فقد لا تجد المرأة العاملة الوقت الكافي حتى لزيارة والدتها أو والدها المريض، أو مشاركة أقرب الجيران إليها فرحتهم أو حزنهم، ففي السابق عندما كانت العلاقات القرابية قوية كانت الأسر ذات اللقب العائلي الواحد بل وحتى الجيران الذين لا تربطهم علاقة قرابة يكونون من حين لآخر حلقة أو جلسة للإلتقاء وتبادل أطراف الحديث، ويتعاونون معاً لمساعدة من هم بحاجة للمساعدة (المرضى، الفقراء، المقبلين على الزواج... إلخ) في تلك الفترة كانت العلاقات القرابية والاجتماعية تتميز بالقوة والصلابة، وكان المجتمع آنذاك متماسكاً، أما في الوقت الحالي بعد أن أصبح الكل مشغولاً بالعمل حتى المرأة التي هي ركيزة الأسرة فقد تفككت الروابط الأسرية واهتز البنيان الاجتماعي بسبب غياب التواصل الاجتماعي وضعف الروح الجماعية .

رابعاً: المشاكل الأسرية الناتجة عن عمل المرأة:

إن التطور التكنولوجي ساعد على خروج المرأة إلى ميدان العمل مما جعلها تفرض نفسها في المجتمع وترفع المستوى المعيشي لأسرتها إضافة إلى مساهمتها في الإنتاج الذي يعتبر عملاً تقدمياً يؤدي إلى المساهمة في التنمية المنشودة للمجتمع التي تتطلب تعبئة كل طاقات المجتمع البشري وإمكانياته الإنتاجية مما أدى إلى تغيير المركز الاجتماعي للمرأة وكذا وظائفها الاجتماعية، ولكنها بالمقابل تدفع ضريبة باهضة وتواجه الكثير من المشاكل والصعوبات داخل العمل وخارجه أهمها:

-مشاكل تتعلق بالتقاليد والقيم:

إن المنزل يعد مملكة المرأة الخاصة التي تشعر فيها بالحرية والأمان "بينما تعيب عليه رتابة أعماله اليومية التي لا تنتهي وتجعلها مربوطة بها طول النهار مما يرهقها جسدياً إلى حد كبير"¹، فما بالك المرأة العاملة التي تعود إلى منزلها مرهقة من العمل الخارجي لتجد الأعمال المنزلية العالقة متراكمة تنتظر عودتها.

ورغم ذلك فالمجتمع المحيط بالمرأة يضعها دائماً في المرتبة الثانية بعد الرجل كما يحصر عملها في البيت فقط، وإذا كان من الضروري أن تعمل فعليها اختيار الأعمال البسيطة والسهلة، وهذا ما يقلل من

¹ ثروت إسحاق، "محددات مكانة المرأة وأدوارها في بناء الأسرة" مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسة المواجهة، مركز الدراسات المعرفية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الضيافة، كلية الآداب جامعة عين شمس: 2004، ص 127.

شأنها وطموحها ويخلق بعض المواقف المعارضة لعملها خارج المنزل خاصة وأن فكرة خروجها في حد ذاتها مازالت محل نقاش بين مؤيد ومعارض، إذ تبقى القيم السائدة في أي مجتمع هي التي تحدد طبيعة العلاقات بين أفرادها وتبقى المجتمعات المسلمة تحتكم إلى القيم التي جاءت بها تعاليم الدين الإسلامي الحنيف الذي يبقى الدين الأول في تكريم المرأة وإعطاءها المكانة اللازمة لها للقيام بدورها في المجتمع الذي لا بد "أن يقوم على مرجعية فكرية لها من المصداقية والشمول والدقة والعمق ما يكفل تحقيق أن تكون الأمة الإسلامية خير أمة أخرجت للناس طالما حرص أفرادها على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمصاحبة بالمعروف والتخلق بالجدال والتي هي أحسن في حال وقوع أي مشاكل أو نزاعات بين الأفراد"¹.

كما أن القيم التي تفرضها مجتمعاتنا العربية عامة والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص ترفض تغيير فكرة كون المرأة المتزوجة الأم تبقى وحدها المسؤولة عن رعاية الأبناء والقيام بمختلف الأعمال المنزلية بمفردها، رغم تحملها لأعباء العمل الخارجي الذي يعتبر من مسؤوليات الزوج وحدهورغم تحملها أيضا لمشقة الإنفاق على الأسرة، ناهيك عن طبيعتها الفيزيولوجية التي لا تسمح لها بتحمل كل هذه المشاق عكس الرجل الذي يتمتع ببنية جسدية قوية تجعله قادرا على التحمل أكثر بكثير من قدرة المرأة كل هذا وذلك يؤدي إلى معاناة المرأة النفسية والجسدية التي لن تنتهي إلا بتغيير مثل هذه القيم التقليدية واعتراف الرجل بحقوقها واقتناعه بضرورة دعمها ومسانبتها، وذلك بإعادة النظر في تقسيم الأدوار الأسرية والوقوف إلى جنبها كي تكون ناجحة داخل المنزل وخارجه .

-مشاكل تتعلق بالعمل:

هناك من ينظر إلى المرأة نظرة نقص كونها أقل بنية جسدية من الرجل وأنها لا تملك القدرة على تحمل مشاق العمل الخارجي مثل الرجل بحكم اختلاف بنيتها الجسدية، مما نتج عنه عدم تقبلهم لدورها الجديد، وعدم تقديرهم للجهود التي تبذلها داخل العمل حتى ولو كان مردودها الإنتاجي ونوعية عملها أحسن من الرجل، ناهيك عن كونها تبذل دورا مزدوجا وتعتني بأطفالها خاصة إذا كانت لا تجد المساندة من طرف الزوج، إضافة إلى هذا وجود بعض المشاكل مع الزملاء داخل العمل فهناك الكثير من النساء تعرضن للتحرش الجنسي، فالعلاقات الاجتماعية والتواصل اليومي للمرأة العاملة مع زملائها في العمل

¹ سعيد إسماعيل علي، "الأبعاد التربوية للتفاعل والعلاقات داخل الأسرة: رؤية إسلامية"، مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسة المواجهة، مركز الدراسات المعرفية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الضيافة، كلية الآداب جامعة عين شمس: 2004، ص 80.

حتى ولو كانت علاقة عادية وفي إطار العمل ولا تتجاوز حدود الزمالة تجعل المرأة عرضة للشائعات وهذا ما يسبب لها معاناة نفسية كبيرة وربما يخلق لها العديد من المشاكل مع زوجها.

ضف إلى ذلك طول ساعات العمل وعدم السماح لها بالتغيب وربما تتعرض للتوبيخ من قبل مسؤوليها المباشر، ناهيك عن حاجتها لقضاء وقت أطول مع أطفالها خاصة خلال فترة الحمل والإرضاع، كل هذا وذاك يضع المرأة تحت ضغط مزدوج ويحملها مشاق وخيمة على الصعيدين النفسي والجسدي .

-مشاكل تتعلق بتعدد الأدوار: إن الأسرة تشبه السفينة التي لا يكفها دور البعض من أفرادها بل لا بد لها من تكامل وتفاعل جميع أفرادها لكي تصل إلى بر الأمان، وأكبر مشكلة تواجه الأسرة في العصر الحديث هي مشكلة تعدد الأدوار وتشابكها خاصة بعد خروج المرأة للعمل التي أصبحت أكثر الأفراد مواجهة لمشكلة تعدد الأدوار داخل الأسرة، لأنها محصورة في نطاق ضيق بين العمل والبيت فهي مشغولة البال طول غيابها عن المنزل بسبب التفكير في أبنائها خاصة إذا كانوا صغار السن فهم في أمس الحاجة إليها من جهة، وفي الأعمال المنزلية التي لم تستطع القيام بها بسبب ضيق الوقت من جهة أخرى حيث بينت الكثير من الدراسات التي أجريت في بعض الدول العربية أن عمل المرأة يؤدي إلى التقصير في شؤون المنزل لأن نسبة مهمة من الأزواج يرفضون مساعدة زوجاتهم، زيادة على مسؤوليتها خارج البيت وضرورة القيام بعملها على أحسن وجه والمشاركة في دخل الأسرة، هذا ناهيك عن أنها قد تتعرض للإبتزاز من طرف الزوج الذي يرهقها بمطالبه المادية ويرى بأنه مادام قد سمح لها بالعمل عليها الإستسلام لكل مطالبه، "وهذا ما يجعلها تشعر بالتعب والملل أحيانا نتيجة قيامها بدورين داخلي وخارجي كل واحد منهما أصعب من الآخر"¹.

بالإضافة إلى المشاكل التي تم ذكرها هناك مشاكل أخرى مثل: عدم وجود أو بعد دور الحضانة المناسبة، بعد مقر العمل عن مقر السكن ونقص المواصلات، عدم تقبل بعض الأزواج لفكرة مساعدة المرأة في القيام ببعض الأعمال المنزلية رغم أنها ملقاة على عاتقها ورغم أنها تعمل خارج المنزل وتساهم في نفقات الأسرة مثلها مثل الرجل، وفي أغلب الأحيان نجد الرجل الشرقي المحافظ هو من يرفض ذلك حتى إذا تعبت المرأة وفشلت في التوفيق بين أدوارها المختلفة داخل المنزل وخارجه.

¹. علي عوض حسن، "المرأة والعمل"، مجلة الشرطة، العدد 05، الجزائر: 1976، ص 12.

ونظرا لعدم إمكانية الفصل بين أدوار المرأة العاملة داخل الأسرة وخارجها في واقعها اليومي فإنه لا يمكن الفصل أيضا في المشاكل التي تنتج عن عملها داخل الأسرة وخارجها فالعلاقة هي علاقة ارتباط وثيق وتأثير وتأثر بين كل هذه المتغيرات.

خاتمة:

إن خروج المرأة للعمل كانت له آثار وخيمة سواءا عليها أو على أسرتها، فزيادة عن التعب النفسي والجسدي فهو يؤثر على الأبناء من حيث حاجتهم إلى الحب والحنان خاصة في السنوات الأولى من حياتهم من جهة، وانشغال الأم عنهم بالعمل من جهة أخرى، ولكن رغم ذلك هناك من يرى أن أطفال المرأة العاملة محظوظون أكثر من أطفال المرأة الماكثة بالبيت حيث تمنح لهم فرصة التعبير عن ذاتهم والإعتماد على أنفسهم، إذ هم في ربط وحرak دائم بالواقع الاجتماعي مما يجعلهم قادرين على تحمل المسؤولية مستقبلا.

أما فيما يخص أثر عمل المرأة على الزوج فنستطيع القول أن أزواج النساء العاملات تنقص عندهم سلطة اتخاذ القرارات الأسرية، إذ أصبحت الزوجة بحكم عملها تشارك في ذلك كما تتحمل جزءا لا بأس به من النفقات والمتطلبات الأسرية وبالتالي تخفف من ثقل المسؤولية على زوجها .

وقد استخلصنا من هذا الفصل أيضا أن المرأة العاملة تعاني من ازدواجية الدور ولا أحد غير الأسرة كفيل بتخفيف هذه المعاناة حتى تتمكن من التوفيق بين أدوارها الأسرية وأدوارها المهنية.

الفصل الرابع:

الدراسة السوسولوجية للأسرة

تمهيد

أولا-تعريف الأسرة

ثانيا-التطور التاريخي للأسرة

ثالثا-خصائص الأسرة

رابعا-أشكال الأسرة

خامسا-وظائف الأسرة

سادسا-نظريات الأسرة

سابعا-الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي

خاتمة

تمهيد:

باعتبار الأسرة مجموعة من الأفراد تجمعهم وظائف مشتركة يكونون وحدة أساسية في بناء الكيان الاجتماعي، ونظرا لهذه الأهمية البالغة والمكانة الحساسة التي تكتسبها فقد نالت اهتماما كبيرا من طرف العلماء والمفكرين الاجتماعيين وغير الاجتماعيين، إذ اعتبرها البعض منهم السبب في صلاح أو طلاح المجتمع وأرجعوا ذلك لكون المشاكل الأسرية التي لم تعالج هي التي تؤدي إلى فساد الأفراد داخل الأسرة وفساد الأسرة يؤدي إلى فساد المجتمع ككل، أي أن عدم صلاح واستقرار الفرد يؤدي إلى عدم صلاح المجتمع وتقدمه والعكس صحيح.

لهذا فسيتم التطرق في هذا الفصل إلى: تعريف الأسرة، خصائصها، أشكالها، وظائفها، نظرياتها، التطور التاريخي لظهورها، التغيير الاجتماعي الحاصل بها، المشاكل الأسرية في المجتمع الجزائري...إلخ.

أولا: تعريف الأسرة

ليست الأسرة أساس وجود المجتمع فحسب بل هي الدعامة الأولى لضبط السلوك والمجال الأول للتفاعل الاجتماعي للفرد، حيث تضمن له حياة السكينة والإستقرار البيولوجي والسيكولوجي، إذ خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان وجعل له من نفسه زوجا يسكن إليها وينجب البنين والحفدة قال تعالى: "والله خلق لكم من أنفسكم أزواجا، وجعل لكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات..."¹

إذا أردنا التطرق إلى مفهوم الأسرة بالمعنى البسيط والعام فيمكننا القول أنها تلك العلاقة القائمة بين كائنين لأغنى لأحدهما عن الآخر (الرجل والمرأة) تقوم على أوضاع يعترف بها المجتمع، تتكون عن طريق الزواج الذي ينضبط بجملة من القوانين التي تضع كل واحد منهما تحت التزامات شرعية واجتماعية وقانونية، وهي الوسط الأول الذي يترعرع فيه الفرد وتتم فيه عملية التنشئة الاجتماعية، يشهد لها التاريخ أنها أقدم الأنظمة الاجتماعية وأكثرها انتشارا، كما جاء في الدراسات الأنثروبولوجية للعالم وستر مارك "أنها أقدم وأول منظمة اجتماعية باعتبارها علاقة ثابتة نسبيا بين الطرفين المعترف بها من قبل المجتمع وتتضمن حقوق وواجبات معينة، فلا يمكن أن نطلق هذا المفهوم على أي علاقة بين الرجل والمرأة ما دام لم يعترف بها المجتمع وما دامت لم تتم حسب ما سطره من قوانين.

¹.القرآن الكريم: سورة النحل، الآية، 72.

كما عرفت المادتين 3.2 من قانون الأسرة الجزائري الأسرة باعتبارها "الخلية الأساسية للمجتمع تتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة"¹.

"الأسرة نواة المجتمع وخليته الأساسية وممثلة ثقافته وناقلة لها إلى أجياله الناشئة كل ذلك يجعل التعرف على ما يجري فيها يسهم في التعرف على المجتمع بشكل عام"²، وهي في حد ذاتها مجتمع متكامل يمتد إلى النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهي أول مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية ذات الأهمية البالغة ففيها نكتسب المعارف والخبرات ونتعلم التكيف مع البيئة المتغيرة المحيطة، بنا وهي النواة الأساسية في البنيان الاجتماعي ككل، حيث أنها الوسط الأول الذي يتعرع فيه الفرد وبهيوه لمواجهة أعباء الحياة، وفي هذا السياق تشير (سناء الخولي): "إلى أنه بالرغم من صغر حجم الأسرة فهي أقوى نظم المجتمع، فهي النظام الذي عن طريقه نكتسب إنسانيتنا، كما أنه لا توجد طريقة أخرى لصياغة بني الإنسان سوى تربيتهم في أسرة، ولذلك تعد المهدي الحقيقي للطبيعة الإنسانية فضلا عن تجربة الحياة خلالها ضرورية لتحويل المولود إلى مخلوق إنساني يعيش في انسجام مع الآخرين"³، وبالرغم من كل التغيرات التي طرأت على المجتمعات الحديثة فإن الأسرة ما زالت لها أهمية بالغة، حيث اكتسبت هذه الأهمية لكونها الوسط الأول الذي تتم فيها عملية التنشئة الاجتماعية لذلك "فهي أصغر المجموعات الإنسانية حجما وأكبرها من حيث الأدوار التي تلعبها في المجتمع والحضارات الإنسانية عموما لكونها مصدر التفاعل الإنساني ومنبع المعارف الأساسية التي تجعل من الكائن البيولوجي كائنا اجتماعيا"⁴.

لقد تأثرت الأسرة كغيرها من النظم الاجتماعية الأخرى بالتغيرات الحاصلة في المجتمع حيث تطورت من حيث الشكل والوظيفة إلى أن وصلت إلى الشكل الذي هي عليه الآن، ولذلك لا نجد تعريفا واضحا يتفق عليه العلماء فقد تعددت التعاريف بقدر تعدد التغيرات التي طرأت عليها وبقدر تعدد العلماء واختلاف اتجاهاتهم، وسنذكر في هذا الصدد بعض تعريفات العلماء لهذه الأخيرة .

1- "يرى ليتري أن الأسرة تتكون من مجموعة من الأشخاص يحملون الفصيلة الدموية نفسها ويعيشون تحت سقف واحد كما تتكون بوجه خاص من أب وأم وأطفال"⁵.

¹ سلوى عثمان الصديقي، خدمة الفرد في محيط الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية: 2003، ص 301.

² أمل عواد معروف، أساليب الأمهات في التطبيع الاجتماعي للطفل في الأسرة الجزائرية، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت: 1987، ص 19.

³ راضية لبرش، "نظام الزواج في الريف الجزائري بين الثابت والمتغير"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2002، ص 21.

⁴ سليمة فيلاي، "علاقة الأسرة والتنشئة الاجتماعية بالعنف المدرسي"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2005، ص 20.

⁵ محمود قرزيز، "التغير الأسري في المجتمع الحضري الجزائري"، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة: 2008، ص 48.

2- ويعرفها "بوجاردس" بأنها جماعة اجتماعية تشكل من الأب والأم والأبناء تربط بينهم رابطة الحب والمسؤولية المشتركة، وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الجماعة في تنشئة الأطفال ليصبحوا أشخاصا متفاعلين مع مجتمعهم بطريقة اجتماعية سليمة¹.

3- يعرف هيرت سبنسر الأسرة بأنها الوحدة البيولوجية والاجتماعية.

4- أما بل وفوجل فيعرفان الأسرة على أنها "الوحدة البنائية المكونة من رجل وامرأة يرتبطان بأطفالهما بطريقة منظمة اجتماعيا سواء كان هؤلاء الأطفال من صلتهما أو بالتبني"².

5- ويرى مصطفى الخشاب أن الأسرة هي: "اتحاد تلقائي تؤدي إليه القدرات والإستعدادات الكامنة في الطبيعة البشرية النازعة إلى الاجتماع، وهي بأوضاعها ومراسمها عبارة عن مؤسسة اجتماعية تنبعث عن ظروف الحياة والطبيعة التلقائية للنظم والأوضاع الاجتماعية".

6- ويعرفها مصطفى بوتفنوشت كما يلي: "العائلة هي المؤسسة الأساسية التي تشمل رجلا أو عددا من الرجال يعيشون زواجا مع امرأة أو عدد من النساء ومعهم الخلف الأحياء وأقارب آخرين وكذلك الخدم"³.

7- "يقرر أوجبرن ونيمكوف أن الزواج بلا أطفال يكون هو الآخر أسرة، وفي هذا المجال يعرفان الأسرة بأنها رابطة اجتماعية تتكون من زوج وزوجة مع أطفالهما كما يشير إلى أن الأسرة قد تكون أكبر شمولا من ذلك، فتشمل أفرادا آخرين كالأجداد، والأحفاد وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال"⁴.

8- "تعريف وافي علي عبد الواحد: "الأسرة هي رابطة اجتماعية بين زوجين وأطفالهما، وقد تكون أكبر من ذلك فتشمل أفرادا آخرين شريطة أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوجين والأطفال"⁵.

¹ مرجع نفسه، ص 48.

² محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، مرجع سابق، ص 21.

³ مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص 14.

⁴ إبراهيم بيومي مرعي، مالك أحمد الرشيدي، الخدمات الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية: 1998، ص 10.

⁵ السعيد عواشيرة، "الأسرة الجزائرية إلى أين" مجلة العلوم الإنسانية، عدد 19، جامعة قسنطينة، الجزائر: 2003، ص 113.

9- أما بيرجس ولوك فقد جاء في كتابهما: "الأسرة family" سنة 1953 أن الأسرة هي "جماعة من الأفراد يربطهم الزواج أو الدم أو التبني يؤلفون بيتا واحدا ويتفاعلون سويا ولكل دوره المحدد كزوج أو زوجة، أب، أم، أخ، أخت مكونين ثقافة مشتركة"¹.

وفي الختام يمكننا أن نعرف الأسرة تعريفا إجرائيا على النحو التالي: "هي مؤسسة اجتماعية وقانونية تتكون عن طريق الزواج تؤدي عدة وظائف لا نجدها في غيرها من النظم الاجتماعية أهمها وظيفة تجديد الأجيال، إذ أنه بدون أسرة يمكن أن ينتهي الميراث البيولوجي للإنسان وتهدف هذه الوظائف في مجملها إلى تحقيق الإستقرار الأسري والتماسك لأفرادها حتى يصبحوا أفرادا أسوياء قادرين على مواجهة أعباء الحياة، وهي تعني بالمفهوم الشائع مجموعة من الأفراد يتفاوتون كثرة وقلّة يكونون وحدة اقتصادية، تربطهم صلة الدم والقربا يكتسبون بحكم انتمائهم إلى هذه الأسرة قوة مادية ومعنوية، وما تتميز به هذه الجماعة هو مكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي وأدوار اجتماعية مقسمة بين أفرادها ووظيفة تكاثرية".

إن كل هذه التعاريف التي سبق ذكرها تنطبق على الأسرة النواة التي تتكون من الأب والأم والأولاد فقط ولا تضم أفرادا آخرين، وهي المقصودة في بحثنا هذا .

ثانيا: التطور التاريخي للأسرة

إن الأسرة هي أقدم الأشكال الاجتماعية التي عرفتها البشرية، وهذا ما يفسر كثرة الدراسات التي أجريت حولها، بل حتى أن أحد تعريفات علم الاجتماع في وقت ما كانت تجعل الأسرة هي الموضوع الرئيسي لهذا العلم، ولكن بالرغم من ذلك فإنه لا يوجد في الوقت الحالي تاريخ شامل يغطي مراحل تطور الأسرة منذ العصور القديمة حتى وقتنا الراهن، لذلك لم يبدأ التأريخ لتطور الأسرة وظهورها بالشكل والتنظيم المعروف حاليا إلا بعد ظهور الرسائل السماوية المقدسة، حيث يذهب تالكوت بارسونز إلى القول أن بداية تكوين الأسرة كنسق متوازن لها مدخلاتها ومخرجاتها ومردوداتها كانت مع انبثاق عصر الأديان السماوية لتنظيم واستقرار بل واستمرار الحياة الإنسانية² ولكن هذا لا يعني عدم وجود بعض من أشكال الأسرة قبل ذلك الوقت، حيث أنها في ما قبل التاريخ كانت تتميز بالشيوعية الجنسية وطلاقة العلاقة بين الرجل والمرأة دون أي قيود وتسودها الخرافات والبدع والشعوذة .

¹ عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية: 1998، ص 19.

² زارقة فيروز، "الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق" أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة: 2005، ص 193.

وبعد ذلك اعتبر الأنثروبولوجيون والسوسولوجيون أن انتظام المجتمعات الإنسانية يعود إلى "بعض الشعوب الأصلية والبدائية لسكان أستراليا وأمريكا وإلى سكان القارات القديمة، حيث أن انتظامها في النطاق الأسري توسع ليشمل مفهومي العشيرة والقبيلة إذ أن أفراد العشيرة الواحدة يرتبطون برابطة الطوطم وتسمى العشيرة الطوطمية وليس برابطة الدم والقرباة كما هو في زمننا الحالي"¹

إلا أن التاريخ يشير إلى وجود تغيير مس شكل الأسرة وبناءها عبر ظهور مختلف الحضارات القديمة حيث أخذت في الإتساع والتنظيم وأصبحت خاضعة لقوانين تحددها وتضبطها، إضافة إلى إعطاء الإهتمام بعملية التنشئة الاجتماعية خاصة الجوانب العاطفية بعد أن كانت تولى أهمية للغرائز.

وبعد ظهور الديانات السماوية خاصة الإسلام تطورت الأسرة أكثر فأكثر وجاء كتاب الله الذي وضع لها القوانين التي تنظمها وتضمن لأفرادها السلامة والإستقرار خاصة المرأة التي هي ركيزة البناء الأسري وسنتطرق في ما يلي إلى وضعيتها في الأسرة قبل الإسلام وبعده.

1- الأسرة في الجاهلية:

لقد كانت الأسرة في العصر الجاهلي ديكتاتورية مطلقة للرجل السلطة في تسيير شؤون المنزل وكانت المرأة تعيش في عبودية وتبعية فهي ملك له يتصرف فيها حسب أهوائه ورغباته، حيث كان له مطلق الحرية في أن يتزوج ويعيد الزواج دون حدود، ويطلق كذلك دون حدود ودون وجود سبب معقول أو يبقّي بها في بيته معلقة من أجل الإضرار بها إذا شاء بل يتعدى الأمر كل هذا إلى الأبناء حيث أن الرجل إذا أراد أن لا يعترف بأبوته لأبنائه له ذلك متى شاء.

كما أن الأنثى كانت ممقوتة وتعتبر عالية على الرجل لأنه ينفق عليها دون مقابل ومصدرا للعار إذا ما كبرت لذلك كانوا يتخلصون منها بوأدها منذ الطفولة، وكان هذا الإجراء عادي لا يستنكره المجتمع بينما كانوا إذا رزق أحدهم بولد يفخر به ويرغب في إنجاب أكبر عدد منهم ويعتبرهم مصدر قوة وعزة².

وكانت الفتاة لمن يختاره أبوها لها حتى ولو مازالت في سن الطفولة وتتزوج من كهل أو حتى شيخ وفي كثير من الأحيان يكون هذا لسبب مادي يعود على الأسرة من وراء هذا الزواج، وكانت المرأة في أغلب الأحيان تتزوج من الأقارب خاصة أبناء الأعمام، والأسرة في ذلك الوقت هي أسرة ممتدة يتزعمها شخص

¹ محمود قرزيز، "التغير الأسري في المجتمع الحضري الجزائري"، مرجع سابق، ص 45.

-الطوطم هو نوع من الحيوان أو النبات أو الجماد، أو مظهر من مظاهر الطبيعة تتخذ العشيرة رمزا لها ولقبا لجميع أفرادها وتعتقد أنها تؤلف معه وحدة اجتماعية.

كبير في السن قد يكون الأب أو الجد... إلخ ويحق له التصرف في أمور الأسرة وحتى الأفراد، بينما المرأة فقد كانت توكل لها مهمة تنظيم البيت وتربية ورعاية الأبناء ناهيك عن عملها إلى جانب الرجل في المجال الزراعي أو الرعي مثلا، فمنذ ذلك الوقت كانت المرأة تستغل استغلالا مزدوجا داخل البيت وخارجه .

2- الأسرة في الإسلام:

"الزواج مشروع اجتماعي هام لا يمكن أن يقوم عشوائيا بل لا بد من إتمامه على أسس شرعية تحتكم إلى أحكام الفلك الطبيعي للأسرة ألا وهو فلك الشرع الحنيف وترجع في كل صغيرة وكبيرة إلى النصوص المقدسة"¹، فقد أولى الإسلام عناية فائقة للأسرة وأكد على أهميتها من خلال الكثير من الآيات الكريمة نظرا لما تحققه من أهداف اجتماعية واقتصادية وخلقية وصحية وروحية... إلخ، وهو لم يعتبرها مجرد وسط لتنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة وما يرتبط بهذه العلاقة من حقوق وواجبات فحسب، بل اعتبرها نظام متكامل يحدد الهدف من وجود الإنسان على سطح هذه المعمورة، لذلك كان هذا النظام كلا متكاملًا يشد بعضه البعض جامعا لكل أسباب الخير، مانعا لكل أسباب الشر للفرد والمجتمع معا، ولهذا يجب علينا أن ننظر إلى الأسرة ليس فقط باعتبارها الحجر الأساسي في بناء المجتمع وإنما باعتبارها الوعاء الذي يلتقي فيه كل من الرجل والمرأة فينتج عن هذا اللقاء أفرادا آخريين علينا أن نتأمل قوله تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير"² وقوله أيضا: "يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالا كثيرا ونساء"³ وقوله كذلك: "والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة"⁴.

كل هذه الآيات تبين أن الأرضية الأولى للحياة الإنسانية هي الأسرة، فمن الأسرة الواحدة تتكون أسر شتى وتقوم المجتمعات، لذلك اهتم الإسلام بالأسرة وأحاطها بسياسات منيعة يحميها من التفكك ويضمن استمرارها لتحقيق أهدافها وضمان استقرار وحماية أفرادها لأن "الهدف الأساسي والاجتماعي من الزواج

¹ جمال قطب، "تكامل البناء الأسري وتفاعل أدواره" مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسة المواجهة، مركز الدراسات المعرفية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الضيافة، كلية الآداب جامعة عين شمس: 2004، ص 84.

² القرآن الكريم: سورة الحجرات، الآية 13 .

³ القرآن الكريم: سورة النساء، الآية 1.

⁴ القرآن الكريم: سورة النحل، الآية 72.

وتكوين الأسرة هو تحقيقها لتمامها واستقرار المجتمع وترابط وتوثيق الأخوة بين أفرادها وجماعاته وشعوبه بالمصاهرة والنسب¹.

لقد تطورت الأسرة بعد ظهور الديانات السماوية خاصة الإسلام الذي أعطاها عناية فائقة و"رسم لتكوينها منهاجا حتى يضمن لها السلامة والإستقرار"² فقد تناولها القرآن الكريم في أكثر من موضع شأن ووضع لها الأحكام والقوانين وذلك لما لها من دور كبير في صلاح المجتمع أو فساده، حيث جعل لكل فرد من أفرادها حقوقا وواجبات، وإذا تمسك كل فرد بتعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة يأمن لنفسه الحياة الكريمة في الدنيا والآخرة، وقد أعطى الإسلام للمرأة حقوقها وحرم قتلها بغير حق قال تعالى: "ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون"³، وأعطاهم حق التصرف في مالها وفي اختيار شريك حياتها دون إكراه، وسوى بين المرأة والرجل في المسؤولية والأجر والعمل، وجعل الفرق الوحيد بين المسلمين هو التقوى والعمل الصالح، وقد جعل الإسلام للمرأة كذلك حق الإرث والصدقات والتصرف المطلق بأموالها ولا يجوز لزوجها أن يأخذ شيئا من مالها الذي أعطاها إياه حيث قال تعالى: "وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا"⁴.

ثالثا: خصائص الأسرة

إن الأسرة هي محور البناء الاجتماعي ورغم أنها نظام اجتماعي متميز عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى إلا أنها تتميز ببعض الخصائص منها:

1- الأسرة هي الخلية الأولى التي يتكون منها البناء الاجتماعي وهي التي توفر الرعاية المعنوية لأفرادها أي أنها أساس الإستقرار الأسري والاجتماعي.

2- الأسرة من أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشارا حيث أنها موجودة في كل المجتمعات وفي جميع المراحل التطورية التي مرت بها.

3- الأسرة محدودة الحجم ولكن مع ذلك نجد الأسر الكبيرة التي يكون عدد أفرادها أكبر من عدد أفراد الأسر الصغيرة ولهذا الحجم أثر واضح على رفاهية وسعادة أعضاء الأسرة.

¹ مبهدي محمد القصاص، علم اجتماع العائلي، كلية الآداب، المنصورة: 2008، ص 83.

² كمال الدين عبد الغني المرسي، الأسرة المسلمة والرد على ما يخالف أحكامها وأدائها، دار الوفاء، الإسكندرية: 2002، ص 3.

³ القرآن الكريم: سورة الأنعام، آية 151.

⁴ القرآن الكريم: سورة النساء، آية 4.

- 4-تقوم الأسرة على قواعد وقوانين تنظيمية يقرها المجتمع فهي ليست عملا من صنع الفرد، وإنما تنبعث عن العقل الجمعي واتجاهاته وتخلقها طبيعة الاجتماع وظروف الحياة المختلفة.
- 5-الأسرة هي مصدر العادات والتقاليد والمبادئ الدينية والتراث الاجتماعي ووظيفتها نقل كل هذا التراث من جيل إلى جيل عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية.
- 6-الأسرة هي التي توفر لأفرادها الإستقرار والأمن العاطفي .
- 7-من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة تمارس هذه الأخيرة قواعد وأسس للضبط الاجتماعي على أفرادها .
- 8-تعتبر الأسرة الإطار المرجعي العام الذي يحدد تصرفات الأفراد، إضافة إلى أنها تضيف على أفرادها خصائصها وطبيعتها، فمثلا إذا كانت الأسرة قائمة على مبادئ وقيم دينية نجد الأفراد الذين يتربعون في هذه الأسرة يتعلقون بأمور الدين وحياتهم المستقبلية تتشكل من هذا المنطلق.
- 9- الأسرة نظام مفتوح تؤثر فيما عداها من النظم الاجتماعية وتتأثر بها وتتكامل معها حيث أنها إذا ظكانت منحلة ولا تؤدي وظائفها الأساسية بصورة حسنة انعكس ذلك على كل الأوضاع بالمجتمع، مما يؤثر سلبا على مستوى معيشة الأسرة في حد ذاتها وخير دليل على ذلك أننا نجد الدول المتقدمة التي تدعم الأسرة وتولي لها الأهمية والرعاية الكافية وذلك بسن القوانين والتشريعات مستقرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.
- 10-"يعيش أفراد الأسرة في مسكن مشترك، إذ يعد المقر المعيشي من أركان الأسرة الأساسية التي تقوم عليها الأسرة، حيث يمكنها من تحقيق وظائفها، والحفاظ على بقائها وجمع شملها وإعاشتها"¹.
- 11-تعتبر الأسرة وحدة اقتصادية خاصة في القديم عندما كانت تعتمد في تلبية مختلف حاجياتها على إنتاجها الخاص، أما في الوقت الحالي فبسبب التغيرات التي طرأت عليها فإنها مازالت تؤدي هذه الوظيفة ولكن ليس بنفس الصورة التي كانت عليها في الماضي، حيث نجد الزوج يعمل لإعالة أسرته والزوجة تقوم بأعمال المنزل، وإذا كانت عاملة فهي توفر دخلا إضافيا يساهم في نفقات الأسرة.

¹ محمد شفيق، التشريعات الاجتماعية، العمالية والأسرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية: 1997، ص 101.

12- الأسرة هي الوسط الطبيعي الذي اتفق عليه المجتمع لتحقيق غرائز الإنسان ودوافعه البيولوجية والاجتماعية، كحب الحياة والتمسك بها وبقاء النوع الإنساني وتحقيق الغاية من الوجود الاجتماعي وتقويم السلوك (التحكم في الغرائز والعواطف والإنفعالات).

13- تلقي الأسرة مسؤوليات مستمرة على أعضائها أكثر من أي جماعة أخرى، وهذه المسؤوليات تمتد مدى الحياة، بل إن أكثر المشاكل التي تواجهها الأسرة تكون بسبب تخلي أحد أفرادها على مسؤولياته.

من خلال ما سبق ذكره من الخصائص والمميزات التي تتميز بها الأسرة فإنه يمكننا القول أنه إذا ما توفرت هذه الأخيرة في أسرة ما فهي أسرة نموذجية ينعم أفرادها بالإستقرار النفسي والاجتماعي وبإمكانها إعداد جيل صالح عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية.

رابعاً: أشكال الأسرة

لقد وضع علماء الاجتماع عدة تصنيفات لأنماط الأسرة رغم أنها تختلف أنماط الأسرة من مجتمع إلى آخر باختلاف المجتمعات الإنسانية، بل وتختلف هذه الأنماط داخل المجتمع الواحد فلا يوجد أي مجتمع يقتصر على نمط واحد فقط من الأسر، وذلك حسب المناطق الجغرافية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية داخل كل مجتمع، ويمكن تصنيف هذه الأنماط كما يلي:

1- تصنيف الأسرة من حيث الإنتساب الشخصي: تصنف الأسرة من حيث الإنتساب الشخصي إلى

نوعين من الأسر:

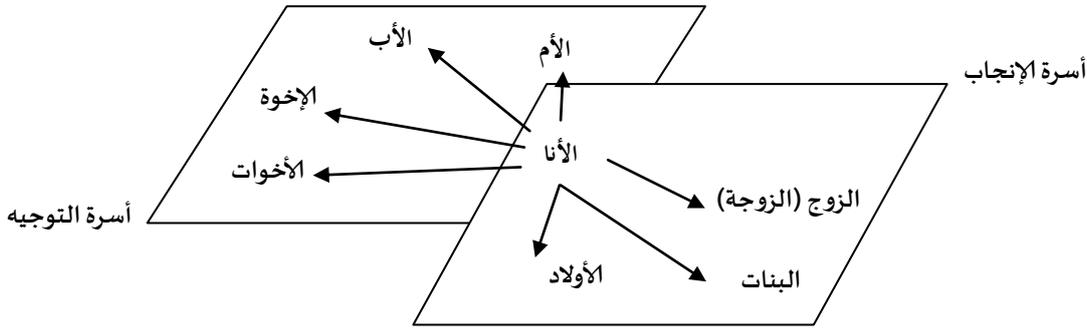
1-1 أسرة التوجيه:

وهي الأسرة الأولى التي يولد فيها الإنسان ويكتسب منها المعايير والقيم كي يقوم بأداء دوره كفرد في المجتمع.

2-1 أسرة التناسل أو الإنجاب:

وهي الأسرة التي يكونها الإنسان عن طريق الزواج وينجب أبناءا يقوم هو بإعدادهم وتوجيههم، ويكونون هم أيضا أفرادا ينتمون إلى أسرة هي بالنسبة لهم أسرة توجيه أي أن كل أسرة تناسل هي أسرة توجيه أيضا .

و في ما يلي: مخطط نوضح فيه أسرة التوجيه وأسرة الإنجاب



المصدر: راضية لبرش، "نظام الزواج في الريف الجزائري بين الثابت والمتغير" رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2002، ص 23.

يتضح من خلال المخطط أن أسرة التوجيه هي في الأصل أسرة إنجاب توجه الأبناء عن طريق التنشئة الاجتماعية ليكونوا أسرا جديدة تعرف بأسرة الإنجاب، حيث يتغير دور الأبناء الذين كانوا في أسرة التوجيه ليصبحوا آباء وأمهات في أسرة الإنجاب ومع مرور الوقت تصبح أسرة الإنجاب أسرة توجيه هي الأخرى، إذ هي عملية مستمرة دون انقطاع عرفت وتعرفها كل المجتمعات الإنسانية سواء في الأسرة الممتدة حيث تذوب أسرة الإنجاب في أسرة التوجيه أو في الأسرة النووية عندما تكون مستقلة عنها .

2- تصنيف الأسرة من حيث الإقامة:

تصنف الأسرة حسب مكان الإقامة إلى ثلاث أنماط هي:

1-2 الأسرة التي يقيم فيها الزوجان مع أسرة والد الزوج .

2-2 الأسرة التي يقيم فيها الزوجان مع أسرة أهل الزوجة.

3-2 نجد أنه في بعض المجتمعات يترك للزوجين حرية الاختيار بين مسكن أهل الزوج أو مسكن

أهل الزوجة.

4-2 الأسرة التي يقيم فيها الزوجان في مسكن جديد مستقل .

3- تصنيف الأسرة من حيث السلطة:

تشكل قاعدة السلطة أربع أنماط من الأسر:

1-3 الأسرة الأبوية: هي الأسرة التي تكون فيها السلطة المطلقة للأب على أبنائه وحتى على

زوجاتهم وأولادهم.

2-3 الأسرة الأموية أو الأمومية:

تكون السلطة في هذا النمط من الأسرة للأم، حيث تتركز الأسرة ونجد هذا النمط سائد في المجتمعات التي يغيب فيها الأب لمدة معينة بسبب ممارسته لبعض الأنشطة كالصيد مثلا، مما يجعل الأم تتولى شؤون الأسرة، وعادة ما توكل هذه المهام لامرأة كبيرة في السن كالجددة مثلا.

"وهناك خلاف قائم بين علماء الأنثروبولوجيا حول ما إذا كانت هناك في الواقع مجتمعات يقوم تنظيمها العائلي على النسق الأموي، وليس هناك شك أن وجود مثل هذه الصورة الأسرية تاريخيا نادر جدا"¹.

3-3 الأسرة البنيوية:

هي التي يسيطر فيها أحد الأبناء، حيث ترجع إليه السلطة في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الأسرة.

4-3 أسرة المساواة:

وهي الأسرة التي تقوم فيها العلاقات على أساس ديمقراطية الرأي، حيث يسميها بعض الدارسين بالأسرة الديمقراطية لأنها قائمة على المساواة بين أعضائها وخاصة الزوج والزوجة، وينتشر هذا النمط في المجتمعات الصناعية المتقدمة خاصة الأوروبية والأمريكية نتيجة تطورها اقتصاديا، وفي هذا النمط من الأسرة نجد كلا الزوجين مستقل عن الآخر من الناحية الاقتصادية.

وقد استطاعت المرأة أن تحقق هذه الإستقلالية خاصة بعد اقتحامها ميدان العمل الذي صاحبه العديد من التغيرات التي مست البنيان الأسري مثل: التغير في العلاقات والأدوار الأسرية فقد أصبح كل من الزوجين يقضي أغلب وقته في العمل، بينما يكون الأولاد في المدارس أو دور الحضانة، وأصبح المنزل مكانا للنوم فقط.

4-تصنيف الأسرة من حيث الشكل:

عرفت البشرية أمثالا كثيرة للأسرة نذكر منها: (الأسرة النووية، الأسرة الممتدة، المركبة، المتحولة المشتركة...إلخ) إلا أن أكثر الأشكال انتشارا عبر المسار المجتمعي هما: الأسرة النووية والأسرة الممتدة.

¹ محمد يسري إبراهيم دعبس، الأسرة في التراث الديني والاجتماعي، دار المعارف، الإسكندرية: 1995، ص 65.

1-4 الأسرة النووية أو النواة:

يعرف عالم الاجتماع الأمريكي ويليام أوجبرن الأسرة النواة بأنها: "رابطة اجتماعية قوامها زوج وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال، أو زوج بمفرده مع أطفاله، أو زوجة بمفردها مع أطفالها"¹ وسميت بالنواة لكونها أصغر وحدة أسرية بالمعنى الصحيح للأسرة من ناحية ولأنها بمثابة حجر الأساس بالنسبة لجميع أنظمة الأسرة من ناحية أخرى، وتسمى أيضا: (بالأسرة الأولية، الأساسية، أسرة التنشئة، أسرة التوجيه، الأسرة البسيطة، الأسرة الزوجية، أسرة الإنجاب) وهي أصغر وحدة قرابية في المجتمع، وبناءً على هذا يتفق العلماء الاجتماعيون المهتمون بدراسة الأسرة في تعريفهم لها على أنها مؤسسة اجتماعية كونية مستمرة باستمرار الإنسان في شكل وحدات أسرية تتألف من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين يسكنون معا في مسكن واحد تجمعهم التزامات متبادلة اقتصادية واجتماعية وقانونية، يشهد لها التاريخ أنها موجودة في كل مراحل تطور الحياة البشرية "وتعتبر النمط المميز للأسرة في المجتمع المعاصر مع بعض الاختلافات من حيث حجمها ومكانتها من مرحلة تاريخية إلى أخرى أو من مستوى اجتماعي إلى آخر ولكنها تبقى الظاهرة العالمية الأساسية"² وتعتبر النمط المميز للأسرة في المجتمع المعاصر بلا منازع.

تتميز الأسرة النووية بأنها:

1- تنتشر في المجتمعات الحضرية.

2- الإستقلالية في السكن والدخل واتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونها الخاصة.

3- قوة العلاقات الاجتماعية والعاطفية وقوة العلاقات بين أفرادها، إلا أن هذه القوة سرعان

ما تضعف وتتفكك وحدة الأسرة عند زواج الأبناء واستقلالهم عن الأسرة الأم.

2-4 الأسرة الممتدة:

غالبا ما تكون أكبر من الأسرة النواة تمتد عبر عدة أجيال يعيشون في نفس المسكن أو في مساكن متجاورة، وتضم الأب والأم وأولادهما غير المتزوجين والمتزوجين مع زوجاتهم وأطفالهم وتمتد في كثير من الأحيان لتشمل أخت الأب الأرملة أو العازبة وأبويه، ويعيشون جميعا في منزل واحد يترأسه رب الأسرة الذي يحتل فيه مكانة مادية وروحية قد لا تطالها أي سلطة أخرى فهو يحرص على تماسك

¹. أحمد سالم الأحمر، علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، ليبيا: 2004، ص 17.

². أميرة منصور يوسف علي، محاضرات في قضايا السكان والأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية: 1999، ص 49.

الأسرة ويؤدي واجباته تجاه زوجته وأولاده وكل من هم تحت مسؤوليته وله حق التصرف في شؤونه العامة والخاصة، وتشكل هذه الأسرة وحدة اقتصادية تسيطر على الملكية وعلى الوظائف والأعمال الاقتصادية التي يزاولها أفرادها الذين يعيشون ظروفًا اجتماعية واقتصادية متشابهة وهذا الشكل من أشكال الأسرة هو الذي كان شائعًا في الماضي في معظم المجتمعات .

وتتميز الأسرة الممتدة بأنها:

- 1- يشكل أفرادها وحدة اقتصادية متعاونة.
- 2- هي المسؤولة عن الضبط الاجتماعي للسلوك.
- 3- يترأسها الأب الأكبر سنا ويحق له التصرف في جميع أفرادها.
- 4- تعطي لأفرادها الإحساس بالأمن والأمان والإستقرار.
- 5- تربط أفرادها علاقة الدم أكثر من رابطة الزواج .

وإذا تتبعنا مراحل تطور أشكال العائلة الجزائرية التقليدية نجد أنها بعد انتقالها من النظام العشائري إلى النظام العائلي في شكله الممتد كانت مكونة من مجموعة من الأسر تعيش في مسكن واحد يحتل الأب فيه مكانة مادية وروحية قد لا تطالها أي سلطة أخرى فهو يحرص على تماسك الأسرة، ويؤدي واجباته تجاه زوجته وأولاده وكل من هم تحت مسؤوليته.

3-4 الأسرة المركبة:

ترتبط الأسرة المركبة بنظام تعدد الزوجات الذي شرعه الإسلام حيث توجد في المجتمعات الإسلامية بصفة عامة وفي المجتمعات الشرقية بصفة خاصة.

ويتألف هذا النوع من الأسر من الرجل وزوجاته وأطفاله منهن.

الأسرة المركبة ماهي إلا مجموعة من الأسر البسيطة التي ترتبط معا لتكون وحدة قرابية يكون الزوج فيها عضوا مشتركا يربط بينها جميعا وتتميز عن الأسرة النووية في تعدد الزوجات وفي وجود نوعين من الإخوة هما الإخوة الأشقاء والإخوة غير الأشقاء الذين ينحدرون من الأب نفسه ومن أمهات مختلفات .

ومن هنا فإن الزوج في الأسرة المركبة ينتمي إلى أسرتين مختلفتين ولكنه يؤدي الدور نفسه حيث يقوم بوظيفة الزوج لأكثر من زوجة واحدة ووظيفة الأب لكل أبنائه من هؤلاء الزوجات .

4-4 الأسرة المشتركة:

تتكون من أسرتين نوويتين أو أكثر يرتبطان ببعضهما البعض من خلال خط الأب وأغلب هذه الأسر تتكون من أخ وزوجته وأطفالهما وأخ آخر وزوجته وأطفالهما يتقاسمون منزلاً مشتركاً والتزامات متبادلة وهذه هي الأسس الرئيسية التي تميز هذه الوحدة القرابية.

4-5 الأسرة المتحولة:

وهي الأسرة التي حدث لها تبدل على ملامحها ولكنه ليس شاملاً فقد يصيب هذا التحول العنصر الاقتصادي وتبقى الأسرة محافظة على القيم والعادات الموروثة مثلاً فهذه أسرة متحولة، وقد يصيب التحول عنصرها الإيديولوجي فتتبنى قيماً ومفاهيم معاصرة ولكنها تبقى محافظة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي فعندئذ تعتبر هذه الأسرة أسرة متحولة .

4-6 الأسرة البوليجامية والبولياندرية:

يتكون هذا النوع من أسرتين نواتين أو أكثر تنتج عن طريق زواج جماعي أي أن أحد الزوجين يكون مشتركاً كأن يتزوج الرجل بأكثر من امرأة في نفس الوقت ويطلق على هذا النوع من الأسرة (الأسرة البوليجامية).

أما النوع الثاني الذي يسمى: (الأسرة البولياندرية) تكون فيه المرأة هي المتزوجة بأكثر من رجل في وقت واحد" ويذكر ميردوك أن هذا النوع الذي تتزوج فيه المرأة بأكثر من رجل لم يجده إلا في أربعة مجتمعات فقط من مجموع (554) مجتمع شملتهم عينته المتعلقة بالزواج في العالم، إلا أن باحثين آخرين أمثال جيكوبس وبيرنهاردستين وغيرهم ذكروا أن هناك تقارير تفيد بأن هذا النوع من الزواج كان موجوداً في الفيليبين وبين الماركسيين في جزر المحيط الهادي وفي شرق إفريقيا والإسكيمو وغرب الولايات المتحدة الأمريكية"¹.

وقد أباحت الشريعة الإسلامية تعدد الزوجات لكن حرمت تعدد الأزواج لحماية الأسرة والأنساب وبالتالي شكل الأسرة متعددة الزوجات هو الشكل الأكثر انتشاراً .

وفي الأخير يمكننا أن نقول أننا ذكرنا أغلب الأنماط الأسرية الموجودة وهذا نظراً لتباين هذه الأنماط واختلافها من مجتمع لآخر ولكن ما هو يا ترى النمط الأسري السائد في مجتمع اليوم؟

¹ سناء قلمامي، "صراع الأجيال حول القيم الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2003، ص 20.

يرى الكثير من الباحثين أن الأسرة النووية هي الأسرة السائدة في عالم اليوم فبعد أن كانت الأسرة الممتدة هي النمط السائد في معظم المجتمعات الغربية الصناعية (أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية... إلخ) حتى منتصف القرن الثامن عشر باندلاع الثورة الصناعية التي أدت إلى إحداث العديد من التغييرات أهمها تغير النمط الأسري من النمط الممتد المكون من الزوج والزوجة والجد والجدة والأبناء والأحفاد وحتى أخوات الزوج وإخوته إلى النمط النووي المكون من الزوج والزوجة وعدد قليل من الأطفال .

خامسا: وظائف الأسرة

يبدو واضحا من نظرة سريعة عبر التاريخ أن الأسرة جماعة دائمة وهي أساس وجود المجتمع تقوم بأداء كل الوظائف التي تقوم بها النظم الاجتماعية المعاصرة، لذلك فقد اهتم بها العلماء الاجتماعيين وذلك بتحليل بنائها ودراستها، والبحث في مشاكلها ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها، ومن هنا تميز علم اجتماع الأسرة عن غيره من العلوم بكونه يدرس الأسرة التي تكسب الفرد مكانته الاجتماعية من خلال انتمائه لها، ومن خلال تلقينه أساليب التنشئة الاجتماعية السليمة منذ نشأته إلى أن يستطيع تحمل أعباء المسؤولية بمفرده، وبالتالي يسود التعاون والتماسك وتحقق الرعاية والإستقرار البيولوجي والسيكولوجي .

وقد تطورت وظائف الأسرة بقدر التطور الحاصل في الأسرة في حد ذاتها حيث تطورت من الإتساع والكبر إلى الضيق والصغر "و ذلك بسبب ظهور مؤسسات اجتماعية وتنظيمات أخرى كالمدرسة تشارك الأسرة في القيام بهذه الوظائف والأدوار"¹، فالعشائر البدائية كانت شبه هيئة أو دولة مستقلة تقوم بكل وظائف الدولة (تربية، توجيه، سلطة، قانون... إلخ)، كما تقوم بإنتاج كل ما تحتاج إليه وتشرف على التوزيع والإستهلاك "فالأسرة كانت تمثل جميع الهيئات الاقتصادية الموجودة في العصر الحاضر مثل المصارف والمصانع والشركات وغير ذلك وتشرف على جميع شؤونها المادية ولا تصدر في هذه الناحية إلا عما يرسمه عقلها الجمعي ويتفق مع رغباته"².

ولكن نتيجة لتعدد المجتمع الحديث، وزيادة ظهور التنظيمات المتخصصة فقد بدأت هذه الأخيرة في أخذ وظائف الأسرة الواحدة تلو الأخرى .

¹ صلاح الدين شروخ، مدخل في علم الاجتماع، دار العلوم، عناية: 2005، ص20.

² سامية بن عمر، "الأسرة والتنشئة الاجتماعية للطفل"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2004، ص27.

ومن هنا يتبادر إلى الأذهان سؤال منطقي: هل أن الأسرة عندما فقدت وظائفها الأساسية تدهورت ونقصت قيمتها؟.

إن الكثير من العلماء اعتبروا أن تقلص وظائف الأسرة هو من بين أسباب تفكك الأسرة في العصر الحديث وهذا ما يفسر في رأيهم ارتفاع نسبة الطلاق ونسبة الأشخاص الذين يمتنعون عن الزواج وكثرة الخلافات الأسرية، ولكن آراء هؤلاء العلماء تعرضت للنقد لأنه إذا كان تقلص وظائف الأسرة شيء سلبي فكيف نفسر الرخاء الاقتصادي في البلدان التي شهدت أكبر قدر من التقلص في الوظائف الأسرية بل هي أساسا مجتمعات صناعية متقدمة، وبذلك نستطيع القول أن فقدان الأسرة لبعض وظائفها أدى إلى تخصصها في وظائف معينة وخلصها من التوترات الناتجة عن كثرة الوظائف التي كانت ترهق كاهلها وساعدها على تأدية الوظائف المتبقية بفعالية، ومع كل هذا فإن الأسرة لم تتجرد من وظائفها الأساسية التي انحدرت إليها من الماضي وتطورت لتتلاءم مع الأوضاع والظروف المتغيرة من حولها، خاصة وظيفة التنشئة الاجتماعية التي تعتبر الوظيفة الأساسية للأسرة والتي حافظت عليها بشكل كبير رغم التغيرات التي طرأت عليها" والنظرة الثاقبة لهذه الوظيفة تكشف لنا أنها تشمل جزءا غير ضئيل من الوظائف الأخرى للأسرة وأنها الأساس في بناء شخصية الفرد وعلمها يرتكز سواؤه النفسي والاجتماعي"¹.

ونجد أن عالم الاجتماع الفرنسي أوجست كونت عند تحليله لموضوع الأسرة لم يبحث عن منشئها ولا عن مراحل تطورها بل اعتبر الحياة الأسرية نظام موجود تفرضه الفطرة الإنسانية، "وقسم وظائف الأسرة إلى ثلاث هي: الوظيفة الأخلاقية، والوظيفة التربوية، والوظيفة الدينية واعتبر الوظيفة الأخلاقية أهم وظائف الأسرة"² من خلال تنظيم العلاقات الاجتماعية وإعداد الأجيال، ويمكن أن نلخص وظائف الأسرة في الآتي:

1-الوظيفة البيولوجية:

تسمى هذه الوظيفة كذلك في بعض المراجع بوظيفة تنظيم السلوك الجنسي أو الوظيفة الجنسية وهي من أهم وظائف الأسرة وهي تعبر عن "تنظيم السلوك الجنسي والإنجاب"³ والأسرة هي الوسط الطبيعي والمجال المشروع اجتماعيا لإشباع الرغبات الجنسية وتختلف هذه المعتقدات من مجتمع إلى

¹. بلقاسم دودو، احميدة نصير، "أهمية التوجهات والممارسات الترويجية في استقرار وتماسك الأسرة"، الملتقى الوطني الثاني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة ورقلة، أيام 9 و10 أبريل 2013، ص.2.

². أحمد يحي عبد الحميد، الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية: 1998، ص.15.

³. السيد رمضان، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: 2002، ص. 67.

آخر وداخل المجتمع الواحد، حيث أن المجتمعات العربية على سبيل المثال لا تسمح بالعلاقات الجنسية خارج نطاق الأسرة أي قبل الزواج .

2-وظيفة الإنجاب والتكاثر:

الأسرة هي التي تمد المجتمع بالأعضاء الجدد وتحافظ على بقاء النوع البشري، كما تتولى مهمة الإشراف على رعاية الأطفال وإعدادهم للقيام بوظائفهم في المجتمع، إذ أن الأطفال الذين يولدون خارج نطاق الأسرة يعدون أطفال غير شرعيين بينما الأطفال الذين يولدون داخلها فهم أطفال مقبولون من طرف المجتمع .

3-الوظيفة الاقتصادية:

الأسرة جماعة اجتماعية مسؤولة عن توفير الحاجات المادية لأفرادها فهي التي توفر المأوى والمأكل والملبس حتى بعد الزواج في كثير من الأحيان .

وقد كانت الأسرة في الماضي وحدة منتجة ومستهلكة لأنها تعتمد في دخلها على زراعة الأرض وذلك بمشاركة جميع أفرادها فهي تستهلك ما تنتجه، ولكن مع التقدم العلمي والثورة التي أحدثتها الإنتاج الصناعي بدأت الأسرة تفقد وظائفها الاقتصادية شيئاً فشيئاً خاصة في المجتمعات الحضرية وتحولت إلى وحدة استهلاكية بدرجة كبيرة، وذلك بعد أن أعد المجتمع هيئة جديدة تقوم بعمليات الإنتاج الاقتصادية وتحولت هذه الأخيرة إلى وحدة استهلاكية بعدما حلت الآلة محل الإنسان ووفرت له الخدمات بأسعار أقل، كما أدى هذا التقدم إلى خروج أفراد الأسرة من المنزل بحثاً عن العمل بعد أن كان جميع الأفراد يعملون تحت سقف واحد، وبذلك أصبحت الأسرة الوحدة الاستهلاكية الأساسية في المجتمع، كما أصبح للمرأة دوراً واضحاً في اتخاذ القرارات الاقتصادية وتوزيع ميزانية الأسرة على أوجه الإنفاق المختلفة خاصة بعد اقتحامها لميدان العمل .

إننا إذا لاحظنا الإتصال الجنسي بين الزوج والزوجة وأضفنا له الوظيفة الاقتصادية لأدركنا تماماً أن الأسرة هي النواة الأساسية في المجتمع وذلك لأن الإتصال الجنسي بدون التعاون الاقتصادي أمر موجود خارج نطاق الأسرة والتعاون الاقتصادي دون الإتصال الجنسي أمر موجود كذلك خارج نطاق الأسرة ولكن الجمع بينهما لا يوجد إلا داخل الأسرة .

4-الوظيفة التربوية والتعليمية:

تلعب الأسرة دوراً هاماً في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل خاصة في السنوات الأولى وهي المرحلة

التي يقضيها في المنزل ويكون بحاجة ماسة إلى تلقي المبادئ الأساسية لضبط سلوكه حيث تعتبر المحيط الأول المسؤول عن تكوين شخصية الطفل عن طريق التفاعل العائلي الذي يتم بداخلها.

ويشير علماء الاجتماع إلى عملية التنشئة الاجتماعية تعتبر أهم وظيفة يقوم بها النظام الأسري حيث أن "خصائص هذه العملية تعكس اتجاهات القائمين عليها وتعني الوظيفة الظاهرة لعملية التنشئة الاجتماعية تدريب الطفل على أنماط معينة من السلوك، أما وظيفتها الكامنة فتتضح في أهداف عدة أهمها: توحيد الطفل مع مجموعة من الأنماط الثقافية مثل القيم الاجتماعية والجمالية والأخلاقية، كما تهدف إلى تعليم الطفل مهارات ضرورية تتفق وظروف مجتمعه"¹.

كما تتولى الأسرة تعليم أفرادها القيم والعادات الموروثة عن الأجداد، ونقل التراث وغرسه في نفوسهم إلا أن ذلك تغير مع التطور العلمي والتكنولوجي، وظهور المدارس والجامعات التي أصبحت تقوم بتنشئة الأجيال ولكن يبقى هذا من الناحية الخارجية فقط لأن المدارس والجامعات وجدت لمساعدة الأسرة فقط وتبقى هذه الأخيرة هي التي تعمل على جعل الكائن الإنساني كائن اجتماعي يتكيف مع متطلباته كشخص ومتطلباته كفرد في المجتمع .

5-الوظيفة الدينية:

"إن دعوة الإسلام إلى الأسرة وترغيبه فيها تبرز لها وظائف وتظهر ثمرات ذات أثر فعال في حياة الفرد والأمة إذ هي نعمة من نعم الله، وآية من آياته هيأها للعباد واختارها لهم لتستقر بهم الحياة وتضع أكرادها"².

إذ أن الأسرة المسلمة هي التي تتولى تلقين الطفل مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، فنجد الفرد يدين بدين أبويه ويتلقى ذلك بمجرد وصوله إلى سن يصبح فيها واعيا ومدركا للأمور، فالأسرة هي الوسط الأول لنشأة العقائد الدينية وهي المسؤولة عن استمرارها، وتعتبر الوظيفة الدينية من أهم وأسمى الوظائف التي تؤديها الأسرة بالنسبة للفرد والمجتمع معا.

إضافة إلى هذه الوظائف تتحدث بعض المراجع عن بعض الوظائف الأخرى أهمها:

1-الوظيفة النفسية التي تكمن في منح الراحة والإستقرار النفسي لأفرادها .

¹حسن مصطفى عبد المعطي، الأسرة ومشكلات الأبناء، دار السحاب، الطبعة الأولى، القاهرة: 2003، ص20.

² مصطفى عوفي، "خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 19، جامعة قسنطينة: 2003، ص 139 .

2-تنظيم سلوكات أفرادها عن طريق ممارسة نوع من الضبط الاجتماعي.

3-منح المكانة الاجتماعية لأفرادها .

4-الأسرة وسيلة من وسائل التقارب بينها وبين الأسر الأخرى وذلك عن طريق المصاهرة.

5-الأسرة هي المكان الطبيعي لنشأة العقائد الدينية واستمرارها.

6-تنظيم أنشطة الترفيه.

الملاحظ على هذه الوظائف أنها وظائف مساعدة ومكملة للوظائف الخاصة بهيئات أخرى حيث أن الأسرة لا تستطيع القيام بوظائفها بمعزل عن هذه الهيئات، أو بمعنى آخر أن تخلي الأسرة عن وظائفها لم يمنحها الإستقلال التام بل جعلها موجودة بصفة مباشرة وفعالة وحدد لها مجموعة من الوظائف الأساسية، لأنها المحور الرئيسي الذي تدور حوله جميع الأنظمة الاجتماعية (سياسية، دينية، اقتصادية...إلخ).

وفي الأخير بقي لنا أن نشير إلى وظيفة هامة من وظائف الأسرة ألا وهي وظيفة الإشباع العاطفي والذي نعني به "التفاعل العميق بين الزوجين وبين الآباء والأبناء في منزل مستقل، مما يخلق وحدة أولية صغيرة تكون المصدر الرئيسي للإشباع العاطفي لجميع أعضاءها" ¹ أي أنه من خلال الأسرة يتزود الفرد بشحنات من الحب والأمان العاطفي الذي يساعده على تحمل المسؤولية ومواجهة أعباء الحياة اللامتناهية، لهذا نجد أن الأفراد المقبلين على الزواج لا يريدون الزواج فقط ولكنهم يبحثون عن الزواج السعيد الذي يضمن لهم حياة دافئة وعلاقات قائمة على الحب المتبادل، لتحقيق الإستقرار والتماسك الأسري وأداء الأدوار الاجتماعية دون حدوث خلل داخل المجتمع الصغير (المتمثل في الأسرة) والذي يؤدي إلى خلل آخر داخل المجتمع الكبير.

سادسا: نظريات الأسرة

إن الأسرة هي اللبنة الأساسية في البناء الاجتماعي، ومسألة نشأة الأسرة الإنسانية وأصولها وتاريخها ما تزال من المسائل التي يحيط بها الكثير من الغموض وذلك نظرا للتغيرات السريعة التي يشهدها العالم المعاصر والتي تأثرت بها هذه الأخيرة، والتي أدت إلى تباين وتناقض الآراء حولها ولكن رغم ذلك فهناك البعض من العلماء ممن اهتموا بالقضايا الأسرية بشكل خاص، وأدلى كل واحد منهم بدلوه في هذا الشأن.

¹.راضية لبرش، مرجع سابق، ص 46 .

ونظرا لذلك فقد تعددت الدراسات في العلوم الاجتماعية التي تهتم بالأسرة، وتعددت النظريات الاجتماعية التي تدرس الوظائف والأدوار داخلها بتعدد الإتجاهات الفكرية والأهداف العلمية للدارسين والمفكرين، ورغم صعوبة تحديد المداخل النظرية في دراسة الأسرة إلا أننا نجد عدة نظريات اجتماعية حاولت دراسة الأسرة وتفسير العلاقات الاجتماعية التي تربط أفرادها والتغيرات التي طرأت عليها، وسنتطرق فيما يلي إلى أهم هذه النظريات التي عالجت المشاكل الأسرية والتي تستخدم موضوع بحثنا وهي: النظرية البنائية الوظيفية، النظرية التفاعلية الرمزية، نظرية الصراع، والنظرية التطورية.

1- النظرية الوظيفية:

كلمة وظيفية لها معاني كثيرة ومختلفة منها:

- المعنى العام أو المتداول: والذي نعني به مهنة أو مركز مهني فنقول مثلا فلان شغل وظيفة كذا أو هذه وظيفة المسؤول كذا... إلخ.

- المعنى الرياضي: معناها العلاقة بين عنصرين أو أكثر والتي تصاغ على شكل المعادلة الرياضية التالي:

$S = E(N)$ فنقرؤها س هي وظيفة (ن) وهذا يعني أن كل تغير ل (ن) ينتج عنه تغير تلقائي ل س.

- المعنى البيولوجي: نعني به تلك العلاقة أو المشاركة التي يعطيها عنصر للعضو أو للمجموعة التي ينتمي إليها مثل عمل القلب مثلا في جسم الإنسان أو أي عضو آخر من أعضاء الجسم.

- المعنى الإصطلاحي للوظيفية: لقد أخذت الوظيفية المعنى البيولوجي لكلمة "الوظيفة" فتبني الإتجاه الوظيفي سوسولوجيا يعني تفسير الظواهر الاجتماعية من خلال وظائفها الاجتماعية.

والنظرية الوظيفية هي واحدة من أهم النظريات الاجتماعية التي أولت اهتماما واسعا لدراسة الأسرة كنسق اجتماعي له متطلبات واهتمامات معقدة ومتداخلة، لا تهتم بالبحث عن أصل الأسرة وتطورها بل ينظر أصحاب هذا الإتجاه إلى البناء الاجتماعي على أنه محور أساسي لتفسير تطور الأسرة وذلك لما يتضمنه من عمليات تجرى بين أجزائه ووحداته المختلفة، وما ينتج عنها من إسهامات وظيفية لبقائه واستمراره، فهم يهتمون بدراسة أثر وظائف الأسرة في ديمومة وبقاء الكيان الاجتماعي وتوضيح الترابط الوظيفي بين المؤسسة الأسرية وبقية مؤسسات المجتمع الأخرى، فلا يمكن تصور حياة اجتماعية بدون أسرة.

إذ يركز أصحاب هذا الإتجاه على الوظائف والأدوار الأسرية لاستمرار وتطور الأسرة والجماعة والمجتمع الكبير، ويرون أن الأفراد في المجتمع الواحد يؤدون وظائف مختلفة أي أن كل فرد يؤدي وظيفة هامة داخل النسق الاجتماعي فأفراد الأسرة الواحدة مثلاً يؤدون وظائف اجتماعية مختلفة لتحقيق التوازن الداخلي للبناء الأسري، وحسب دوركاييم فإن كل مؤسسة تؤدي وظائفها بالتكامل مع مؤسسات أخرى، ويمكننا من هذا المنطلق تجسيد هذه الفكرة والقول أن الأم العاملة تؤدي أدواراً اجتماعية مختلفة داخل المنزل وخارجه بالتكامل مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، فوظيفة تربية الأطفال ورعايتهم مثلاً هي من أهم وظائف الأم وتشاركها فيها مؤسسات أخرى كالروضة والمدرسة، وهذا ما يكمل ما تقدمه الأم من رعاية داخل الأسرة.

ويؤكد علماء الاجتماع على أن كل جزء من النسق الاجتماعي له دور فعال في المحافظة على بقاء الكل وتوازنه، وتعتبر الأسرة أصغر وحدة اجتماعية مسؤولة عن الحفاظ على توازن واستقرار النسق الكلي الذي هو المجتمع، كما أن الفرد الواحد داخل الأسرة مسؤول أمام أفراد أسرته على تحقيق التماسك والإستقرار داخل مجتمعه الصغير، وذلك بأداء أدواره الأسرية بالشكل المطلوب، وأي خلل أو تغيير يؤدي إلى خلل في البناء الأسري الاجتماعي معاً، فالمرأة التي تعتبر محور الأسرة وركيزتها الأساسية لما لها من أدوار فعالة داخلها وعندما خرجت إلى العمل وتركت أدوارها الأسرية كأم وزوجة بالتأكيد سيحدث خلل في استقرار الأسرة والمجتمع معاً، أي هناك ترابط وتكامل وظيفي بين الجزء والكل، هذا ما نستخلصه من خلال ما ينادي به أصحاب الوظيفة، حيث يؤكد أوجبرن أن الأسرة أصابها التفكك نتيجة فقدانها الكثير من وظائفها التقليدية التي انتقلت إلى أنساق أخرى في المجتمع مثل: المدارس والمصانع وأماكن الترفيه...إلخ.

"وقد استمدت النظرية البنائية الوظيفية أصولها من الإتجاه الوظيفي في علم النفس ومن التيارات الوظيفية القديمة والمحدثة في علم الاجتماع، وهي التيارات التي تبلورت بشكل واضح في ميدان دراسة الأنساق الاجتماعية عند تالكوت بارسونر"¹.

يتمحور المدخل البنائي الوظيفي أساساً حول تفسير وتحليل كل جزء وتوضيح طريقة ترابط الأجزاء مع بعضها البعض فضلاً عن العلاقة بين الجزء والكل، كما يوجه اهتمامه كذلك نحو الوظائف التي تكون محصلة لهذه العلاقة.

¹ سناء الخولي، الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: دون سنة نشر، ص 116.

"ويندرج التحليل وفقا للنموذج المثالي لهذه النظرية من الماكرو (الوحدة الكبيرة) إلى المايكرو (الوحدة الصغيرة) ويرجع الفرق بين هذين النمطين المتعارضين إلى حجم الوحدة التي تكون محلا للتحليل فالتحليل الوظيفي على النطاق الواسع (ماكرو) يعالج الأنساق الواسعة نسبيا وكذلك النظم، أما التحليل الوظيفي على النطاق (مايكرو) فإنه يعالج الأسر الفردية أو الصغيرة نسبيا"¹.

وقد اتخذت النظرية الوظيفية عدة أوجه متباينة منها:

1-1 الوظيفة المطلقة:

أهم من يمثل هذه النظرية هو كل من برانسلا ومالينوفسكي وراي كليف براون ورغم اختلافهما في بعض القضايا خاصة ما يتعلق بالحاجة، فقد درسا الظواهر بخاصة الثقافية منها تبعا لوظيفتهما. فبالنسبة لمالينوفسكي "كل نشاط يشغل وظيفة تشبع حاجة محددة، فالحاجة والوظيفة مفهومان غير قابلان للفصل بينهما، فهما يشكلان وحدة متجانسة ولا يمكننا فصل الواحدة عن الأخرى، ولا وجود لعنصر غير نافع أو عشوائي، فإن وجد فهذا يعني أنه يستجيب لحاجة محددة وبالتالي وظيفة ما تضمن حسن سير الوظيفة العامة"² فهو يرى أن المجتمع عبارة عن مؤسسات وكل مؤسسة تقوم بوظيفة خاصة بها، ولا تستطيع أي مؤسسة أخرى القيام بها بدلا منها "فوظيفة المرأة الأم العاملة مثلا داخل النسق الأسري خاصة بها وتتمثل في الإهتمام بكافة شؤون أفراد أسرتها (الزوج والأطفال) باعتبارها أكثر فعالية من الأب في الإشراف على القيام بحاجات أبنائها"³ وهذا يعني أن الأم لها وظيفة مطلقة كما يقول مالينوفسكي لا يستطيع أحد غيرها حتى الأب القيام بها بنفس الدقة والإتقان الذي تقوم به هي لأنها مهيأة فطريا لأداء هذا الدور، فهي التي تنظف وتغسل وتطبخ وترضع صغيرها وتحضر له الطعام عندما يكبر وتراجع الدروس وتلقنهم أساليب التربية السليمة... إلخ فهي الفرد الوحيد داخل الأسرة القادر على القيام بدور الأمومة وتسيير أمور المنزل ليكون منزلا سعيدا يعيش أفراده في حالة من الإستقرار النفسي والعاطفي، وبخروجها إلى ميدان العمل تصبح أمامها مسؤوليات خارج المنزل عليها التوفيق بينها وبين وظيفتها الأساسية كأم وزوجة وهذا ما يؤدي إلى إحداث خلل وظيفي على كافة أفراد الأسرة يجب العمل على تجاوزه من خلال تحقيق نوع من التكامل الوظيفي بينهم .

¹ مرجع نفسه، ص 117.

² خواجه عبد العزيز، أساسيات في علم الاجتماع مجموع محاضرات جامعية، دار نزهة الألباب، الجزائر: دون سنة نشر، ص 208.

³ محمد سمير حساسين، التربية الأسرية، مكتبة الأشوال، الطبعة الأولى، مصر: 1994، ص 113.

2-1 الوظيفة النسبية:

يعد روبرت ميرتون صاحب هذه النظرية وهو يرى أنه لا ينبغي أن نفترض أو نجزم أو نحكم بحكم مطلق على أن مؤسسة أو بناء واحد فقط هو الذي بإمكانه أن يؤدي وظيفة معينة دون الآخر بل "على علماء الاجتماع أن يقبلوا الحقيقة التي تذهب إلى أن البناءات الاجتماعية البديلة إنما تؤدي وظائف ضرورية لاستمرار الجماعات كما يقر أيضا أن العنصر ذاته قد يؤدي وظائف متعددة وكذلك الوظيفة ذاتها يمكن أن تؤدي من خلال عناصر عديدة وبديلة"¹، وهنا نلمس جليا أن ميرتون يشير إلى تعدد الأدوار لدى نفس الفرد فالمرأة العاملة مثلا ربما نستطيع القول أنها الشخص الوحيد داخل الأسرة الذي يؤدي عدة وظائف: (العمل الخارجي، تربية الأبناء، رعاية الزوج، الأعمال المنزلية... إلخ) وأنها رغم صعوبة الدور الذي تؤديه إلا أنه يمكن للمؤسسات البديلة أن تؤدي دورها كبديل في حالة الضرورة، ربما ليس بنفس الدقة والإتقان الذي تؤديه هي إلا أنه من شأنه أن يساهم في استمرار الأسر والمجتمعات ويسد الفراغ ويمنع حدوث ما يسمى بالخلل الوظيفي .

3-1 البنائية الوظيفية:

يعود الفضل للسوسولوجي تالكوت بارسونز في تأسيس البنائية الوظيفية التي تهدف إلى تأسيس سوسولوجيا مجردة وشاملة وبناء نظرية عامة للمجتمع في عمومها، "ويرى أصحابها أن كل الأفعال الإنسانية يجب أن تفسر في ظل وظيفتها بهدف تحديد الضرورات الوظيفية التي تضمن السير الحسن للوظيفة العامة للمجتمع وهذه الضرورات هي: التكيف، تحقيق الأهداف، اندماج النسق، الحفاظ على النماذج الكامنة"².

من رواد هذه النظرية الذين كانت لهم إسهامات واضحة في دراسة الأسرة:

- إيميل دوركايم: يعد دوركايم أكثر من استخدم هذه النظرية بشكل عام من خلال سؤاله ماهي الأدوار الوظيفية التي قامت بها هذه الحقائق الاجتماعية للمحافظة على النظام الاجتماعي كنظام كلي؟³ وقد استطاع أن يضع المبادئ الأولى للوظيفية في كتابه: "تقسيم العمل الجماعي" حيث قرب بين الوظيفية بالمعنى البيولوجي ومفهوم الحاجة، وبين فيه كيف أنه لتقسيم العمل وظيفة أساسية تتمثل في ضمان

¹ ملكة الحاج يوسف، مرجع سابق، ص 37.

² خواجه عبد العزيز، مرجع سابق، ص 209.

³ خديجة قوارح وخضرة اسماعيلي، "عمل المرأة وتأثيره على الاستقرار الأسري"، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة: 2013، ص 14.

التماسك بين الأفراد متجاوزا بذلك النظرة الاقتصادية التي ترى أن تقسيم العمل يزيد في الإنتاج فقط لذا اعتبره السوسولوجيون الأب الأول للوظيفية بلا منازع.

وقد عالج دوركايم قضية التضامن الاجتماعي ضمن إطار تقسيم العمل والتخصص خاصة عندما لاحظ التغييرات التي حدثت على المجتمع الصناعي الحديث، وذلك من خلال فكرة التضامن الآلي والعضوي، إذ أن التضامن الآلي يوجد في المجتمعات البسيطة بمعنى أن أفراد المجتمع متضامنون من خلال عواطف وروابط مشتركة ومن خلال الشعور الجمعي المدعم لذلك، وهذا التضامن يعبر عن التكامل الاجتماعي المؤدي إلى استمرار الحياة الاجتماعية، وإذا ما تحقق هذا التضامن داخل المجتمع يمكننا اعتباره مجتمعا متجانسا اجتماعيا.

أما التضامن العضوي فيقصد به طبقة المجتمعات الصناعية حيث يختلف مضمون التضامن بصورة جذرية عن التضامن الآلي لأنه لا يقوم على العادات والتقاليد والعواطف ولكن يقوم على أساس تقسيم العمل والتخصص الدقيق في الوظائف والمهن، ويعطي للفرد إستقلالا تاما عن المجتمع إذ أن كل فرد يسعى إلى تحقيق أهدافه والنظام القانوني هو المتحكم وهو الذي يمثل سمة الضبط الاجتماعي بعيدا عن العرف والعادات وهذا المجتمع يعتبر مجتمعا لا متجانسا.

"وهذين النوعين من التضامن يعكسان طبيعة الواقع الاجتماعي وبالتالي لا بد من الثنائية بين الآلي والعضوي في المجتمع كالثنائية بين المجتمع البسيط والمجتمع الحديث(المعقد)"¹.

-تالكوت بارسونز: كان بارسونز من بين الذين اهتموا بدراسة الأسرة تحت لواء الوظيفية وقد عالج من خلال إتجاهه الوظيفي الواضح عدة موضوعات في مجال الاجتماع الأسري كتحليله للأسرة الحديثة وعملية التنشئة الاجتماعية وتناوله للعلاقة بين الزوجين² ويرى عند معالجته للأسرة الحديثة أنه في كل الجماعات الصغيرة ميل لظهور تباين في الأدوار فهناك أفراد تختص بالأدوار الرئيسية وآخرون يختصون بالأدوار الثانوية التابعة للأدوار الرئيسية، كما يؤكد بأن وظائف الأسرة الحديثة تقلصت وأصبحت تتلاءم وتتكيف مع المجتمع الصناعي الحديث، وأن هذه الأسرة من النوع القرابي المنعزل جغرافيا واجتماعيا، وأن المجتمع مكون من أجزاء وأبنية مترابطة تعمل على تحقيق الإستقرار الأسري

¹. معمر داود، مدخل إلى علم الاجتماع، دار طليطلة، الطبعة الأولى، الجزائر: 2010، ص 79.

². سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف، الطبعة الأولى، القاهرة: 1982، ص 13.

العام، كما أن الأنماط الثقافية والقيم والمعايير الاجتماعية تعمل على مقاومة التغييرات الجذرية في المجتمع والحفاظ على تكامله.

لقد عالج بارسونز مشكلة تعليل التغييرات التي تطرأ على النسق الاجتماعي المتوازن وأكد على وجود مجموعة من العناصر التي تحقق هذا التوازن مع ضرورة تفادي كل الإضطرابات التي تؤدي إلى عدم الإستقرار، كما أرجع هذه المهمة إلى الزوج والزوجة واعتبرهما الشخصين الوحيدين الذين بإمكانهما جعل الأسرة مستقرة والعكس، فالأم مثلا مسؤولة عن استقرار أسرته وكذلك بالقيام بدورها في إنجاب الأطفال ورعايتهم وتربيتهم في نفس الوقت، والأب من جهته مسؤول عن الإنفاق عن الأسرة وتوفير الحاجات المادية لأفرادها.

-بل وفوجل: ير كل منهما أن الأسرة هي نسق فرعي في المجتمع الشامل الذي يتضمن أنساق فرعية أخرى كنسق التعليم ونسق القيم والنسق الاقتصادي حيث تؤثر هذه الأنساق على الأسرة وتتأثر بها، ومن شأن هذا التأثير أن يجعل البناء الأسري عرضه للتعديل والتغير المستمر تبعا للتغييرات التي تحدث في تلك الأنساق كنتاج سببي للترابط الموجود بين التغييرات الأسرية من جهة، وبين التغييرات التي تحدث في تلك الأنساق من جهة أخرى، فنجد أن التغييرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الواسعة التي يشهدها العالم المعاصرة أدت إلى إحداث تغييرات جذرية على الأسرة نظرا للترابط الوظيفي بين الجزء والكل وكلما كان التغير إيجابيا كلما استقرت الأسرة والمجتمع معا.

-ميردوك: من الناحية الوظيفية لابد من تحقق أربع وظائف هي: (الوظيفة الجنسية، الوظيفية الاقتصادية، ووظيفة الإنجاب، الوظيفة التربوية) وهو يرى بأن ما هو وظيفي للمجتمع هو أيضا وظيفي للفرد، وهذا غير مؤكد دائما فنلاحظ أن ميردوك يبرز عنده ذلك التطابق الآلي بين ما هو خير للأسر وما هو خير للمجتمع .

أما من الناحية البنائية أوضح ميردوك القواعد الأساسية في بناء الأسرة والتي تشمل: (قاعدة الزواج، قاعدة النسب، قاعدة الإقامة، وقاعدة القرابة والنسق القرابي) ولكي يكتمل نسق الأسرة لابد من تحقيق عدة علاقات (علاقة الزوج بالزوجة، علاقة الآباء بالأبناء، علاقة الأخوة... إلخ)، ويجب أن يسود هذه العلاقات التعاون والتساند الوظيفي بين أفراد الأسرة الواحدة وبين أفراد المجتمع الواحد من أجل تحقيق السعادة والإستقرار الذي يبحث عنه كل من الزوجين، فالمرأة مثلا عند اقتحامها لميدان العمل الخارجي ستتأثر علاقتها سلبا بأفراد أسرته وحتى علاقاتها خارج المحيط الأسري إذا لم يكن هناك تماسك

وترابط في العلاقات بين الأم وأبنائها وبين زوجها، فقد أثقل العمل الخارجي كاهل الزوجة الأم واختلطت عليها الأدوار وكثرت مما يؤدي إلى عدم إتقانها لأحد الأدوار أو كلاهما معا (الداخلي والخارجي) إذا لم يكن هناك تنسيق وتكامل بينها وبين أفراد أسرتها .

ما نستخلصه هو أن أصحاب هذه النظرية يرون أن " التغيير يحدث خارج النظام الاجتماعي وأن وظيفة النظام الأساسية هي إعادة التوازن، ولهذا عرفت المدرسة البنائية الوظيفية بنظرية التوازن وذلك لأنها تحافظ في نظرتها على التوازن والتغير الاجتماعي.¹"

نقد الإتجاه الوظيفي: تعرض هذا الإتجاه إلى العديد من الإنتقادات ومن أهمها أنه يفترض وحدة المصالح داخل أفراد الأسرة ويقلل من شأن الصراعات واختلاف المصالح رغم وجودها .

2- النظرية التفاعلية الرمزية:

يركز أصحاب هذا الإتجاه على العمليات الداخلية للأسرة، وقد استخدمت التفاعلية الرمزية كمصطلح يشير إلى مدخل معين ومميز لدراسة حياة الجماعة الإنسانية، كما يؤكدون أن سلوك الأفراد ما هو إلا انعكاس للرموز التي يشاهدها الفرد ويتأثر بها سواء سلبا أو إيجابا، وأن ما يحدث في المجتمع من سلوكيات ما هو إلا حصيلة العلاقات المتفاعلة بين العقل البشري والنفس البشرية وما يتأثران به من مواقف ومشاهد مختلفة، وكيفية تفسير هذه السلوكيات من خلال انعكاسها على البناء الاجتماعي، وتدعو إلى التركيز على أهمية المعاني والرموز لأن التفاعل بين الأفراد وفقا لهذه النظرية يتم عن طريق استخدام الرموز وتفسيرها.

حيث اهتمت ببحث مسألتين رئيسيتين هما: التنشئة الاجتماعية والشخصية، وذلك أن التنشئة الاجتماعية تركز على كيفية اكتساب الإنسان لأنماط السلوك وطرق التفكير والمشاعر، في الوقت الذي تهتم فيه البحوث المتعلقة بالشخصية بالطريقة التي تنظم وفقا لها الإتجاهات والقيم وأنماط السلوك ومن أهم علماء هذه النظرية نجد: بيرجيس، ويلاردوالر، وهيل وقد تفرعت هذه النظرية إلى اتجاهين هما:

¹.مرجع نفسه، ص 15.

2-1 التفاعلية الرمزية:

"حيث أصبحت مرجعا لكثير من الإتجاهات الحالية التي تهتم بالأشخاص داخل الأسرة مثل: العلاقات بين الزوج والزوجة والوالدين وأبنائهما والأدوار الاجتماعية وتمثل عملية التنشئة الاجتماعية محورا أساسيا في المدخل التفاعلي الرمزي"¹.

والأسرة في ضوء هذه النظرية عبارة عن وحدة من الفاعلين يعيشون في بيئة رمزية خاصة بهم ألا وهي الأسرة، وفي بيئة أخرى عامة هي المجتمع المحيط بهم ولا يمكن دراسة السلوكات والعمليات الاجتماعية الحاصلة داخل حدود الأسرة إلا من خلال دراستنا لسلوك أفرادها، "ويفترض التفاعليون الرمزيون أن العالم الرمزي والثقافي يختلف باختلاف البيئة اللغوية أو العرقية أو حتى الطبقيّة للأفراد، وفي ضوء هذه الفرضية يهتم دارسوا الأسرة بطبيعة الاختلاف بين العالم الرمزي للزوج والزوجة مثلا وتأثير هذا الاختلاف على تحديد توقعات أدوارهما وعلى مجريات التفاعل"².

وهناك من يشير إلى أهمية الدور من خلال استخدام نظرية الأدوار، على اعتبار أنه مادام الأفراد يعيشون في بيئة فيزيقية فإنهم يعيشون في بيئة رمزية أيضا، وبالتالي فهم يستوعبون جانبا من رموزها من خلال الفهم العقلي لهذه الرموز والأحكام القيمية، وهنا يتحدد سلوكهم ويحاولون تطوير تصوراتهم عن ذواتهم من خلال ممارسة هذا السلوك، والتواصل مع الآخرين عن طريق التفاعل الذي هو محور العلاقات الاجتماعية"³.

وبالتالي فإننا إذا أردنا أن نحلل ما جاء به أصحاب الفكر التفاعلي فيمكننا القول أن سلوكات أفراد الأسرة خاصة الزوجة والزوج تتحدد عن طريق عالم رمزي تصوري، وهذا ما يكون له آثار واضحة على الأدوار والوظائف الأسرية فالزوجة مثلا إذا تأثرت برمز له سلوكات إيجابية فإن وظيفتها كزوجة وأم ستكون إيجابية في المجتمع والعكس صحيح، كما أنه يجب علينا أن نقر بطبيعة الاختلاف بين العالم الرمزي للأفراد ناهيك عن التغيرات الحاصلة في المجتمع كخروج المرأة للعمل وتقوقعها داخل عالمها الرمزي الخاص وما ينتج عنه من تأثيرات، وبين ما هو واقع معاش علينا تقبله كما هو والإعتراف به فالزوجة العاملة مثلا تعاني من ضغط وإرهاق جسدي ونفسي وترى أنه على زوجها أن يساعدها على أداء

¹. السعيد عواشيرية، مرجع سابق، ص 118.

². أحمد زايد وآخرون، الأسرة والطفولة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: دون سنة نشر، ص 33.

³. محمود قرزيز، "التغير الأسري في المجتمع الحضري الجزائري"، مرجع سابق، ص 59.

واجباتها المنزلية بما أنها تساعده خارج المنزل وربما لا يتقبل الزوج ذلك، ويرى أن زوجته مقصرة في حقه وحق أبنائه بسبب عملها الخارجي، وهذا ما يؤدي إلى خلل في الأدوار الأسرية .

2-2 السلوكية الاجتماعية:

وهي تدرس السلوك من خلال المواقف التي يعتبر السلوك الإنساني استجابة لها ويعتبر بوسارد من أهم المهتمين بدراسات الأسرة في هذا المجال " فقد وضع تصنيفا لمواقف الأسرة سواء فيما يتعلق بالعلاقة الداخلية بما يتضمن الحجم وتنظيم النشاط، أو العلاقة الخارجية بما يتضمن المكانة الاجتماعية"¹.

نقد النظرية: إن ماؤخذ على هذه النظرية هو أنها تدعو إلى أن التفاعل بين بني الإنسان يتم عن طريق استخدام الرموز وتفسيرها وهذا غير صحيح، فلا يمكن للأفراد التعامل عن طريق الرموز، كما أنها تركز على التفاعل في حد ذاته، بينما تركز السلوكية الاجتماعية على النظر إلى الأسرة كموقف اجتماعي يؤثر في السلوك، لكن التفسير الصحيح لتطور الأسرة وتغيرها يقتضي الأخذ بالنظرة الشاملة والجامعة لكل هذه الإتجاهات.

3-نظرية الصراع:

يركز أتباع هذه النظرية على علاقات القوة داخل الأسرة خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرار حيث أشارو إلى أن أعضاء الأسرة الذين لديهم موارد ومعتقدات يستحوذون على السلطة أكثر من غيرهم في حين ركز بعضهم على الصراع بطريقة واضحة حيث يرون أن الأسرة عبارة عن صورة مصغرة للصراع في المجتمع .

فالأسرة هي خلية أساسية من خلايا المجتمع تتأثر بالظروف المحيطة به، والأسرة التي تعيش في المجتمع الإقطاعي في رأي الماركسيين تنقسم إلى أسر حاكمة (أي النبلاء ورجال الدين وممتلكي الأرض) وأسر محكومة (أي أسر فلاحية كادحة) وهناك صراع بين الأسر المحكومة والحاكمة بسبب سقوط المجتمع الإقطاعي ودخوله إلى مجتمع رأسمالي، والمجتمع الرأسمالي حسب آراء فريدريك إنجلز مقسم إلى أسر برجوازية وأسر بروسنارية وهذا التقسيم يعتمد على امتلاك هذه الأسر لوسائل الإنتاج.

وفي هذا السياق يرى ماركس أن الثروة والقوة في المجتمع موزعتان توزيعا غير عادل لذلك فهو يدعو إلى التكامل والتوافق داخل هذا النوع من المجتمعات بل يرى أنه من الضروري أن تحتفظ إحدى الجماعات بأسباب السيطرة والقوة على الجماعات الأخرى، وخاصة في المجتمعات الرأسمالية التي تقوم

¹.سامية بن عمر، مرجع سابق، ص43.

على استغلال العمال الذين يمثلون الطبقة الكادحة من قبل أرباب العمل الذين يمثلون الطبقة البرجوازية، ولذلك فقد ركز ماركس وأتباعه على قضية الصراع بين الطبقتين مبينا أن "فكرة الصراع هي فكرة تاريخية بمعنى أزلية في كل المجتمعات خاصة إذا كان هذا المجتمع فيه فئة تملك وفئة لا تملك، أي أنها لا تقر بمبدأ توزيع الدخل والملكية بين الطبقات الاجتماعية بطريقة متساوية وبعادلة اجتماعية بين الجميع مما يؤدي إلى حدوث انفجار أو ثورة عالمية"¹.

نقد النظرية: إن الأخذ بفكرة الصراع يجعل الأسرة تعيش في تناحر وتفقد الكثير من خصائصها مثل الحب، والتعاون والتكافلين أفرادها، فمما لاشك فيه أن أي وسط يسوده الصراع تكون العلاقات فيه متوترة، فالصراع شيء طبيعي ولكن عندما يكون صراعا إيجابيا يبرهن على صلابه بنيان الأسرة وليس على تفككها، فإذا أخذنا مثال على خروج المرأة للعمل فنجد أن هذا الخروج سيخلق حتما نوعا من الصراع بسبب كون المرأة ترى أنها بحكم مساهمتها في نفقات الأسرة يحق لها المشاركة في اتخاذ أي قرار يخصها، هذا من جهة ومن جهة ثانية نجد الزوج لا يتنازل عن كونه قائد الأسرة الأول بال منازع وأنه هو الوحيد الذي يحق له التصرف في كل الشؤون التي تخص الأسرة، ناهيك عن الصراع الناتج عن تداخل الأدوار الأسرية، مما يجبر وراءهم مشاكل بين الزوجين، إلا أن الأسرة الناجحة تحول هذا الصراع إلى صراع إيجابي لتتجنب التناحر وتحافظ على التعاون والتكافل بين أفرادها.

4-النظرية التطورية:

تعد النظرية التطورية الكلاسيكية من أهم النظريات الاجتماعية التي اهتمت بموضوع الأسرة" إذ يرى أصحابها أن دورهم الرئيسي هو الكشف عن الأشكال الأصلية للتنظيم الاجتماعي بما فيها الأسرة وربط هذه الأشكال بالحاضر حيث برز هذا المفهوم عن طريق سلسلة من المراحل التاريخية"² إذ أن الأسرة في رأيهم "تخضع لقانون التطور والنمو عبر الزمن بما فيه سلوك الفرد الاجتماعي الذي ينتج عن تفاعله مع أفراد أسرته ومع محيطه الخارجي، كما أنه لكل مرحلة تطورية ظروف تلزم الأسرة القيام بمهام معينة لكي تواجه شروط وظروف مرحلة تطورية جديدة"³.

¹.معمر داود، مرجع سابق، ص-ص86-87.

².السعيد عواشيرة، مرجع سابق، ص116.

³.سامية بن عمر، مرجع سابق، ص44.

ومن أهم علماء الاجتماع المهتمين بدراسة الأسرة من خلال هذه النظرية نجد: (فريدريك لوبلاي، إدوارد وسترمارك، روبرت ماكيفر، كارل زيمرمان، هنري مين، باخوفين... إلخ) حيث أن هنري مين نشر كتابه القانون القديم سنة 1861 وأكد فيه أن الأسرة التي تتميز بسلطة الأب المطلقة هي الأصل الأصيل للحياة الاجتماعية في الماضي" وأن هذه السلطة التي يعتمد عليها الأب أدت في جميع الأماكن وفي مرحلة معينة إلى انتساب الأبناء إليه وليس إلى أمهم، أما باخوفين فقد ألف كتاب حق الأم سنة 1861 ووصل إلى نتيجة عكسية حيث رأى أن المجتمعات البدائية كانت تتميز بالإباحية الجنسية فجاءت بذلك المجتمعات التي تتميز بسلطة الأم ثم ظهرت مجددا الجماعات التي تتميز بسلطة الأب، أما ملكينان يرى أن الجماعات الاجتماعية قد مارست الزواج الخارجي وأطلق عليها اسم القبائل، وتتميز هذه الجماعات بنظام الإنتساب إلى الأم الذي كان أسبق من نظام الإنتساب إلى الأب"¹.

إن تركيز هذه النظرية على فكرة التطور عبر الزمن يجعل الأدوار الأسرية للأفراد داخل الأسرة تختلف من مرحلة تطويرية إلى أخرى، فالمرأة مثلا في مراحل تاريخية سابقة كانت وظيفتها لا تخرج عن حدود منزلها كزوجة وأم تقوم بترتيب منزلها ورعاية أطفالها وزوجها، إلا أنه مع التطورات الحاصلة في المجتمع مثل حصولها على أعلى درجات العلم الأمر الذي فتح أمامها الباب على مصرعيه لولوج عالم الشغل وجعلها تقوم بوظائف ومهام مختلفة ولم تكن تؤديها في المراحل السابقة وتواجه ظروف مرحلة تطويرية جديدة، فهي الأم والزوجة والعاملة خارج المنزل التي تقف جنبا إلى جنب مع الرجل وتشاركه عملية الإنتاج وتساهم في تنمية المجتمع وتطوره.

نقد النظرية: إن أبرز الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية هي افتقارها إلى أدلة منطقية تؤكد صحة وجود المراحل التطورية بالفعل، كما أن هذه النظرية تميل إلى نزع عادات الشعوب والنظم الاجتماعية وتضعها في مشروع تطوري مرتب مسبقا فهي بذلك تعمم النموذج الغربي على باقي المجتمعات الإنسانية .

من خلال ما سبق يتضح لنا وجود تضارب في الآراء حول دراسة وتحليل الأسرة وأن كل نظرية من النظريات السابقة هي عدسة مكملية للنظر من خلالها وفهم هذا النظام أكثر، فلو جمعنا كل هذه النظريات (البنائية الوظيفية، التفاعلية الرمزية، النظرية التطورية، نظرية الصراع) لتحصلنا على نظرية عامة وشاملة تعطينا تفسيراً أشمل حول نشأة الأسرة وتطورها ووظائفها المختلفة .

¹ السعيد عواشيرة، مرجع سابق، ص-ص 116-117.

سابعاً: الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي

نقصد بالتغير الاجتماعي كل عملية تحول أو تعديل في نمط العلاقات القائمة في النظم الاجتماعية والأسرة كوحدة اجتماعية وصورة مصغرة للمجتمع الكبير لم تعد من الثوابت بل تعرضت لمجموعة من المؤثرات المحلية وحتى العالمية التي غيرتها باعتبارها نظام أولي تتداخل مع بقية النظم الاجتماعية الأخرى ويعد التغير في بنائها ونمطها من المؤشرات القوية في التغير الاجتماعي باعتبارها نواة للعلاقات، ومركز للتربية والتنشئة الاجتماعية، وحلقة أساسية من حلقات النسق الاجتماعي الكلي للمجتمع والتغيرات الحاصلة فيها لا يمكن تمييزها أو فصلها عن التغيرات التي تحدث في المجتمع.

لهذا "فقد أصبحت هناك ضرورة ملحة لإعادة فهمها في إطار تغير أنماطها ووظائفها التي ظلت تقوم بها عبر فترات تاريخية طويلة، هذا التغير الذي لحق بالأسرة وأدوارها لا يمثل خصوصية محلية أو تختص به مجتمعات دون غيرها، إنما هو تغير تشهد كافة المجتمعات لأسباب ترتبط بالظروف والتغيرات الداخلية من جانب وتأثيرات العولمة من جانب آخر بكل ما تحمله من تناقضات وتحديات حيث بات السؤال عن مغزى الأسرة ووظائفها التي تبدلت سؤالاً ملحا في ظل مجتمعات تتغير حدودها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بل والثقافية أيضا"¹ ولا يمكننا معرفة الأسرة الجزائرية وتطورها إلا بمعرفة تلك التحولات والتغيرات التي تحدث في المجتمع الجزائري، هذا الأخير الذي مر كبقية المجتمعات بتحويلات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة نتيجة تطبيق عدة سياسات تنموية في عدة ميادين مثل: التربية والتعليم والصناعة والزراعة والسكن وغيرها، صاحبها عدة عمليات من أهمها: عمليات التحضر، الحراك الاجتماعي، الحراك الجغرافي، توفر العمل المأجور في القطاعين العام والخاص وغيرها من التغيرات التي كان لها أثر كبير على شكل الأسرة وبنيتها ووظائفها.

فقد كان المجتمع الجزائري قبل الإستعمار يتكون من مجموعة من القبائل والعشائر وعلى رأس كل قبيلة أو عشيرة شيخ له مرتبة خاصة فهو القائد الروحي للقبيلة توكل إليه مهمة تسيير شؤونها، وهو المسؤول عن توزيع الأدوار والوظائف وحماية أعضاء القبيلة وفك النزاعات، وكان يعيش في شكل جماعات اجتماعية قائمة على القرابة الأبوية كرابطة طبيعية، بالإضافة إلى كون المجتمع الجزائري مجتمع مسلم

¹ رباب الحسيني العوضي، "واقع التنشئة الاجتماعية في الأسرة" مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسة لمواجهة. مركز الدراسات المعرفية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الضيافة، كلية الآداب جامعة عين شمس: 2004، ص 51

وقد تجلت تعاليم هذا الدين الحنيف في تقاليد الأسرة الجزائرية من خلال السلوكات والعلاقات القرابية لأفرادها"¹.

وقد أدى دخول الإستعمار الفرنسي إلى المجتمع الجزائري إلى العديد من التغييرات الاجتماعية المختلفة، فقد عمل هذا الأخير على ضرب ثوابت الأمة الجزائرية، وتفكيك نظام القبائل بسلب الأراضي من الجزائريين كونها مصدر رزقهم ووحدة النظام الاجتماعي وذلك للقضاء على روح الجماعة والعلاقات المدعمة بالملكية الجماعية وتحرير الفلاح الجزائري من العلاقات القرابية التي تنسجها القبيلة، وهذا ما أدى إلى تلاشي الملكية الجماعية وظهور الملكية الفردية التي حلت محلها، وانتقلت السلطة من حكم شيخي إلى نظام أبوي، ومن هنا انتقل المجتمع الجزائري من النظام العشائري إلى النظام العائلي في شكله الممتد حيث نجد العائلة الجزائرية مكونة من مجموعة أسر تعيش في مسكن مشترك يحتل الأب فيه مكانة مادية وروحية قد لا تطالها أي سلطة أخرى، فهو يحرص على تماسك الأسرة ويؤدي واجباته اتجاه زوجته وأولاده وكل من يعيش تحت مسؤوليته فهو صاحب القرار فيما يتعلق بأمور الأسرة، وهو صاحب الملكية والكافل لأبنائه المتزوجين وغير المتزوجين.

ولكن ما إن ظهرت الثورة حتى التحم الجزائريون حول أهداف وطنية مشتركة وأدى ذلك إلى تغيير العائلة التقليدية الجزائرية بصفة خاصة، وكذا تغير المجتمع الجزائري بصفة عامة .

وبعد استقلال المجتمع الجزائري ظهرت معطيات جديدة حيث عاش هذا المجتمع تغييرات جذرية على جميع المستويات (اقتصاديا، ثقافيا، اجتماعيا... إلخ) وقد مس هذا التغيير البناء الأسري وعرفت الأسرة الجزائرية آنذاك عدة تحولات، حيث تغير شكل الأسرة الممتدة التي أصبحت تتسم بدرجات متفاوتة حسب الأوضاع الحضرية للمجتمع وشيئا فشيئا بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة لتتجه نحو شكل الأسرة النووية غير أن هذا التغيير بقي بصورة نسبية طبقا لتقدم الأحوال العامة في المجتمع ككل.

وهكذا أخذت الأسرة الجزائرية في التحول من نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة ويعتمد على الزراعة والفلاحة وتربية الحيوانات إلى نموذج فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والعمل المأجور والملكية الخاصة والإستقلالية الفردية على جميع الأصعدة.

وظهرت الأسرة الجزائرية المعاصرة التي تغيرت فيها أساليب التنشئة الاجتماعية وأصبحت

¹ ليلي مكاك، "دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية" رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2011، ص45.

مؤسسات أخرى خارج نطاق الأسرة تقوم بجزء منها، وتغيرت اتجاهات أفرادها حول عدد كبير من القضايا التي تخص الأسرة خاصة الزواج وتغييرت الوظائف والمراكز والأدوار، وازدهرت مشاريع التنمية خاصة في المدن التي نزحت إليها اليد العاملة من القرى والأرياف، وقد كان لذلك أثر عميق على الأسرة من حيث البناء والوظائف التقليدية خاصة كالضبط الاجتماعي، والفلاح الذي كان متمسكا بأرضه وبمجاله الاجتماعي أصبح يبحث عن مكان آخر للعمل "الأمر الذي يدفع بالعلاقات الأسرية إلى النزوع نحو الفردية ومن ثمة إلى تقلص حجمها من كونها أسرة ممتدة إلى أسرة محدودة العدد غالبا ما تقوم على الزوج والزوجة وأبناؤهما الصغار ونادرا ما تضم والدي الزوجين أو أحدهما"¹، حيث فقدت الأسرة العديد من الوظائف مثل: الوظيفة الإنتاجية بسبب ظهور المصانع وحلول الآلة محل الإنسان وأصبحت وحدة استهلاكية فقط، يضاف إلى ذلك العوامل الخارجية المتمثلة في الإنفتاح على العالم والتأثر بنماذجه التنظيمية والقيمية وما تحمله من أفكار وأساليب تنظيم الحياة والقيم الثقافية الجديدة، كل هذه المؤثرات أدت بنا إلى تسليط الضوء على الأسرة باعتبارها الممثل الوحيد لعمليات التغيير الحاصلة في المجتمع من أجل إيضاح التغيير في الأدوار والمكانات.

وخرجت المرأة إلى ميدان العمل الذي يبقى رغم إيجابياته له سلبيات كثيرة أهمها: وقوف المرأة في وجه الرجل والتقليل من فرصته في الحصول على منصب عمل، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة حيث أنه في السابق كان الأب العاطل عن العمل في الأسرة الممتدة يعتبر شخص عادي يعيش حياته دون عناء، أما الأب في الأسرة النووية فهو المسؤول الأول عن إعالة أفراد أسرته وبقاؤه بلا عمل يشكل مشكلة حقيقية داخل الأسرة، إذ يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى المعيشة وعدم القدرة على مسايرة التغييرات المختلفة، مما يؤثر سلبا على كل أفراد الأسرة حيث يضطرون إلى الكسب بطرق غير شرعية وربما تشملهم الإنحرافات السلوكية والإنحلال الخلقي وتأخر سن الزواج، ناهيك عن الحالة النفسية المتوترة التي تجعلهم يفقدون الشعور بالأمان والإطمئنان مما يجعلهم يتصرفون بعنف، كما يبرز أثر سلب آخر لخروج المرأة إلى العمل ألا وهو انشغالها بالعمل خارج المنزل وإيكال مهمة الأمومة لدور الحضانه أو الخادمت اللاتي في كثير من الأحيان لا يقدمن الرعاية والتنشئة الاجتماعية السليمة وربما كان هذا هو السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى فساد الأبناء فيما بعد وانحرافهم .

كما أن المرأة العاملة في كثير من الأحيان تفقد وظيفتها كأم فإن الأب فقد هيئته التي كان يتمتع بها

¹ محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1984، ص 90.

في الجيل القديم وصار يتقرب إلى أبنائه ويطلب ودهم بعد أن كانوا هم الذين يتقربون إليه ويطلبون رضاه عنهم، كل هذا يدفع خاصة بالمراهقين والمراهقات إلى انحرافات سلوكية ناتجة عن أسباب نفسية منها فقدان الحنان والدعم الأسري .

إن كل ما سبق ذكره ناهيك عن اضمحلال الأسرة الممتدة التي كانت توفر الكثير من المصاريف حيث أن الزوجين المستقلين الآن لابد لهم من توفير مسكن أولاً وإن توفر المسكن لابد منتسديد كل الفواتير (كهرباء، غاز، ماء...إلخ)، بدلا من أنهم في الأسرة الممتدة يسكنون في مسكن واحد ويسددون فاتورة واحدة، إضافة إلى تأثيث المنزل والنفقات اليومية مع قلة مناصب الشغل وانتشار البطالة والآفات الاجتماعية (الطلاق، الإدمان، جنوح الأحداث...إلخ) هذه كلها مؤشرات تنذر بنتائج سلبية وخيمة لعمل المرأة على الصعيدين الأسري والمجتمعي معا .

ومن أبرز الأسباب التي سهلت خروج المرأة إلى ميدان العمل: ظهور حركة التصنيع التي أدت إلى التقدم التكنولوجي الذي أدى بدوره إلى تسهيل القيام بالأعمال المنزلية ووفر الجهد واختصر الوقت وهذا ماورد في بعض الدراسات التي بينت "أن تطور وسائل الإنتاج وانتشار الآلات أدى إلى قدرة المرأة على المساهمة الفعالة في الأعمال التي يقوم بها الرجال فكان لذلك أثره الواضح في تحسين وضع المرأة وفي اشتراكها في مجالات جديدة عليها، ومن التغيرات أيضا التي أحدثها عمل المرأة سيادة الديمقراطية وإقرارها لمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بينها وبين الرجل"¹ وبالتالي منحها الإستقلال الاقتصادي وجعلها في نفس المرتبة معه مما خلق الكثير من المشاكل داخل الأسرة بسبب تغير الأدوار والوظائف، إذ أصبحت بعض الوظائف المهمة مثل: التنشئة الاجتماعية للأبناء تتم داخل مراكز متخصصة بعد أن كانت تتم داخل الأسرة، كما فقدت هذه الأخيرة وظيفتها الاقتصادية وأصبحت تستهلك ما تنتجه المصانع والمؤسسات الإنتاجية التي استطاعت أن توفر كل ما يحتاجه الفرد من لباس وغذاء وشراب مما أدى إلى زيادة المصاريف فأصبحت الأسرة تنفق مبلغا لا يستهان به لتوفير الألبسة والأغذية الجاهزة، وأدت حركة التغيير هذه إلى تراجع بعض القيم التقليدية وظهور قيم جديدة حيث أصبح التعليم متاحا للمرأة مما سمح لها بالعمل خارج المنزل، إذ يعد التعليم اليوم عنصرا هاما في سياق تحول وضع المرأة فقد انجرت عنه جملة واضحة من القيم خاصة منها المتعلقة بالزواج واختيار الزوج المناسب، كما أصبح للمرأة

¹. سامية خضر صالح، المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغير الاجتماعي، الصدر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مصر: 1989، ص 150.

نصيب في القرارات الأسرية بل حتى المشاركة السياسية، وكل هذا التغيير لم يأت بمحض الصدفة وإنما تقف وراءه أسباب عديدة (اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية... إلخ).

كل هذه الأسباب وغيرها ساعدت على "ظهور جماعات وتنظيمات ومؤسسات نسقية داخل الهيكل الاجتماعي أخذت من الأسرة العديد من الوظائف الجوهرية"¹، فالوظيفة التربوية مثلا أصبحت توكل إلى المدارس ودور الحضانه إذ أنه بعد التطور التكنولوجي الهائل أصبحت الأسرة في موقف منافسة على المقدرة والإبداع وحتى لو أرادت بعض الأسر الإحتفاظ بهذه الوظيفة تجد نفسها في موقف صراع مع من له القدرة على الإنجاز أكثر.

أما إذا تحدثنا عن الوظيفة الدينية فنجد أن الأسرة كانت تقوم بدور المرشد الديني والعقائدي إلا أن اشتغال الزوجة وظهور التطورات التكنولوجية لم يبق على هذا الدور بالصورة التي كان عليها في السابق، ناهيك عن الدور الترفيهي الذي كان يتم في وسط حميمي في سهرات جماعية مليئة بالدفيء الأسري حيث يلتقي أفراد اللقب الواحد مع أفراد الأسر المجاورة وبعض الأصدقاء يتبادلون أطراف الحديث ويستمعون إلى القصص والحكايات الشعبية، أو يلعبون ألعابا مسلية مما يخلق بينهم مشاعر جياشة من المحبة والألفة والتماسك، إلا أن هذا أصبح يتم بشكل مختلف تماما في الحدائق العامة والمسارح وقاعات السينما أو القيام برحلات سياحية، كل هذا لم يترك للأسرة من وظائفها الترفيهية سوى قراءة الجرائد أو الإستماع للمذياع أو مشاهدة التلفاز، فلم يعد استغلال وقت الفراغ يتم داخل الأسرة ويجمع شملها من حين لآخر ويقوي الروابط الأسرية داخل الأسرة الواحدة أو بين الأسر المتعددة، فربما نجدأما لا ترى إبنا سوى ساعة واحدة في اليوم أو زوجا لا يلتقي بوالديه إلا مرة في الشهر وهذا ما يؤدي إلى ضعف الروابط الأسرية.

أما إذا تحدثنا عن مجال الرعاية الصحية فبعدما كانت القيم الأسرية تدعو إلى العمل على راحة المرضى وكبار السن والمعاقين أصبح ذلك من اختصاص المستشفيات ودور العجزة، فهذه المهام كانت الأسرة تقوم بها بدافع ملىء بالمحبة والواجب الأسري أو القرابي دون انتظار الأجر المادي أو اعتبار ذلك شفقة أو معروف ودون انتظار جزاء أو شكور "فكانت الأسرة تمثل الدرع الواقي والمأوى الآمن للفرد يجد فيه العناية الإنسانية والإستجابة المباشرة والحب الصادق والمسؤولية الجماعية التي لا تستطيع المؤسسات الأخرى تعويضها بنفس النوعية لأنها تتسم بالسمة الإنسانية الطبيعية المتمتعة بروابط

¹ معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، عمان: 2000، ص 17.

حميمية متماسكة تقوم بفعلها طواعية وبمحبة صادقة وصافية"¹.

ولقد أدى اقتحام المرأة لعالم الشغل إلى ظهور عدة آثار منها: اختلاف النظرة إلى الأدوار الأسرية فغياب المرأة عن منزلها طول النهار يؤثر على وظائفها داخل الأسرة، مما يجعل بعض الأزواج مضطرين في بعض الأحيان إلى مساعدة زوجاتهم في القيام ببعض الأعمال المنزلية من باب التخفيف فقط وليس القضاء على مشكلة الواجبات المنزلية المتراكمة كغسل الأواني، إعداد الطعام، تنظيف المنزل، غسل الملابس... إلخ، كما أنه قد يحدث العكس عند البعض الآخر من الأزواج حيث لا يتقبلون فكرة القيام بالأعمال المنزلية، وفي المقابل نجد الزوجة بحكم عملها تقوم ببعض المهام التي كانت من اختصاص الزوج مثل التسوق، تسديد الفواتير، استخراج الوثائق... إلخ، وتخفف العبء عليه ولكن بالمقابل تجد نفسها حائرة بين البيت والعمل وبحاجة أكثر للدعم والمساندة المعنوية.

ومن هنا فإن المرأة التي خرجت إلى ميدان العمل لتساهم في نفقات الأسرة وتخفف من ثقل المصاريف ساهمت من جهة أخرى في توسيع هذه النفقات فقد أصبحت بأمس الحاجة إلى الآلات الكهرومنزلية التي تساعدها في القيام بأعمال المنزل وتوفر لها الجهد والوقت أو إلى خادمت ومربيات لأطفالها.

وهذا يعني أن عمل المرأة قد أدى إلى إحداث سلسلة من التغيرات في التركيبة الأسرية أدت هي الأخرى إلى خلل في الأدوار الاجتماعية لكل من الزوجين، ومن ثمة إعادة تقسيم الوظائف والأدوار داخل الأسرة، إلا أن المرأة العاملة تبقى تعاني في صمت بسبب الضغط النفسي والجسدي الناتج عن الأدوار الملقاة على عاتقها رغم وجود بدائل مكتملة لعملها إلا أنها تبقى هي الوحيدة المطالبة بالقيام بدورها كأم وزوجة، من جهة ومن جهة ثانية القيام بعملها خارج المنزل، وكثيرة الأدوار قد تجعلها تحس بالإرهاق النفسي والجسدي ولا تتقن أي دور منهما.

خاتمة:

إن الأسرة هي في حد ذاتها مجتمع منظم يرتبط أعضاؤه ببعضه البعض بعلاقات قانونية وأخلاقية، تتميز بعدة خصائص وأشكال ووظائف، كما تفسر العلاقات السائدة بين أفرادها عن طريق مجموعة من النظريات الاجتماعية، تطورت عبر مراحل تاريخية عديدة، ومن أهم وظائفها وظيفتها الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية لأفرادها.

¹. معن خليل عمر، مرجع نفسه، ص 19.

وقد تعرضت الأسرة كونها مؤسسة اجتماعية كباقي المؤسسات إلى عملية التغير الاجتماعي الحاصلة في المجتمع، والتي أدت إلى إحداث تغييرات هيكلية عديدة عليها: أهمها خروج المرأة للعمل التي تعتبر القلب النابض للأسرة بعدما حصلت على قسط وافر من التعليم مما أدى إلى ظهور دور جديد لها إلى جانب دورها التقليدي كأم وزوجة، وبالتالي ظهر مفهوم جديد لدور المرأة في المجتمع الأمر الذي أسال الكثير من الحبر وأثرى الساحة السوسولوجية بالعديد من الدراسات في هذا المجال .

الفصل الخامس:

عمل المرأة والإستقرار الأسري في المجتمع الجزائري

تمهيد

أولا-تعريف الإستقرار الأسري

ثانيا- مفاهيم مرتبطة بالإستقرار الأسري

ثالثا- عوامل الإستقرار الأسري

رابعا-مظاهر الإستقرار الأسري

خامسا-المتغيرات التي تؤثر على الإستقرار الأسري

سادسا-الآثار المترتبة عن عدم الإستقرار الأسري

سابعا-الإستقرار الأسري في الجزائر

ثامنا-عمل المرأة والأسرة في المجتمع الجزائري

خاتمة

تمهيد:

إن الإستقرار الأسري هو جوهر الحياة الزوجية والعلاقات الأسرية وحتى الاجتماعية بلا منازع، وهو يمثل حالة التوازن التي تسود هذه العلاقات، وتشمل جميع الجوانب الحيوية في الحياة الأسرية (العاطفية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية... إلخ)، ولما كانت الأسرة هي الخلية الحية في جسم المجتمع فإن استقرارها يسهم إسهاما مباشرا في استقرار المجتمع وتنميتها على جميع الأصعدة (اجتماعيا، وثقافيا، سياسيا... إلخ) وفسادها وعدم استقرارها أو انحلالها مناطق فساد المجتمع وانهيائه.

وبولوج المرأة إلى عالم الشغل أصبحت الأسرة مهددة بعدم الإستقرار الناتج عن ازدواجية الدور وكثرة الواجبات الملقاة على عاتقها إذ أن أزوجة الأم حبل الوريد الذي يربط بين أفراد الأسرة.

ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه ماهي الآثار الناجمة عن هذا الخروج؟ وما هي انعكاساتها على الإستقرار النفسي والاجتماعي لأفراد أسرتها؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة سنتعرض في هذا الفصل إلى العناصر الآتية: تعريف الإستقرار الأسري

عوامله، مظاهره، المتغيرات التي تؤثر عليه، وأخيرا العلاقة بين عمل المرأة والإستقرار الأسري في المجتمع الجزائري.

أولا: تعريف الإستقرار الأسري

هو زيادة العلاقات الموجبة والمستقرة في المحيط الداخلي للأسرة، فكلما زادت درجة الوصول إلى العلاقات الزوجية السليمة زادت درجة الإستقرار، وكلما تشتت العلاقات واتجهت نحو الإنفرادية ضعف التماسك والإستقرار داخل الأسرة.

هذا الإستقرار الذي يتحقق عن طريق التوافق بين الزوجين ويؤدي إلى إضفاء نوع من الطمأنينة والراحة النفسية لدى أفراد الأسرة ويحميهم من مؤثرات الإنحراف ويدعم صلابتها مما يؤدي إلى خلق نوع من التخطيط الواعي المبني على التكامل والترباط الوظيفي في أداء الأدوار، لتحديد كيفية تحمل المسؤوليات والواجبات وتحقيق المرونة والتكيف مع المتغيرات المختلفة، مما يولد لدى الزوجين الشعور بالرضا والإرتياح النفسي.

ويعتبر الإستقرار داخل الأسرة الهدف الرئيسي الذي يصبو كلا من الزوجين إلى تحقيقه ويعني التوازن والسكينة والإطمئنان، وتمثل السكينة أو السكن الواردة في القرآن الكريم جوهر وروح الحياة الزوجية والأسرية لأنها بتحققها يتحقق معنى السكينة النفسية والروحية والجسمية والاجتماعية التي تطبع حياة الأزواج والزوجات والآباء والأمهات والأبناء والبنات والأسرة الكبيرة في المحيط الاجتماعي الكبير بالمودة والرحمة والبركة¹ وتشمل حالة التوازن هذه جميع الجوانب الحيوية في الحياة الأسرية خاصة منها الجوانب العاطفية والاقتصادية.

ونقصد بالتوازن الأسري "الموازنة بين أجزائه ومركباته المتناسقة خصوصا الموازنة بين النظام والبيئة التي يوجد فيها"²، وبالتالي فإننا إذا تحدثنا عن الإستقرار الأسري إنما نتحدث عن النسق الأسري ككل فهو عرضة للإستقرار عن طريق التوازن وعرضة أيضا لعدم الإستقرار عن طريق الإنحراف عن التوازن المطلوب.

لهذا كان الإستقرار الأسري عملية تحدث نتيجة تكامل بين العناصر الأساسية المكونة للنسق الأسري ما ينتج عنه حدوث التوازن المطلوب وهو يحمل في طياته مفاهيم: (الرضا، التوافق، التماسك، التكامل، الأمان، الإطمئنان) وبالتالي تتحقق السعادة الزوجية ويرتفع مستوى الرضا والطمأنينة داخل النسق الأسري ككل.

ومن هنا يتضح لنا أن الإستقرار الأسري ضروري للحفاظ على تواجد النسق الأسري ويرتكز بالأساس على ثلاث عناصر رئيسية هي: (العاطفة، التفاعلات الاجتماعية، والحقوق والواجبات) ويقدر حدوثها وتواجدها بالصورة الإيجابية المطلوبة يتحقق الإتزان والإستقرار في النسق الأسري، وعلى العكس إذا حدثت بصورة سلبية يحدث اللاتوازن والإستقرار³.

والإستقرار الأسري غاية يصبو كلا من الزوجين إلى تحقيقها من خلال قيام كل واحد منهما بواجباته تجاه الآخر وتجاه الأبناء، والمحافظة على علاقات القرابة والتعاون المتبادل داخل إطار الأسرة وخارجه، وفي هذا السياق جاء في قانون الأسرة الجزائري المؤرخ في 09 رمضان عام 1404 الموافق ل 09 يونيو سنة 1984 المادة 36: يجب على الزوجين:

¹ الطيب برغوث، الأسرة المسلمة على طريق النهضة الحضارية، دار قرطبة، الطبعة الأولى، الجزائر: 2004، ص 16.

² دينكن ميتشل، ترجمة: إحسان محمد الحسن، معجم علم الاجتماع، دار الحدائق، الطبعة الثانية، بيروت: 1986، ص 88.

³ علي ثابت، "الإختبار الزواجي وعلاقته بالمشكلات الأسرية"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2003، ص 115.

-المحافظة على الروابط الزوجية وواجبات الحياة المشتركة.

-التعاون على مصلحة الأسرة ورعاية الأولاد وحسن تربيتهم.

-المحافظة على روابط القرابة والتعاون مع الوالدين والأقربين بالحسن والمعروف"¹.

ثانيا: مفاهيم مرتبطة بالإستقرار الأسري

1-الزواج:

- التعريف اللغوي للزواج: "ورد في المعجم المحيط زوج الأشياء تزويجا وزواجا، قرن بعضها ببعض، والزواج أي اقتران الزوج بالزوجة أو الذكر بالأنثى"² يقع الكثيرون في خلط مفاهيمي بين مفهومي الزواج والتزواج، فالزواج مفهوم سوسيولوجي مقتصر على البشر فقط، أما التزواج فهو مفهوم بيولوجي يعبر عن العلاقة التي تربط بين الكائنات الحية الأخرى.

والزواج في اللغة له عدة معاني منها:

-المثيل أو الشبيه ومعناه أيضا المكمل للشيء.

-الإقتران والإرتباط وزوج الشيء وزوجه إليه بمعنى قرنه وفي ذلك قوله تعالى: "وزوجناهم بحور عين"³.

وهو نظام اجتماعي لبني البشر موجود ومعروف منذ وجود البشرية، وقد حث عليه الدين الإسلامي الحنيف حيث لا توجد شريعة ولا قانون ولا نظام حث عليه مثلما فعل الإسلام، فقد رغب فيه وجعله وحده الأسلوب المشروع لتلبية غريزة الإنسان وتنظيمها في إطار شرعي حيث قال رسول الله ﷺ: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء" صدق رسول الله. وليس ذلك فحسب بل اهتم الإسلام كذلك بتحديد أركان الزواج وشروطه وأهدافه الأساسية التي على رأسها تكوين أسرة وتحصين النفس والمحافظة على الأنساب والحفاظ على النسل بإنجاب الأولاد.

¹ يوسف دلاندة، قانون الأسرة، دار هومة، الجزائر: 2004، ص-ص 24، 25.

² إبراهيم مذكور وآخرون، المعجم المحيط، عالم الكتب، الطبعة الأولى، بيروت: 1979 ص 460.

³ سورة الدخان، آية: 54.

وقد كان الزواج في الماضي يتم وفق أسس ومعايير تختلف عن تلك الموجودة في عصرنا الحالي حيث كانت الفتاة في الماضي تتزوج من الشخص الذي يختاره أبوها أو رئيس القبيلة لها وليس لها الحق في الرفض، أما الآن وبظهور جملة من المتغيرات أهمها فتح الباب أمام المرأة لمواصلة تعليمها والحصول على عمل فقد أصبحت تختار شريك حياتها بكل حرية، وهذا ما يساعد الأزواج في معظم الحالات على الإحساس بالسعادة والإستقرار في حياتهما نظر لكون الزواج كان مبني على حرية الإختيار وليس على الغضب خاصة إذا كان الزوجين متوافقان من حيث المستوى التعليمي والاجتماعي والفكري .

يمكن تعريف الزواج إجرائيا على أنه: "ذلك العقد أو العلاقة الوطيدة التي تربط جنسين مختلفين (الرجل والمرأة) بهدف تكوين أسرة قائمة على المودة والرحمة والتشارك، حيث يتقاسمان معا الأكل والشرب والنوم والمسؤولية المشتركة نحو الأسرة والأولاد والمجتمع".

2-العلاقات الأسرية:

إن شبكة العلاقات الأسرية ماهي إلا نموذج مصغر لشبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع، كما أنه يمكن اعتبار هذه الأخيرة امتداد لشبكة العلاقات الأسرية، فالمجتمع يتكون من أفراد اجتماعيين يتفاعلون مع بعضهم البعض وتربطهم علاقات متشابكة ومنظمة وهذا ما يسمى بشبكة العلاقات الاجتماعية.

وإذا ما كانت هذه العلاقات تتميز بالإيجابية كالزواج، التعاون، التكافل الاجتماعي، التراحم التوافق، والتسامح التي تبقى من قيم المجتمع الجزائري المستمدة من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف فإنها تساهم بشكل كبير في تحقيق التماسك والإستقرار الأسري.

أما إذا تميزت العلاقات الاجتماعية بالسلبية مثل: الكراهية، الحسد، الصراع، الأنانية وحب الذات... إلخ، فإن ذلك يؤدي إلى تقهقر المجتمع وتأخره، وما أصاب المجتمعات الإسلامية عموما والعربية خصوصا اليوم من تفكك لخير دليل على ذلك، ولهذا يؤكد مالك بن نبي: "أن العلاقة الروحية بين الله وبين الإنسان هي التي تلد العلاقة الاجتماعية، وهذه بدورها تربط ما بين الإنسان وأخيه الإنسان"¹.

¹ كميلية عواج، "التطرف الديني وأثره على التماسك الأسري"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2011، ص 109.

3-التوافق الأسري:

مصطلح توافق هو مصطلح سيكولوجي أكثر منه سوسولوجي "يستخدمه بعض علماء النفس للإشارة إلى العملية التي من خلالها يكون الفرد على علاقة منسجمة وصحية مع بيئته الفيزيقية والاجتماعية، وأحيانا ما يستعمله علماء الاجتماع للإشارة إلى ما تقوم به وحدة اجتماعية مثل جماعة أو منظمة محققة نفس الغاية، ويرى البعض أنه نوع من التكيف الاجتماعي أو النفسي يقتضي من الشخص حين يواجه مشكلة أو يعاني صراعا نفسيا أن يغير اتجاهاته ليوائم الجماعة التي يعيش في كنفها"¹.

ويشير التوافق أيضا إلى العلاقة المنسجمة نسبيا بين الأفراد والجماعات، ونظرا لما للتفاعل الإنساني من طبيعة ديناميكية ومعقدة فإن ما يظهر على أنه توافق من وجهة نظر معينة قد يكون عدم توافق من منظور آخر، ولذلك فإن أغلب تعريفات التوافق في علم الاجتماع لها الطابع الإجرائي، ومن الأمور التي ضاعفت من غموض هذا المصطلح أن تعريفه غالبا ما يختلط بمصطلحات أخرى مثل: التلاؤم، التكيف، التناسب... إلخ كذلك، ناهيك عن "عدم التمييز الحاسم بين التوافق الفردي والتوافق الاجتماعي، ويبقى التوافق ينطوي على مضمون معياري أو نسبي يرتبط بقياس القدرة على التوافق مع الظروف العديدة التي تواجه الفرد أو الجماعة"².

4-التماسك الأسري:

"كلمة تماسك لغة مشتقة من الفعل أمسك أي بمعنى أخذ الشيء وتعلق به وشده عكس أطلقه وتستعمل بالمعنى الحقيقي للدلالة على القوة التي تؤلف الأجزاء الصغيرة من الجسم وتشد بعضها إلى بعض، ويستعمل هذا المصطلح مجازا في وحدة الفكر أو وحدة التعبير التي تجعل جميع عناصر الموضوع متماسكة مع بعضها البعض"³.

ورغم عدم الوضوح في معنى التماسك الأسري كما يؤكد بعض علماء الاجتماع إلا أنه كمصطلح استعمل في علم الاجتماع للدلالة على الرابطة القوية التي تربط بين الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع،

¹ عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية: 1999، ص 70.

² نخبة من أساتذة قسم علم اجتماع، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: دون سنة نشر، ص 18.

³ نخبة من الأساتذة المصريين والعرب، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 1975، ص 179.

واستخدم كذلك لتفسير نوع العلاقة بين الأفراد داخل الجماعات الصغيرة تلك العلاقة التي تؤمن لهم تحقيق أفضل الغايات والأهداف والتزام أشمل بالمصالح المشتركة بينهم .

"والتماسك بشكل عام وصف لنوع من العلاقات عبر عنه بعض العلماء العرب مثل الفارابي بأنه مستوى من الإشتراك في اللغة واللسان والمنزل، وعرفه البعض بأنه درجة انجذاب الأعضاء للجماعة وعرفه آخرون على أنه العلاقة التعبيرية الإيجابية التي تقع بين شخصين أو أكثر"¹، أما التماسك الأسري فيمكن تعريفه بأنه: "نوع من علاقات التجاذب بين أفراد الأسرة الواحدة".

ومن المعروف لدى العام والخاص أن لكل فرد داخل الأسرة وظائف أو أدوار يقوم بها فالأب مسؤول أمام أسرته على توفير لقمة العيش وتربية أبنائه، والأم كذلك ملزمة بأداء واجباتها المنزلية ورعاية وتربية الأبناء، وللأبناء كذلك مسؤولياتهم، وعلى أساس الإلتزام بالمسؤولية وأداء الأدوار يمكن أن يكون التماسك قويا أو ضعيفا، وبمعنى أدق كلما تحمل أفراد الأسرة مسؤولياتهم وأدوا وظائفهم بشكل صحيح كلما كان التماسك جيدا، والعكس فكلما تنصل أحد أفراد الأسرة وخاصة الزوجين من مسؤولياته كان التماسك ضعيفا وهشا .

5-التكافل الأسري:

تمر الأسرة بمراحل وظروف مختلفة ومواقف حياتية متعددة تحتاج خلالها وفي أحيان ليست قليلة إلى وقوف أفراد العائلة مع بعضهم البعض من أجل التصدي للأزمات والمحن وتجاوز أثارها، فالمساعدة في دعم جهود الأب لتحسين المستوى المعيشي للأسرة يعتبر نوع من أنواع التكافل الأسري، مساعدة الأخ أو الأخت على الزواج أيضا نوع من أنواع التكافل داخل الأسرة، مشاركة أفراد الأسرة في بناء أو تحسين المسكن الأسري كلها مؤشرات قوية على قوة التكافل بين أفراد الأسرة، والعكس صحيح .

6-الأسرة المستقرة:

هي تلك الأسرة التي يحس فيها أفرادها بالطمأنينة والرضا والسكينة حيث لا يصل أفراد الأسرة إلى درجة الإستقرار إلا إذا كانوا يعتقدون بأفكار اجتماعية ودينية وأخلاقية واحدة، ويشاركون في أداء مهنة واحدة، ويعتقدون بقيم وعادات وتقاليد متشابهة، ويعيشون ظروف اقتصادية واجتماعية متقاربة، ونجد العلاقات الاجتماعية التي تربطهم قوية ومتينة الأمر الذي يسبب استقرار الأسرة وتربط العلاقات بين أفرادها، فنجد أفراد اللقب العائلي الواحد يعيشون في أغلب الأحيان تحت سقف مشترك، وبالنسبة

¹عدنان أبو مصلح، مرجع سابق، ص139.

للذين لا يعيشون في مسكن واحد (الأقارب) فنجد زياراتهم مستمرة لبعضهم البعض وهذا ما يؤلف بينهم ويوطد العلاقات ويوحدتهم نحو تحقيق أهداف وطموحات مشتركة وبالتالي يتحقق التماسك الأسري بشكل جيد .

7- الأسرة غير المستقرة:

هي الأسرة التي لا يشعر أفرادها بالرضا والسكينة بانتمائهم لها، ونجدهم يعتقدون بأفكار وقيم وإيديولوجيات مختلفة فالإبن مثلا يعتقد بأفكار وقيم تختلف عن أفكار وآراء أبيه، كأن يمارس مهنة تختلف عن مهنة أبيه مثلا، كما أن ظروفه تختلف عن ظروف إخوته، وهذه أهم الأمور التي تسبب عدم استقرار الأسرة، مما يعني عدم وجود علاقات اجتماعية قوية و متماسكة وهو ما يؤدي عادة إلى فشل الأسرة في أداء وظائفها الأساسية، أما العلاقات القرابية التي تربط أفراد هذه الأسرة تتميز بالضعف والمصلحة فالزيارات بينهم لا تخرج عن الإطار الرسمي في المناسبات والأعياد، ونجد أفراد الأسرة غير المستقرة يميلون إلى تولي الوظائف الأساسية وترك الثانوية للدولة، ويعتمد هذا النوع من الأسر على مبدأ تقسيم العمل ويتمتع بمستوى اقتصادي رفيع، إلا أنه من جهة أخرى فإن المشاكل الاجتماعية التي تواجه هذه الأسر أكثر خطورة من تلك المشاكل التي تواجه الأسرة المستقرة الأمر الذي ينعكس سلبا على مستويات تماسكها.

8- التفكك الأسري:

هو الصورة العكسية للتماسك الأسري، ومصطلح التفكك في العموم يشير إلى الانفصال والانحلال وعدم الترابط ويؤدي إلى انهيار وحدة اجتماعية ما وتفكك بنائها واختلال وظائفها سواء كانت هذه الجماعة فردا، أو مجموعة من الأفراد، أو مؤسسة اجتماعية، أو أمة بأسرها.

والتفكك الأسري يحدث على مستوى العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وهو جزء من التفكك الاجتماعي الذي يحدث على مستوى العلاقات العامة بين أفراد المجتمع والذي ينتج عن غياب أو قلة تأثير القيم الاجتماعية على الأفراد داخل الأسرة خصوصا والمجتمع عموما، وهو يحول بين الأسرة وبين تحقيق وظائفها التي لا بد من أن تقوم بها للوصول إلى التكامل بين أفرادها وتحقيق الإستقرار الأسري الذي يؤدي إلى استقرار المجتمع .

والتفكك الاجتماعي مصطلح يطلق لوصف وضع انحلاي يعتري مؤسسات المجتمع فيهدد التوافق القائم بين الفرد والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع، ويؤدي إلى انتشار الفوضى والإضطراب، " وينتج التفكك عادة عن وقوع تغيرات اجتماعية سريعة في المجتمع مثل: نشوب الحروب وحلول الكوارث وانتشار الأوبئة ويتجلى من خلال الإخفاق الجزئي أو التام في الإستجابة للقيم العامة"¹.

9-المشاكل الأسرية:

تندرج المشاكل الأسرية تحت إطار ما يسمى بالمشكلة الاجتماعية التي يعتبرها علماء الاجتماع إنحراف نسبي سواء كان بسيطاً أو معقداً عن القواعد الاجتماعية السليمة والمألوفة والتي يحددها المجتمع، وبصورة بسيطة هي كل موقف اجتماعي يقتضي تغييراً نحو الأفضل، وهي نوع من الشلل أو الوهن الذي يصيب الأسرة حيث تضعف الروابط بين أفرادها ويهمل كل واحد منهم أداء وظائفه الأسرية.

إنطلاقاً من المشكلة الاجتماعية يمكن تعريف المشكلة الأسرية على أنها: "حالة من الإختلال في أداء الأدوار الاجتماعية الناتجة عن حاجة أو حاجات غير مشبعة عند فرد أو مجموعة من الأفراد، ويترتب عنها نمط سلوكي أو مجموعة أنماط سلوكية يعبر عنها الفرد أو مجموعة الأفراد المتعاملين معه بكيفية تتنافى مع أهدافه كفرد في الأسرة ومع بقية الأفراد أيضاً، وحتى مع الأهداف الأسرية ككل.

ثالثاً:عوامل الإستقرار الأسري

يحتاج الإستقرار الأسري إلى بعض الأسس الضرورية لتحقيقه واستمراره وهي ليست مرتبة حسب أهميتها لأنها متكاملة وذات أهمية لا يستهان بها في تحقيق الإستقرار الأسري ومن أهم هذه الأسس:

1- حسن اختيار الشريك:

من الأسس التي وضعها الإسلام لبناء أسرة قوية ومتماسكة حسن اختيار كل من الزوجين لشريك حياته، " فالزواج ليس مجرد علاقة عابرة بين شخصين بل هو قضية اجتماعية كبرى، قد ينشأ عن سوء الإختيار من الشقاق والنزاع وانشطار الأسرة وتفككها ما لا تعود آثاره على الزوجين أو الأسرة فقط بل تمتد هذه الآثار إلى سائر المجتمع"².

¹. مرجع نفسه، ص 137.

². رشا بسام، رزيقة إبراهيم، "عوامل استقرار الأسرة في الإسلام"، أطروحة ماجستير، جامعة فلسطين، 2010، ص 29.

لذلك فقد أعطانا الإسلام الدعائم الأساسية التي تمهد لحياة أسرية مستقرة حيث بين لنا الأساس الأول لاختيار شريك العمر وهو الدين والخلق، وذلك لما له مندور مهمفي التغلب على ما قد يعترض الأسرة من مشكلات تهدد أمنها واستقرارها، فضلاً عن أنه يريء الجو الصالح لتربية الأبناء تربية سليمة.

2- الإحترام المتبادل:

من المهم أن يحترم كل شريك شخصية الطرف الآخر، ويتقبل عيوبها قبل مزاياها، والتقبل يعني القبول والتفهم بأن صفات قرينه قد يكون جزء منها وليد الظروف والبيئة، وهذه العيوب قد تدوب تلقائياً عندما يشعر الطرف الذي يحملها أن شريكه يقبلها فقط من أجله.

كذلك يدخل تحت إطار الإحترام أيضاً تقدير كل طرف لآراء الطرف الآخر حتى ولو كانت لا تساير رغباته الشخصية، والإحترام يشمل احترام كيان الشخص في وجوده أو غيابه، لأنه لا يصح أبداً أن ندم أو نشكو الشريك للآخرين في حالة عدم وجوده لأن ذلك يهدم الأحاسيس والمشاعر الجميلة للشريك قبل أن يهدم صورته في عيون الآخرين.

3- الشعور بالإنتماء:

إن الشعور بالإنتماء إلى الكيان الأسري من المفاهيم الأساسية في العلاقة الزوجية، فالزواج ليس مجرد علاقة رسمية فقط تمت بموجب عقد الزواج، أو مجرد علاقة جنسية أباحها العقد ذاته، أو هو مجرد معيشة فردين معاً ألزمها الزواج، إن الزواج أسمى من ذلك بكثير، إنه يعني أن هناك شخصين قد ارتضيا أن يكملا مسيرة حياتهما معاً، يتقاسمان مرها قبل حلوها، وكل منهما يشعر بالآخر كأنها آلامه، ويرقص قلبه فرحاً بأفراح شريكه، وكل نجاح أو تحقيق هدف يعتبر نجاحاً للكيان الأسري وليس لفرد معين، ويولد الشعور بالإنتماء التزام كل طرف بواجباته اتجاه الآخر واتجاه الأسرة ككل.

4- التعاون:

إن التعاون من السمات الأساسية التي يجب أن يتحلى بها الزوجان، فكل منهما لا بد أن يكون السند للطرف الآخر وعونا له على تجاوز الصعوبات وتحقيق ما يسعى إليه من أهداف، وعلى كل طرف أن يدرك أن كل نجاح لشريكه هو نجاح للكيان الأسري ككل لذلك عليه الإبتعاد عن الأنانية وتوجيه تفكيره نحو الصالح العام والتنازل قليلا عن أهدافه إذا كانت تحول دون تحقيق أهداف الطرف الآخر.

5- تنظيم الحقوق والواجبات:

الأسرة أهم وحدة في البناء الاجتماعي، ولكي تستقر حياة هذه الوحدة، ويسودها التماسك المتواصل كان لا بد من تنظيم الحقوق والواجبات فيها، وقد قررت ذلك الدساتير والقوانين الوضعية المختلفة، كما نظم القرآن الكريم الحقوق والواجبات المختلفة لكل من الزوجين حيث قال الله تعالى: "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعضٍ وبما أنفقوا من أموالهم"¹، وقال أيضاً: "ولهن مثل الذين عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة"².

إن هذه القوامة، ليست محاباة للرجل أو إلغاء لشخصية المرأة، وليست كذلك سبيلاً للاستبداد والسيطرة من قبل الرجل، إنما هو تقسيم للأدوار حسب قدرة ومؤهلات كل جنس ليتشارك الزوجان في تحمل المسؤوليات ضماناً للعشرة الحسنة، ومن أولويات حسن العشرة أن يتشاور الزوجان في كل ما يهم الأسرة في هدوء وسماحة نفس وسعة صدر.

وفضلاً عن الحقوق والواجبات بين الزوجين، تعبر بعض آيات القرآن الكريم عن العلاقة الزوجية أروع تعبير، في مثل قوله تعالى: "هن لباس لكم وأنتم لباس لهن"³، فهي علاقة الستر المشترك والإمتزاج الكامل، تعبر بصدق وأصدق عن المودة والرحمة والإحسان الذي يؤدي إلى خلق جو من الوئام والحبور داخل الأسرة.

6- الملائمة:

يقصد بهادرجة التكافؤ بين الزوجين من حيث مختلف المستويات (التعليمي، المادي، الاجتماعي) ومحاولة كل طرف التكيف مع شخصية الآخر بعد الزواج من أجل تكوين علاقة شخصية سهله بين الزوجين وهذا يفتح المجال للتأقلم والتعايش بينهما ويمهد إلى حياة مستقرة.

7- القدرة والمهارة:

تعتمد على إمكانية الفرد على ترجمة مظاهر الملائمة إلى أفعال ملموسة في علاقته مع الآخرين، خاصة في المواقف التي تحتاج إلى حسم الصراع وحل المشاكل التي تعترض الأسرة في حياتها.

¹ .سورة النساء، آية 34.

² .سورة البقرة، آية 228.

³ .سورة البقرة، آية 187.

8- الصبر:

يقصد به القدرة على التحمل خاصة في الصعاب والمحن التي تعترض كلا الزوجين في حياتهما الزوجية، وضرورة مساندتهما لبعضهما البعض لتجاوزها حتى يشعر كلا منهما أنه مدعوم من الآخر وأنه ليس وحيدا في هذه الحياة .

9- الإعالة:

الأسرة لا تعيش بمعزل عن المثيرات الخارجية لذلك فإن المساعدات والتدعيمات الخارجية تسهم في استقرار حياة الأسرة، فالأقارب والأصدقاء والمؤسسات الخارجية المختلفة تلعب دوراً هاماً في حياة الأسرة وخاصة الزوجين وفي تدعيم دورهما في الإستقرار الأسري .

رابعا: مظاهر الإستقرار الأسري

إننا لا نعني بالإستقرار الأسري خلو العلاقات الأسرية تماما من الصراع والمشاكل ولكن نعني الإحساس الغالب بالطمأنينة والسكينة بين الزوجين والأبناء، ومجموعة المؤشرات التي تدل على استقرار هذه العلاقة هي ما يسمى بمظاهر الإستقرار الأسري الأمر الذي يعود على الأسرة ككل وخاصة الأبناء بالإستقرار والتماسك، أو بعكس ذلك، ونجمل أهم هذه المظاهر فيما يلي:

- 1- إتفاق الزوجين على الأدوار المختلفة والتي يؤديها كلا منهما للآخر بالإضافة إلى التوفيق بين هذه الأدوار وتوقعات الآخرين .
- 2- توحيد الأهداف بين أفراد الأسرة والسعي من أجل تحقيقها وذلك بتضافر وتعاون جميع أفرادها من أجل تحقيق هذه الأهداف .
- 3- إتفاق الزوجين على تيسير أمور الأسرة بغض النظر عن الخلافات التي توجد بينهما .
- 4- إحترام ديموقراطية العلاقة في الأسرة ليكون لجميع أفرادها الحق في التعبير عن رأيهم بكل شفافية ووضوح، مع احترام رأي رب الأسرة وعدم التدخل في صلاحياته واتخاذ القرار الأصلح للجماعة.
- 5- التكيف بين الزوجين في عده أمور أهمها العلاقات بين الأهل والأقارب وإختيار الأصدقاء وكيفية قضاء وقت الفراغ .
- 6- الصمود أمام الأزمات التي تتعرض لها الأسرة سواء كانت أزمات داخلية أو خارجية .

7- عدم وجود مشكلات ذات مظاهر إنحرافية في الأسرة بمعنى أن يكون الأولاد متكيفين مع الأسرة والمدرسة والأصدقاء .

8- الميل إلى تحقيق الإنتماء الأسري بمعنى تضحية الزوجين من أجل الأسرة وانصهار شخصية الفرد في جماعته الأسرية، وإحساسه بأنها تحقق له كافة إحتياجاته .

9- إكتساب الأسرة درجة المرونة التي تسمح لها بالتكيف مع المتغيرات التي تحدث في المجتمع الخارجي .

خامسا: المتغيرات التي تؤثر على الإستقرار الأسري

إن المشخص لواقع المجتمع الجزائري عموما والمتغيرات التي تمر بها الأسرة الجزائرية خصوصا في ظل التحديات الراهنة والتي تشهد تحولات على كافة المجالات والأصعدة، والتي من خلالها تؤثر على استقرار الأسرة وتشكل تحديا لاستمرارها، مما يحتم على التربويين النظر في هذه المتغيرات وبيان كيفية التعامل معها واحتوائها، وقد اختلف هؤلاء على تحديد هذه المتغيرات ومن أهمها:

1-عدم الإلتزام بالضوابط الشرعية للزواج:

إن ما دعا إليه الدين الإسلامي الحنيف من ضوابط وأسس يقوم عليها الزواج كلها تضمن دوام المودة والرحمة بين الرجل والمرأة وضمان لاستقرار الأسرة، إلا أن الإبتعاد عن هذه التعاليم وعدم الإلتزام بها، من ذلك إجبار الفتى أو الفتاة على الإقتران بمن لا يأنس إليه ولا يرغب في العيش معه، وقد نهى الرسول ﷺ عن مثل هذا الزواج، وبيّن أنه من حق المرأة أن تعترض على زوجها إذا زوجها أبوها أو أوليها دون رضاها، فقد روي أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: أن أبي زوجني من ابن أخيه ليرفع بي خسيسته . فجعل الرسول ﷺ الأمر إليهما إن شاءت أقرت الزواج وإن شاءت أبطلته، فقالت: " فإنني قد أجزت ما فعل أبي، ولكنني أردت أن تعلم النساء أن ليس للأباء من الأمر شيء" .

كذلك يدخل في باب عدم الإلتزام بالضوابط الشرعية والخضوع للأعراف أن يتم الزواج دون الرؤية التي أمر بها الرسول ﷺ قبل العقد، وتفاجأ المرأة أو الرجل بعد العقد أو الدخول أنه تزوج بمن لا يسره أن ينظر إليه، أو يجد الراحة النفسية حين لقائه والحديث معه.

ومن صور الزواج الذي لا تلتزم بالأداب والضوابط الشرعية، أي أن لا يرغب الرجل في المرأة لذاتها وإنما يسعى إليها لغرض زائل كالحسب والمال والجمال، ويحرص على ذلك أكثر مما يحرص على القيم

الثابتة، وقد أوردت سابقاً عن الرسول ﷺ في بعض ما روي عنه أن الإهتمام بأعراض الحياة الدنيا في الزواج مجلبة للشقاء والتعاسة.

إن مثل هذه الصورة وسواها مما يدور في فلكها لا تجعل من الزواج علاقة طاهرة مقدسة تبني الأسرة على مبادئ الدين والخلق والإختيار الحسن والرضا الكامل، والأسرة التي لا تؤسس على هذه المبادئ لا تعرف الإستقرار والإستمرار، وتهب عليها غالباً رياح الشقاء والتمزق والتفريق.

2- عدم التشابه في المعتقدات والقيم الاجتماعية:

إن التشابه في الخلفية الثقافية أو اختلافها عند كل من الزوجين قد تؤدي إلى التوافق والتجانس أو تنتهي إلى الصراع والخلافات، إذ أن التشابه في الميولات والقيم يؤدي إلى تقوية الروابط بين الزوجين من خلال توحيدهما في الرأي والإهتمامات المشتركة والعكس، كما أن أنواع النشاط الأسري وما تتضمنه من الأعمال المنزلية، وتربية الأطفال، والهوايات الأسرية، وحالات المرض، والأصدقاء، يمكن أن يشترك فيها الزوجان مما يوطد العلاقة بينهما أكثر فأكثر، أو قد يهرب أحدهما إلى أنواع من النشاط خارج دائرة الأسرة، كما يحدث في بعض الأسر مما يؤدي إلى الصراع والخلاف وعدم الشعور بالإطمئنان والسكينة في الحياة الزوجية.

وقد أظهرت إحدى الدراسات أهمية التقبل الاجتماعي الذي يبديه الآخر، كالأصدقاء والأقارب والأصدقاء، في مساعدة الزوجين على التوافق خاصة في بداية تكيفهم مع الحياة الزوجية، ومع ذلك فإن ديناميكيات الحياة الزوجية تعتبر أكثر من مجرد نمو الروابط الودية، فالزواج يعني المشاركة في اتخاذ القرارات وتكامل وجهات النظر.

وفي مثل هذه العملية لا يعني الزواج قيام الأفراد باتخاذ قرارات مستقلة، ولكن الزوجان يفكران ويقرران معاً، فإذا اتخذت قرارات مشتركة حول موضوعات، كالميزانية والإنفاق أو تربية الأطفال، فإنها تؤدي إلى احترام وجهات النظر، وتحقيق المشاركة المتبادلة وتكامل الحياة الزوجية، أما إذا تمت القرارات بطريقة أوتوقراطية أو فردية فإنها تضعف من قوة العلاقة الزوجية مما يؤدي إلى عدم القدرة على مواجهة التغيرات التي تطرأ على المواقف الاجتماعية والتي تؤثر سلباً على التكامل في أداء الأدوار الأسرية مما يؤدي إلى حدوث خلل في التوازن الأسري ككل.

3-عدم فهم الزوجين للحياة الزوجية:

اقتضت حكمة الله في خلقه أن يقوم الاجتماع البشري على أساس التقاء كل من الذكر والأنثى، وعقد الزواج ينشئ بين الرجل والمرأة علاقة خاصة متميزة لا تتحقق بين الرجل وأقرب الناس إليه رحماً، كما لا يمكن أن تكون بين المرأة وأقرب الناس إليها أيضاً.

وقد اقتضى هذا العقد الذي يقوم على المودة والرحمة أن تكون هناك حقوق وواجبات متبادلة بين الزوجين، فلكل منهما خصائص ينفرد بها إلى جانب ما بينهما من الخصائص المشتركة، وتلك الخصائص يكمل بها أحدهما الآخر، وهو تكامل نفسي وبدني واجتماعي، ولكن استقلال أحد الزوجين بنفسه أو ترك اختصاصه إلى الآخر، إضافة إلى عدم فهم الزوجين لطبيعة الحياة الزوجية وعدم إدراكهما لما يجب عليهما حفاظاً على هذه الحياة واستمرارها وأنها لا تنتهي إلا بوفاة أحد الزوجين أو كليهما، وأيضاً عدم قيام كل منهما بما عليه من واجبات، وأن كلا منهما راع ومسؤول عن رعيته يهدد الكيان الأسري بالشعور بعدم الرضا، وقد ينتهي بالحياة الزوجية إلى التفكك .

ولخصائص الفطرة التي انفردت بها المرأة، كانت رسالتها الأولى في الحياة أن تكون أما وربة بيت وهي لن تنهض بهذه الرسالة على أحسن وجه إلا إذا تفرغت لها، ولم يشغلها عنها أمر آخر.

لذلك يذهب البعض إلى أن الخطأ الفادح الذي ارتكبه المرأة العاملة هو هجرها لبيتها وإهمالها لرسالتها السامية، وحرصها على العمل خارج البيت معتقدة أن هذا العمل ضرورة لمشاركتها الإيجابية في الحياة، وذلك لأن عمل المرأة في البيت هو الأصل، وهو عمل له خطورته وأهميته، أما عملها خارج البيت فهو استثناء من هذا الأصل، والإسلام لا يمنعها منه ما دام لا يطغى على عملها في البيت أو يكون على حسابها.

إن ما تعيشه المرأة في الوقت الراهن من تحديات جعلها ترى أن عملها الخارجي يكاد يكون أهم من عملها في بيتها ورعايتها لزوجها وأولادها، متجاهلة أن خروجها إلى ميدان العمل أخذ منها الكثير من الناحية الجسدية والنفسية .

4- تقصير أحد الزوجين في القيام بواجباته:

إن واجب الرجل نحو أسرته ليس مقصوراً على الإنفاق المادي فحسب بل هو مسؤول مسؤولية كاملة أمام الله عز وجل على القيام بكل واجباته نحو أسرته فلا تشغله أعماله، مهما كانت عن الرعاية التي فرضت عليه لكل أفراد أسرته، لأنه بذلك يحمي أسرته من التفرق والتمزق، وإذا قصر في القيام

بواجباته المادية والمعنوية أو ظن أن مهمته لا تخرج عن توفير الحاجات الضرورية من طعام وشراب وما إلهما لأسرته، فإنه بذلك يعرض أسرته للضياع لأنها فقدت الراعي والموجه، ويسرت للأبناء مرافقة أصدقاء السوء واتباع طريق الفساد.

وواجب المرأة نحو أسرته لا يقل شأنًا عن واجب الرجل فهي التي تسهر على راحة أفرادها ومنحهم الحنان والعطف والقيام بمختلف الأعمال المنزلية، لذلك فإن مسؤولية الزوجين في الأسرة كمسؤولية ربان السفينة، عليه أن يقودها نحو شاطئ الأمان والسلامة ويجنبها الأخطار والأضرار، فإذا أهمل في مسؤوليته كان الغرق هو المصير المحتوم للسفينة، وكذلك الأسرة إذا لم يكن الرجل يقضاً وعلى وعي بما يجب عليه نحو أسرته فإنها تغرق في دوامة الخلل، ويكون مصيرها التفكك والفرقة.

5- عدم التكافؤ بين الزوجين:

إن عدم التكافؤ بين الزوجين سواء من حيث (المستوى التعليمي، السن، المستوى الاجتماعي، المستوى الاقتصادي... إلخ) يؤدي إلى خلق هوة كبيرة بينهما، فالفرق الكبير في السن مثلاً يجعل كلا منهما يحس بهوة عميقة نفسية واجتماعية وعقلية، مما يحول دون تفاهمهما وانسجامهما معاً في حياتهما الخاصة وفي تربية الأولاد، وقد يؤدي إلى اضطراب العلاقة بينهما وعدم العيش بصورة طبيعية وقد ينتهي بهما المطاف في كثير من الأحيان إلى الطلاق.

ونفس الشيء بالنسبة للفرق في المستوى الاقتصادي حيث يرى علماء الاجتماع أنه يؤدي إلى حدوث صراعات داخل الأسرة، حيث سيرغب الطرف الأقوى في فرض سيطرته على الطرف الأقل من الناحية المادية.

كما أن المكانة الاقتصادية المتواضعة للزوج تجعل مكانته الاجتماعية والزوجية أقل في نظر زوجته.

سادساً: الآثار المترتبة عن عدم الإستقرار الأسري

عدم الإستقرار الأسري يحمل معنى عدم وجود علاقات اجتماعية متماسكة وقوية بين أفراد الأسرة الواحدة مما يؤدي إلى فشلها في تحقيق أهدافها الأساسية، فالحياة الزوجية التي يسودها القلق وعدم الإحترام المتبادل بسبب انهيار القيم الأخلاقية، وعدم إدراك أحد الشريكين أو كلاهما أن الحياة الزوجية شركة اجتماعية رأس مالها السكينة والرحمة، وليست ميداناً للمبارزة والعناد أو السيطرة والتحكم هي حياة غير مستقرة لا يحس فيها الفرد بالطمأنينة وراحة البال.

والآثار المترتبة عن عدم استقرار العلاقة بين الزوجين داخل الأسرة كثيرة وسنركز على الزوجين لأنهما لبنة الحياة الأسرية بلا منازع فإذا كانت العلاقة بينهما طبيعية ومستقرة انعكس ذلك على الأبناء والعكس صحيح ومن أهم هذه الآثار:

-قد يؤد عدم الإستقرار الأسري بين الزوجين إلى امتناع كل منهما عن الحياة الزوجية الطبيعية فقد نجدهما متخاصمان لا يكلم أحدهما الآخر، أو أن الزوج يهجر فراش زوجته فلا يعاشرها بالمعروف وإن كانا أمام الناس غير ذلك، وهذا الإمتناع هو ما يعرف بالهجر أو الطلاق الصامت، أو فقدان لغة الحوار.

-وقد يتجاوز الأمر حدود السلبية ويتحول عدم الإستقرار الأسري إلى عنف قد يصدر من الرجل ضد المرأة أو العكس، فالرجل الذي يمارس العنف مع زوجته يثير لديها غريزة العنف ضده، وكذلك ممارسة العنف ضد الأبناء يثير لديهم غريزة العنف ضد الآباء مستقبلاً.

-ومن آثار التفكك الأسري المدمرة كثرة الطلاق دون سبب مشروع، والطلاق يؤدي إلى التمزق العاطفي للأبناء بسبب الحيرة في الإنحياز لأي طرف، الأب أم الأم، فضلاً عن فقدهم للشعور بالأمان نتيجة للإضطراب والتفرق الذي حل بالأسرة، ويؤثر هذا على تحصيلهم العلمي وتفوقهم الدراسي.

-والأطفال بعد الطلاق قد يستخدمون أحياناً كوسيلة للإنتقام والإيذاء المتبادل بين الزوجين، فالأمتحرم الأب من رؤية أولاده، والأب يحاول أن يضم الأولاد إلى حضنته، ويعيش الأبناء تجربة نفسية قاسية تبرك في وجدانهم انطباعاً سيئاً عن الجو الأسري والعلاقات الزوجية قد يؤدي بهم إلى العزوف عن الزواج مستقبلاً، هذا إن سلموا من أخطار الإنحرافات المختلفة، وتدفع المرأة المطلقة ثمناً غالباً لطلاقها فهي تُحرم من الإعالة والإشباع العاطفي، وتتعرض لقيود على تصرفاتها، هذا ناهيك عن نظرة المجتمع لها التي تكون مليئة بالقسوة وهذا يجعلها تنظر إلى الحياة من خلف مرآة سوداء، وقد تنجرف في تيار الإنحلال إذا لم تجد زوجاً صالحاً تعيش في كنفه.

لقد أثبتت الدراسات أن ظواهر الإجرام والعنف وانحلال الأخلاق، وتوتر العلاقات بين الدول وظهور القيادات التي كانت سبباً في الحروب المدمرة، مردها إلى أن الروابط النفسية في الأسر ضائعة، وأن أجيالاً تربت وترعرعت بعيداً عن مشاعر الحنان والمودة والرحمة فانتكست فطرتها، وانغمست في بؤر الفساد، واستحوذ عليها حب الإنتقام.

وعلى العكس من ذلك نجد الأبناء الذين يشبون في أسر صالحة ومستقرة يرتوون بالمشاعر النبيلة والتوجيه الحكيم والحنان الفطري، وتكون نشأتهم سوية وتكسيهم قوة الجسم والعقل معا وتجعلهم ذرا للمستقبل، ولهذا كان الأبناء الذين لا ينشؤون في أسر مستقرة لا يتمتعون بما يتمتع به سواهم ممن شبوا في رعاية الوالدين وربما يشكلون خطراً على أنفسهم وعلى أسرهم وحتى على المجتمع .

وإذا كان للتفكك الأسري كل تلك الآثار التي ذكرناها على الزوجين والأبناء، فإن آثاره على المجتمع أخطر فالأسرة قاعدة الحياة البشرية وقوام المجتمع، فإذا تعرضت للإضطراب والتصدع ولم تؤد رسالتها في المجتمع على أكمل وجه فإنها بدلاً من أن تكون قوة دفع فيه للخير والإصلاح، تتحول إلى قوة جذب للوراء، ولا يكون لها عطاء نافع، فيخسر المجتمع بذلك خسارة فادحة، خسارة أجيال تدمر ولا تعمراً جبال تعوق مسيرة التنمية والنهضة لأن قوة المجتمع ونهضته من قوة الأسرة ومثانة العلاقة بين أفرادها، فإذا ساد التفكك الأسري فإن المجتمع يفقد أهم رافد من روافد قوته واستقراره، ويعاني من الضعف والإضطراب، لأن التفكك الأسري يعطل الطاقات البشرية عن الإنتاج، ويدفعها إلى أن تكون عامل هدم وتدمير، ويجعل العلاقات الاجتماعية أوهن من خيط العنكبوت، وكل هذا يعرقل مسيرة التطور والتنمية في المجتمع، ويقضي بالتخلف وفقد القوة الدافعة نحو التجديد والبناء، ومن هنا كانت حماية الأسرة من التفكك حماية للمجتمع ودفع له نحو البناء والتنمية والتطور.

سابعاً: الإستقرار الأسري في الجزائر

يشكل استقرار العلاقات الأسرية وديمومتها المطلب الرئيسي الذي يصبو كل من الزوجين إلى تحقيقه على مستوى النسق الأسري سواء في المجتمع الجزائري أو في غيره من المجتمعات، وهو يعبر عن حالة التوازن في العلاقات وديمومتها وحتى نصل إلى ذلك فإننا بحاجة إلى إيجاد نوع من الملائمة والتقارب بين أهداف واحتياجات مختلف الأفراد، ومن هنا يتميز الجو الأسري بالدفء والإستقرار والسكينة، ومن ناحية أخرى قد تتباين الأهداف وتختلف الإحتياجات ويعجز أفراد الأسرة عن تلبيةها وينشأ نوع من الصراع وتظهر المشاكل الأسرية وتتوتر العلاقات ويغيب الإستقرار، وبما أننا نؤمن أن الأسرة عماد المجتمع وقاعدة الحياة الإنسانية الأولى، وأنها إذا أسست على دعائم راسخة من الدين والخلق فإنها تكون لبنة قوية في بناء الأمة...ومن أجل ذلك كان فساد الأسرة وعدم استقرارها أو انحلالها منط فساد المجتمع وانهيائه.

وإذا تحدثنا عن الإستقرار الأسري في الجزائر فإننا نجد الأسرة الجزائرية تفتقر إلى الجو الأسري الذي يسوده التواصل والحوار الأسري البناء الذي يخلق نوع من الألفة والتراحم بين أفراد الأسرة الواحدة ويقرب وجهات نظرهم عن طريق الإقناع والإقتناع وليس عن طريق السيطرة وفرض الرأي وبالتالي يتحقق الإستقرار الأسري المنشود، وافتقار الأسرة الجزائرية لأساليب التواصل الأسري راجع إلى افتقادها لبرامج الإرشاد الأسري الهادفة إلى التقليل من الصراعات النفسية والاجتماعية الناتجة عن انسداد قنوات الحوار بين أفراد الأسرة الواحدة، وتحسين علاقة الأزواج ببعضهم البعض وعلاقة الآباء بأولادهم وذلك "على الرغم من أن خدمات الإرشاد الأسري معروفة منذ القدم نظريا إلا أنها لا تجد سبيلا إلى التطبيق ميدانيا لحل ما تعانيه الأسرة الجزائرية من صراعات نتيجة لغياب الوعي بأهميتها في تأمين الإستقرار الأسري"¹.

إننا إذا أردنا تحقيق الإستقرار الأسري المنشود علينا تحقيقه على مستويين هما:

-على مستوى المجتمع: من مسؤولية المجتمع أنه يسعى إلى تحقيق الإستقرار الأسري من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية اللازمة لرعاية الأسرة وحمايتها، وذلك من خلال تشريع القوانين التي تنظم العلاقات الأسرية وتحفظ الأسرة، إذ ينبغي علينا أن لا ننظر للأمر بنظرة مادية فقط ولكن علينا أن نتساءل ونحن نضع هذه القوانين عن مدى حمايتها للأسرة وحفاظها على الإستقرار الأسري، وكذلك من خلال مختلف المؤسسات الاجتماعية كالمدرسة ودور الحضانه وغيرها من المؤسسات التي تؤثر بدرجة كبيرة على العلاقات الاجتماعية بصفة عامة وعلى العلاقات الأسرية بصفة خاصة، فالمجتمع يتحمل المسؤولية كاملة مثله مثل الأسرة في توفير كل الخدمات التي تؤدي إلى صلاح الفرد فهو من يضمن أمنه وسلامته وحمايته من الإنحراف ومن كل الأخطار التي تهدده، فالفرد السليم هو منتج الأسرة السليمة والمجتمع السليم، والفرد المنحرف تكون الأسرة والمجتمع هما المسؤولان عن علاجه الصحي والنفسي وإعادة إدماجه في المجتمع .

فهناك أنظمة تعزل الأب عن أسرته، وتتعامل معه على أنه آلة، وإذا كان يصح في العالم الغربي أن تعمل الأم لساعات طويلة بعيداً عن أسرتها وأطفالها فهو لا يصح في مجتمعاتنا العربية عموماً ومجتمعنا الجزائري خصوصاً، إذ ينبغي علينا إعادة النظر في توقيت المرأة العاملة وذهابها في مهمة عمل طويلة بعيداً عن أسرتها، ومدة فترة الحمل وعطلة الأمومة وساعات الرضاعة... إلخ إذ أنني أرى وهو رأي شخصي أنه

¹رشيدة بلال، "الأسر الجزائرية في أمس الحاجة لخدمات الإرشاد الأسري" جريدة المساء، يومية، الجزائر: 7 ديسمبر 2012.

ينبغي علينا وضع حد لا يمكن تجاوزه بالنسبة لأوقات عمل المرأة العاملة الأم ولا يجب مقارنتها بالرجل ولو أن البعض قد لا يشاطرونني الرأي ويرون أن هذا تقصير في عملية الإنتاج وينقص من الإمكانيات المادية للمجتمع فالعبرة ليست بالمادة، وحتى في المقياس المادي فإن تفريط الأم في واجباتها الأسرية والتربوية يكلف المجتمع الكثير فالخلل التربوي والقيمي يخلف آثار عديدة على جميع المستويات وله آثار وخيمة على المستوى المادي أيضا، فحين ينحرف فرد من أفراد المجتمع فيكون مدمناً كم يكلف المجتمع في علاجه الصحي، وفي علاجه النفسي، وفي علاجه الاجتماعي، بل المجرم حين يقع في جريمة كم يكلف المجتمع من تكاليف مادية، وكم ينفق عليه في سجنه وبعد سجنه؟ لو حسبنا التكاليف المادية لرأينا أن التربية حتى بالمنظور المادي تختصر على المجتمع خطوات كثيرة.

وبالإضافة إلى ما ذكرنا من مسؤوليات المجتمع في تعميق الإستقرار الأسري لابد كذلك من إعادة تقويم التعامل مع وسائل الإعلام، فالمشاهد المتكررة على خشبة المسرح والأفلام التلفزيونية التي تجسد الخلافات المستمرة والعنف والطلاق التي تراها الأسر اليوم صباح مساء لها أثرها البالغ في هدم استقرار الأسرة وكأنها وسيلة لتطبيع التفكك الأسري واعتباره ظاهرة طبيعية وغير شاذة، ناهيك عن الأفلام التي تصور أم الزوجة أو الحماة على أنها أكبر مشكلة تواجه الأزواج بعد الزواج بل تصبح عدوه اللدود وللتخلص منها قد يرتكب جريمة في حقها تصل حتى إلى القتل العمدي، ضف إلى ذلك البرامج المختلفة التي تقدمها وسائل الإعلام عبر القنوات الفضائية، وعبر شبكة الإنترنت التي تصور الإثارة التي تحدث أثراً غير مباشر على الأزواج، فكل من الرجل والمرأة حين يرى صورة فاتنة في التلفاز أو على شبكة الإنترنت ربما يقوده ذلك إلى مواقع الفساد والبحث عما وراء ذلك، وهذا من أعظم ما يؤثر على الأسرة، وقل ما نشاهد مسرحية أو فيلم يصور لنا العلاقات الأسرية في أحسن صورها سواء بين الأزواج أو بين كافة أفراد المجتمع كصور التكافل والتضامن الاجتماعي ورعاية المسن ومساعدة المحتاج...إلخ.

ولما كان الإستقرار الأسري ضروري للحفاظ على تواجد النظام الأسري ككل كان لزاما على كل من الزوجين السعي إلى تحقيقه للمحافظة على الكيان الأسري خاصة الزوجة التي يقع على عاتقها الجانب الأكبر من المسؤولية وبالخصوص إذا كانت عاملة خارج المنزل فتعدد الوظائف والأدوار الأسرية والمهنية يجعلها تواجه تحديات كبيرة من أجل المحافظة على استقرار أسرتها وتماسكها.

- على مستوى الأسرة: إن الأسرة لها دور كبير في تحقيق الإستقرار الأسري مثلها مثل المجتمع وأكثر إذ هي اللبنة الأساسية في بناءه والمحرك الأساسي لشبكة العلاقات الأسرية والاجتماعية بلا منازع، لذلك لا بد من أدائها لدورها على أكمل وجه ليستقر أفرادها ويمهّنوا بعيشهم ويستقر المجتمع أيضا، فالإستقرار

الأسري لا تعود ثماره على الزوجين فقط إذ تنعكس على الأبناء بل على المجتمع كله، ومن ثمة لا بد أن يسعى الزوجان من خلال الأسرة إلى تقوية الإستقرار الأسري والتضحية والتحمل في سبيل تحقيق مثل هذا الهدف والإهتمام أكثر بالأسرة عن طريق زيادة الوقت المخصص لها مثلاً، حيث إذا تأملنا الأسرة في الماضي نجدها كانت تملك وقتاً واسعاً يستغله أفرادها في تبادل أطراف الحديث أو تبادل الزيارات مع الأهل والجيران والأصدقاء... إلخ، وفي هذا الوقت استجدت عوامل كثيرة سرقت جزءاً كبيراً من هذا الوقت الثمين للأسرة، والأمثلة على ذلك كثيرة: فجهاز التلفاز مثلاً سرق من الأسرة الجزائرية والعربية الكثير من الوقت فقد سماه البعض المجمع المفرق فهو يجمع أفراد الأسرة حوله أجساداً فقط ويفرقهم أرواحاً إذ يصمتون ويهتمون بالنظر والتركيز إلى ذلك الصندوق العجيب ولا يستمتعون بلمتهم مع بعضهم البعض، كما أن انشغال الأبوين بالعمل وغيابهما لوقت طويل عن الأبناء ينقص من الوقت المخصص لاجتماع أفراد الأسرة في المنزل مع بعضهم البعض، فالأب الذي يظل غائبا طول النهار قد ينشغل عند عودته من العمل أيضا ببعض الأمور والإرتباطات الأسرية والاجتماعية دون أن ينتبه أنه مقصر في حق أولاده خاصة في ظل خروج الأم إلى العمل وانشغالها هي الأخرى عنهم، كل هذا يدعو إلى ضرورة التفات الأبوين إلى حاجة الأبناء إليهم وذلك بزيادة الوقت المخصص لهم في اليوم، وجعل الأولاد والأسرة ككل من الأمور ذات الأولوية، وذلك بالحفاظ عليها والبحث عن حلول لمشاكلها لأن المشاكل الأسرية هي الأرض الخصبة التي ينمو فيها التفكك الأسري وتمهد الطريق أمام الفشل الأسري وتفكك العلاقات الأسرية .

ثامنا: عمل المرأة والأسرة في المجتمع الجزائري

إن الوضع الاجتماعي الجديد الذي تعيشه أسر النساء العاملات نتيجة التغييرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة التي تعرضت لها المجتمعات عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة أحدث هو الآخر سلسلة من التغييرات في النظام الأسري وخاصة في الوظائف والأدوار الاجتماعية، وبالتالي كان له آثار عديدة على الأسرة وعلى المرأة نفسها وعلى الأبناء وحتى على المجتمع الكلي من خلال مؤسساته المختلفة.

والمجتمع الجزائري في عمومه والأسرة الجزائرية بصفة خاصة تفتقر إلى الدفء الأسري بسبب غياب الحوار والتواصل الاجتماعي بين أفرادها، وخاصة بخروج المرأة إلى ميدان العمل الذي قلب الموازين وزاد الطين بلة، حيث تداخلت الأدوار واختلطت الوظائف الأسرية، لأن المرأة سواء كانت مأكثة بالبيت أو عاملة هي محور الأسرة وتلعب دوراً أساسياً في استقرارها واستقرار المجتمع ككل لكن هذا الدور قل ما يعترف به محيط لا يقدر المرأة ولا يعطيها الإعتبار والإهتمام اللازم .

فالزوجة العاملة حتى ولو كانت عاملة وليس لها وقت كافي للإهتمام بأسرتها نجدتها تحاول تنظيم وقتها وتدفع راحتها ثمنا لراحة أسرتها، فلا تخلو أي حياة زوجية من المشاكل ولكن الزوجة الذكية هي التي تتحدى العقبات وتضحي في سبيل تماسك أسرتها وتسعى دائما لإعادة الروح لحياتها الزوجية، فهي تعلم أن الزواج لا يحب الزوجة العبوس المتهمكة الشديدة الغضب والمعاتبة فهي تسعى دائما رغم تعبها إلى استبدال العتاب بالكلام الجميل، والإبتعاد عن طرح الأسئلة والتحقيق المستمر، واختيار الوقت المناسب للسؤال وبطريقة لطيفة ومناسبة، وخير نساء تقندي بهن المرأة هن الصحابيات وأمّهات المؤمنين فنجد السيدة خديجة رضي الله عنها مثلا زوج رسول الله عليه السلام تضرب لنا أروع الأمثلة في حسن معاملة الزوج فهي قدوة حسنة لكل النساء المسلمات "فالزوجة التي تساند زوجها وتمنحه الدعم والحنان اللازم لأنه يكون دائما بحاجة إلى شريكة حياته خاصة حين يمر بظروف صعبة أو يواجه فشلا أو أزمة"¹.

وبالنسبة لعمل المرأة فنجد وجود تيارين مختلفين في الرأي: يؤكد أصحاب التيار الأول على الآثار الإيجابية لعملها من خلال الرضا النفسي الذي يترتب عن هذا العمل وبالتالي ينعكس ذلك عليها وعلى أسرتها، ويرى أصحاب التيار الثاني: أن عمل المرأة له آثار سلبية بالدرجة الأولى وخاصة إذا كانت ربة أسرة، ومما لاشك فيه أن الإستقرار الأسري للمرأة العاملة يتأثر بعمق خاصة إذا كانت الظروف المحيطة بها غير مواتية ولا تتلاءم مع هذا الوضع وسنتعرض فيما يلي للتيارين أو الرأيين:

-الرأي الأول الذي يتناول الأثر الإيجابي:

يرى أصحاب هذا التيار أن اقتحام المرأة لميدان العمل أدى إلى حدوث تغييرات في بنية ووظيفة الأسرة الحديثة، ومن أهم مظاهر هذا التغيير مشاركة المرأة في ميزانية الأسرة وتخفيف الحمل الذي كان على عاتق الزوج وحده الأمر الذي أعطاها مكانة خاصة في اتخاذ القرارات الأسرية وساهم بشكل كبير في تحقيق الإستقلال الاقتصادي لها ولأسرتها، مما ساعدها على الإستقرار والتماسك وذلك من خلال تجاوب زوجها معها في تدبير شؤون الأسرة والأبناء، حيث أصبحت العلاقة بينهما تقوم على أساس التعاون المتبادل، وذلك بعد أن كان الرجل هو الوحيد الذي يحق له اتخاذ القرارات داخل الأسرة ودخله هو الدخل الوحيد أيضا، وبالتالي كان هو الأمر النهائي "و قد بينت الدراسة التي قام بها بلود وهاملين حول أثر عمل الزوجة خارج المنزل على التغيير في السلطة الأسرية والممارسات الفعلية للسلطة أن عدد القرارات التي

¹.آمال مرابطي، "هكذا تكتمل وظيفة الحفاظ على الأسرة والإستقرار الإجتماعي" جريدة الشعب، يومية، الجزائر: الأحد 15 مارس 2015.

اتخذتها الزوجات العاملات ووضعت موضع التنفيذ أكثر من عدد القرارات التي اتخذتها الزوجات غير العاملات " ¹ .

فالإستقلال المادي للمرأة العاملة مكنها من الإستقلال في الرأي واتخاذ القرار وحقق لها مكانة داخل المجتمع إلا أن هذا بقي أمر نسبي، حيث تبقى القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد التي تميز كل مجتمع تلعب دورا هاما هي الأخرى وتفعل فعلها بالنسبة لعمل المرأة أو أي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية الأخرى.

-الرأي الثاني الذي يتناول الأثر السلبي:

بمجرد خروج المرأة التي هي الركيزة الأساسية في الأسرة للعمل تسند إليها مهام أخرى زيادة إلى وظيفة الأمومة والقيام بالأعمال المنزلية اللامتناهية من طبخ وتنظيف وغسل الملابس إلخ وبالتالي يؤثر كل هذا التغيير في طبيعة العلاقة بين الزوجين وفي تقسيم الأدوار داخل الأسرة.

إضافة إلى أن عمل المرأة يمنحها بعض الصلاحيات التي لا نجدها عند المرأة الماكثة بالبيت مثل المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية ووجود نوع من التسلط لدى بعض النساء العاملات، مما يؤدي إلى تضارب الآراء بين الزوجين وخلق العديد من المشاكل لأن الزوج لا يتقبل هذه السيطرة خاصة إذا تعلق الأمر ببعض القرارات المصيرية في الأسرة، وفي نفس الوقت قد نجد أن المشاكل الأسرية تحدث بسبب الدخول الإضافي للمرأة عندما يطلب منها الزوج المشاركة في نفقات الأسرة أو يطلب منها منح كل راتبها ومن الممكن أن يلقي كل نفقات الأسرة على عاتقها لوحدها، وبسبب هذه المشاكل تذوب المقومات الأساسية التي تركز عليها الأسرة المتمثلة في الحب والتفاهم والتشارك وكل القيم المعنوية التي تحمل معنى الزواج، وتتحوّل الحياة الزوجية إلى جحيم من المشاكل والصراعات التي لا تنطفئ وربما تتفكك الأسرة ويتشرد الأبناء ويحدث الطلاق الذي هو أبغض الحلال عند المولى عز وجل .

يمكن القول في الأخير أنه من الأسباب التي تحقق التماسك والإستقرار داخل الأسرة من مختلف الجوانب: (الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية والنفسية) هو تعديل النظرة القائمة حول الزواج من مفهوم جنسي إلى كونه مشروع اجتماعي، بل هو مشروع أمة الهدف منه تكوين أسرة قوامها: المودة الرحمة، السكنينة والتسامح، الأخوة والحوار، التآلف... إلخ، وغايتها إعمار الأرض وتحقيق مبدأ الخلافة.

¹.نادية فرحات، مرجع سابق، ص 127.

فالرؤية الإسلامية للأسرة تتميز بأنها رؤية متكاملة بدءا من كونها أصل الحياة الاجتماعية الإنسانية التي بدأت مع سيدنا آدم وأمناء حواء، والتي لا يمكن للمجتمع أن يقوم قياما صالحا إلا عليها، وانتظامها يعد مصدرا من مصادر تحقيق الأمن والإستقرار"¹.

فقد كان الإسلام أشد حرصا واهتماما بمقومات نظام الأسرة لاعتبارها نواة تنبثق عنها جميع العلاقات البشرية ولفعاليتها في بناء المجتمع السليم مصداقا لقول النبي ﷺ " مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " وهذا الحديث يؤكد على العلاقة الوطيدة التي تربط الأفراد وتجعل العلاقة بينهم متشابكة من حيث الأدوار والوظائف سواء كان ذلك داخل المجتمع الصغير (الأسرة) أو داخل المجتمع الكبير .

خاتمة:

إن الإحساس بالرضا والطمأنينة والراحة وخلق جو أسري هادئ هي الغاية التي يصبو كلاً من الزوجين إلى تحقيقها، فالإستقرار الأسري في معناه العام ليس خلو الحياة الأسرية تماما من المشاكل وإنما هو حالة يصل إليها أفراد الأسرة بعد توفر جملة من الشروط: أهمها الإبتعاد عن الذاتية وقيام كل فرد بواجباته قبل أن يطالب بحقوقه خاصة الزوجة العاملة الأم التي إن لم تجد المساندة الأسرية والدعم اللازم من طرف جميع أفراد الأسرة وحتى من طرف المجتمع فإن ذلك يؤدي لا محالة إلى حدوث خلل داخل الأسرة والمجتمع ككل .

¹ كتنزة عيشور، مهدي عوارم، " التماسك الأسري...تعريفه وعوامل تحقيقه"، الملتقى الوطني الثاني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة ورقلة: أيام 9 و10 أبريل 2013، ص14.

الجانب الميداني

الفصل السادس:

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد

أولا- مجالات الدراسة

ثانيا- المنهج المستخدم في الدراسة

ثالثا- عينة البحث

رابعا- الأدوات المستخدمة في جمع البيانات

خامسا- الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

سادسا- صعوبات الدراسة

سابعا- خصائص مجتمع البحث

خاتمة

تمهيد:

يعتبر البحث العلمي بمناهجه وإجراءاته من الأمور الضرورية لأي حقل من حقول المعرفة وهو الطريقة المنهجية الوحيدة للكشف عن الغموض والوصول إلى الحقيقة، إذ أن أي دراسة لا تكتسب الصفة العلمية إلا إذا بنيت على أساليب وقواعد علمية سليمة.

وسنبين في ما يلي: الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية وذلك بتحديد مجالات الدراسة:

(المجال المكاني، المجال البشري، المجال الزمني)، إضافة إلى المنهج المتبع في الدراسة والعيينة المختارة وأدوات جمع البيانات المتمثلة في الإستمارة، الملاحظة، المقابلة، والوثائق والسجلات للوصول إلى النتائج المرجوة من البحث.

أولاً: مجالات الدراسة

يتضمن المجال العام للدراسة في بلدية الشمرة التي أنشئت بقرار من إدارة الإستعمار الفرنسي في جانفي سنة 1957م بعدما كانت جزء من المركز الإستعماري للبلدية المختلطة لعين القصر والتي كانت تضم (03) مواقع هي:

- (بولهيلاات حالياً) والتي كانت تسمى ليوطو سابقاً.

-الشمرة

-لعشاش

تقع بلدية الشمرة في القسم الشمالي الشرقي لولاية باتنة وتبعد عن مقر الولاية بحوالي 54 كلم

يحددها:

-من الشرق: ولاية خنشلة وأم البواقي

-ومن الغرب: بلديي المعذر وتيمقاد

-ومن الجنوب: بلدية أولاد فاضل

-ومن الشمال: بلديتي بولهيلاات وبومية.

تتربع على مساحة قدرها 262.72 كلم² وهي تحتل بذلك الترتيب الثامن على مستوى الولاية.

و قد بلغ عدد سكانها حوالي: 1707 نسمة¹ موزعين بين مركز البلدية والمقاطعات التابعة لها حيث يتمركز معظمهم بمركز البلدية والباقي في المناطق الريفية (المقاطعات) حيث يتوزعون كما يلي:

-المناطق المبعثرة: أي الأرياف والمشاتي 3359 نسمة.

-المنطقة الحضرية: 13715 نسمة.

المنطقة الريفية: تتكون من عدة مشاتي أهمها:

- مشته مرزقلال- مشته قساس- مشته قابل لفجوج- مشته لعجاردية- مشته لعريش- مشته عين البيضاء- مشته تكباوت- مشته أولاد العمراوي- مشته بويلف- مشته بوعريف- مشته ظهر عمران- مشته لمغربي- مشته أولاد سلطان-

المنطقة الحضرية: تتكون من عدة أحياء هي:

- حي الدوك- حي دوار الشعير- الحي القديم- حي مسجد النور- حي النواصيرية- حي الكدية- حي دغوش- الحي الإداري- حي قرعة الوز-التحصيل البلدي 515 قطعة- تحصيل أبناء الشهداء- حي عبد اللاوي-حي بلبود...إلخ .

تقع بلدية الشمرة في مفترق الطرق حيث يربطها بالشبكة الوطنية للطرق الوطنية رقم 87 في اتجاه مدينة تيمقاد الأثرية، ويربطها بالبلديات المجاورة الطرق الولائية.

وتعتبر همزة وصل بين ولايات الشرق (خنشلة، تبسة، أم البواقي، عنابة، سوق أهراس) في اتجاه ولايات الشمال وخاصة الجزائر العاصمة .

وتضم دائرة الشمرة حاليا بلديتين هما: بلدية الشمرة وبلدية بولهيالات .

يسود بلدية الشمرة المناخ القاري الذي يتميز بحرارته وجفافه صيفا وبرودته ورطوبته شتاءا .

تتوفر على 12 مدرسة ابتدائية موزعة بين مركز البلدية والمناطق الريفية و03 إكماليات وثانوية واحدة مع وجود مركز للتكوين المهني والتمهين، ومركز ثقافي يقدم خدمات متعددة للشباب في ميادين الإعلام الآلي والحرف اليدوية خاصة للإناث مثل: الخياطة، الحلاقة... إلخ بالإضافة إلى أن هذا المركز يقوم

¹. الإحصاء العام للسكان والسكن، 2008 .

بالتنسيق مع الجمعيات والمنظمات المختلفة بتنظيم نشاطات متعددة خاصة فيما يخص الإحتفال بمختلف المناسبات .

كما يوجد بالبلدية مكتبة فتحت أبوابها مؤخرا للسكان وتضم (4500) كتاب، إضافة إلى المركب الرياضي جواري يقدم عدة نشاطات رياضية أهمها: قاعة للكراتي والجيدو... إلخ وملعب بلدي ومسبح وملعب جوارية .

وتحتوي البلدية أيضا على: (مركز للبريد والمواصلات، مؤسسة عمومية للصحة الجوارية، أربع قاعات علاج منها ثلاثة بالمشاتي ومكتب للصحة المدرسية، وحدة للحماية المدنية، مقر البلدية، مقر الدائرة، مقر أمن الدائرة، الدرك الوطني، القسم الفرعي الفلاحي، القسم الفرعي للبناء والتعمير، خزانة البلدية، صندوق الضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، إتصالات الجزائر، مقر الخلية الجوارية، إضافة إلى محجرتين تابعتين للقطاع الخاص (محجرة بوخلوف ومحجرة بولزاير السعيد)مركب الدواجن ببلدية بولهيلات، عدة مداجن موزعة على مشاتي الدائرة وعدة تعاونيات فلاحية (متعددة الخدمات) .

وأهم الطرق والمحاور الكبرى التي تمر وتتخلل البلدية:

الطريق الوطني رقم 87 بإتجاه تيمقاد جنوبا إلى غاية مفترق الطريق بإتجاه بولهيلات شمالا على مسافة 16 كلم .

يتوسط مدينة الشمرة الطريق الولائي رقم 20 بإتجاه بولفرايس على مسافة 10 كلم.

1- المجال المكاني

لقد أجرينا الجانب الميداني من الدراسة وقمنا بتطبيق الإستمارة على مستوى عدة قطاعات، وتم اختيارها على أساس تواجد أكبر عدد للنساء العاملات بها وهي: قطاع التعليم، قطاع التكوين المهني والتمهين، قطاع الصحة، قطاع الخدمات ممثل في البلدية وصندوق الضمان الاجتماعي ومكتبة البلدية.

-أسباب اختيار بلدية الشمرة كمجال للدراسة:

كون البلدية تقع في محيط إقامة الباحثة مما يساعدها على التنقل على مدار المدة التي أنجزت فيها الدراسة الميدانية إلى البلدية، ويسهل عملية الإتصال بعينة البحث، ويختصر لنا الجهد والوقت.

وجود دراية معرفية لدى الباحثة حول خصوصية البلدية مما يساعدنا على فهم الخصوصيات الاجتماعية للمنطقة.

التمكن من تذليل الصعوبات والعراقيل التي قد تواجهنا وتعرقل السير الحسن للدراسة وذلك من خلال الإستعانة بالعلاقات الشخصية، الأصدقاء، مختلف الإدارات والمؤسسات، الجماعات المحلية... إلخ.

2-المجال البشري:

تم تطبيق الإستمارة على المرأة العاملة المتزوجة الأم حيث شملت (85) امرأة، كما شملت أزواجهن البالغ عددهم (79)، وذلك بغرض توضيح المعلومات المتحصل عليها والوصول إلى نتائج أكثر واقعية ودقة، وقد تعذر علينا الإتصال بستة أزواج حيث من المفروض أن يكون عددهم (85) نظرا لكون أغلبهم يعملون في أماكن بعيدة، وحتى الذين يعملون بأماكن قريبة فهم يغيبون طول النهار مما صعب على الباحثة الإتصال بهم .

3- المجال الزمني:

تم إنجاز هذه الدراسة على مرحلتين هما:

-المرحلة أو الدراسة الإستطلاعية:

إن طبيعة البحث هي التي تفرض على الباحث القيام بهذه الدراسة التي تسمح لنا بالكشف عن خصائص العينة والظاهرة المدروسة وتمكننا من إجراء ملاحظة أولية للميدان، والهدف منها هو: جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات من أجل التعرف على مجتمع الدراسة وتحديد خصائصه أكثر فأكثر، ومن ثمة إعادة توضيح فرضيات الدراسة أو صياغة فرضيات جديدة تخدم البحث، إضافة إلى أن هذه الدراسة تمكننا من تجريب الإستمارة ميدانيا وإعادة صياغتها وتعديلها.

ولقد تمت هذه الدراسة الإستطلاعية في حقيقة الأمر منذ اختيارنا لموضوع الدراسة حيث أن البلدية تقع في حدود إقليم الباحثة والتي لها فيها علاقات قرابة وزمالة مع أهالي المنطقة خاصة النساء مما ساعدنا على فتح نقاشات حول موضوع الدراسة، وذلك للإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتكوين رصيد معرفي حوله .

-أهداف الدراسة الإستطلاعية:

تتلخص أهداف الدراسة الإستطلاعية فيما يلي:

-على ضوء الدراسة الإستطلاعية يتم تعديل أو إعادة صياغة فرضيات البحث والتي تمكنا من الإجابة على التساؤلات المطروحة وعلى رأسها الكشف عن طبيعة الأثر الذي يخلفه عمل المرأة على الإستقرار الأسري ومدى طبيعة العلاقات بينها وبين أفراد أسرتها وذلك للخروج بإجابات أولية تبقى قابلة للنفي أو التأكيد بعد إجراء الدراسة الميدانية .

-تجريب إستمارة البحث الأولية وتعديلها أو إعادة صياغة بعض الأسئلة حسب ما تسفر عنه الدراسة الإستطلاعية وذلك لتطبيقها فيما بعد على بقية أفراد العينة .

-وصف عينة الدراسة الإستطلاعية:

تتطلب الدراسة الإستطلاعية التنقل إلى مكان عمل المبحوثات خلال فترة الراحة أو وقت الفراغ بالنسبة للعاملات في قطاع التعليم، أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فقد تم الإلتقاء بالمبحوثات خلال فترة الراحة الفاصلة بين الفترة الصباحية والفترة المسائية: (12:00-13:00)، أما بالنسبة للأزواج فممنهم من يعمل بمؤسسات عمومية يسهل الإتصال بهم، أما الذين تعذر علينا الإتصال بهم نظرا لبعدها أماكن عملهم فقد تم الإتصال بهم لاحقا عن طريق زوجاتهم.

وقد تم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة بين (04) و(08) جانفي 2015.

حيث قامت الباحثة بسؤال المبحوثين والمبحوثات وتسجيل الإجابات مباشرة بعد الإجابة عنها من طرفهم، كما أخذت الباحثة بعين الإعتبار استجوابهم على انفراد وتجنب استجوابهم أمام أزواجهم أو أمام زملاء العمل حتى لا نخرجهم ونحصل على إجابات صحيحة وأكثر واقعية.

كما أننا حاولنا جعل هذه الدراسة تتم على شكل مقابلة موجهة نحو أهداف البحث مع ترك حرية نسبية للمبحوثات والمبحوثين للتعبير عن آرائهم، وكان أهم سؤال ركزنا عليه بالنسبة للمبحوثات هو: باعتباركن زوجات وأمهات عاملات تعترض حياتكن اليومية مجموعة من العوائق هل أثر ذلك على استقراركن واستقرار أسركن؟ وتم طرح نفس السؤال على المبحوثين كذلك.

جدول رقم 9: يصف عينة المبحوثات اللواتي أجريت عليهن الدراسة الإستطلاعية:

الرقم	وظيفة المبحوثات	السن	المستوى التعليمي	عدد الأبناء	سن الزواج
01	معلمة	28	جامعي	02	23
02	أستاذة	35	جامعي	04	29
03	أستاذة	33	جامعي	03	29
04	عاملة بالإدارة	44	ثانوي	04	25
05	ممرضة	38	ثانوي	02	31
06	قابلة	49	جامعي	04	27
07	طبيبة	51	جامعي	04	26
08	رئيسة المستخدمين	36	جامعي	01	29
09	عاملة بالإدارة	34	ثانوي	02	28
10	معلمة	37	جامعي	02	33

جدول رقم 10: يصف عينة المبحوثين الذين أجريت عليهم الدراسة الإستطلاعية:

الرقم	وظيفة المبحوثين	السن	المستوى التعليمي	سن الزواج
01	معلم	33	جامعي	28
02	موظف	37	جامعي	31
03	أعمال حرة	35	جامعي	31
04	عامل بالإدارة	48	ثانوي	39
05	دركي	46	ثانوي	39
06	متقاعد نسبيا	55	جامعي	33
07	مهندس	55	جامعي	30
08	عامل مهني	39	جامعي	32
09	عامل يومي	36	ثانوي	30
10	معلم	39	جامعي	35

-عرض نتائج الدراسة الإستطلاعية:

من أهم النتائج التي خرجت بها الباحثة من خلال تحليل محتوى العشر استمارات المملوءة من طرف المبحوثات ما يلي:

01-أغلب المبحوثات صرحن أنهن يعملن بدافع اقتصادي بالدرجة الأولى وذلك لسد حاجياتهن وحاجيات أسرهن.

02- أغلب المبحوثات صرحن أنهن يساهمن في نفقات الأسرة بإرادتهن.

03- المرأة العاملة تعاني من ضيق الوقت بسبب العمل وعدم وجود وقت للقيام بزيارة الأقارب أو الإعتناء بنفسها.

04-أغلب المبحوثات يشتكين من عدم مساعدة أزواجهن في القيام بالأعمال المنزلية.

05- أغلب المبحوثات صرحن أن أزواجهن يساعدهن في القيام ببعض الأعمال المتعلقة برعاية الأبناء.

06- أغلب المبحوثات صرحن أن العمل الخارجي أدى إلى اعتماد الأبناء على أنفسهم في القيام ببعض شؤونهم الخاصة.

07- أغلب المبحوثات صرحن أن عملهن خارج المنزل أدى إلى حدوث نوع من الخلل في تقسيم الأدوار داخل الأسرة.

08- أغلب المبحوثات صرحن أنهن يشاركن في اتخاذ القرارات داخل الأسرة.

09- أغلب المبحوثات صرحن أن عملهن خارج المنزل لم يتسبب في التأثير على استقرارهن واستقرار أسرهن، بل على العكس فهو أحد العوامل المساعدة على الإستقرار ولكن مع توفر جملة من الشروط والعوامل المكتملة.

من أهم النتائج الميدانية التي خرجت بها الباحثة من خلال جمع المعلومات وتحليل محتوى العشر استمارات المملوءة من طرف المبحوثين ما يلي:

01-صرح معظم الأزواج أن زوجاتهم يعملن بدافع اقتصادي بالدرجة الأولى وذلك لسد حاجياتهن وحاجيات أسرهن، ثم تأتي العوامل الأخرى فيما بعد وعلى رأسها تحقيق إشباعات اجتماعية ونفسية.

- 02- صرح معظم الأزواج أن زوجاتهم يساهمن في نفقات الأسرة بإرادتهن.
- 03- صرح معظم الأزواج أن زوجاتهم تشتكين من ضيق الوقت والإرهاق بسبب ازدواجية الدور.
- 04- أغلب المبحوثين صرحوا أنهم لا يساعدون زوجاتهم في الأعمال المنزلية بسبب عدم وجود الوقت الكافي لذلك، لكنهم يقومون أحيانا بالمساعدة في بعض الأعمال التي تخص شؤون الأبناء.
- 05- أغلب المبحوثين صرحوا أن عمل زوجاتهم خارج المنزل أدى إلى حدوث نوع من الخلل في تقسيم الأدوار داخل الأسرة.
- 06- أغلب المبحوثين صرحوا أنهم يشركون زوجاتهم في اتخاذ القرارات داخل الأسرة.
- 07- أغلب المبحوثين صرحوا أن عمل زوجاتهم خارج المنزل لم يؤثر سلبا على استقرار المرأة بصفة خاصة والأسرة ككل بصفة عامة، ولكن المرأة العاملة في رأيهم بحاجة إلى توفر جو أسري يساعدها على القيام بوظائفها المنزلية كأم وزوجة وكذا وظائفها في العمل .

-المرحلة التطبيقية:

خلال هذه المرحلة وقبل توزيع الإستمارات على أفراد العينة، قامت الباحثة بالتقرب من المبحوثات وأزواجهن بغرض شرح الأسئلة الواردة وإقناعهم بأن الباحثة ملتزمة بالسرية التامة، وأن أي معلومة يصرحون بها لا تستعمل إلا لأغراض علمية بحتة، بالإضافة إلى أنها لا تحتوي على المعلومات الشخصية للمبحوثين مثل الإسم واللقب .

وبعد ذلك تم النزول إلى الميدان وتوزيع الإستمارة على جميع أفراد العينة، وكان ذلك بداية من يوم 14 جانفي 2016 إلى غاية 23 فيفري 2016 حيث استغرقت الدراسة (41) يوما، وذلك بعد الإتصال بالمسؤول المباشر للمبحوثات مع الرجوع إلى بعض الوثائق لمعرفة عدد العاملات المتزوجات واللواتي لديهن أطفال، وكذا معرفة بعض المعلومات مثل أوقات ومكان العمل لتسهيل اللقاء بهن وريح الوقت.

أما بالنسبة للأزواج فقد واجهنا صعوبة في الإتصال بهم نظرا لكون أغلبهم في مكان العمل ويتعذر علينا الإتصال بهم في المنزل ورغم ذلك حاولنا الوصول إليهم عن طريق زوجاتهم كما سبق وأن ذكرنا.

ثانيا: المنهج المستخدم في الدراسة

إن المنهج حسب مارلين قرافيتز "هو مجموعة العمليات الذهنية التي تحاول من خلالها علم من العلوم بلوغ الحقائق المتوخاة، مع احتمال تباينها والتأكد من صحتها"¹.

"و المنهج يهدف إلى تنمية الأسلوب العلمي في التفكير للتوصل للحقائق وكشفها يعتمد أساسا على كيفية تفكير الدارس أو الباحث إذا ما واجهته مشكلة"²، وبذلك فهو ليس إلا "خطوات منظمة يتبعها الباحث في معالجة المواضيع التي يقوم بدراستها إلى أن يصل إلى نتيجة معينة"³.

إن المنهج يعتبر العمود الفقري في تصميم البحوث الاجتماعية، واختلاف الظواهر الاجتماعية يفرض على الباحث استخدام منهج معين لمعالجتها، وكل منهج يفرض على الباحث شروط وقواعد محددة خاصة به يجب على الباحث التقيد بها.

إن طبيعة الموضوع هي التي تحدد لنا نوع المنهج الذي يجب انتهاجه لذلك فقد تم اختيار المنهج الوصفي في هذه الدراسة نظرا لتماشيه مع طبيعة موضوع البحث الذي يتمحور حول: معرفة أثر خروج المرأة إلى العمل على الإستقرار الأسري في المجتمع الجزائري من خلال آراء ووجهات نظر النساء العاملات باعتباره أكثر مناهج البحث الاجتماعي ملاءمة للواقع الاجتماعي ناهيك عن قدرته على كشف الحقائق المطلوبة في الدراسة وتصنيف البيانات وتحليلها تحليلًا سوسيولوجيًا وموضوعيًا لأن المنهج الوصفي كما يقول كامل محمد المغربي: "ليس مجرد وصف للأشياء الظاهرة للعيان، بل إنه أسلوب يتطلب البحث والتقصي والتدقيق في الأسباب والمسببات للظاهرة الملموسة، لذلك فهو أسلوب فعال في جمع البيانات... لأنه يزودنا بوصف للمتغيرات التي تتحكم في الظواهر قيد الدراسة سواء كانت تلك الظواهر تربية أو اجتماعية أو نفسية"⁴.

من هنا جاء المنهج الوصفي مناسبًا لموضوع البحث، بحيث استخدمنا فيه جميع تقنياته من جمع البيانات عن طريق ملاءمة الإستمارات والمقابلة والملاحظة المنظمة المباشرة، ثم استخدمنا كذلك المنهج

¹. Gratwiz Madeline, *les methodes des sciences sociales*, Ed. DA loz, paris, 1976, p: 332.

². أيمن أبو الروس، كيف تكتب بحثًا ناجحًا، دار الطلائع، القاهرة: دون سنة نشر، ص 10.

³. عمار بوحوش ومحمد محمود الذنبيات، *مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1985، ص 12.

⁴. أحمد عبد الحكيم بن بعطوش، "التخطيط العائلي وتأثيره على القيم الاجتماعية في الأسرة الريفية"، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة: 2014، ص 244.

الإحصائي الذي يساعدنا على القيام بتحليل البيانات للوصول إلى نتائج تفسيرية وتحليلية، بهدف تكوين معرفة تراكمية تكون بمثابة الأرضية التي يعتمد عليها الباحثين مستقبلا للقيام بدراسات جديدة.

ويعد المنهج الإحصائي من بين المناهج التي تسمح لنا بوصف النتائج التي تم الوصول إليها وتحليلها وتفسيرها، كما يمكننا المنهج الوصفي من استخدام الأدوات المناسبة مع طبيعة البحث حيث ساعدنا على تفسير أثر خروج المرأة إلى العمل على الإستقرار الأسري في المجتمع الجزائري من خلال جمع آراء ووجهات نظر النساء العاملات بعد ملاً الإستثمارات وتبويب البيانات وتحليلها.

ثالثاً: عينة البحث

هي تلك الطريقة التي يختار بها جزء من مجتمع البحث لكي نحكم على الكل "وغالبا ما يجد الباحث نفسه غير قادر على دراسة جميع مفردات البحث علاوة على أن دراسة المجتمع ككل قد تكون مضيعة للوقت وتبيدا للجهد والمال بغير مبرر"¹.

نظرا لتجانس مجتمع البحث والذي نقصد به: "مجموع الحالات التي تطبق عليها خصائص معينة تحدد وفقا لموضوع الدراسة"² أي كل أفراد المجتمع المراد دراسته والذين نريد استجوابهم للحصول على البيانات المطلوبة لهم خصائص اجتماعية وثقافية وبيئية متشابهة (وجود مختلف الفئات العمرية، وجود مختلف المستويات التعليمية، الهدف من البحث متقارب لأن الأفراد المعنيين بالدراسة والبحث هن النساء العاملات وأزواجهن) ونظرا لكون الهدف من البحث هو معرفة مدى تأثير عمل المرأة على استقرارها واستقرار أسرتها أخذنا أكبر عدد ممكن من النساء العاملات المتزوجات اللواتي لديهن أبناء بغض النظر عن عمر هؤلاء الأبناء مع استثناء الأرامل والمطلقات والعازبات والمتزوجات اللواتي ليس لديهن أبناء، على اختلاف مهنتهم ومستواهم التعليمي، وكذا أزواجهن في قطاعات حكومية مختلفة على مستوى بلدية الشمره، تم اختيارها على أساس تواجد أكبر عدد للنساء العاملات بها كدراسة حالة باعتبارها المجال المكاني للبحث، وقد شملت الدراسة القطاعات التالية: قطاع التكوين المهني والتمهين قطاع التعليم، قطاع الصحة، قطاع الجماعات المحلية، قطاع الخدمات، حيث تم اختيار هذه المؤسسات نظرا لتواجد أكبر عدد من النساء العاملات بها وهذه هي كل المؤسسات التي يوجد بها أكبر عدد

¹. خالد حامد، منهج البحث العلمي، دار ربحانة، الطبعة الأولى، الجزائر: 2003، ص 123.

². علي عبد الرزاق جبلي وآخرون، البحث العلمي الاجتماعي ومدخله ومناهجه وطرائقه، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية: 2003، ص 309-311.

من النساء العاملات حيث تم استثناء أربعة مدارس ابتدائية وإكاديمية واحدة، وذلك نظرا لكثرة عدد المؤسسات التعليمية مقارنة مع باقي المؤسسات ولكي يكون هناك تنوع بالنسبة لمجال العمل .

ورغم صعوبة إجراء الدراسات المسحية إلا أننا ونظرا لصغر حجم البلدية، وقلّة النساء العاملات بها قد تم اختيار عينة البحث بطريقة المسح الشامل حيث شملت الدراسة كل النساء العاملات المتواجدات بالمؤسسات التي تم اختيارها لكي تكون ممثلة لواقع المرأة العاملة على مستوى بلدية الشمرة، وذلك للتمكن من معرفة مدى تأثير عمل المرأة على استقرار أسرتها من جهة، ومعرفة الدور الذي تلعبه داخل بيتها للحفاظ على هذا الإستقرار مقابل تحملها لأعباء العمل الوظيفي من جهة ثانية .

وقد شملت عينة البحث (85) سيدة عاملة وجميعهن متزوجات ولهن أبناء، كذلك ضمت عينة البحث (79) رجلا وهم أزواج هؤلاء السيدات، وجميع أفراد العينة اختيروا من مؤسسات مختلفة يتواجد بها أكبر عدد ممكن من النساء العاملات المتزوجات ولديهن أطفال على مستوى بلدية الشمرة .

جدول رقم 11: يوضح المؤسسات التي كانت محل الزيارة الميدانية وعدد المبحوثات اللواتي طبقت عليهن الإستمارة في كل مؤسسة.

عدد العينة	قطاع الخدمات	عدد العينة	قطاع الصحة	عدد العينة	قطاع التكوين المهني والتمهين	عدد العينة	قطاع التعليم
13	صندوق الضمان الاجتماعي والبلدية والمكتبة	15	المؤسسة العمومية للصحة الجوارية الشمرة	08	مركز التكوين المهني ذياب عبود	12	مدرسة عيساني عمر
						10	مدرسة قرعة الوز
						08	إكمالية عايلة العيفة
						12	ثانوية غضبان الطيب
						07	إكمالية غرابة محمد
13		15		08		49	المجموع
85							المجموع الكلي

جدول رقم 12: يوضح مجال عمل المبحوثين وكيفية توزيعهم في كل قطاع حسب عمل زوجاتهم

عدد العينة	قطاع الخدمات	عدد العينة	قطاع الصحة	عدد العينة	قطاع التكوين المهني والتمهين	قطاع التعليم	عدد العينة	مجال العمل
13	صندوق الضمان الاجتماعي والبلدية والمكتبة	13	المؤسسة العمومية للصحة الجوارية الشمرة	08	مركز التكوين المهني ذياب عبود	45	35	موظف
							10	عامل مهني
							09	عامل يومي
							17	أعمال حرة
							08	أخرى
13		13		08		45	79	المجموع
79								المجموع الكلي

ملاحظة: المعلومات المبينة في الجدول أعلاه تخص مجال عمل المبحوثين أما الأرقام المبينة حسب القطاعات فإن قطاع العمل خاص بالمبحوثات ولكن الرقم يعكس عدد المبحوثين أزواج النساء العاملات في ذلك القطاع.

رابعاً: الأدوات المستخدمة في جمع البيانات

أدوات جمع البيانات هي الوسائل المختلفة التي يعتمد عليها الباحث وتساعد في جمع المادة العلمية اللازمة لبحثه، لهذا فقد تم استخدام مجموعة من الأدوات التي تتماشى مع طبيعة المجتمع الأصلي الذي

تجري فيه الدراسة الميدانية وذلك مع مراعاة الخصائص المختلفة لهذا المجتمع من أجل الكشف عن الآثار الناتجة عن عمل المرأة على استقرار الأسرة وقد استخدمنا الأدوات التالية:

1-الملاحظة:

يشير لفظ الملاحظة لغويا إلى المعاينة المباشرة للشيء أو مشاهدته على النحو الذي هو عليه حيث يشير معجم مختار الصحاح إلى أن لحظ الشيء يعني النظر إليه بمؤخر العين، وفي مجال البحث العلمي بوجه عام يختلف معنى المفهوم عن معناه اللغوي حيث تعرف الملاحظة بأنها: "المعاينة المباشرة للظاهرة، وفي مجال البحث الاجتماعي أيضا نجد أن الملاحظة تعني المشاهدة أو المعاينة المباشرة للموقف الاجتماعي وأشكال السلوك أو أنماط التفاعل"¹.

وهي عملية "مراقبة مقصودة تستهدف رصد أي تغيرات تحدث على موضوع الملاحظة سواء كان الملاحظ ظاهرة طبيعية أو حيوانية أو إنسانية أو مناخية"²، حيث "على الباحث أو القائم بالملاحظة أن يكون يقظا ومرنا طالما هو موجود في الميدان وأن يكون قادرا على المواءمة بين التدوين وبين تركيز الانتباه حسب ما يمليه الموقف، فالكنز الذهبي الحقيقي الذي يظهر من خلال الملاحظة هو الشيء غير المتوقع"³. ولا شك في أنها تعد وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات في كافة مجالات العلوم المختلفة خاصة العلوم الاجتماعية فالعلم يبدأ بالملاحظة ثم يعود إليها مرة أخرى لكي يتحقق من صحة النتائج التي توصل إليها.

وتنقسم الملاحظة العلمية إلى أنواع حسب موقع الباحث أو الملاحظ وعلاقته بالمبحوث فهناك:

- الملاحظة البسيطة: التي تعتمد على المواقف الحية، وتستخدم في جمع وتصنيف وتحليل المعلومات والحقائق ولا تستخدم فيها أدوات للتأكد من صحتها، وتنقسم إلى:
- الملاحظة البسيطة بغير المشاركة: لا تعتمد على أدوات للتأكد من صحتها، فهي تحدث تلقائيا في ظروف عادية لاتخرج عن حدود النظر والإستماع لموقف معين .
- الملاحظة البسيطة بالمشاركة: تتضمن مشاركة الباحث الفعلية في حياة الأفراد الذين يمثلون مجتمع البحث ومساهمته في مختلف الأنشطة التي يقومون بها في حياتهم اليومية .

¹ سامية محمد جابر، منهجيات البحث الاجتماعي والإعلامي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: دون سنة نشر، ص 387.

² صلاح مصطفى الفوال، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، مكتبة غريب، القاهرة: دون سنة نشر، ص 270.

³ محمد محمود الجوهري، أسس البحث الاجتماعي، دار الميسرة، الطبعة الأولى، عمان: 2009، ص 197.

- الملاحظة المنظمة: التي "تتسم بالدقة والضبط فهي ملاحظة معدة ومخططة بشكل مسبق وتستخدم غالبا في البحوث التشخيصية أو التجريبية أو البحوث التي تختبر فروضا سببية"¹.

وفي دراستنا هذه قد تم استخدام نوعين من الملاحظة: البسيطة والمنظمة فقد استخدمنا الملاحظة البسيطة في الدراسة الإستطلاعية للتعرف أكثر على النظام العام للحياة الاجتماعية لأفراد البحث، فهي تمكننا من ملاحظة السلوك الخاص بالمبحوثين والمبحوثات كما يحدث في الواقع وبصورة طبيعية ومباشرة.

الملاحظة المنظمة (المقننة) للحصول على المعلومات المطلوبة التي تتعلق بموضوع البحث وأهدافه، والتي من الصعب أن نكشف عنها عن طريق الإستمارة حيث تمكننا من معرفة بعض الخصائص التي تتميز بها المبحوثات والمبحوثين إذ تبين أن السيدات العاملات يعانين من ازدواجية الدور التي ولدت لديهن ضغط نفسي وجسدي كبيرين، وقد اشتكت معظمهن من الإجهاد الجسدي الناتج عن مواقيت العمل الطويلة والتي لا تترك لهن الوقت الكافي للقيام بشؤون البيت والأزواج والأبناء خاصة بالنسبة للأمهات العاملات بالإدارة واللواتي لديهن أكثر من (02) أبناء.

2-المقابلة:

"المقابلة هي محادثة موجهة بين القائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو عدة أشخاص لا تقتصر على التبادل اللفظي فقط بل تشمل حتى تعابير الوجه ونظرات العيون والإيماءات والسلوك العام"²

وتعتبر المقابلة أداة هامة للحصول على المعلومات المطلوبة وتستخدم في مجالات متعددة "ويشيع استعمالها حين يكون للبيانات صلة وثيقة بأراء الأفراد أو ميولهم أو اتجاهاتهم نحو موضوع معين، كما تصلح المقابلة لجمع معلومات من مواقف ماضية أو مستقبلية يصعب فيها استخدام الملاحظة"³.

إن المقابلة هي الأداة الوحيدة التي تجمع بين الباحث والمبحوث في موقف مواجهة مما يجعله يلاحظ سلوكه ويفهم الظاهرة محل الدراسة أكثر.

¹ عبد الله محمد عبد الرحمان، محمد علي البدوي، مناهج وطرق البحث الإجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: 2002، ص 382.

² فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة الإشعاع، الطبعة الأولى، الإسكندرية: 2002، ص 131.

³ جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، دارالثقافة والدار العلمية الدولية، عمان: 2000، ص 110.

أما موريس أنجرس فقد عرفها بأنها: "تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد الذين تم سحهم بكيفية منعزلة، غير أنها تستعمل في بعض الحالات إزاء المجموعات من أجل استجوابهم بطريقة نصف موجهة"¹.

"ولما كان استعمال المقابلة للحصول على معلومات "واقع" أو على معلومات "رأي" فإنها تصلح كأداة لجمع المعلومات خاصة إذا ما تعلق الأمر بالدراسات والبحوث الوصفية"².

والملاحظ في تعريف المقابلة اختلاف الآراء حول ذلك ولكن مجملها يدور حول أنها تبادل لفظي يتحكم فيه الباحث ويوجهه حيث يحاول أن يستثير التعبيرات والإجابات لدى المبحوث ليحصل على المعلومات المطلوبة.

وفي دراستنا هذه تم استخدام المقابلة الحرة غير المقننة في كل مراحل البحث الميداني وبالخصوص خلال الدراسة الإستطلاعية بغرض الكشف عن مجتمع الدراسة، وعن الحياة الاجتماعية للمرأة العاملة ببلدية الشمره وذلك من خلال إجراء مقابلات وأحاديث مع النساء العاملات وبعض الأزواج خاصة ذوي المستوى التعليمي المنخفض، والأصدقاء القاطنين بالمنطقة بالإضافة إلى المسؤولين والإداريين على مستوى الجماعات المحلية، وكذا بعض الأساتذة المهتمين بمجال الأسرة وقضاياها بهدف الإطلاع أكثر عن خبايا الموضوع وجمع مجموعة من البيانات تخص مختلف المؤسسات التعليمية والصحية والإدارية التي أجريت بها الدراسة، وقد شبه محمد الجوهرى المقابلة الحرة "بحملة الصيد وذلك لأن الباحث الاجتماعي يجريها للحصول على بيانات عن موضوع لا يعرف عنه سوى القليل، ومن ثمة فإنه لا يستطيع أن يسأل أسئلة مغلقة أو مقننة، فيستخدم الباحث هذه الأداة أيضا للحصول على تفاصيل أكثر لا يمكن الحصول عليها من خلال أسئلة الإستبيان المعتادة"³.

3-الإستمارة:

تعد الإستمارة بأنواعها من أهم أدوات البحث في العلوم الاجتماعية، "تعرف بأنها نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى أفراد البحث أو المبحوثين بهدف الحصول على بيانات معينة وتستخدم أكثر في الدراسات الإستطلاعية الكشافية والوصفية، وترجع أهمية الإستمارة من حيث الإستخدام بما

¹ موريس أنجرس، ترجمة بوزيد صحرأوي وآخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية، الطبعة الثانية، دار القصبية، الجزائر: 2006، ص 173.

² عصمان بوبكر، "تنظيم وتسيير علاقات العمل في ظل منظومة العمل الدولية"، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة: 2015، ص 154.

³ محمد الجوهرى وعبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي، ط 05، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة: 2008، ص 121.

يتوافق مع موضوع الدراسة إلى أنها توفر الوقت والجهد والتكلفة، والسهولة من حيث معالجة بياناتها بالطرق الإحصائية مع مراعاة ضرورة التحقق من الصياغة الدقيقة التي تحقق أهداف الدراسة¹.

ورغم اعتمادنا في دراستنا هذه على عدة أدوات لجمع البيانات للتعرف على أثر عمل المرأة على الإستقرار الأسري إلا أن الإستمارة كانت هي الأداة الأساسية المستعملة من أجل جمع البيانات المطلوبة.

ولما كانت عملية تصميم الإستمارة تحتاج إلى عناية خاصة والممام عام بأفراد البحث، قمنا بدراسة استطلاعية كما سبق وأن ذكرنا التي على إثرها قمنا بتعديل الإستمارة الأولية وفي نفس الوقت قمنا بعرضها على الأستاذ المشرف وحظيت بالقبول بعد مراجعتها مرة أخرى وضبطها، ومن أجل اختبار مدى صدقها الذي يعني "مدى صلاحية الإستبيان في قياس السلوك الذي صممت من أجله، أي أنها لا تقيس شيئاً آخر بدلا منه"² حيث تم استخدام طريقة تحكيم الإستمارة وذلك بتوزيعها على مجموعة من الأساتذة ذوي الخبرة في الحقول المنهجية والدراسات الميدانية في تخصصي علم اجتماع والديمغرافيا لتحكيمها وإبداء ملاحظاتهم لتصاغ على ضوء هذه الملاحظات الإستمارة التجريبية التي نزلنا بها إلى الميدان، وجريت على عشر مبحوثات وعشر مبحوثين (أزواج هؤلاء المبحوثات) يحملون نفس خصائص ومميزات المجتمع الأصلي، إلا أننا قمنا بحذف بعضها وتعديل البعض سواء بالنسبة للصياغة اللغوية للأسئلة، أو بالنسبة لبعض الإحتمالات، إلى جانب عدم جدوى الإستمارة مع بعض المبحوثات بسبب امتناعهن في البداية إلا أنهن ملأن الإستمارات بعد إقناعهن بأن أي معلومة يصرحن بها تبقى سرية ولا تستعمل إلا لأغراض علمية، وبناء على ذلك اطمأنت الباحثة على كون الأسئلة الموضوعية تخدم أغراض البحث وعلى قابلية المبحوثات والمبحوثين للإجابة على الإستمارة، كما أننا وخدمة لأغراض البحث صممنا إستمارة إضافية موجهة للأزواج باعتبارهم النصف المكمل للمرأة العاملة وإجاباتهم مكملة لإجابات النساء فهم يتقاسمون المسؤولية والدور المزدوج مع المرأة لنقارن بين الإجابات ونتحصل على نتائج علمية دقيقة وقريبة من الواقع الاجتماعي المعاش .

وإستمارة البحث الاجتماعي في عمومها تشمل على "عدة أنواع من الأسئلة منها التي تحتوي على بدائل محددة ويقوم المبحوث باختيار إجابة أو عدة إجابات من بين البدائل المطروحة من قبل الباحث أو القائم

¹ جمال محمد أبو شنب، أصول الفكر والبحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: 2002، ص-ص 163-164.

² محمد عبد الفتاح حافظ الصريفي، البحث العلمي-الدليل التطبيقي للباحثين-، دار وائل، عمان: 2001 ص151.

على البحث"¹، ولهذا فقد احتوت إستمارتي المرأة العاملة والأزواج في أغلبهما على هذا النوع من الأسئلة، كما احتوت أيضا على مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة وقد تم تقسيم هذه الأسئلة كما يلي:

-الإستمارة الموجهة إلى المرأة العاملة احتوت على (99)سؤال، وتم تقسيمها إلى ستة محاور كالتالي:

المحور الأول: البيانات الشخصية للمبحوثات من السؤال رقم 01 إلى السؤال رقم 11.

المحور الثاني: البيانات الخاصة بمدى تأثير عمل المرأة على استقرارها من السؤال رقم 12 إلى السؤال رقم 35.

المحور الثالث: البيانات الخاصة بمدى تأثير عمل المرأة على استقرار زوجها من السؤال رقم 36 إلى السؤال رقم 45.

المحور الرابع: البيانات الخاصة بمدى تأثير عمل المرأة على استقرار الأبناء من السؤال رقم 46 إلى السؤال رقم 73.

المحور الخامس: البيانات الخاصة بمدى تأثير عمل المرأة على تقسيم الأدوار داخل الأسرة من السؤال رقم 74 إلى السؤال رقم 85.

المحور السادس والأخير: البيانات الخاصة بمدى تأثير عمل المرأة على وقوع خلافات داخل الأسرة من السؤال رقم 86 إلى السؤال رقم 98.

وقد تم تغطية هذه المحاور في (99) سؤال بين المغلقة والمفتوحة بغرض الإستفسار عن آراء المبحوثات لمعرفة مدى تأثير عملهن الخارجي على استقرارهن واستقرار أزواجهن وأبنائهن الأسري، وقد تم ملأ الإستمارات في مدة 21 يوما خلال الفترة الممتدة من 14 جانفي و03 فيفري 2016.

وقد تم تقسيم الإستمارة الموجهة إلى الزوج إلى ستة محاور أيضا موزعة على 88 سؤال كالتالي:

المحور الأول: البيانات الشخصية للمبحوثين من السؤال رقم 01 إلى السؤال رقم 09.

المحور الثاني: البيانات الخاصة بمدى تأثير عمل المرأة على استقرارها من السؤال رقم 10 إلى السؤال رقم 30.

¹.أحمد حسين الرفاعي، مناهج البحث العلمي-تطبيقات إدارية واقتصادية-، دار وائل، الطبعة السادسة، عمان، 2009، ص 187.

المحور الثالث: البيانات الخاصة بمدى تأثير عمل المرأة على استقرار زوجها من السؤال رقم 31 إلى السؤال رقم 40.

المحور الرابع: البيانات الخاصة بمدى تأثير عمل المرأة على استقرار الأبناء من السؤال رقم 41 إلى السؤال رقم 64.

المحور الخامس: البيانات الخاصة بمدى تأثير عمل المرأة على تقسيم الأدوار داخل الأسرة من السؤال رقم 65 إلى السؤال رقم 74.

المحور السادس والأخير: البيانات الخاصة بمدى تأثير عمل المرأة على وقوع خلافات داخل الأسرة من السؤال رقم 75 إلى السؤال رقم 87.

وقد تمت تغطية هذه المحاور في (88) سؤال بين المغلقة والمفتوحة بغرض الإستفسار عن آراء الباحثين لمعرفة مدى تأثير عمل زوجاتهم الخارجي على استقرارهن واستقرار أزواجهن وأبنائهن الأسري، وقد تم ملأ الإستمارات في مدة 20 يوم خلال الفترة الممتدة بين (04 و23 فيفري 2016).

4- الوثائق والسجلات:

هناك بعض الحقائق والمعلومات التي يصعب ملاحظتها أو الكشف عنها من خلال الإستمارة، وتكمن أهمية اللجوء إلى الوثائق والسجلات "في كونها تسمح للباحث بالوصول إلى تطابق أو تقارب بين المعلومات المدونة في السجلات وتلك التي يحصل عليها الباحث من خلال المقابلات التي يجريها على أفراد العينة"¹ لذلك تمت الإستعانة ببعض الوثائق والسجلات وخاصة المتعلقة بعبادات وتقاليد سكان بلدية الشمر، مساحتها، عدد السكان بها، عدد النساء العاملات، مختلف المرافق والخدمات الموجودة بها دون أن ننسى الإعتماد على نتائج الإحصاء العام الخاص بالسكان والسكن لعام 2008 المتحصل عليه من طرف الديوان الوطني للإحصاء، ضف إلى ذلك بطاقات الهوية للمبحوثات للتأكد من بعض المعلومات المقدمة في بعض الحالات الإضطرارية، وكذا وثائق إحصائية تخص تعداد العاملات وتصنيفهن وفق السلم الوظيفي، ولا يمكننا إنكار الأهمية البالغة لهذه الوثائق والإحصائيات في الدراسة بصفة عامة وفي تحليل البيانات بصفة خاصة.

¹. بخوش الصديق، منهجية البحث العلمي، دار قرطبة، الطبعة الأولى، الجزائر: 2010، ص 43.

خامسا: الأساليب الإحصائية المستخدمة

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على أدوات جمع البيانات الشائع استخدامها في البحوث الاجتماعية (إستمارة الإستبيان، الملاحظة، المقابلة) وبعد الحصول على المعلومات اللازمة من الميدان تم الإعتماد على أساليب إحصائية لمعالجة هذه البيانات التي تم جمعها وهي كالتالي:

- حساب بعض المتوسطات الحسابية مثل: متوسط عمر الزوجين، متوسط عدد الأبناء، متوسط عمر الأبناء، متوسط عدد أفراد الأسرة... إلخ .

- حساب النسب المئوية للتكرارات اعتمادا على القاعدة الثلاثية (التكرار مضروب في مئة ومقسوم على المجموع الكلي أي الحجم الكلي للعينة) .

سادسا: صعوبات الدراسة

لا تكاد تخلو أي دراسة من الصعوبات والعراقيل التي تواجه أي باحث خاصة في الميدان، ولكن حنكته وإرادته ورغبته في إكمال الدراسة والحصول على النتائج المطلوبة تجعله يتخطى ذلك، ومن أهم الصعوبات التي واجهت الباحثة خلال إجراء هذه الدراسة في الميدان هي:

- رفض بعض المبحوثات الإجابة عن الإستمارة نظرا لخصوصية الأسئلة المطروحة واعتبارها تدخل في أمورهن الشخصية.

- إعتراض بعض المبحوثات بحجة أنهن ليس لديهن الوقت الكافي لملا الإستمارة .

- صعوبة الوصول إلى الأزواج لأن معظمهم يكون خارج المنزل، أو في مكان العمل مما أدى إلى تضييع

الوقت والجهد معا.

سابعاً: خصائص مجتمع البحث

جدول رقم 13: يوضح توزيع السيدات العاملات وأزواجهن حسب السن

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	الإحتمالات
00	00	04.70	04	أقل من 25 سنة
13.92	11	25.88	22	من 26 إلى 31 سنة
22.78	18	29.41	25	من 32 إلى 37 سنة
27.84	22	24.70	21	من 38 إلى 43 سنة
22.78	18	11.76	10	من 44 إلى 49 سنة
11.39	09	03.52	03	من 50 إلى 55 سنة
01.26	01	00	00	أكثر من 55 سنة
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (13) الخاص بتوزيع السيدات العاملات وأزواجهن حسب

السن ما يلي:

- أكبر نسبة من النساء العاملات تتمركز في الفئة العمرية من 32 إلى 37 حيث تصل إلى 29.41% من المجموع الكلي لأفراد العينة، وتبلغ نسبة النساء العاملات اللواتي تتمركز أعمارهن في الفئتين العمريتين من 26 إلى 31 ومن 38 إلى 43 25.88% و24.70% على التوالي وإذا قارنا بين النسبتين نجد أنهما متقاربتين.

-ويمكننا ربط خروج المرأة للعمل في هذه المرحلة من العمر بانتهاء مرحلة التحصيل العلمي ورغبتها في الحصول على منصب عمل يحقق لها الإستقرار المادي والمركز الاجتماعي، كما أن العاملات في هذه المرحلة يرغبن بالمشاركة في رفع المستوى المعيشي للأسرة .

-أما بالنسبة للفئة العمرية من 44 إلى 49 فبلغت نسبة النساء العاملات 11.76% وفي هذه المرحلة العمرية تتجاوز المرأة رغبتها في تحقيق ذاتها إلى رغبتها في تحقيق مطالب أبنائها الذين كبروا وازدادت طلباتهم، إضافة إلى أنهم أصبحوا يعتمدون على أنفسهم في قضاء حاجاتهم أكثر من اعتمادهم عليها كما أنهم أصبحوا يقضون معظم وقتهم في المدارس مما يزيد من وقت الفراغ لدى المرأة، كما تزداد في نفس الوقت مطالبهم واحتياجاتهم مما يؤدي إلى زيادة معدل خروج المرأة للعمل في هذه المرحلة وتمسكها به .

-أما بالنسبة للفئة العمرية الأولى (أقل من 25 سنة) فإن معدل عمل المرأة ضعيف حيث بلغ 04.70% من إجمالي النساء العاملات وهذا راجع إلى كون البنات في هذه المرحلة العمرية يقبلن على الدراسة أكثر ومازلن بعد طالبات بالجامعة ومقبيلات على التعليم أكثر من العمل، ونحن نعلم أن عمر الطالبة بعد التخرج في أغلب الحالات يتجاوز 24 سنة ففي هذه الفئة من العمر إما يكن طالبات أو حديثي التخرج.

-كذلك تضعف نسبة النساء العاملات في سن ما بعد الخمسين وهذا راجع إلى كون النساء في هذه المرحلة يرغبن في الراحة من متاعب العمل ومنهن من تحال على التقاعد النسبي معتمدة على دخل الزوج أو الأبناء وعلى دخلها هي أيضا حتى ولو كان قليلا، فهي تحس بحاجتها للراحة بعد معاناتها من العمل لسنوات طويلة حتى لو كانت ستتقاضى أجرا أقل من أجرها الذي تعودت عليه.

-بالنسبة للأزواج نلاحظ تركيز معظمهم في الفئة العمرية من 38 إلى 43 حيث يمثلون نسبة 27.84% وكذلك نجد نسبة لا بأس بها بالنسبة للفئتين العمريتين من 32 إلى 37 ومن 44 إلى 49 حيث كانت النسبة متساوية وبلغت 22.78%. وهذا راجع لكون الأزواج في هذه المرحلة يكونون في سن النشاط وهم المسؤولون عن إعالة أسرهم.

-كما نلاحظ انعدام نسبة الأزواج بالنسبة للفئة العمرية الأولى ونوعا من التراجع بالنسبة للفئة الثانية وهذا راجع لكون الأزواج في أغلب الأحيان في هذه المرحلة من العمر ربما مازال أغلبهم يفكر في تأمين مستقبله ولم يفكر في الزواج بعد، هذا من جهة ومن جهة أخرى راجع إلى كون عمر الأزواج غالبا يفوق عمر زوجاتهم وهم يتركزون أكثر في الفئات العمرية التي تلي هاتين الفئتين .

-أما بالنسبة للفئة من 50 إلى 55 فنلاحظ أن النسبة في تراجع ملحوظ وبلغت 11.39% وتنخفض جدا في الفئة العمرية الأخيرة (أكثر من 55 سنة) لتبلغ 01.26% وهذا لكون أن أغلب العاملين في هذه الفئة العمرية يميلون للراحة والإحالة على التقاعد أو التقاعد النسبي .

-وإذا حسبنا متوسط عمر العاملات وأزواجهن نجده يساوي 36 و40 سنة على التوالي وهم في متوسط العمر ومازالوا قادرين على العطاء، ولكن بالنسبة للعاملات فنلاحظ أنهن تشتكين من التعب والإجهاد خاصة بالنسبة للعاملات اللواتي تجاوزن سن الخامسة والثلاثين فقد صرحن أنهن رغم صغر سنهن يشعرن بإجهاد قد لا تشعر به المرأة الماكثة بالبيت حتى ولو كانت تكبرهن سنا .

جدول رقم 14: يوضح توزيع السيدات العاملات حسب سن الزواج

النسبة المئوية	التكرار	سن الزواج
38.82	33	أقل من 25 سنة
48.23	41	من 26 إلى 31 سنة
12.94	11	من 32 إلى 37 سنة
00	00	أكثر من 37 سنة
100	85	المجموع

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) الخاص بتوزيع السيدات العاملات حسب سن الزواج ما يلي:

- وجود نسبة لا بأس بها (38.82%) تزوجن عندما كان عمرهن أقل من 25 سنة .

- أعلى نسبة بالنسبة لسن الزواج لدى المبحوثات تتركز في الفئة العمرية الثانية (من 26 إلى

31 سنة) حيث بلغت 48.23%.

- وبالنسبة للفئة العمرية الثالثة (من 32 إلى 37 سنة) فنلاحظ أن نسبتهم أقل بكثير من الفئتين

العمريتين السابقتين، إلا أننا إذا تأملنا هذه النسب نجد أنها تدل على تأخر سن الزواج لدى السيدات العاملات ويرجع ذلك إلى تركيزهن على متابعة دراستهن قبل التفكير في الزواج.

- وإذا حسبنا متوسط عمر الزواج لدى العاملات من خلال المعطيات الواردة في الجدول نجده

يساوي 27 سنة وهو العمر المناسب بالنسبة للمرأة العاملة والتي تكون في أغلب الأحيان لها مستوى جامعي

فلن تكمل دراستها إلا وهي تتجاوز سن الأربعة والعشرين، ولا توشك أن تفكر في الزواج إلا بعد إنهاء

دراستها، هذا إن لم تبحث عن عمل قبل التفكير في الزواج والإرتباط لأن أغلب الفتيات يرين في الزواج

تقييد لحريتهن في الحصول على عمل، وأغلبهن يفضلن العمل قبل الزواج وليس بعده .

- ويعتبر مؤشر العمر عند الزواج للإناث من المؤشرات الهامة بالنسبة للدراسات الأسرية لأنه يعتبر

من أهم العوامل المؤثرة على معدلات الخصوبة والنمو السكاني في المجتمع، حيث يمكننا من التعرف على

عدد السنوات التي يمكن للمرأة أن تكون فيها قادرة على الإنجاب أي التحكم في عدد الأبناء، وبالتالي تأثير

ذلك على استقرار الأسرة والمجتمع ككل، لأن عدد الأبناء من بين العوامل المؤثرة في ذلك خاصة بالنسبة للأسرة التي تكون فيها المرأة عاملة .

جدول رقم 15: يوضح توزيع السيدات العاملات حسب حالتهن العائلية عند الإلتحاق بالعمل

النسبة المئوية	التكرار	الحالة العائلية
68.23	58	عازبة
31.76	27	متزوجة
100	85	المجموع

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) الخاص بتوزيع السيدات العاملات حسب حالتهن العائلية عند الإلتحاق بالعمل ما يلي:

-نسبة العاملات العازبات عند التحاقهن بالعمل بلغت 68.23%، أما المتزوجات فقد بلغت نسبتهن 31.76% .

-وإذا تأملنا النسبتين نلاحظ أن نسبة السيدات العاملات العازبات عند الإلتحاق بالعمل حوالي ضعف المتزوجات، أي أن المرأة المتعلمة تفضل دائما الإلتحاق بالعمل قبل الزواج لأنها ترى أن الزواج وإنجاب الأبناء والإلتزام بالواجبات الأسرية يقيدنها ويعيقها عن عملها الخارجي .

-كما نفسر ارتفاع نسبة السيدات العازبات عند الإلتحاق بالعمل بمقولة إقبال الرجال على المرأة العاملة بسبب عملها، وفي نفس الوقت نجدهم كذلك ليسوا معارضين لعملها حتى بعد الزواج حيث لاحظنا وجود عدد لا بأس به من العاملات كن ماكنات بالبيت والتحقن بالعمل بعد الزواج، وهن ممثلات في الجدول بنسبة 31.76%، وهذا ما يؤكد لنا أن عمل المرأة لم يضعف من قوة التماسك والإستقرار الأسري ولم يكن عاملا مسببا للتفكك أو الطلاق، بل على العكس فقد زاد من تماسك الأسرة وصلابتها، وقد لاحظنا ذلك من خلال الواقع المعاش حيث أن نسبة النساء العاملات المتزوجات أكثر من المطلقات والأرامل كما أن إقبال الرجال على الزواج من المرأة العاملة أكثر من إقبالهم على المرأة الماكثة بالبيت، وذلك يرجع للرجبة في تحقيق التعاون الاقتصادي بينهما من جهة، ويبين لنا المكانة الاجتماعية للمرأة العاملة على مستوى بلدية الشمره وتحطيمها لتلك القيم الاجتماعية التي ترى أن المكان الطبيعي للمرأة هو المنزل من جهة أخرى .

جدول رقم 16: يبين عدد أفراد أسر السيدات العاملات وأزواجهن

النسبة المئوية	التكرار	الإحتمالات
50.58	43	أقل من 03 أفراد
41.17	35	من 04 إلى 06 أفراد
08.23	07	من 07 إلى 09 أفراد
00	00	أكثر من 09 أفراد
100	85	المجموع

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) الذي يبين عدد أفراد أسر المبحوثات وأزواجهن ما يلي:

- أكبر نسبة بالنسبة لعدد أفراد أسر العاملات وأزواجهن تركزت في الفئة الأولى وبلغت

50.58%، وبالنسبة للفئة الثانية فقد بلغت 41.17% وهما نسبتين متقاربتين، أما بالنسبة للفئة

الثالثة (من 07 إلى 09) فقد بلغت نسبة عدد أفراد أسر السيدات العاملات وأزواجهن 08.23%.

- ونستنتج من خلال ذلك أن متوسط عدد أفراد أسر السيدات العاملات هو خمسة أفراد على

الأكثر وهذا ما يعكسه الواقع عند ملأنا للإستمارات.

- وهنا تجدر بنا الإشارة إلى أن أغلب النساء العاملات يملن إلى تنظيم عملية الإنجاب، وهذا بحكم

عملهن الخارجي، إذ أن إنجاب عدد كبير من الأولاد يزيد من حجم الضغط والمسؤولية الملقاة على عاتق

النساء العاملات ويصعب عليهن عملية التوفيق بين واجباتهن الأسرية وواجباتهن المهنية.

جدول رقم 17: يوضح توزيع السيدات العاملات وأزواجهن حسب المستوى التعليمي

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	الإحتمالات
00	00	00	00	أمي
00	00	00	00	مدرسة قرآنية
06.32	5	00	00	ابتدائي
25.31	20	02.35	02	متوسط
39.24	31	31.76	27	ثانوي
29.11	23	65.88	56	جامعي
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

يتضح من خلال الجدول رقم (17) الذي يوضح توزيع السيدات العاملات وأزواجهن حسب المستوى التعليمي ما يلي:

- أكثر من 65% (65.88%) من المبحوثات لديهن مستوى تعليمي جامعي ونسبة 31.76% لديهن مستوى تعليمي ثانوي، أما نسبة العاملات اللواتي لديهن مستوى متوسط فهي قليلة جدا 02.35% وهي تمثل العاملات المهنيات اللواتي لا تتطلبن مستوى تعليمي عالي، وتنعدم نسبة العاملات بدون مستوى واللواتي درسن بالمدرسة القرآنية.

- والعمل خارج المنزل بالنسبة للمرأة يتطلب في أغلب الأحيان مستوى علمي عالي، لأن هذا الأخير هو الذي يفتح المجال للعمل، وهذا يختلف طبعا من مجال لآخر حيث نلاحظ أن مجال التعليم هو من أكثر المجالات التي تتطلب اليد العاملة المثقفة لكي تؤدي دورها بدرجة عالية من الكفاءة.

- وانعدام العاملات في المستويات التعليمية الأولى (أمي، مدرسة قرآنية، ابتدائي) راجع إلى طبيعة القطاعات التي شملتها الدراسة وبحكم المناصب التي تتقلدها المبحوثات والتي تتطلب مستوى تعليمي ثانوي فما فوق، دون أن ننسى العاملات اللواتي يشغلن مناصب لا تتطلب مستوى علمي كعاملات النظافة مثلا، واللواتي يكون عددهن محدود جدا مقارنة بالإداريات أو الأستاذات أو الطبيبات وهذا ما انعكسه الأرقام والنسب المبينة في الجدول أعلاه.

-وبالنسبة لأزواج السيدات العاملات فيوضح لنا الجدول أن أغلبهم صرحوا أن مستواهم التعليمي ثانوي ويمثلون نسبة 39.24%، كما نلاحظ أيضا أن نسبة 29.11% لهم مستوى جامعي فالرغبة في الحصول على العمل كانت من المتغيرات التي جعلت كلا من الرجال والنساء يحصلون على مستوى تعليمي لائق خاصة وأن قوانين العمل أصبحت تشترط المستوى التعليمي العالي.

-نسبة 25.31% لهم مستوى متوسط و06.32% لهم مستوى ابتدائي، بينما تنعدم نسبة الأزواج بدون مستوى والذين درسوا بالمدرسة القرآنية.

-ونلاحظ أن أغلب الأزواج لديهم مستوى ثانوي كما توجد نسبة لا بأس بها ومتقاربة من الذين لديهم مستوى جامعي ومتوسط وهو مستوى تعليمي مقبول.

-وإذا أردنا تحليل معطيات الجدول من خلال الربط بين المستوى التعليمي للسيدات العاملات والمستوى التعليمي لأزواجهن نجد أن أعلى نسبة فيه بلغت 65.88% وسجلت لدى السيدات العاملات ممن لديهن مستوى تعليمي جامعي، بينما تنخفض نسبة الأزواج الذين لديهم مستوى تعليمي جامعي إلى 29.11% وهي نسبة قليلة إذا ما قارناها بنسبة المبحوثات .

-وتليها نسبة 39.24% التي سجلت عند الأزواج الذين لديهم مستوى ثانوي بينما تبلغ نسبة العاملات اللواتي لديهن نفس المستوى التعليمي 31.76% وهما نسبتين متقاربتين .

-وبالنسبة للأمية فهي منعدمة عند الطرفين (المبحوثات والأزواج) أما بالنسبة للمستوى الابتدائي فهو منعدم عند المبحوثات ومنخفض عند الأزواج حيث بلغت نسبته 06.32%.

أما بالنسبة للمستوى التعليمي المتوسط فبلغت نسبة السيدات العاملات 02.35%، بينما بلغت نسبة الأزواج 25.31% وهما نسبتين متباعدتين، ونفس الملاحظة إذا ما قارنا النسبة الخاصة بالمستوى التعليمي الجامعي للعاملات وأزواجهن، أي هناك تباعد ملحوظ بين المستويين التعليميين (المستوى التعليمي للعاملات وأزواجهن) بالنسبة للمراحل التعليمية الثلاثة (الجامعي والمتوسط والابتدائي)، وهذا التباعد يعكس الواقع الاجتماعي المعاش للسيدات العاملات وأزواجهن والمتمثل في كون الإناث يملن نحو إكمال دراستهن من أجل ضمان ظروف الحياة والحصول على منصب عمل، وبحكم طبيعتهن الأنثوية لا يتسنى لهن ذلك إلا بالحصول على مستوى تعليمي عالي، بينما الذكور يفكرون دائما في الإلتحاق بالعمل في سن الدراسة لتأمين مستقبلهم بحكم أنهم المسؤولون عن إعالة أسرهم، وقد يؤثر هذا التباعد في

المستوى العلمي بين الزوجين على التوافق الزوجي بينهما، وبالتالي يؤثر أيضا على الإستقرار الأسري حسب ما يؤكدته الكثير من الباحثين في علم الاجتماع .

جدول رقم 18: يوضح توزيع السيدات العاملات وأزواجهن حسب مجال العمل

الأزواج			السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرار	الإحتمالات	النسبة المئوية	التكرار	الإحتمالات
44.30	35	موظف	57.64	49	مجال التعليم
11.39	09	عامل يومي	17.64	15	مجال الصحة
12.65	10	عامل مهني	09.41	08	التكوين المهني
21.51	17	أعمال حرة	15.29	13	الخدمات
10.12	08	أخرى تذكر	00	00	أخرى تذكر
100		79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (18) الخاص بتوزيع السيدات العاملات وأزواجهن حسب مجال العمل نلاحظ ما يلي:

-بالنسبة للنساء العاملات فهن يتركزن في قطاع التعليم حيث يمثلن نسبة 57.64% يليه قطاع الصحة بنسبة 17.64 % أما بالنسبة للعمل الإداري المتمثل في: التكوين المهني فقد بلغت نسبة العاملات به 09.41 % وبعض المؤسسات الخدمائية الأخرى التي أجريت فيها الدراسة (البلدية، الضمان الاجتماعي...إلخ) فقد بلغت 15.29%.

-ونلاحظ أن نسبة عمل المبحوثات في المجال الإداري قليلة مقارنة مع مجالي التعليم والصحة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على استقطاب هذين القطاعين للمرأة العاملة أكثر من القطاعات الإدارية ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها: (العطل، توقيت العمل، الأجر، عدم الإختلاط بالرجال...إلخ) .

-أما بالنسبة للأزواج نلاحظ أن أكبر نسبة يمثلها الموظفون وبلغت 44.30% تليها نسبة الذين يتجهون نحو الأعمال الحرة ممثلة بـ 21.51%، أما بالنسبة للعمال المهنيين والذين ليس لهم عمل ثابت أو العمال اليوميون (بناء، مساعد بناء، دهان، سائق لدى الخواص...إلخ) فهم يمثلون نسب متقاربة تقدر على التوالي بـ: 12.65% و 11.39%، كما نلاحظ وجود نسبة غير بعيدة عن النسبتين السابقتين وتبلغ:

10.12% من الأزواج يعملون في مجالات أخرى غير المجالات السابقة (يستأجر محلات تجارية، له وسيلة نقل عمومية... إلخ).

- ونلاحظ أن أغلب أزواج العاملات يتوجهون نحو العمل الوظيفي، وعادة ما يصنف الموظفون من ذوي الدخل المتوسط وهذا من بين الأسباب التي تجعل زوجاتهم يخرجن للعمل للمساهمة في رفع المستوى المعيشي للأسرة.

جدول رقم 19: يوضح كيفية حصول السيدات العاملات وأزواجهن على العمل

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	الإحتمالات
37.97	30	58.82	50	إجراء مسابقة
12.65	10	05.88	05	وساطة
26.58	21	21.17	18	تكوين ملف
22.78	18	14.11	12	توظيف مباشر
00	00	00	00	أخرى تذكر
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (19) المتعلق بكيفية حصول السيدات العاملات وأزواجهن على العمل تبين لنا ما يلي:

- أكبر نسبة في الجدول هي نسبة المبحوثات والمبحوثين الذين تحصلوا على العمل عن طريق إجراء مسابقة وتبلغ نسبتهم على التوالي: 58.82% و 37.97%، وإذا تأملنا الجدول السابق الخاص بمجال عمل المبحوثات والأزواج نجد أكبر نسبة لكل منهما هي نسبة الموظفين، والتوظيف هو الذي يفتح المجال أمام المترشحين لإجراء مسابقات للإلتحاق بالوظيفة، وبالتالي تكون أكبر نسبة فيما يخص كيفية الإلتحاق بالعمل هي نسبة الذين تحصلوا عليه عن طريق إجراء مسابقة، كذلك إذا قارنا النسبتين نجد أن نسبة المبحوثات اللواتي تحصلن على العمل عن طريق إجراء مسابقة أكبر من نسبة المبحوثين وهذا يدل على أن نسبة النساء اللواتي يلتحقن بالوظيفة أكبر من نسبة الرجال.

-النسبة المئوية في الجدول هي نسبة السيدات العاملات وكذلك أزواجهن الذين تحصلوا على العمل عن طريق تكوين ملفات وتبلغ نسبتهم على التوالي: 21.17% و 26.58% وهما نسبتين متقاربتين ويكون أغلبهم في المجال الإداري بالنسبة للقطاعات التي شملتها الدراسة لأن الإدارة هي التي تفتح المجال أحيانا أمام العمال غير الدائمين لتكوين ملفات لإدماجهم بصفة دائمة .

-وبملاحظتنا للجدول أيضا نجد أن النسبة المئوية هي نسبة السيدات العاملات وأزواجهن الذين التحقوا بالعمل عن طريق التوظيف المباشر وتبلغ عند العاملات 14.11%، بينما تبلغ عند الأزواج 22.78% .

-ونلاحظ أن نسبة الأزواج أكبر من نسبة العاملات وربما هذا يرجع إلى كون الرجال يعملون في القطاع الخاص أكثر من النساء، وربما هذا القطاع هو الذي يفتح الباب للتوظيف مباشرة عن طريق شرط بعض المؤهلات التي تتطلبها الوظيفة دون إجراء مسابقة.

-أما نسبة المبحوثات والمبحوثين الذين تحصلوا على العمل عن طريق وساطة فهي النسبة التي مثلت الأقلية عند كلا الجنسين وبلغت 05.88% بالنسبة للمبحوثات و 12.65% بالنسبة للمبحوثين وإذا قارنا النسبتين نجد أن نسبة الأزواج أكبر من نسبة الزوجات وربما هذا يرجع لكون الإناث أكثر حظا من الذكور في التعليم وبالتالي أكثر حظا في الحصول على وظيفة أيضا دون اللجوء إلى الوساطة عكس الذكور.

جدول رقم 20: جدول يوضح مدى تناسب عمل السيدات العاملات وأزواجهن مع مؤهلاتهم

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	الإحتمالات
88.60	70	92.94	79	نعم
11.39	09	07.05	06	لا
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه الذي يتعلق بمدى تناسب عمل السيدات العاملات وأزواجهن مع مؤهلاتهم يتضح لنا مايلي:

نسبة السيدات العاملات اللواتي تتناسب مناصب عملهن مع مؤهلاتهن بلغت 92.94% ونسبة اللواتي صرحن بالعكس بلغت 7.05% وهذا نظرا لكون أغلب المبحوثات لهن مستوى علمي لا بأس به ويعملن في مجال تخصصهن .

-أما بالنسبة للأزواج فنلاحظ أن نسبة 88.60% صرحوا أن عملهم يتناسب مع مؤهلاتهم، أما الذين صرحوا بعدم تناسب عملهم مع مؤهلاتهم فبلغت 11.39%.

-وإذا أردنا تحليل معطيات الجدول من خلال المقارنة بين تصريحات المبحوثات وتصريحات أزواجهن نلاحظ أن النسب شبه متقاربة، وهذا ما يثبتته الواقع الاجتماعي إذ نجد أن الإناث أكثر حظا في التعليم من الذكور ونجد أغلبهن يعملن في الإدارة أو التعليم، واللواتي لم يوفقهن الحظ في التعليم نجدهن يعملن كعاملات مهنيات(عاملات نظافة، طبخات...إلخ) أو يمكنن بالبيت ولا يبحثن عن عمل آخر لعدم امتلاكهن المؤهلات اللازمة لذلك.

-أما الذكور فنجد أن الذين تحصلوا على مستوى علمي عالي يتجهون أيضا إلى الوظيفة التي تتعدد وتنوع عندهم أكثر من الإناث، والذين ليس لهم مؤهلات علمية كافية يتجهون للأعمال الحرة أو العمل غير الثابت (بناء، نجار، دهان، ميكانيكي...إلخ) وهذا ما يترجمه الجدول رقم (18).

جدول رقم 21: يوضح توزيع السيدات العاملات حسب المسافة بين العمل ومكان إقامتهن ومدى تأخرهن عن العمل بسبب المواصلات

المجموع	أكثر من 19 كم		من 14 إلى 19 كم		من 08 إلى 13 كم		من 02 إلى 07 كم		أقل من 01 كم		المسافة
	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	
ن											التأخر عن العمل
07.05	06	00	00	00	00	00	07.05	06	00	00	نعم
92.94	79	00	00	00	00	00	00	00	92.94	79	لا
100	85	00	00	00	00	00	00	00	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (21) المتعلق بتوزيع السيدات العاملات حسب المسافة بين العمل ومكان إقامتهن ومدى تأخرهن عن العمل بسبب المواصلات نلاحظ ما يلي:

-نسبة 92.94% من النساء العاملات يعملن بمكان قريب من مكان إقامتهن حيث لا تتعدى المسافة بين عملهن ومقر إقامتهن 01 كم وهي نفسها نسبة العاملات اللواتي لا يتأخرن عن عملهن بسبب تضييع الوقت في المواصلات، تقابلها نسبة قليلة جدا مقارنة معها وهي نسبة اللواتي يعملن بمكان بعيد نوعا ما عن مقر سكنهن حيث تتراوح المسافة بين 02 و 07 كم وتبلغ: 07.05%، وهي في نفس الوقت نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن يتأخرن عن عملهن بسبب تضييع الوقت في المواصلات.

-أما بالنسبة للفئات الثلاثة الأخيرة والتي تمثل نسبة العاملات اللواتي تتراوح المسافة بين مكان عملهن ومكان إقامتهن بين 08 و 19 كم فهي معدومة، ونستنتج من خلال عرضنا لهذه النسب أن أغلب السيدات العاملات يقطنن بالقرب من مكان عملهن .

-وتجدر بنا الإشارة إلى أن قرب مقر السكن من مكان العمل بالنسبة للسيدات العاملات من أهم العوامل التي تساعدن في التوفيق بين واجباتهن الأسرية وواجباتهن المهنية، كما يخفف من معاناة تنقلهن إلى مكان العمل وكذلك يعطيهن الإحساس بالطمأنينة والرضا والإستقرار النفسي والأسري .

-كما تجدر بنا الإشارة أيضا إلى أن أغلب السيدات العاملات اللواتي يقطنن بعيدا عن مكان عملهن صرحن لنا من خلال التحاور معهن أنهن لا يتعرضن لعقوبات بسبب تأخرهن عن العمل وهذا ما يعطيهن الدافع القوي لأداء عملهن على أحسن وجه.

جدول رقم 22: يوضح كيفية تنقل المبحوثات إلى مكان عملهن

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
69.41	59	مشيا
23.52	20	سيارة خاصة
07.05	06	وسيلة نقل عمومية
00	00	وسيلة نقل خاصة بعمال المؤسسة
00	00	أخرى تذكر
100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (22) المتعلق بكيفية تنقل المبحوثات إلى مكان عملهن يتضح لنا مايلي:

-نسبة 69.41% من السيدات العاملات وهي النسبة الأكبر في الجدول يتنقلن إلى مكان عملهن مشيا، أما النسبة التي تليها فهي نسبة اللواتي يتنقلن إلى العمل في سيارة خاصة أو ملك لهن أو لأزواجهن وتبلغ 23.52%، وهذا لا يعني أن كل سيدات الفئة الأولى اللواتي يذهبن مشيا إلى العمل لا يملكن سيارات ولكن يذهبن مشيا نظرا لقرب مكان العمل، وكذلك نفس الشيء بالنسبة للفئة الثانية فتنقلهن إلى العمل بالسيارة لا يعني أن جميعهن يقطن بعيدا عن مكان العمل .

-أما بالنسبة للفئة الثالثة وهي فئة السيدات العاملات اللواتي يذهبن إلى العمل بواسطة وسيلة نقل عمومية فهن يمثلن نسبة 07.05% وهي نسبة اللواتي يقطن بعيدا عن العمل، وإذا تأملنا الجدول رقم (21) الخاص ب المسافة المقدرة بين مكان عمل المبحوثات ومقر سكنهن نلاحظ أن هذه النسبة هي نفسها نسبة السيدات اللواتي يبعدن عن مكان عملهن بمسافة تتراوح بين 02 و 07 كم عن مكان العمل.

-وكما سبق وأن أشرنا فإن قرب العمل من مقر إقامة العاملات من أهم المتغيرات التي تحفز المرأة العاملة على أداء دورها كأم وزوجة وعاملة في نفس الوقت على أحسن وجه.

خاتمة:

لقد تم من خلال هذا الفصل تحديد أهم الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية والتطرق كذلك لأهم خصائص المجتمع المدروس التي تعتبر بمثابة الأرضية الممهدة للفصل الموالي، كما تعطينا نظرة عامة عن العينة المدروسة، وذلك من أجل الوصول إلى زبدة البحث المرجوة منذ البداية ألا وهي النتائج النهائية لهذه الدراسة .

الفصل السابع:

عرض وتحليل البيانات الميدانية ومناقشة النتائج وتفسيرها

تمهيد:

أولا- عرض وتحليل البيانات الميدانية

ثانيا- نتائج الدراسة

ثالثا: التوصيات

خاتمة

تمهيد:

بعد تطبيق استمارة البحث على المبحوثين والمبحوثات التي نتج عنها جمع البيانات المختلفة والمطلوبة في الدراسة تأتي مرحلة تفرغ البيانات وتبويبها في جداول وتحليلها تحليلًا علميًا دقيقًا، وذلك بتفسير النسب المئوية والأرقام الإحصائية المتحصل عليها، وربط المتغيرات التي بني عليها موضوع الدراسة ببعضها البعض للإجابة على التساؤلات المطروحة .

يأتي هذا الفصل كحوصلة نهائية للدراسة حيث نتوصل فيه إلى النتائج العامة التي نصبو إليها منذ البداية .

أولاً: عرض وتحليل البيانات الميدانية

1- بيانات حول مدى تأثير عمل المرأة على استقرارها:

جدول رقم 23: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول الأسباب التي دفعتهن للخروج إلى العمل

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
12.65	10	14.11	12	الحاجة المادية
26.58	21	31.76	27	الرغبة في تحقيق الإستقلال المادي
10.12	08	14.11	12	الرغبة في تحقيق المكانة الاجتماعية
13.92	11	09.41	08	تحقيق إشباعات نفسية
10.12	08	09.41	08	تحسين المستوى المعيشي للأسرة
15.18	12	14.11	12	المستوى التعليمي العالي
11.39	09	07.05	06	أسباب أخرى تذكر
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (23) المتعلق بإجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول الأسباب التي دفعتهن للخروج إلى العمل يتضح لنا ما يلي:

-نسبة السيدات العاملات اللواتي صرحن بأنهن خرجن للعمل بسبب الحاجة إلى المال بلغت 14.11%، وبلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا بأن الدافع الذي يقف وراء التحاق زوجاتهم بالعمل هو الدافع المادي 12.65% .

-أكبر نسبة في الجدول هي نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن يعملن من أجل تحقيق الإستقلال المادي وبلغت 31.76%، بالنسبة للأزواج الذين صرحوا بنفس الشيء فإن نسبتهم هي أيضا أكبر نسبة في الجدول مقارنة مع بقية الإحتمالات وبلغت 26.58% .

-نجد نسبة مساوية لنسبة العاملات اللواتي صرحن بأنهن يعملن بسبب الحاجة المادية وهي نسبة اللواتي صرحن أنهن يعملن رغبة في تحقيق مكانة اجتماعية (14.11%)، وبلغت نسبة أزواج العاملات الذين صرحوا أن زوجاتهم يعملن بسبب الرغبة في تحقيق مكانة اجتماعية 10.12% .

نسبة المبحوثات اللواتي صرحن أنهن يعملن من أجل تحقيق إشباعات نفسية بلغت 09.41%، ونسبة الأزواج الذين صرحوا أن زوجاتهم يعملن من أجل نفس السبب بلغت 13.92% .

- نسبة المبحوثات اللواتي صرحن أنهن يعملن بهدف تحسين المستوى المعيشي للأسرة بلغت 09.41% وهي نسبة مساوية لنسبة العاملات اللواتي صرحن بأنهن يعملن رغبة في تحقيق بعض الإشباعات النفسية ونسبة الأزواج الذين صرحوا أن زوجاتهم يعملن بهدف تحسين المستوى المعيشي للأسرة بلغت 10.12% وهي نسبة مساوية لنسبة الأزواج الذين صرحوا أن زوجاتهم يعملن بهدف تحقيق المكانة الاجتماعية وهي أصغر نسبة في الجدول بالنسبة لتصريحات الأزواج مقارنة مع باقي الإحتمالات.

-نسبة المبحوثات اللواتي صرحن أنهن يعملن بسبب المستوى التعليمي العالي الذي تحصلن عليه بلغت 14.11% وهي نسبة مساوية لنسبة العاملات اللواتي خرجن للعمل بسبب الحاجة المادية، وكذلك رغبة في تحقيق المكانة الاجتماعية وهي أقل بقليل من نسبة الأزواج الذين صرحوا أن زوجاتهم يعملن بسبب المستوى التعليمي العالي الذي تحصلن عليه والتي بلغت 15.18% .

-أصغر نسبة في الجدول هي نسبة العاملات اللواتي صرحن أنه إضافة إلى الأسباب المذكورة هناك أسباب أخرى دفعتهم للعمل ويمثلن نسبة 07.05%، أما نسبة الأزواج الذين صرحوا بنفس الشيء فقد بلغت 11.39% .

-وإذا قارنا إجابة المبحوثين والمبحوثات حول الأسباب التي دفعت بهن للخروج إلى العمل نجد أن نسب الأسباب التي صرح بها المبحوثين ونسب الأسباب التي صرحت بها المبحوثات هي نسب متقاربة إلى حد كبير.

-وإذا بلورنا جملة الأسباب والدوافع والمبررات التي دفعت بالنساء العاملات إلى ترك المنزل الذي يعتبر مملكتهم الخاصة والإلتحاق بالعمل الخارجي نجد أن الرغبة في تحقيق الإستقلال المادي هي الدافع الأول الذي يقف وراء خروج المرأة للعمل خاصة لدى النساء ذوي الدخل الضعيف والمتوسط، وقد عبرت النساء عن عدم رغبتهم في الإتكال على دخل الزوج بقولهن أن التبعية للزوج ومجاملته من أجل الحصول على ثمن ثوب أو حذاء أو بعض المال لصرفه في شراء بعض الأغراض الخاصة وهو شامخ الأنف يتدلل، يجيب مرة ويرفض لمرات عديدة يضع المرأة بموقف محرج ومهين لكرامتها الإنسانية .

-إلى جانب العامل المادي فإن المبحوثات أجبن أنهن يعملن لأسباب أخرى كالرغبة في تحقيق الذات وتحقيق المكانة الاجتماعية والمستوى العلمي العالي الذي تحصلن عليه .

-هناك نسبة لا يستهان بها من العاملات وأزواجهن الذين صرحوا أنهن إضافة إلى الأسباب السابقة خرجن للعمل لأسباب أخرى وبلغت على التوالي: 07.05% و 11.39% وتمثل في: تحقيق مستوى اجتماعي لائق لأبنائهم مستقبلا، العمل يعتبر تأمين ضد ظروف الحياة المتغيرة، التخلص من روتين المنزل وشغل أوقات الفراغ، العمل ينمي القدرات الشخصية للعامل...إلخ .

جدول رقم 24: يوضح عدد ساعات عمل السيدات العاملات في اليوم

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
41.17	35	أقل من سبع ساعات
41.17	35	سبع ساعات
17.64	15	أكثر من سبع ساعات
100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (24) الخاص بعدد ساعات عمل السيدات العاملات في اليوم نلاحظ ما يلي:

-نسبة السيدات العاملات اللواتي صرحن بأن عدد ساعات عملهن لا تتجاوز سبع ساعات بلغت 41.17 %، ونجد في نفس الوقت نسبة مساوية لها وهي نسبة اللواتي صرحن بأنهن يعملن لسبع ساعات وهاتين النسبتين المتساويتين هما أكبر نسبة في الجدول، وأغلبهن يمثلن النساء في قطاعي التعليم والصحة. نسبة السيدات العاملات اللواتي صرحن أنهن يعملن لأكثر من سبع ساعات بلغت 17.64 % وهي أصغر نسبة في الجدول، وأغلبهن هن اللواتي يعملن في القطاع الإداري والخدماتي .

-وإذا جمعنا النسبة المئوية للعاملات اللواتي صرحن أنهن يعملن أقل من سبع ساعات في اليوم والنسبة المئوية للعاملات اللواتي يعملن لسبع ساعات يومياً نجدها تبلغ 82.34% وهي النسبة التي تمثل الأغلبية مقارنة مع اللواتي يعملن لأكثر من سبع ساعات يومياً والتي لا تتجاوز 17.64%.

-وإذا لا حظنا القطاعات التي شملتها الدراسة نجد أن مواقيت العمل في القطاع الإداري والخدماتي تقارب سبع ساعات يومياً، أما قطاعي الصحة والتعليم فمواقيت العمل عندهم غير مضبوطة وتتغير من عاملة إلى الأخرى حسب برنامج العمل، ويعتبر توقيت العمل من أهم العوامل التي تساعد المرأة على أداء دورها المزدوج فإذا كانت تعمل لساعات طويلة فإنها تعود إلى المنزل متعبة وغير قادرة على أداء واجباتها المنزلية ولا يكفيها الوقت المتبقي نظراً لقصره والعكس صحيح.

جدول رقم 25: يوضح رأي السيدات العاملات وأزواجهن في أوقات عملهن

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	الإحتمالات
51.89	41	56.47	48	طويلة
44.30	35	38.82	33	مناسبة
03.79	03	04.70	04	قصيرة
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (25) المتعلق بتوضيح رأي السيدات العاملات وأزواجهن في أوقات عملهن

نلاحظ ما يلي:

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أن مواقيت عملهن طويلة تمثل أكبر نسبة في الجدول وبلغت 56.47% ومن جهة أخرى نجد نسبة الأزواج الذين يرون أن مواقيت عمل زوجاتهم طويلة بلغت 51.89% وهي كذلك أكبر نسبة في الجدول بالنسب لتصريحات الأزواج.

-العاملات اللواتي صرحن أن مواقيت عملهن مناسبة بلغت 38.82%، وفي المقابل بلغت نسبة الأزواج الذين يرون أن مواقيت عمل زوجاتهم مناسبة 44.30% بالمقارنة مع واجباتهن المنزلية كربات بيوت وأمهات ومعظم هؤلاء نجد أن زوجاتهم يعملن في قطاع التعليم والبعض من العاملات في القطاع الصحي.

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أن مواقيت عملهن قصيرة تمثل أصغر نسبة في الجدول وبلغت 04.70%، ومن جهة أخرى نجد نسبة الأزواج الذين يرون أن مواقيت عمل زوجاتهم قصيرة بلغت 03.79% وهي كذلك أصغر نسبة في الجدول بالنسب لتصريحات الأزواج.

-وإذا قارنا إجابة المبحوثات وإجابة المبحوثين في ما يخص رأيهم في مواقيت عملهن نجد أنها متقاربة إلى حد كبير، كما نجد أن أكثر من نصفهم يصرحون أنها طويلة، وهذا ما يدل على زيادة الضغط بالنسبة للعاملات وصعوبة توفيقهن بين البيت والعمل.

جدول رقم 26: يوضح إجابات السيدات العاملات حول مدى تطلب طبيعة عملهن العمل خارج الأوقات الرسمية

النسبة المئوية	التكرار	الإحتمالات
12.94	11	نعم
87.05	74	لا
100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (26) المتعلق بتوضيح إجابات السيدات العاملات حول مدى تطلب طبيعة عملهن العمل خارج الأوقات الرسمية نلاحظ ما يلي:

-بلغت نسبة السيدات العاملات اللواتي صرحن أن طبيعة عملهن لا تتطلب العمل خارج أوقات العمل أو القيام بعمل إضافي 87.05%، بينما بلغت نسبة السيدات اللواتي صرحن أنهن يقمن بعمل إضافي 12.94%.

-ونلاحظ أن نسبة العاملات اللواتي صرحن بعدم تطلب وظيفتهن العمل خارج الأوقات الرسمية للعمل هي أكبر نسبة حيث تمثل غالبية المبحوثات، وهذا أمر إيجابي بالنسبة للمرأة العاملة حيث أنها تعاني من عدم وجود وقت فراغ ومن التعب والإجهاد المستمر بسبب ازدواجية الدور وقيامها بعمل إضافي يجعلها تحس بالتعب أكثر ويصعب عليها أداء أدوارها الأسرية والمهنية أكثر فأكثر.

جدول رقم 27: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى وجود وقت فراغ لديهن والأعمال التي يقمن بها خلال هذا الوقت

الأزواج		السيدات العاملات				
النسبة المئوية		التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	
11.39	65.82	09	14.11	12	القيام ببعض الأعمال المنزلية العالقة	نعم
16.45		13	11.76	10	زيارة الأقارب	
10.12		08	07.05	06	زيارة بعض الأماكن للترفيه	
15.18		12	16.47	14	مراجعة دروس الأبناء	
07.59		06	08.23	07	الخروج للتسوق	
05.06		04	04.70	04	المكوث بالمنزل للراحة	
00		00	00	00	أخرى تذكر	
34.17	27	37.64	32	لا		
100	79	100	85	المجموع		

التعليق:

من خلال الجدول رقم (27) المتعلق بإجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى وجود وقت فراغ لديهن ونوع الأعمال التي يقمن بها خلال هذا الوقت نستنتج ما يلي:

-العاملات اللواتي صرحن بعدم وجود وقت فراغ لديهن ممثلات بنسبة 37.64 %، والأزواج الذين صرحوا بعدم وجود وقت فراغ لدى زوجاتهم ممثلين بنسبة 34.17% وهما نسبتين متقاربتين.

-نسبة السيدات العاملات اللواتي أجبن أنهن لديهن وقت فراغ بلغت 62.35 %، ونسبة الأزواج الذين صرحوا أن زوجاتهم لديهن وقت فراغ بلغت 65.82% وهما نسبتين متقاربتين كذلك.

-أما بالنسبة لنوع الأعمال التي تقوم بها العاملات خلال أوقات الفراغ، فنلاحظ أن نسبة 14.11% منهن صرحن أنهن يقمن ببعض الأعمال المنزلية العالقة، أما نسبة الأزواج الذين صرحوا بنفس الشيء فبلغت 11.39% .

-نسبة 11.76% من المبحوثات صرحن أنهن يقمن خلال وقت فراغهن بزيارة الأقارب، بينما بلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا أن زوجاتهم يقمن في وقت فراغهن بزيارة الأقارب 16.45% وهي أكبر نسبة بالنسبة لتصريحات الأزواج .

-نسبة المبحوثات اللواتي صرحن أنهن يقمن خلال وقت فراغهن بزيارة بعض الأماكن للترفيه بلغت 07.05%، وبلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا أن زوجاتهم يقمن بزيارة بعض الأماكن للترفيه خلال وقت فراغهن بلغت 10.12% .

-العاملات اللواتي صرحن أنهن خلال وقت فراغهن يقمن بمراجعة دروس أبنائهن ممثلات بنسبة 16.47% وهي أكبر نسبة بالنسبة لتصريحات العاملات، أما أزواجهن الذين صرحوا أن زوجاتهم يقمن بنفس العمل خلال وقت فراغهن ممثلين بنسبة 15.18%.

-نسبة المبحوثات اللواتي صرحن أنهن خلال وقت فراغهن يخرجن للتسوق بلغت 08.23%، وبلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا أن زوجاتهم يخرجن للتسوق خلال وقت فراغهن بلغت 07.59% .

-السيدات العاملات اللواتي أجبن بأنهن لا يقمن بأي عملن ويستسلمن للراحة ممثلات في الجدول بنسبة 04.70%، وفي المقابل نجد المبحوثين الذين أجابوا أن زوجاتهم خلال أوقات فراغهن يستسلمن للراحة نتيجة التعب ولا يقمن بأي عمل ممثلين بنسبة 05.06% .

-نستنتج من خلال الربط بين الجدولين (25 و27) أن أغلبية العاملات يرون أن أوقات عملهن طويلة ولكنهن يعملن على حساب راحتهم، وذلك بالسهر ليلاً أو خلال العطل الأسبوعية والإجازات لريح الوقت والتمكن من إنجاز الأعمال العالقة، حيث نجد أغلبهن صرحن أنهن يراجعن دروس الأبناء أو يقمن بإنجاز الأعمال المنزلية العالقة، وقليلاً ما يقمن بزيارة بعض الأماكن للترفيه أو زيارة الأقارب أو يخرجن للتسوق، وهذا ما يزيد خاصة من التوتر النفسي لديهن .

جدول رقم 28: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن فيما إذا كن يقضين معظم وقتهن في العمل ولا يبق لهن وقت للقيام بالواجبات المنزلية وماذا يفعلن للقيام بها

الأزواج		السيدات العاملات					
النسبة المئوية		التكرارات	النسبة المئوية		التكرارات	الإحتمالات	
26.58	83.54	21	29.41	81.17	25	السهر	نعم
5.06		04	03.52		03	الإستعانة بإحدى الصديقات	
12.65		10	09.41		08	الإستعانة بالأهل	
11.39		09	09.41		08	الإستعانة بالزوج	
27.84		22	29.41		25	القيام ببعضها وترك البعض الآخر إلى وقت الفراغ	
00		00	00		00	أخرى تذكر	
16.45		13	18.82	16	لا		
100		66	100	69	المجموع		

التعليق:

من خلال الجدول رقم (28) الخاص بإجابة السيدات العاملات وأزواجهن فيما إذا كن يقضين معظم وقتهن في العمل ولا يبق لهن وقت للقيام بالواجبات المنزلية وماذا يفعلن للقيام بها نستنتج ما يلي:

-بالنسبة للعاملات اللواتي أجبن أنهن لا يقضين معظم وقتهن في العمل و يبقى لهن الوقت للقيام بواجباتهن المنزلية فهن ممثلات بنسبة 18.82%، وبالنسبة للأزواج الذين صرحوا بنفس الشيء فهم ممثلون بنسبة 16.45% ونلاحظ أن النسبتين متقاربتين .

-بالنسبة للسيدات العاملات اللواتي أجبن أنهن يرين أنهن يقضين معظم وقتهن في العمل ولا يبقى لهن الوقت للقيام بواجباتهن المنزلية فهن ممثلات بنسبة 81.17%، وبالنسبة للأزواج الذين صرحوا أن زوجاتهم يرين أنهن يقضين معظم وقتهن في العمل ولا يبقى لهن الوقت للقيام بواجباتهن المنزلية فهم ممثلون بنسبة 83.54% ونلاحظ أن النسبتين متقاربتين.

-إذا لاحظنا الجدول أعلاه نجد أن العاملات وأزواجهن الذين صرحوا أنهم يقضين معظم وقتهم في العمل ولا يبقى لهم الوقت للقيام بواجباتهن المنزلية موزعة حسب رد فعل العاملات للقيام بهذه الأعمال كما يلي:

-نسبة المبحوثات اللواتي صرحن أنهم يلجأون للسهر للقيام ببعض الأعمال المنزلية العالقة بلغت 29.41%، وبلغت نسبة المبحوثين الذين صرحوا أن زوجاتهم يلجأون للسهر للقيام بهذه الأعمال العالقة: 26.58%.

-نسبة السيدات العاملات اللواتي صرحن أنهم يلجأون للإستعانة بإحدى الصديقات لإنجاز واجباتهن المنزلية بلغت 03.52%، وبلغت نسبة المبحوثين الذين صرحوا أن زوجاتهم يلجأون للإستعانة بإحدى الصديقات للقيام هذه الواجبات: 5.06%.

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهم يلجأون للإستعانة بالأهل لإنجاز واجباتهن المنزلية بلغت 09.41%، وبلغت نسبة أزواجهن الذين صرحوا أن زوجاتهم يلجأون للإستعانة بالأهل للقيام بهذه الواجبات: 12.65%.

-نسبة المبحوثات اللواتي صرحن أنهم يلجأون للإستعانة بالأزواج للقيام بواجباتهن المنزلية بلغت 09.41%، وبلغت نسبة أزواجهن الذين صرحوا أن زوجاتهم يلجأون للإستعانة بهم للقيام بهذه الواجبات: 11.39%.

-المبحوثات اللواتي صرحن أنهم يلجأون للقيام ببعض الأعمال وترك البعض الآخر إلى وقت الفراغ يمثلن نسبة 29.41%، وبلغت نسبة أزواجهن الذين صرحوا أن زوجاتهم يلجأون لنفس الشيء للقيام بهذه الأعمال 27.84%.

-من خلال قراءتنا للنسب والأرقام المبينة في الجدول نلاحظ وجود نسبتين متساويتين وهما أكبر نسبتين ويمثلان نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهم يلجأون للسهر أو للقيام ببعض الأعمال وترك بعضها لوقت الفراغ، ونفس الملاحظة بالنسبة لتصريحات الأزواج حيث تمثل نسبتي العاملات في رأيهم اللواتي يلجأون للسهر أو للقيام ببعض الأعمال وترك بعضها لوقت الفراغ 26.58% و 27.84% على التوالي.

-وهذا ما يدل على وجود ضغط نفسي وجسدي على العاملات حيث نلاحظ أن أغليبتهم وأغلب أزواجهن صرحوا أن الوقت المتبقي من العمل غير كافي للقيام بواجباتهن المنزلية، ولكنهن يتحايلن فقط

باللجوء إلى السهر أو الإستعانة بالأهل أو بالأزواج أو بترك بعض الأعمال إلى عطلة نهاية الأسبوع، أو بعض أوقات الفراغ وذلك على حساب راحتهم وصحتهم الجسدية والنفسية .

جدول رقم 29: يوضح رأي العاملات وأزواجهن في مدى كفاية الإجازات والعطل الممنوحة في مكان عملهن مقارنة مع الواجبات الأسرية

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
21.51	17	21.17	18	كافية
36.70	29	37.64	32	نوعا ما
41.77	33	41.17	35	غير كافية
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (29) المتعلق بإجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى كفاية الإجازات والعطل الممنوحة في مكان عملهن مقارنة مع الواجبات الأسرية نلاحظ ما يلي:

-هناك تقارب كبير بين إجابة العاملات وإجابة أزواجهن، فبالنسبة للعاملات اللواتي صرحن أن الإجازات والعطل الممنوحة في مكان العمل كافية مقارنة مع الواجبات الأسرية بلغت 21.17%، وفي المقابل نجد نسبة الأزواج الذين صرحوا بذلك أيضا بلغت 21.51% .

-السيدات العاملات اللواتي أجرين أن الإجازات والعطل الممنوحة من طرف جهة العمل كافية نوعا ما مقارنة مع الواجبات الأسرية ممثلات في الجدول بنسبة 37.64%، بينما الأزواج فهم ممثلون بنسبة 36.70% .

-نسبة السيدات العاملات اللواتي صرحن بعدم كفاية العطل والإجازات الممنوحة في مكان العمل مقارنة مع الواجبات الأسرية بلغت 41.17%، وبلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا بذلك 41.77% .

-وهما تمثلان أكبر نسبة في الجدول بالنسبة للعاملات ولأزواجهن كذلك، أي أن أغلبهم صرحوا بعدم كفاية العطل مقارنة مع الواجبات الأسرية، وهذا يدل على تحمل العاملات لصراع نفسي كبير نتيجة القيام بدورين كل واحد منهما أصعب من الآخر ويحتاج إلى الجهد والوقت.

-فالمراة العاملة تعاني من الضغط والتوتر باستمرار نتيجة كثرة الأعمال وقلة الوقت وعدم وجود شخص يدعمها ويخفف عنها ولو من الناحية النفسية .

-كما أن هذا الضغط يزيد أو ينقص حسب العطل الممنوحة في مكان العمل، فالعاملات في قطاع التعليم مثلا لا يشعرن بنفس الضغط الذي تشعر به العاملات في القطاع الإداري والخدمات وذلك مرتبط بنوع الإجازات الممنوحة في القطاعين.

جدول رقم 30: يوضح إجابة العاملات وأزواجهن حول مدى تقديمهن لطلب عطلة إيداع إلى جهة العمل

النسبة المئوية	التكرار	الإحتمالات
21.17	18	نعم
78.82	67	لا
100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (30) الخاص بإجابة العاملات حول مدى تقديمهن لطلب عطلة إيداع إلى جهة العمل نلاحظ مايلي:

-نسبة السيدات العاملات اللواتي صرحن أنهم قدمن طلب عطلة إيداع إلى جهة العمل بلغت 21.17%، أما نسبة السيدات اللواتي لم يتقدمن بطلب عطلة إيداع فقد بلغت 78.82% .

-وهنا نجد أن العاملات رغم تعهن وتصريحتهن بعدم وجود وقت كاف للتوفيق بين الواجبات الأسرية والواجبات المهنية إلا أن معظمهن لم يقدمن طلبات إيداع إلى المسؤولين في العمل.

-ومن خلال التحوار معهن فقد أرجعت أغلب العاملات اللواتي قدمن طلبات للإستفادة من عطلة إيداع السبب إلى رغبتهن في المكوث بالبيت للإعتناء بأبنائهن خاصة حديثي الولادة إذ أن الخروج بطفل صغير كل صباح لتركه عند الأم أو الحماة أمر يؤثر سلبا على صحته خاصة في فصل الشتاء، هذا وقد أرجعت السيدات العاملات اللواتي لم يقدمن طلب الإحالة على الإيداع السبب في ذلك إلى أنهم التحقن مؤخرا بالعمل وفي هذه الحالة فإن قوانين العمل لا تسمح لهن بالإحالة على الإيداع، والبعض الآخر منهن صرحن أن استفادتهن من عطلة إيداع يؤثر سلبا على السيرة الذاتية للعامل خاصة فيما يخص الإحالة على التقاعد، إضافة إلى ضرورة وجود مبررات ودوافع قوية لدى العاملة للإحالة على الإيداع، هذا وتؤكد

معظم السيدات العاملات أنهن لم يقدمن طلبات إيداع إلى الجهات المعنية في العمل بسبب حاجتهن وحاجة أسرهن إلى المال.

جدول رقم 31: يوضح قيمة الأجر الذي تتقاضاه السيدات العاملات وأزواجهن

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
12.65	10	16.47	14	أقل من 20000.00 دج
21.51	17	18.82	16	من 20000.00 إلى 30000.00 دج
35.44	28	31.76	27	من 31000.00 إلى 40000.00 دج
24.05	19	21.17	18	من 41000.00 إلى 50000.00 دج
06.32	05	11.76	10	أكثر من 50000.00 دج
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (31) المتعلق بقيمة الأجر الذي تتقاضاه السيدات العاملات وأزواجهن

نلاحظ مايلي:

- أكبر نسبة بالنسبة للسيدات العاملات كانت في الفئة الثالثة: من (31000.00 إلى 40000.00) دج وبلغت 31.76%، أما بالنسبة للأزواج فقد كانت أكبر نسبة أيضا في نفس الفئة وبلغت 35.44% وهي نسبة غير بعيدة عن نسبة العاملات.

- أما النسبة التي تليها فهي نسبة السيدات العاملات اللواتي يتراوح دخلهن بين (41000.00 و 50000.00) دج وبلغت 21.17%، أما بالنسبة للأزواج فقد كانت النسبة المئوية أيضا في نفس الفئة وأكبر نوعا ما من نسبة العاملات وبلغت 24.05% .

- وبالنسبة للفئة الثالثة التي يتراوح فيها الدخل بين (20000.00 و 30000.00) دج فقد كانت النسبة المئوية بالنسبة للمبحوثات وكذلك المبحوثين وبلغت على التوالي: 18.82% و 21.51% وهما نسبتين متقاربتين.

- النسبة المئوية لدى العاملات هي نسبة اللواتي دخلهن (أقل من 20000.00 دج) ويمثلن نسبة 16.47%، وهي النسبة المئوية أيضا بالنسبة للأزواج وقد بلغت 12.65% .

-أما الفئة الأخيرة لدى العاملات والتي تمثل أقل نسبة وهي فئة اللواتي دخلهن (أكثر من 50000.00 دج ويمثلن نسبة 11.76%، ونفس الشيء بالنسبة للأزواج فإن أقل نسبة سجلت في نفس الفئة وبلغت 06.32%.

ويمكننا أن نستخلص من خلال قراءتنا لهذا الجدول ما يلي:

-تعتمد أسر النساء العاملات وأزواجهن في دخلها على الأجور والمرتبات التي يدرها العمل عليهم، وهذا ما يؤكد قيمة العمل بالنسبة لهم، ويبقى هذا الدخل مرتبط بمجموعة من المتغيرات لعل أهمها نوع العمل والمستوى التعليمي للعاملات وأزواجهن.

-ويتضح لنا كذلك من خلال دراسة توزيع أفراد العينة حسب الدخل مايلي:

يمكننا تقسيم أنواع الدخل إلى ثلاث أقسام: (منخفض، متوسط، مرتفع) حسب قيمته فبالنسبة للعاملات نعتبر أن نسبة 16.47% من اللواتي لا يتجاوز دخلهن 20000.00 دج من ذوي الدخل المنخفض أي أن دخل الأسرة لا يكفي لسد حاجيات أفرادها من (غذاء ومسكن وملبس...إلخ)، وبالنسبة لذوي الدخل المتوسط فهن يمثلن العاملات اللواتي يتراوح دخلهن من 20000.00 إلى 50000.00 دج وهن يمثلن نسبة 71.75% أي أن دخلهن يكفي لسد الحاجيات الضرورية فقط ولا يكفي للإدخار، بينما تبلغ نسبة اللواتي يعتبرن من ذوات الدخل المرتفع (أكثر من 50000.00 دج) 11.76% وهي نسبة اللواتي يتمتعن بالرفاهية المادية نوعا ما مقارنة بالفئتين السابقتين ويعشن ميسوري الحال.

-أما بالنسبة للأزواج فتبلغ نسبة الذين يمكن اعتبارهم من ذوي الدخل المنخفض (أقل من 20000.00 دج) 12.65% وهي نسبة مقارنة لنسبة المبحوثات ذوات الدخل المنخفض، أما ذوو الدخل المتوسط (من 20000.00 إلى 50000.00 دج) فهم ممثلون بنسبة 81% وهي نسبة أكبر بقليل من نسبة العاملات ولكنها غير بعيدة عنها، وهؤلاء يعتبرون من الذين حققوا الإكتفاء حيث يكون دخلهم كاف لتلبية الحاجات الضرورية لأسرهم، أما نسبة الذين حققوا الإكتفاء مع نوع من التوفير والإدخار فهم ينتمون إلى فئة ذوي الدخل المرتفع الذي تكون قيمته أكثر من 50000.00 دج ويمثلون نسبة 06.32% وهي نسبة أقل نوعا ما من نسبة المبحوثات اللواتي يعتبرن من ذوات الدخل المرتفع، ويمكننا عموما أن نعتبر أزواج السيدات العاملات تقارب قيمة الأجر الذي يتقاضاه أزواجهن.

جدول رقم 32: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى كفاية دخلهما لتلبية مصاريف الأسرة

الأزواج		السيدات العاملات				
النسبة المئوية	الإحتمالات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات		
11.39	09	11.76	10	نعم		
24.05	88.58	14.11	12	قلة الأجر	لا	
25.31		22.35	19	غلاء المعيشة		
10.12		23.52	20	الجهد المبذول أكبر من الأجر		
22.78		12.94	11	كثرة متطلبات الأسرة		
06.32		09.41	08	كل الإحتمالات السابقة		
00		05.88	05	أخرى تذكر		
100	79	100	85	المجموع		

التعليق:

من خلال الجدول رقم (32) الذي يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى كفاية دخلهما لتلبية مصاريف الأسرة نستنتج ما يلي:

-عند مقارنة إجابة السيدات العاملات وأزواجهن نجد أن نسبة 11.76% منهن صرحن بكفاية الأجر الذي يتقاضينه لتلبية الحاجات الضرورية للأسرة، أما بالنسبة للمبحوثين فتبلغ نسبتهم 11.39%.

-ونلاحظ أن نسبة الذين صرحوا بعكس ذلك مثلت الأغلبية عند العاملات وعند أزواجهن أيضا وبلغت على التوالي: 88.21% و88.58%، وهما نسبتين شبه متساويتين مما يدل على التقارب في الأجر والرأي بين العاملات وأزواجهن .

-وإذا ربطنا بين الجدول أعلاه والجدول الذي قبله رقم(31) نجد أن أغلب المبحوثات والمبحوثين الذين صرحوا بعدم كفاية الدخل لتلبية حاجات الأسرة هم من ذوي الدخل المنخفض أو المتوسط، وكذلك أغلب الذين صرحوا بعكس ذلك هم من ذوي الدخل المرتفع .

-وإذا رجعنا إلى أسباب عدم كفاية الدخل لتلبية حاجات الأسرة بالنسبة للعاملات حسب ما يوضحه الجدول فإن أكبر نسبة منهن (23.52%) صرحن بأن الجهد الذي يبذلنه أكبر من الأجر الذي يتقاضينه، أما بالنسبة للأزواج فإن الغالبية منهم ممثلين بنسبة (25.31%) أرجعوا ذلك إلى غلاء المعيشة.

-والنسبة المئوية بالنسبة للمبحوثات بلغت 22.35% وهي نسبة اللواتي أرجعن عدم كفاية الدخل لتلبية حاجات الأسرة إلى غلاء المعيشة، وبالنسبة للأزواج فإن النسبة المئوية هي نسبة الذين أرجعوا السبب إلى قلة الأجر وبلغت نسبتهم 24.05%.

-النسبة التي تليها هي نسبة السيدات العاملات اللواتي أرجعن سبب عدم كفاية الدخل إلى قلة الأجر وتبلغ 14.11%، وبالنسبة لأزواجهن فإن النسبة المئوية هي نسبة الذين أرجعوا ذلك إلى كثرة متطلبات الأسرة ويمثلون نسبة 22.78%.

-النسبة المئوية هي نسبة السيدات اللواتي أرجعن سبب عدم كفاية الدخل إلى كثرة متطلبات الأسرة وبلغت 12.94%، تقابلها النسبة المئوية بالنسبة للأزواج وهي نسبة الذين أرجعوا السبب في عدم كفاية الدخل إلى أن الجهد الذي يبذلونه أكبر من الأجر الذي يتقاضونه وبلغت نسبتهم: 10.12%.

-وهناك نسبة قليلة من المبحوثات والمبحوثين الذين أرجعوا سبب عدم كفاية دخلهم لتلبية مصاريف الأسرة إلى كل الاحتمالات السابقة الذكر وتبلغ نسبتهم على التوالي: 09.41% و 06.32%.

-وهناك نسبة 05.88% من المبحوثات اللواتي صرحن أن السبب في عدم كفاية الدخل يرجع إلى أسباب أخرى حسب رأيهن إضافة إلى الأسباب المذكورة في الجدول أعلاه مثل: (مساعدة الأزواج لأهلهم، بناء مسكن أسري، صرف مبلغ من المال على علاج أحد الأبناء...إلخ).

-وإذا أردنا إجراء مقارنة بين إجابة السيدات العاملات وإجابة الأزواج فيما يخص أسباب عدم كفاية الدخل في رأيهم نجد هناك تقارب بين بعض النسب وتباعد بين نسب أخرى، فبالنسبة للمبحوثين الذين أرجعوا ذلك إلى (قلة الأجر وكثرة متطلبات الأسرة) نجد أنهم يمثلون نسبة بعيدة عن نسبة المبحوثات اللواتي صرحن بذلك ويرجع ذلك إلى كون الأزواج هم المسؤولون عن إعالة الأسرة قبل زواجهم حتى ولو كن عاملات، كما نجد أن نسبة العاملات اللواتي صرحن بعدم كفاية الدخل إلى كونهن يشعرن أن الجهد الذي يبذلنه أكبر من الأجر الذي يتقاضينه أكبر من نسبة الأزواج الذين صرحوا بنفس الشيء، وذلك راجع لكون العاملات هن اللواتي يقمن بدور مزدوج وإحساسهن بالتعب وبذل مجهود يكون أكبر من إحساس الأزواج بذلك.

جدول رقم 33: يوضح إجابة العاملات وأزواجهن حول مدى مساهمتهم في نفقات الأسرة وكيفية المساهمة

الأزواج		السيدات العاملات					
النسبة المئوية		التكرارات	النسبة المئوية		التكرارات	الإحتمالات	
68.35	100	54	67.05	100	57	بإرادتهن	نعم
11.39		09	11.76		10	بطلب من الأزواج	
20.25		16	21.17		18	بسبب الحاجة	
00		00	00		00	أخرى تذكر	
00	00	00	00	00	00	لا	
100		79	100		85	المجموع	

التعليق:

من خلال الجدول رقم (33): المتعلق بإجابة العاملات وأزواجهن حول مدى مساهمتهم في نفقات الأسرة وكيف تكون هذه المساهمة في أغلب الأحيان نستنتج ما يلي:

-نسبة السيدات العاملات اللواتي صرحن أنهن يساهمن في نفقات الأسرة بلغت 100% وهي نسبة مساوية لنسبة الأزواج الذين صرحوا أن زوجاتهم يساهمن في نفقات الأسرة، بينما تنعدم نسبة السيدات العاملات وأزواجهن الذين صرحوا أن العاملات لا يساهمن في نفقات الأسرة.

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن يساهمن في نفقات الأسرة بإرادتهن بلغت 67.05%، وبلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا أن زوجاتهم يساهمن في نفقات الأسرة بإرادتهن 68.35% .

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن يساهمن في نفقات الأسرة بطلب من الأزواج بلغت 11.76% وبلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا أنهم يطلبون من زوجاتهم المساهمة في نفقات الأسرة 11.39%.

-من خلال التحاور مع العاملات تبين أن أغلبهن لا يعارضن عندما يطلب منهن الأزواج ذلك.

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن يساهمن في نفقات الأسرة بسبب الحاجة بلغت 21.17%، ونسبة الأزواج الذين صرحوا أن زوجاتهم يساهمن في نفقات الأسرة بسبب حاجة الأسرة لذلك بلغت 20.25% .

-إذا قارنا بين إجابات العاملات وإجابات الأزواج نجدتها متقاربة جدا، لذلك فإن النسب المئوية في الجدول الخاصة بإجابات العاملات والأزواج تكاد تكون متساوية .

-وإذا قارنا بين الأسباب التي تدفع بالمبحوثات للمساهمة في نفقات الأسرة نجد أن أكبر نسبة منهن هي نسبة اللواتي صرحن أنهن يساهمن فيها بإرادتهن، تليها نسبة اللواتي صرحن أنهن يساهمن بسبب حاجة أسرهن لذلك وأقل نسبة في الجدول هي نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن يساهمن في نفقات الأسرة بطلب من الأزواج وهذا يعني أن أغلب العاملات غير مجبوروات على المساهمة في نفقات الأسرة من طرف الأزواج ولكنهن يساهمن بإرادتهن وبسبب حاجة أسرهن لذلك مما يدل على أنهن يساهمن في رفع المستوى المعيشي لأسرهن ويبرر لنا خروجهن للعمل وتمسكهن به .

جدول رقم 34: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول نوع المصاريف التي يساهمن فيها

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
58.22	46	48.23	41	مصاريف الأكل والشرب واللباس
15.18	12	17.64	15	مصاريف الأبناء
03.79	03	03.52	03	المساهمة في بناء المسكن الأسري
15.18	12	18.82	16	المساهمة في تأثيث المنزل
07.59	06	11.76	10	مساعدة الأهل
00	00	00	00	أخرى تذكر
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (34): الخاص بإجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول نوع المصاريف التي يساهمن فيها نلاحظ ما يلي:

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن يساهمن في مصاريف الأكل والشرب واللباس بلغت 48.23%، ونسبة الأزواج الذين صرحوا أن زوجاتهم يساهمن في المصاريف الخاصة بالأكل والشرب واللباس بلغت 58.22% وهي أكبر نسبة في الجدول، ومن خلال التحاور مع المبحوثين وجدنا أن ذلك راجع لكون المصاريف

اليومية والمختلفة للأسرة من أكل وشرب ولباس هي المصاريف التي ترهق كاهل الأسرة وتحتاج للتعاون بين الزوجين لتليتها .

-نسبة العائلات اللواتي صرحن أنهن يساهمن في مصاريف الأبناء بلغت 17.64%، ونسبة الأزواج الذين صرحوا أن زوجاتهم يساهمن في المصاريف الخاصة بالأبناء بلغت 15.18%.

-العائلات اللواتي صرحن أنهن يساهمن في بناء المسكن الأسري ممثلات في الجدول بنسبة

03.52%، وأزواجهن الذين صرحوا أن زوجاتهم يساهمن في بناء المسكن الأسري ممثلين بنسبة 03.79% .

-نسبة العائلات اللواتي صرحن أنهن يساهمن في تأثيث المنزل بلغت 18.82%، وبلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا أن زوجاتهم يساهمن في تأثيث المنزل 15.18%.

-العائلات اللواتي صرحن أنهن يساعدن أهلهم ممثلات في الجدول بنسبة 11.76%، وأزواجهن الذين صرحوا أن زوجاتهم يساعدن أهلهم ممثلين بنسبة 07.59% .

-تنعدم نسبة العائلات وأزواجهن الذين صرحوا أنهن ينفقن أجورهن في مجالات أخرى دون المجالات السابقة والمذكورة في الجدول .

-ومن خلال مقارنتنا لإجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول أوجه إنفاق العائلات لأجورهن نجدها متقاربة إلى حد كبير، ونجد أن أكبر نسبة هي نسبة العائلات اللواتي يساهمن في المصاريف المختلفة للأسرة كما أن أقل نسبة هي نسبة العائلات اللواتي يساهمن في بناء مسكن أسري .

-ومن خلال التحاور معهن خلال ملاً الإستمارات لم يكن عدد العائلات اللواتي هن بصدد بناء المسكن كثير، أي أنه لا توجد عاملة زوجها بصدد بناء سكن وهي لا تساعد في ذلك لأن أغلب العائلات يملكن سكن أو في إطار بناءه أو هو سكن تساهمي في طور الإنجاز، كما لا يمكننا إغفال وجود نسبة معتبرة من العائلات اللواتي يساعدن أهلهم من حين لآخر وهذا إن دل على شيء إنما يدل على وجود روح التضامن والتكافل والبر بالوالدين لدى العاملات وكذلك الأزواج إذ معظمهم على علم بذلك ولا يعارضون زوجاتهم .

جدول رقم 35: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى إحساسهن بالتقصير في حق أنفسهن بسبب العمل وفيما يقصرن

الأزواج		السيدات العاملات					
النسبة المئوية		التكرارات	النسبة المئوية		التكرارات	الإحتمالات	
05.06	62.02	04	07.05	61.17	06	الإهتمام بمظهرهن	نعم
07.59		06	07.05		06	الإهتمام بصحتهن	
05.06		04	07.05		06	ممارسة هواياتهن الخاصة	
08.86		07	10.58		09	زيارة الأهل والأصدقاء	
06.32		05	08.23		07	الخروج للتسوق أو الترفيه	
17.72		14	12.94		11	الجلوس بالمنزل للراحة	
11.39		09	08.23		07	كل الإحتمالات السابقة	
00.00		00	00.00		00	أخرى تذكر	
37.97		30	38.82	33	لا		
100		79	100	85	المجموع		

التعليق:

من خلال الجدول رقم (35): الخاص بإجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى إحساسهن بالتقصير في حق أنفسهن بسبب العمل وفيما يقصرن نلاحظ ما يلي:

-نسبة 61.17% من العاملات صرحن أنهن يشعرن بالتقصير في حق أنفسهن بسبب عملهن خارج المنزل، وبلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا أن زوجاتهم يشعرن بالتقصير في حق أنفسهن بسبب عملهن خارج المنزل 62.02%.

-نسبة 38.82% من العاملات صرحن أنهن لا يشعرن بالتقصير في حق أنفسهن بسبب عملهن خارج المنزل، وبلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا أن زوجاتهم لا يشعرن بالتقصير في حق أنفسهن بسبب عملهن خارج المنزل 37.97% وهي حوالي نصف نسبة المبحوثات والمبحوثين الذين صرحوا بعكس ذلك، حيث أنه من خلال تحاورنا مع المبحوثات لاحظنا أن أغلبهن يشعرن بالتقصير في حق أنفسهن بسبب العمل الخارجي

الذي يأخذ معظم وقتهم وعند عودتهم إلى المنزل فهن يعطين الأولوية للزوج والأبناء والأعمال المنزلية على حساب راحتهم والإهتمام بأنفسهن .

-ومن خلال الجدول فإن نسبة 07.05% من العاملات هن اللواتي صرحن أنهن مقصرات في الإهتمام بمظهرهن، أما نسبة الأزواج الذين يرون أن زوجاتهم مقصرات في الإهتمام بمظهرهن بسبب عملهن خارج المنزل بلغت 05.06% .

-العاملات اللواتي أجبن أنهن مقصرات في الإهتمام بصحتهن ممثلات بنسبة 07.05%، أما نسبة الأزواج الذين يرون أن زوجاتهم مقصرات في الإهتمام بصحتهن بسبب عملهن خارج المنزل بلغت 07.59% .

-نسبة 07.05% من العاملات هن اللواتي صرحن أنهن مقصرات في ممارسة هواياتهن الخاصة بسبب عملهن خارج المنزل، أما نسبة الأزواج الذين يرون أن زوجاتهم مقصرات في ممارسة هواياتهن الخاصة بلغت 5.06% .

-نسبة 10.58% من العاملات هن اللواتي صرحن أنهن مقصرات في زيارة الأهل والأصدقاء، أما نسبة الأزواج الذين يرون أن زوجاتهم مقصرات في زيارة الأهل والأصدقاء بسبب عملهن خارج المنزل بلغت 08.86% .

-العاملات اللواتي أجبن أنهن مقصرات في الخروج للتسوق أو الترفيه ممثلات بنسبة 08.23%، أما نسبة الأزواج الذين يرون أن زوجاتهم مقصرات في الخروج للتسوق أو الترفيه بسبب عملهن خارج المنزل بلغت 06.32% .

-العاملات اللواتي أجبن أنهن مقصرات في الجلوس بالمنزل للراحة ممثلات بنسبة 12.94%، أما نسبة الأزواج الذين يرون أن زوجاتهم مقصرات في الجلوس بالمنزل للراحة بسبب عملهن خارج المنزل بلغت 17.72% .

-نسبة 08.23% من العاملات هن اللواتي صرحن أنهن بسبب عملهن خارج المنزل مقصرات في كل ما ورد ذكره في الجدول من احتمالات، أما نسبة الأزواج الذين صرحوا بذلك أيضا فقد بلغت في الجدول 11.39% .

-ومن خلال ما ورد في الجدول نلاحظ تقارب بين تصريحات المبحوثات وتصريحات الأزواج، أي أن نسبة المبحوثات اللواتي صرحن أنهن يشعرن بالتقصير في حق أنفسهن بسبب العمل الخارجي متقاربة مع

نسبة المبحوثين الذين صرحوا بذلك، كما أن الجوانب التي تقصر فيها المبحوثات حسب رأيهن متقاربة مع الجوانب التي تقصرن فيها حسب رأي الأزواج أيضا .

جدول رقم 36: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى توقفهن عن العمل في حالة تحسن المستوى المعيشي للأسرة والسبب في ذلك

الأزواج		السيدات العاملات				
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات		
06.32	05	04.70	04	نعم		
44.30	93.67	35	38.82	33	بسبب الرغبة في زيادة دخل الأسرة	لا
11.39		09	12.94	11	بسبب الرغبة في تحقيق الذات	
10.12		08	11.76	10	بسبب الرغبة في تحقيق المكانة الاجتماعية	
16.45		13	12.94	11	للتأمين على ظروف الحياة	
07.59		06	09.41	08	للقضاء على وقت الفراغ	
03.79		03	09.41	08	أسباب أخرى تذكر	
100	79	100	85	المجموع		

التعليق:

من خلال الجدول رقم (36) المتعلق بإجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى توقفهن عن العمل في حالة تحسن المستوى المعيشي للأسرة والسبب في ذلك ما يلي:

-نسبة 04.70 % من العاملات صرحن أنهن يتوقفن عن العمل في حالة تحسن المستوى المعيشي للأسرة .

-وفي المقابل نجد نسبة الأزواج الذين صرحوا أن زوجاتهم يتوقفن عن العمل في حالة تحسن المستوى المعيشي للأسرة بلغت 06.32%.

-السيدات العاملات اللواتي صرحن أنهن لا يتوقفن عن العمل في حالة تحسن المستوى المعيشي للأسرة ممثلات بنسبة 95.29%، والأزواج الذين أكدوا تصريحاتهم ممثلين بنسبة 93.67%، وهما نسبتين تمثلان الأغلبية الساحقة للمبحوثات والمبحوثين مقارنة مع نسبة الذين صرحوا بعكس ذلك.

-أما بالنسبة لأسباب عدم توقف المبحوثات عن العمل في حالة تحسن المستوى المعيشي للأسرة فهي موزعة كما يلي:

-أرجعت نسبة 38.82% من العاملات السبب في عدم توقفهن عن العمل في حالة تحسن المستوى المعيشي للأسرة إلى رغبتهم في زيادة دخل الأسرة وهي أكبر نسبة بالنسبة للعاملات، أما الأزواج الذين صرحوا أن زوجاتهم لا يتوقفن عن العمل بسبب رغبتهم في زيادة دخل أسرهن فقد بلغت نسبتهم 44.30% وهي أكبر نسبة كذلك بالنسبة للأزواج .

-السيدات العاملات اللواتي صرحن أنهن لا يتوقفن عن العمل في حالة تحسن المستوى المعيشي للأسرة بسبب رغبتهم في تحقيق إشباعات نفسية ممثلات بنسبة 12.94%، والأزواج الذين أكدوا أن زوجاتهم لا يتوقفن عن العمل في حالة تحسن المستوى المعيشي للأسرة لنفس السبب ممثلين بنسبة 11.39%.

-السيدات العاملات اللواتي صرحن أنهن لا يتوقفن عن العمل في حالة تحسن المستوى المعيشي للأسرة بسبب رغبتهم في تحقيق مكانة اجتماعية لأنفسهن ممثلات بنسبة 11.76%، والأزواج الذين أكدوا أن زوجاتهم لا يتوقفن عن العمل في حالة تحسن المستوى المعيشي للأسرة لأنهن يرغبن في تحقيق مكانة اجتماعية ممثلين بنسبة 10.12%.

-أرجعت نسبة 12.94% من العاملات السبب في عدم توقفهن عن العمل في حالة تحسن المستوى المعيشي للأسرة إلى أن العمل هو بمثابة صك تأمين ضد ظروف الحياة المتقلبة، أما الأزواج الذين صرحوا أن زوجاتهم لا يتوقفن عن العمل لنفس السبب فقد بلغت نسبتهم 16.45%.

-نسبة العاملات اللواتي أرجعن سبب عدم توقفهن عن العمل في حالة تحسن المستوى المعيشي للأسرة إلى رغبتهم في القضاء على وقت الفراغ بلغت 09.41%، بينما بلغت نسبة أزواجهن الذين أرجعوا عدم توقف زوجاتهم عن العمل حسب رأيهم إلى رغبتهم في قتل أوقات الفراغ 07.59% .

-نسبة العاملات وأزواجهن الذين أرجعوا سبب عدم توقفهن عن العمل في حالة تحسن المستوى المعيشي للأسرة إلى أسباب أخرى غير تلك المذكورة في الجدول بلغت على التوالي 09.41% و 03.79% وأغلب العاملات أرجعن هذه الأسباب إلى الرغبة في تحقيق الإستقلال المادي، وعدم الشعور بالتعبية للرجل ناهيك عن رغبتهم في التخلص من روتين المنزل ورتابة الأعمال المنزلية .

-من خلال الجدول نلاحظ تقارب كبير بين إجابات العاملات وإجابات أزواجهن، كما نلاحظ أن السيدات العاملات يتمسكن بالعمل رغم التعب فهو يحقق لهن إشباعات نفسية واجتماعية ويلبي حاجتهن اليومية للمال والعمل يؤمن أنفسهن وأبناءهن ضد ظروف الحياة المتقلبة .

جدول رقم 37: يوضح رأي السيدات العاملات وأزواجهن في مدى تأثير عملهن على استقرارهن الأسري

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
10.12	08	23.52	20	نعم
89.87	71	76.47	65	لا
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول (37): الخاص برأي السيدات العاملات وأزواجهن في مدى تأثير عملهن على استقرارهن الأسري نلاحظ مايلي:

-السيدات العاملات اللواتي صرحن أن عملهن الخارجي أثر على استقرارهن الأسري ممثلات بنسبة 23.52%، وأزواجهن الذين صرحوا أن خروج زوجاتهم إلى العمل أثر على استقرارهن الأسري يمثلون نسبة 10.12% ونلاحظ أن نسبة العاملات أكبر بقليل من نسبة الأزواج وهذا راجع لكون العاملات أكثر تأثرا بعدم الإستقرار الأسري من الأزواج وأكثر إحساسا به نظرا لكونهن هن اللواتي يعملن داخل المنزل وخارجه .

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أن عملهن الخارجي لم يؤثر على استقرارهن الأسري بلغت

76.47%، وبلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا أن عمل زوجاتهم خارج المنزل لم يؤثر على استقرارهن الأسري بلغت 89.87% وهما نسبتيين تمثلان رأي الأغلبية وهذا ما يؤكد عدم تأثير العمل الخارجي للعاملات على الإستقرار الأسري لهن .

2-بيانات حول مدى تأثير عمل المرأة على استقرار الزوج

جدول رقم 38 يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول موقف الأزواج من عملهن وأسباب المعارضة

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
62.02	49	70.58	60	الموافقة التامة
12.65	10	04.70	04	الموافقة إلى حد ما
10.12	08	05.88	05	إهمال الأولاد
05.06	04	07.05	06	إهمال حقوقهم كأزواج
03.79	03	05.88	05	إهمال شؤون البيت
06.32	05	03.52	03	إنعكاس العمل سلبي على العاملات
00	00	02.35	02	أخرى تذكر
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (38): المتعلق بإجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول موقف الأزواج من عملهن والسبب في المعارضة نلاحظ ما يلي:

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أن أزواجهن يوافقون موافقة تامة على خروجهن للعمل بلغت 70.58%، أما بالنسبة للأزواج فقد بلغت نسبة الذين صرحوا أن زوجاتهم خرجن للعمل بموافقتهم موافقة تامة بلغت 62.02%.

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أن أزواجهن يوافقون إلى حد ما على خروجهن للعمل بلغت 04.70%، أما بالنسبة للأزواج فقد بلغت نسبة الذين صرحوا أن زوجاتهم خرجن للعمل بموافقتهم إلى حد ما بلغت 12.65%.

-العاملات اللواتي صرحن أن أزواجهن يعارضون خروجهن للعمل ممثلات بنسبة 24.68%، أما بالنسبة للأزواج فقد بلغت نسبة الذين صرحوا أنهم لا يوافقون على خروج زوجاتهم للعمل بلغت 25.29%.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن نسبة المبحوثات والمبحوثين الذين صرحوا بعدم موافقة المبحوثين على عمل المبحوثات أرجعوا السبب في ذلك إلى مايلي:

-نسبة 05.88% من المبحوثات أرجعن السبب في ذلك إلى كون الأزواج يرون أن العاملات بخروجهن للعمل يتسببن في إهمال الأولاد، ونسبة 10.12% من الأزواج أرجعوا عدم موافقتهم على عمل زوجاتهم إلى نفس السبب .

-نسبة 07.05% من السيدات العاملات أرجعن السبب في ذلك إلى كون الأزواج يرون أن العاملات بخروجهن للعمل يتسببن في إهمال حقوقهم كأزواج، ونسبة 05.06% من الأزواج أرجعوا عدم موافقتهم على عمل زوجاتهم إلى نفس السبب .

-نسبة 05.88% من السيدات العاملات أرجعن السبب في ذلك إلى كون الأزواج يرون أن العاملات بخروجهن للعمل يتسببن في إهمال شؤون البيت، ونسبة 03.79% من الأزواج أرجعوا عدم موافقتهم على عمل زوجاتهم إلى نفس السبب .

-نسبة 03.52% من السيدات العاملات أرجعن السبب في ذلك إلى كون الأزواج يرون أن العمل ينعكس سلبا على العاملات العاملات، ونسبة 06.32% من الأزواج أرجعوا عدم موافقتهم على عمل زوجاتهم إلى نفس السبب .

-السيدات العاملات اللواتي أرجعن السبب في عدم موافقة أزواجهن على خروجهن للعمل إلى أسباب أخرى دون تلك التي ذكرت في الجدول ممثلات بنسبة 02.35%، أما بالنسبة للأزواج فإن نسبتهم معدومة .

جدول رقم 39: يوضح توزيع السيدات العاملات وأزواجهن حسب مدى مساهمة الأزواج في مصاريف الأسرة والسبب في عدم المساهمة

الأزواج		السيدات العاملات				
النسبة المئوية	الإحتمالات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات		
83.54	66	84.70	72	نعم		
03.79	16.45	03.52	15.29	03	لا يعملون	لا
07.59		09.41		08	يساعدون أهلهم	
05.06		02.35		02	يدخرونه	
00		00		00	ينفقونه في مجالات أخرى	
00		00		00	أخرى تذكر	
100	79	100	85	المجموع		

التعليق:

من خلال الجدول رقم (39): المتعلق بتوزيع السيدات العاملات وأزواجهن حسب مدى مساهمة الأزواج في مصاريف الأسرة والسبب في عدم المساهمة نلاحظ ما يلي:

-نسبة السيدات العاملات اللواتي صرحن أن أزواجهن يساهمون في نفقات الأسرة بلغت 84.70%، أما بالنسبة للأزواج الذين صرحوا أنهم يساهمون في مصاريف الأسرة فقد بلغت 83.54% وهي تمثل الأغلبية في الجدول بالنسبة للسيدات العاملات وكذلك بالنسبة لأزواجهن مما يعني أن أغلبهم يساهمون في النفقات المختلفة للأسرة .

-نسبة السيدات العاملات اللواتي صرحن أن أزواجهن لا يساهمون في نفقات الأسرة بلغت 15.29%، أما بالنسبة للأزواج الذين صرحوا أنهم لا يساهمون في مصاريف الأسرة فقد بلغت 16.45% وقد أرجعت نسبة 03.52% من العاملات السبب في ذلك إلى أنهم لا يعملون، ونسبة الأزواج الذين أرجعوا عدم مساهمتهم في مصاريف الأسرة المختلفة إلى نفس السبب بلغت 03.79%.

-نسبة الزوجات العاملات اللواتي صرحن أن أزواجهن لا يساهمون في مصاريف الأسرة لكونهن يعطون أجرهم لأهلهم بلغت 09.41%، ونسبة الأزواج الذين بنفس تصريحات زوجاتهم بلغت 07.59%.

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أن أزواجهن لا يساهمون في مصاريف الأسرة لكونهم يدخرون أجورهم بلغت 02.35%، ونسبة الأزواج الذين بنفس تصريحات زوجاتهم بلغت 05.06% .

-العاملات اللواتي صرحن أن أزواجهن لا يساهمون في مصاريف الأسرة لكونهم ينفقون أجورهم في مجالات أخرى معدومة، ونفس الشيء بالنسبة للأزواج .

جدول رقم 40: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى مساعدتهم لزوجاتهم في القيام بالأعمال المنزلية (نوع الأعمال التي يقومون بها، والسبب وراء عدم مساعدتهم)

الأزواج		السيدات العاملات					
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية		الإحتمالات	التكرارات		
00.00	11.39	00	00.00	10.58	00	غسل الأواني	نعم
02.53		02	02.35		02	غسل الملابس	
02.53		02	02.35		02	تنظيف المنزل	
06.32		05	05.88		05	تحضير الطعام	
00		00	00		00	أخرى تذكر	
25.31	88.60	20	25.88	89.41	22	ليس لديهم الوقت الكافي	لا
53.16		42	51.76		44	لا يتقبلون الفكرة	
10.12		08	11.76		10	الزوجات هن من ترفضن المساعدة	
00		00	00		00	أخرى تذكر	
100	79	100		85	المجموع		

التعليق:

من خلال الجدول رقم (40): المتعلق بتوزيع السيدات العاملات وأزواجهن حسب مدى مساعدتهم لزوجاتهم في القيام بالأعمال المنزلية نلاحظ ما يلي:

-نسبة السيدات العاملات اللواتي صرحن أن أزواجهن يساعدنهن في القيام بالأعمال المنزلية بلغت 10.58%، أما بالنسبة للأزواج الذين صرحوا أنهم يساعدون زوجاتهم في أعمال المنزل فقد بلغت 11.39%، وهم موزعين حسب الأعمال التي يقومون بها كما يلي:

02.35% من العاملات صرحن أن أزواجهن يساعدهن في غسل الملابس، ونجد نفس النسبة بالنسبة للعاملات اللواتي صرحن أن أزواجهن يساعدهن في تنظيف المنزل، أما الذين يساعدون في تحضير الطعام فقد كانت أكبر بقليل وبلغت 05.88%.

-أما بالنسبة للأزواج فنجد أن نسبة 02.53% منهم صرحوا أنهم يساعدون زوجاتهم في غسل الملابس ونجد نفس النسبة بالنسبة للذين صرحوا أنهم يساعدون زوجاتهم في تنظيف المنزل، أما الذين يساعدون زوجاتهم في تحضير الطعام فقد كانت أكبر بقليل وبلغت 06.32%، وهي نسب تكاد تكون متساوية مع النسب التي تمثل تصريحات العاملات .

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أن أزواجهن لا يساعدهن في الأعمال المنزلية بلغت 89.41% ونسبة الأزواج الذين صرحوا أنهم لا يساعدون زوجاتهم في الأعمال المنزلية بلغت 88.60%، إذ أنه من خلال التحوار مع العاملات اشتكت أغلبهن من عدم مساعدة أزواجهن لهن في الأعمال المنزلية مما يزيد من ضغط الدور المزدوج الملقى على عاتقهن .

-نسبة 25.88% من العاملات أرجعن السبب في عدم مساعدة أزواجهن إلى عدم وجود الوقت الكافي لديهم للقيام بذلك، أما الأزواج الذين صرحوا بنفس الشيء فهي قريبة من نسبة العاملات وبلغت 25.31%.

-العاملات اللواتي صرحن أن أزواجهن لا يساعدهن في المنزل لأنهم لا يتقبلون ذلك ممثلات بنسبة 51.76%، أما الأزواج فقد بلغت نسبتهم: 53.16%.

-العاملات اللواتي صرحن أن أزواجهن لا يساعدهن في المنزل لأنهن يرفضن ذلك ممثلات بنسبة 11.76%، أما الأزواج الذين صرحوا أنهم لا يساعدون زوجاتهم في الأعمال المنزلية بسبب رفضهن لذلك فقد بلغت نسبتهم: 10.12%.

-نسبة العاملات وأزواجهن الذين صرحن أرجعن أسباب مساعدة أو عدم مساعدة الأزواج في الأعمال المنزلية إلى احتمالات أخرى غير تلك المذكورة في الجدول معدومة .

جدول رقم 41: يوضح توزيع السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تقصيرهن في حق أزواجهن بسبب العمل وفيما يقصرن

الأزواج		السيدات العاملات					
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية		التكرارات	الإحتمالات		
07.59	44.30	06	05.88	49.41	05	تحضير الطعام الذي يحبونه	نعم
06.32		05	11.76		10	تبادل أطراف الحديث معهم	
06.32		05	08.23		07	الخروج معهم للتنزه	
10.12		08	05.88		05	إعطائهم حقوقهم كأزواج	
06.32		05	05.88		05	الإعتناء بهم عند المرض	
07.59		06	11.76		10	كل الإحتمالات السابقة	
00.00		00	00.00		00	أخرى تذكر	
55.69	44	50.58		43	لا		
100	76	100		85	المجموع		

التعليق:

من خلال الجدول رقم (41): الخاص بتوزيع السيدات العاملات وأزواجهن حسب مدى تقصيرهن في حق أزواجهن بسبب العمل نلاحظ ما يلي:

-نسبة 49.41% من العاملات صرحن أنهن مقصرات في حق أزواجهن بسبب عملهن خارج المنزل، أما نسبة الأزواج الذين صرحوا بأن زوجاتهم يقصرن في حقهم بسبب عملهن الخارجي فقد بلغت 44.30% .

-أما عن طبيعة التقصير فإن 05.88% من العاملات صرحن أنهن يقصرن في تحضير الطعام الذي يحبه الأزواج، ونسبة 07.59% من الأزواج صرحوا بذلك أيضا .

-العاملات اللواتي صرحن أنهن يقصرن في تبادل أطراف الحديث مع أزواجهن بسبب العمل فهن ممثلات بنسبة 11.76%، الأزواج الذين صرحوا بذلك أيضا يمثلون بنسبة 06.32% .

-العاملات اللواتي صرحن أنهن يقصرن في حق أزواجهن بسبب العمل من حيث الخروج معهم للتنزه فهن ممثلات بنسبة 08.23%، الأزواج الذين صرحوا بذلك أيضا يمثلون بنسبة 06.32%.

-العاملات اللواتي صرحن أنهن يقصرن في إعطاءهم حقوقهم كأزواج من حيث التزين لهم بسبب العمل فهن ممثلات بنسبة 05.88%، الأزواج الذين صرحوا بذلك أيضا يمثلون بنسبة 10.12% .

-العاملات اللواتي صرحن أنهن يقصرن في الإعتناء بأزواجهن عند المرض بسبب العمل فهن ممثلات بنسبة 05.88%، الأزواج الذين صرحوا بذلك أيضا يمثلون بنسبة 06.32% .

-العاملات اللواتي صرحن أنهن مقصرات في حق أزواجهن بسبب العمل وأجمعن على أن هذا التقصير يشمل كل الجوانب السابقة الذكر ممثلات بنسبة 11.76%، الأزواج الذين صرحوا بذلك أيضا يمثلون بنسبة 07.59%.

-نسبة 50.58% من العاملات صرحن أنهن غير مقصرات في حق أزواجهن بسبب عملهن خارج المنزل أما نسبة الأزواج الذين صرحوا بأن زوجاتهم لا يقصرن في حقهم بسبب عملهن الخارجي فقد بلغت 55.69%، وإذا تأملنا هذه النسب نجد أن أكثر من نصف العاملات والأزواج أجمعوا على عدم تقصيرهن في حق أزواجهن بسبب عملهن الخارجي .

جدول رقم 42: يوضح رأي السيدات العاملات وأزواجهن في مدى تأثير عملهن على الإستقرار الأسري لأزواجهن

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
16.45	13	23.52	20	نعم
83.54	66	76.47	65	لا
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (42): الخاص برأي السيدات العاملات وأزواجهن في مدى تأثير عملهن على الإستقرار الأسري لأزواجهن نلاحظ مايلي:

-نسبة العاملات والأزواج الذين صرحوا بعدم تأثير العمل الخارجي للزوجات على الإستقرار الأسري للأزواج هي النسبة الغالبة حيث أن نسبة العاملات اللواتي صرحن بذلك بلغت 76.47% وبلغت نسبة الأزواج: 83.54% وهما نسبتين متقاربتين مما يبين تقارب الرأي بين العاملات وأزواجهن.

-نسبة العاملات اللواتي صرحن بتأثير عملهن على الإستقرار الأسري لأزواجهن بلغت 23.52% وبلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا بذلك 16.45%.

-ومن خلال هذه النسب نستنتج أن معظم المبحوثين والمبחות صرحوا بعدم تأثير العمل الخارجي للنساء على الإستقرار الأسري لأزواجهن، ونسبة الأزواج الذين صرحوا بذلك أكبر من نسبة العاملات وهذا اعتراف من قبل الأزواج أنفسهم بأن زوجاتهم لا يقصرن في أداء واجباتهن نحوهم، مما أدى إلى إحساسهم بالإستقرار في حياتهم الأسرية رغم أن ذلك في أغلب الأحيان يكون على حساب راحة المرأة العاملة النفسية والجسدية .

3- بيانات حول مدى تأثير عمل المرأة على استقرار الأبناء

جدول رقم 43: يوضح عدد الأبناء

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
64.70	55	أقل من 03 أبناء
24.70	21	من 04 إلى 06 أبناء
10.58	09	من 07 إلى 09 أبناء
00	00	أكثر من 09 أبناء
100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (43) الخاص بعدد أبناء العاملات يتضح لنا ما يلي:

-أكبر نسبة هي نسبة العاملات اللواتي أنجبن أقل من ثلاثة أبناء وتبلغ 64.70% أي أن أغلب النساء العاملات لا يتجاوز عدد أبناءهن ثلاثة أبناء، كما أننا إذا رجعنا إلى الجدول رقم (13) الخاص بتوزيع العاملات حسب السن نجد نسبة لا بأس بها منهن يتركزن في الفئتين العمريتين من (26-31) و(32-37) مما يدل على أنهن مازلن في فترة الخصوبة وهذا ما يزيد من احتمال إنجابهن مستقبلاً.

- وتمثل نسبة العاملات اللواتي يتراوح عدد أبنائهن من أربعة إلى ستة أبناء 24.70 %، أما نسبة العاملات اللواتي لديهن من سبعة إلى تسعة أبناء فقد بلغت 10.58 %، وتنعدم نسبة الأسر التي لها أكثر من تسعة أبناء.

- ومن خلال الأرقام والنسب المبينة في الجدول أعلاه وعند إجراءنا للمتوسط الحسابي لعدد أطفال المرأة العاملة الذي بلغ (03) أطفال، يتضح لنا أن أسر النساء العاملات تميل نوعاً ما إلى تحديد حجم الأسرة من خلال تقليل عدد الأبناء والتباعد بين الولادات، وذلك للتخفيف من ثقل الدور الملقى على كاهل المرأة العاملة.

جدول رقم 44: يوضح عمر أكبر الأبناء

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
30.58	26	أقل من 04 سنوات
17.64	15	من 05 إلى 08 سنوات
20	17	من 09 إلى 12 سنة
12.94	11	من 13 إلى 16 سنة
09.41	08	من 17 إلى 20 سنة
09.41	08	أكثر من 20 سنة
100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (44): الذي يوضح عمر أكبر الأبناء نلاحظ ما يلي:

- نسبة العاملات اللواتي لا يتجاوز عمر أكبر أبنائهن أربعة سنوات بلغت 30.58% وهي أكبر نسبة في الجدول، وهذا يعني أن معظم العاملات ما زال الإبن الأكبر لهن في سن مبكرة وبحاجة إلى أمه، وهنا تكمن المعاناة بالنسبة للأبناء والأمهات معا خاصة إذا تعذر عليهن تأمين مكان آمن لأبنائهن.

- نسبة العاملات اللواتي يتراوح عمر أكبر أبنائهن من خمسة إلى ثمانية سنوات بلغت 17.64 %، بينما بلغت نسبة العاملات اللواتي يتراوح عمر أكبر أبنائهن من تسعة إلى إثني عشر سنة 20% وهي ثاني نسبة في الجدول، وهذه السن تسمح للإبن نوعاً ما بعدم الإتكال التام على الأم والقيام بشؤونه بمفرده، كما أن الأم العاملة ينشغل بالها أكثر على أبنائها عندما يكونون في سن مبكرة.

-نسبة العاملات اللواتي يتراوح عمر أكبر أبنائهن من ثلاثة عشر إلى ستة عشر سنة بلغت 12.94%، أما نسبة العاملات في الفئتين الأخيرتين فهي متساوية وبلغت 09.41% والأبناء في هذه السن ليسوا بحاجة إلى رعاية الأم فقد تجاوزوا سن الرشد وبإمكانهم الإعتماد على أنفسهم.

-وعند حسابنا لمتوسط عمر أكبر أبناء المرأة العاملة من خلال الجدول نجده يساوي (10) سنوات وهي سن نستطيع القول أن الابن الأكبر فيها ليس بحاجة ماسة إلى وجود أمه بجانبه، كما نستطيع مساعدتها في القيام ببعض الأعمال التي تتلاءم مع عمره وقدرته ويساعدها كذلك في رعاية إخوته الأصغر منه سناً، وهذا ما يؤكد من جهة أخرى مبدأ تباعد الولادات الذي تتبعه المرأة العاملة للتخفيف من حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها.

جدول رقم 45: يوضح عمر أصغر الأبناء

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
60	51	أقل من 04 سنوات
25.88	22	من 05 إلى 08 سنوات
14.11	12	من 09 إلى 12 سنة
00	00	من 13 إلى 16 سنة
00	00	من 17 إلى 20 سنة
00	00	أكثر من 20 سنة
100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (45): الذي يوضح عمر أصغر الأبناء نلاحظ ما يلي:

-تبلغ نسبة العاملات اللواتي لا يتجاوز عمر أصغر أبنائهن أربعة سنوات 60% وهي أكبر نسبة في الجدول، وهذا يدل على أن معظم العاملات تعانين من وجود ابن رضيع أو أكبر قليلاً بحاجة إلى رعاية الأم ووجودها معه في كل الأوقات، مما يصعب من أداء الدور المزدوج للمرأة العاملة حيث تجد نفسها بين تلبية نداء الأمومة من جهة والعمل الخارجي من جهة ثانية .

-نسبة العاملات اللواتي يتراوح عمر أصغر أبنائهن من خمسة إلى ثمانية سنوات بلغت 25.88% وهي النسبة الثانية في الجدول، حيث تؤكد كذلك على وجود إبن مازال لم يتجاوز سن الثامنة على أكثر تقدير وبحاجة لوجود أمه ورعايتها له .

-النسبة المئوية في الجدول هي نسبة العاملات اللواتي يتراوح عمر أصغر أبنائهن من تسعة إلى إثنا عشر سنة وبلغت 14.11%.

-النسب الثلاثة المئوية في الجدول هي نسب معدومة تعبر عن عدم وجود إبن أصغر للعاملات عمره يتراوح بين ثلاثة عشر وعشرون سنة، وهذا يعني أن أصغر إبن للعاملات عمره لم يتجاوز إثنا عشر سنة كأقصى تقدير.

-ومن خلال حسابنا للمتوسط الحسابي لعمر أصغر إبن للمرأة العاملة انطلاقاً من المعطيات الواردة في الجدول نجد أنه يبلغ: (05) سنوات، وهذا ما يؤكد اتباع النساء العاملات لإحدى وسائل منع الحمل للمساعدة بين الولادات والتخفيف من حجم الضغوطات التي تواجهها المرأة العاملة بين البيت والعمل، لأن الأبناء يبقون دائماً بحاجة لرعاية الأم والإحساس بعطفها وحنانها مهما تقدم بهم السن.

جدول رقم 46: يوضح رأي السيدات العاملات وأزواجهن في مدى ملاءمة ساعات عملهن مع عمر الأبناء

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
62.02	49	64.70	55	نعم
37.97	30	35.29	30	لا
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (46) المتعلق برأي السيدات العاملات وأزواجهن في مدى ملاءمة ساعات عملهن مع عمر الأبناء نلاحظ ما يلي:

-نسبة العاملات اللواتي صرحن بملاءمة ساعات عملهن مع عمر أبنائهن بلغت 64.70%، بينما بلغت نسبة الأزواج 62.02% وهما نسبتيين متقاربتين مما يدل على تقارب رأي العاملات وأزواجهن في هذا

الشأن، وهذا يعني أن كلا منهما يرى أن طول ساعات عمل المرأة لم تؤثر سلباً على الأبناء، وأنهن يقضين وقت كاف مع الأبناء مقارنة بعمرهم وحاجتهم لوجود الأم معهم، وهذا ما تعكسه نسبة العاملات والأزواج الذين صرحوا بعكس ذلك والتي تعتبر قليلة جداً إذا ما قارناها بنسبة العاملات والأزواج الذين صرحوا بملاءمة ساعات عمل الزوجات مع عمر الأبناء حيث بلغت نسبة العاملات اللواتي صرحن بذلك 35.29% وبلغت نسبة الأزواج 37.97%.

جدول رقم 47: يوضح إجابة السيدات العاملات فيما يخص مكان بقاء الأبناء أثناء غيابهن عن المنزل

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
35.29	30	أهل المبحوثات
23.52	20	أهل أزواجهن
15.29	13	المربية
09.41	08	دار الحضانة
07.05	06	المدرسة
09.41	08	أخرى تذكر
100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (47): المتعلق بإجابة السيدات العاملات فيما يخص مكان بقاء الأبناء أثناء غيابهن عن المنزل نلاحظ ما يلي:

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن يتركن أبناءهن عند أهلهن بلغت 35.29% وهي أكبر نسبة في الجدول حيث أنه من خلال التحاور مع المبحوثات تبين أنهن لا يجدن مكان أكثر أماناً لأبنائهن من أمهاتهن، ولكن نظراً لبعض الظروف مثل كبر سن الأم أو مرضها أو عدم رغبتهن في تحميلها المسؤولية حيث يرون أنها عانت في الماضي لتربيتهن ولا يمكن لهن الآن أن يحملنها مسؤولية تربية أبنائهن أيضاً، إلا إذا أرادت ذلك وكانت لها القدرة الكافية .

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن يتركن أبناءهن عند أهل الزوج بلغت 23.52% وهي ثاني أكبر نسبة في الجدول، وذلك لكون أهل الزوج هو المكان الذي تلجأ له النساء العاملات بعد اللجوء إلى أهلهن (الأم).

-إذا جمعنا نسبة العاملات اللواتي يتركن أبناءهن عند أهلهم ونسبة اللواتي يتركنهن عند أهل أزواجهن نجدها تساوي: 58.82 %، ناهيك عن وجود نسبة معتبرة (15.29%) يتركن أبناءهن عند المربية التي تكون في أغلب الأحيان تربطها علاقة قرابة بينها وبينهم، وهذه النسب تمثل أكثر من نصف العاملات وهذا يؤكد على اطمئنان العاملات للأهل على أبناءهن أكثر من الأماكن الأخرى من جهة، ويؤكد على التماسك الأسري وقوة العلاقات القرابية من جهة ثانية، أي أن عمل المرأة لم يضعف هذه العلاقات بل على العكس فقد زاد في صلابتها ومتانتها .

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن يتركن أبناءهن عند المربية بلغت 15.29% ومن خلال المقابلة مع العاملات تبين أنهن يتركن أبناءهن عند امرأة أمينة على أبناءهن ولهن بها معرفة سابقة كإحدى القريبات أو الصديقات أو الجارة...إلخ .

-نسبة 09.41% من العاملات يتركن أبناءهن في دار الحضانة وهي نسبة أقل من النسب السابقة وهذا راجع لكون هذه الأخيرة لها شروط معينة لاستقبال الأطفال وربما لتكلفتها أو بعدها عن المسكن الأسري .

-نسبة 07.05% من العاملات صرحن أن أبناءهن يكونون في المدرسة أثناء تواجدهن بالعمل وفي حالة عودتهم من المدرسة وهن غائبات يتوجهون إلى المنزل لأنهم أصبحوا قادرين على الإعتماد على أنفسهم.

-نسبة 09.41% من العاملات صرحن أن كل الإحتمالات السابقة لا تعنيهن حيث يتركن أبناءهن في المنزل نظرا لكبر سنهم وقدرتهم على المكوث بالمنزل دون وجود الأم .

جدول رقم 48: يوضح إجابة السيدات العاملات فيما يخص الشخص الذي يقوم بإيصال الأبناء إلى مكان بقاءهم

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
25.88	22	المبحوثات
27.05	23	أزواجهن
27.05	23	بالتناوب
20	17	أخرى تذكر
100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (48) المتعلق بإجابة السيدات العاملات فيما يخص الشخص الذي يقوم بإيصال الأبناء إلى مكان بقاءهم نلاحظ مايلي:

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن هن من يقمن بإيصال الأبناء إلى مكان بقائهن إلى حين عودتهن من العمل بلغت 25.88 %، وبلغت نسبة العاملات اللواتي صرحن أن أزواجهن هم الذين يقومون بذلك 27.05%، وهي مساوية لنسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن يتناوبن مع أزواجهن في إيصال الأبناء إلى مكان بقائهم إلى حين عودتهن من العمل .

-نسبة 20% من العاملات صرحن بوجود أشخاص آخرين يقومون أحيانا بإيصال الأبناء، وهؤلاء هم في أغلب الأحيان أحد والدي الزوجة أو أحد والدي الزوج .

-ونلاحظ تقارب كبير بين النسب مما يعني تقسيم هذه المهمة بالتساوي بين العاملات والأزواج، وهذا ما يكرس مساعدة الأزواج لزوجاتهم العاملات في القيام بشؤون الأبناء.

جدول رقم 49: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى كفاية البدائل لتربية الأبناء تربية سليمة والسبب في عدم كفايتها

الأزواج		السيدات العاملات			
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	
00	00	00	00	نعم	
07.59	06	12.94	11	الخوف عليهم من الفساد الخلقي	
07.59	06	04.70	04	الخوف عليهم من التعرض لحوادث	
18.98	15	28.23	24	هذه البدائل لا تعوض غياب الأم	
54.43	43	48.23	41	عدم تلقيمهم للتربية والرعاية اللازمة	
11.39	09	05.88	05	كل الإحتمالات السابقة	
00.00	00	00.00	00	أخرى تذكر	
100	79	100	85	المجموع	

التعليق:

من خلال الجدول رقم (49): المتعلق بإجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى كفاية البدائل لتربية الأبناء تربية سليمة والسبب في عدم كفايتها نلاحظ ما يلي:

-نسبة العاملات والأزواج الذين صرحوا بكفاية البدائل المتاحة للمرأة العاملة لتترك أبنائها هي نسبة معدومة أي أنهم كلهم أجمعوا على عدم كفايتها، مما يدل على عدم وجود شخص أو مكان ينوب عن الأم والمنزل الأسري ككل لرعاية الأبناء حسب رأيهم فهم مضطرون لتترك أبنائهم في أماكن هم مقتنعون مسبقاً أنها لا تكفي لرعاية الأبناء، وأنها من المستحيل أن تعوض مكانة الأم، وقد أرجع كل من العاملات والأزواج السبب في ذلك إلى عدة نقاط هي:

-التعرض للفساد الخلقي حيث بلغت نسبة العاملات اللواتي صرحن بذلك 12.94%، وبلغت نسبة الأزواج 07.59% .

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن يخشين على أبنائهن من التعرض لحوادث بلغت 04.70%، وبلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا بذات الشيء 07.59% .

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أن هذه البدائل لا تعوض غياب الأم بلغت 28.23%، وبلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا بذات الشيء 18.98%.

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أن هذه البدائل غير كافية لأنها لا تلقن الأطفال التربية والرعاية اللازمة بلغت 48.23%، وبلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا بذات الشيء 54.43%، وهما أكبر نسبتين في الجدول مما يدل على اقتناع الأزواج والعاملات بعدم كفاية البدائل المتاحة أمام المرأة العاملة مهما كانت صفتها في تلقين الطفل أسس التربية السليمة وأن الدور الذي تلعبه الأسرة ككل والأم خاصة لا تعوضه أي جهة أخرى .

-نسبة العاملات والأزواج الذين صرحوا أن عدم كفاية هذه البدائل في رأيهم يرجع إلى كل الإحتمالات السابقة مجتمعة مع بعض ولا يمكن أن نرجعها إلى عامل دون آخر، وبلغت على التوالي: 05.88% و11.39% .

جدول رقم 50: يوضح مدى إحساس السيدات العاملات وأزواجهن بالقلق على الأبناء

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
55.69	44	72.94	62	نعم
44.30	35	27.05	23	لا
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (50): المتعلق بمدى إحساس السيدات العاملات وأزواجهن بالقلق على أبنائهم نلاحظ ما يلي:

-أكبر نسبة في الجدول هي نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن يشعرن بالقلق على أبنائهن عندما يكن في مكان العمل، وهن ممثلات بنسبة 72.94% تليها نسبة الأزواج الذين صرحوا بنفس الشيء وتبلغ 55.69%، بينما تبلغ نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن لا يقلقن على أبنائهن عندما يكن في العمل بعيدا

عنهم 27.05%، والأزواج الذين صرحوا أن زوجاتهم لا يشعرن بالقلق على الأبناء أثناء تواجدهن بمكان العمل ممثلون بنسبة 44.30%.

-ونلاحظ من خلال النسب والمعطيات الواردة في الجدول أن نسبة العاملات أكبر من نسبة الأزواج وذلك راجع لكون الأمهات لديهن ارتباط عاطفي بالأبناء أكبر من الآباء، نظرا لكونهن مسؤولات أكثر من الآباء على رعاية الأبناء، وبخروجهن للعمل ينتابهن إحساس دائم بالتقصير في حق أبنائهن خاصة عندما يكونون في سن مبكرة وبحاجة أكثر لرعاية الأم ووجودها إلى جانبهم.

جدول رقم 51: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تعرض الأبناء لمشاكل بسبب غيابهن ونوع هذه المشاكل

الأزواج		السيدات العاملات					
النسبة المئوية		التكرارات	النسبة المئوية		التكرارات	الإحتمالات	
21.51	41.77	17	24.70	45.88	21	إضطرابات نفسية	
07.59		06	09.41		08	تأخر أو تسرب دراسي	
06.32		05	05.88		05	مشاكل مع الجيران	
06.32		05	05.88		05	حادث	
00		00	00		00	أخرى تذكر	
58.22		46	54.11		46	لا	
100		79	100		85	المجموع	

التعليق:

من خلال الجدول رقم (51): المتعلق بإجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تعرض الأبناء لمشاكل بسبب غيابهن عنهم نلاحظ ما يلي:

-أكثر من نصف العاملات والأزواج صرحوا أن أبناءهم لم يتعرضوا لمشاكل بسبب غياب أمهاتهم عنهم وهم ممثلين بنسبة 54.11% و58.22% على التوالي .

-أما نسبة العاملات والأزواج الذين صرحوا بعكس ذلك فقد بلغت 45.88% و41.77%، حيث بلغت نسبة العاملات اللواتي صرحن أن أبناءهن تعرضن لاضطرابات نفسية 24.70% وبلغت نسبة الأزواج 21.51% وهما نسبتين متقاربتين .

-بلغت نسبة العاملات اللواتي أدى غيابهن عن أبناءهن إلى تأخرهم أو تسربهم دراسيا 9.41% وبلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا بنفس الشيء 07.59%.

-وكانت نسبة العاملات اللواتي صرحن أن أبناءهن تعرضوا لحادث أو مشاكل مع الجيران متساوية حيث بلغت 05.88%.

-وفي المقابل نجد نسبة الأزواج الذين صرحوا أن أبناءهم تعرضوا لحوادث 06.32% مساوية لنسبة الذين صرحوا بحدوث مشاكل مع الجيران بسبب غياب الأمهات عنهم.

-ومن خلال الجدول نستنتج أن أكثر من نصف العاملات وكذا أزواجهن صرحوا بعدم تعرض الأبناء لمشاكل بسبب غياب الأم عنهم، وأغلب الذين صرحوا بالعكس يرون أن عمل الأم أثر أكثر على الجانب النفسي للأبناء ولم يؤثر كثيرا على التحصيل الدراسي لهم.

جدول رقم 52: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تعويضهن لأبنائهن عن غيابهن طول اليوم والسبب في عدم القدرة على ذلك

الأزواج		السيدات العاملات				
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات		
34.17	27	35.29	30	نعم		
12.65	65.82	10	24.70	21	ضيق الوقت	
11.39		09	21.17	18	تراكم الأعمال المنزلية	
13.92		11	05.88	05	التعب	
27.84		22	12.94	11	الأبناء بحاجة لرعاية أكثر	
00		00	00	00	أخرى تذكر	
100	79	100	85	المجموع		

التعليق:

من خلال الجدول رقم (52): الخاص بإجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تعويضهن لأبنائهن عن غيابهن طول اليوم والسبب في عدم القدرة على ذلك نلاحظ ما يلي:

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن يعوضن أبناءهن عن غيابهن طول اليوم عند عودتهن إلى المنزل بلغت 35.29%، ومن جهة أخرى بلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا بذلك: 34.17% وهما نسبتين متقاربتين مما يدل على تقارب الرأي بين المبحوثات وأزواجهن .

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن لا يعوضن أبناءهن عن غيابهن طول اليوم عند عودتهن إلى المنزل بلغت 64.70% وأرجعن السبب في ذلك إلى عدة عوامل هي:

-أول سبب حسب رأيهن هو ضيق الوقت حيث بلغت نسبة العاملات اللواتي صرحن بذلك 24.70%.

-وبلغت نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن لا يعوضن أبناءهن عن الوقت الذي يقضينه في العمل بسبب تراكم الأعمال المنزلية وكثرتها بلغت 21.17%.

-والعاملات اللواتي أرجعن ذلك إلى أن الأبناء بحاجة لرعاية أكثر ووقت أكبر ممثلات بنسبة 12.94%.

-نسبة السيدات العاملات اللواتي صرحن أنهن لا يعوضن أبناءهن عن الوقت الذي يقضينه في العمل بسبب التعب والإرهاق الناتج عن ازدواجية الدور بلغت 05.88%.

-أما بالنسبة لأزواج العاملات فقد بلغت نسبة الذين صرحوا أنهم يرون أن زوجاتهم لا يعوضن أبناءهن عن غيابهن في العمل عند عودتهن إلى المنزل 65.82%، وأرجعوا ذلك إلى عدة أسباب مقسمة من أكبر نسبة إلى أصغرها كالآتي:

-النسبة الأكبر هي نسبة الذين الذين صرحوا بأن ذلك راجع إلى كون الأبناء بحاجة لرعاية الأم أكثر وهي بحكم عملها ليس لها الوقت الكافي لذلك وتبلغ 27.84%.

-النسبة الموالية هي نسبة الأزواج الذين صرحوا بأن زوجاتهم لا يعوضون الأبناء عن غيابهن في العمل بسبب التعب والإرهاق وبلغت 13.92%.

-الأزواج الذين أرجعوا عدم تعويض زوجاتهم لأبنائهن عن الوقت الضائع في العمل بسبب ضيق الوقت بلغت 12.65%.

-ونسبة الأزواج الذين أرجعوا ذلك إلى تراكم الأعمال المنزلية بلغت 11.39%.

-أما نسبة الأزواج وكذا العاملات الذين أرجعوا ذلك إلى أسباب أخرى غير تلك المذكورة في الجدول فهي معدومة .

-ومن خلال تصريحات السيدات العاملات وأزواجهن يتضح لنا أن أغلبهم أجمعوا على عدم تمكن العاملات من تعويض أبنائهن عن الوقت الضائع بالعمل، وأرجعوا ذلك لعدة أسباب أهمها: ضيق الوقت الذي تقضيه العاملات بالمنزل مع الأبناء، وكون الأبناء بحاجة إلى رعاية أكثر الأمر الذي يصعب تحقيقه بالنسبة للمرأة العاملة، ولكن عدم القدرة على تعويض الأبناء في حد ذاته لا يعني التقصير الكلي في حقهم بل على العكس فالمرأة العاملة دائما ينتابها الشعور بالذنب والتقصير الأمر الذي يجعلها تسعى جاهدة ولو على حساب راحتها الخاصة لتعويض الأبناء والقيام بمختلف شؤونهم ربما أحسن من المرأة الماكثة بالبيت التي تفتقد إلى هذا الإحساس وربما تقصر في حق الأبناء بصورة أكبر مما تقصر المرأة العاملة .

جدول رقم 53: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى طلبهم من زوجاتهم التوقف عن العمل بعد أن رزقن بأولاد وموقفهن من ذلك

الأزواج		السيدات العاملات						
النسبة المئوية		التكرارات		النسبة المئوية		التكرارات		الإحتمالات
01.26	16.45	01	نعم	00	22.35	00	الموافقة	نعم
06.32		05		09.41		08	الموافقة إلى حد ما	
08.86		07		12.94		11	المعارضة	
83.54		66	لا	77.64		66	لا	لا
100		79		100		85	المجموع	

التعليق:

من خلال الجدول رقم (53): المتعلق بإجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى طلبهم من زوجاتهم التوقف عن العمل بعد أن رزقن بأولاد وموقفهن من ذلك نلاحظ ما يلي:

-أغلب الأزواج لم يطلبوا من زوجاتهم التوقف عن العمل بعد أن رزقوا بأبناء حيث بلغت نسبة العاملات اللواتي صرحن بذلك 77.64%، وبلغت نسبة الأزواج 83.54%، ونلاحظ أن نسبة هؤلاء أكبر بقليل من نسبة العاملات، وربما ذلك يرجع لكون البعض من الأزواج لا يصرحون بأنهم طلبوا من زوجاتهم التوقف عن العمل حتى ولو فعلوا ذلك .

-وبلغت نسبة العاملات اللواتي صرحن أن أزواجهن طلبوا منهن التوقف عن العمل بعد أن رزقن بأولاد 22.35% حيث انعدمت نسبة اللواتي وافقن على ذلك، وبلغت نسبة اللواتي وافقن إلى حد ما 09.41%، ونسبة اللواتي عارضن 12.94% وهذا يعني أن أغلب العاملات يتمسكن بعملهن رغم المعاناة .

-أما بالنسبة للأزواج فبلغت نسبة الذين صرحوا أنهم طلبوا من زوجاتهم التوقف عن العمل بعد الإنجاب 16.45% منهم 01.26% صرحوا أن زوجاتهم وافقن على ذلك، و06.32% وافقن إلى حد ما و08.86% عارضن ذلك .

جدول رقم 54: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى مساعدتهم لهن في رعاية الأبناء (الأعمال التي يقومون بها-السبب عند عدم المساعدة)

الأزواج		السيدات العاملات					
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات			
24.05	81.01	19	23.52	78.82	20	مراجعة دروسهم	نعم
13.92		11	15.29		13	إعداد الطعام	
32.91		26	27.05		23	مراعاتهم عند المرض	
06.32		05	03.52		03	الإهتمام بمظهرهم	
03.79		03	09.41		08	أخرى تذكر	
12.65	18.98	10	10.58	21.17	09	ليس لديهم الوقت الكافي	لا
03.79		03	05.88		05	لا يتقبلون الفكرة	
00		00	00		00	الزوجات هن من يرفضن ذلك	
02.53		02	04.70		04	أخرى تذكر	
100	79	100	85	المجموع			

التعليق:

من خلال الجدول رقم (54): المتعلق بإجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى مساعدتهم لهن في رعاية الأبناء نلاحظ ما يلي:

-يتضح أن نسبة 21.17% من العاملات صرحن أن أزواجهن لا يساعدهن في رعاية الأبناء ونسبة 18.98% من الأزواج صرحوا بنفس الشيء، ورغم تقارب النسبتين إلا أن نسبة الأزواج أقل من نسبة العاملات وذلك ربما يرجع لكون بعض الأزواج لا يصرحون بالحقيقة وكذلك الزوجات، وقد أرجعوا السبب في ذلك إلى عدة نقاط أهمها:

-ضيق الوقت حيث بلغت نسبة العاملات 10.58% ونسبة الأزواج 12.65% مع وجود نسبة 05.88% من العاملات صرحن أن أزواجهن لا يتقبلون فكرة مساعدتهن في رعاية الأبناء، وبلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا بذلك 03.79%، وانعدمت نسبة الزوجات اللواتي صرحن أنهن هن من يرفضن ذلك ونفس الشيء بالنسبة للأزواج، ونسبة الزوجات اللواتي أرجعن ذلك إلى أسباب أخرى 04.70%، ونسبة الأزواج 02.53% أهمها: (التعب، السكن مع الأهل...إلخ).

-نسبة 78.82% من العاملات صرحن أن الأزواج يساعدهن في رعاية الأبناء و81.01% من الأزواج صرحوا بذلك أيضا وهما نسبتين متقاربتين .

-نسبة 23.52% من العاملات صرحن أن الأزواج يساعدهن في مراجعة دروس الأبناء مقابل 24.05% من الأزواج الذين صرحوا بذلك .

-نسبة 15.29% من العاملات صرحن أن الأزواج يساعدهن في إعداد الطعام، مقابل 13.92% من الأزواج الذين صرحوا بنفس الشيء .

-نسبة 27.05% من العاملات صرحن أن الأزواج يساعدهن في رعاية الأبناء عند المرض، مقابل 32.91% من الأزواج الذين صرحوا بنفس الشيء .

-نسبة 03.52% و06.32% من العاملات والأزواج على التوالي صرحوا أن الأزواج يساعدون الزوجات في الإهتمام بمظهر الأبناء .

-نسبة 09.41% و03.79% من العاملات والأزواج على التوالي صرحوا أن الأزواج يساعدون الزوجات في شؤون أخرى خاصة بالأبناء مثل: (التسجيل بالمدرسة، أخذهم للطبيب، أخذهم إلى نزهة قصيرة للسماح للأُم بالقيام بالأعمال المنزلية...إلخ) .

جدول رقم 55: يوضح إجابة السيدات العاملات حول مدى تتبعهن لإحدى طرق أو وسائل منع الحمل

النسبة المئوية	التكرار	الإحتمالات
70.58	60	نعم
29.41	25	لا
100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (55): المتعلق بإجابة السيدات العاملات حول مدى تتبعهن لإحدى طرق أو وسائل منع الحمل نلاحظ ما يلي:

-نسبة 29.41% من العاملات صرحن أنهن لا يستعملن أي وسيلة من وسائل تنظيم النسل، ونسبة 70.58% منهن يتبعن إحدى وسائل منع الحمل، والوسيلة الأكثر استعمالا هي تناول حبوب منع الحمل وهذا ما يجعلنا نحكم على أن أغلب أسر العاملات تميل نحو صغر الحجم، حيث أنه من خلال التحاور معهن تبين أن أغلب المتزوجات حديثا منهن ليس لديهن استعداد لإنجاب أكثر من ثلاثة أطفال لأن التوفيق بين العمل وتربية الأبناء وتدبير المنزل يأخذ الكثير من وقت وجهد المرأة العاملة في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الراهنة للمجتمع الجزائري والتي تظطر المرأة العاملة لمسايرتها.

جدول رقم 56: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تقصيرهن في حق الأولاد ونوع التقصير

الأزواج		السيدات العاملات					
النسبة المئوية		التكرارات	النسبة المئوية		التكرارات	الإحتمالات	
20.25	39.24	16	15.29	52.94	13	مراجعة دروسهم	نعم
03.79		03	04.70		04	الإهتمام بمظهرهم	
05.06		04	07.05		06	الرعاية عند مرضهم	
07.59		06	11.76		10	تحضير الأكل الصحي	
00		00	07.05		06	كل الإحتمالات السابقة	
02.53		02	07.05		06	أخرى تذكر	
60.75		48	47.05		40	لا	
100		79	100		85	المجموع	

التعليق:

من خلال الجدول رقم (56): المتعلق بإجابة السيدات العاملات حول مدى تقصيرهن في حق الأولاد ونوع التقصير نلاحظ ما يلي:

-بلغت نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن لا يشعرن بالتقصير في حق أبنائهن بسبب العمل الخارجي 47.05% وبلغت نسبة الأزواج: 60.75% وهي أكبر من نسبة العاملات حيث نلاحظ أنه ما يقارب نصف العاملات، وأكثر من نصف الأزواج صرحوا أن عمل الأم خارج المنزل لم يؤد إلى التقصير في واجباتها نحو أبنائها .

-بلغت نسبة العاملات اللواتي يشعرن بالتقصير في حق أبنائهن بسبب عملهن خارج المنزل: 52.94 % وقد صرحت أغلب العاملات خلال التحاور معهن أن ما يقصرن فيه يعوضه الآباء أو الأهل بدرجة كبيرة ومن جهة أخرى بلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا أن زوجاتهم غير مقصرات في حق الأبناء بسبب العمل 39.24% وقد وزعت هذه النسب حسب المجال الذي تقصر فيه المبحوثات كما يلي:

15.29% منهن صرحن أنهن مقصرات في مراجعة دروس أبنائهن، مقابل 20.25% من الأزواج .

04.70% صرحن أنهن مقصرات في الإهتمام بمظهر الأبناء مثل: الإستحمام، وتلبسهم، وتمشيط الشعر... إلخ، مقابل 03.79% من الأزواج .

و- 07.05% منهن صرحن أنهن يشعرن أنهن مقصرات في رعاية أبنائهن عند المرض، مقابل 05.06% من الأزواج .

- ونسبة 11.76% من العاملات صرحن أنهن مقصرات في تحضير الأكل الصحي لأبنائهن خاصة عند مرضهم، مقابل 07.59% من الأزواج الذين صرحوا بنفس الشيء .

- وبلغت نسبة العاملات اللواتي أرجعن تقصيرهن في حق أبنائهن إلى كل الإحتمالات السابقة الذكر: 07.05%، بينما تنعدم نسبة الأزواج الذين صرحوا بنفس الشيء .

- وبلغت نسبة العاملات اللواتي أرجعن تقصيرهن في حق أبنائهن إلى بعض الإحتمالات الأخرى غير تلك المذكورة في الجدول: 07.05% وهي مساوية للنسبة السابقة من العاملات اللواتي أرجعن تقصيرهن في حق أبنائهن إلى كل الإحتمالات السابقة المذكورة في الجدول، بينما بلغت نسبة أزواج العاملات الذين أرجعوا تقصير زوجاتهم في حق أبنائهم حسب رأيهم إلى بعض الإحتمالات الأخرى غير تلك المذكورة في الجدول 02.53% مثل: (أخذهم إلى الطبيب، الجلوس معهم ومراعاتهم لوقت أطول، تبادل الحديث معهم وإعطائهم الحنان والرعاية أكثر... إلخ) .

-ومن خلال تحليلنا لهذه المعطيات والنسب نلاحظ أن أكبر نسبة هي نسبة العاملات وأزواجهن الذين صرحوا أن الزوجات مقصرات في مراجعة دروس الأبناء، وتليها نسبة الذين صرحوا أنهن يقصرن في تحضير الأكل الصحي لهم، وأصغر نسبة هي نسبة الذين صرحوا أنهن مقصرات في الإهتمام بمظهر الأبناء، وبالنسبة للإحتمالات الموالية فهي بنسب متفاوتة، وعموما فإن الجدول يبين أن حوالي نصف المبحوثات والمبحوثين يرون أن العاملات غير مقصرات في حق أبنائهن بسبب عملهن الخارجي، والنصف الآخر منهم يرى عكس ذلك.

جدول رقم 57: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تعويدهن للأبناء على القيام ببعض الأعمال بمفردهم وما هي هذه الأعمال

الأزواج		السيدات العاملات				
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات		
22.78	73.41	18	21.17	18	كتابة واجباتهم المدرسية	نعم
10.12		08	09.41	08	المساعدة ببعض الأعمال المنزلية	
13.92		11	14.11	12	الإستحمام بمفردهم	
05.06		04	09.41	08	تثبيت الأزرار وخياطة الملابس	
10.12		08	11.76	10	الإهتمام بالإخوة الصغار	
11.39		09	11.76	10	كل الإحتمالات السابقة	
00.00		00.00	00.00	00	أخرى تذكر	
26.58	21	22.35	19	لا		
100	79	100	85	المجموع		

التعليق:

من خلال الجدول رقم (57): المتعلق بإجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تعويدهن للأبناء على القيام ببعض الأعمال بمفردهم نلاحظ ما يلي:

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن لم يعودن أبناءهن على القيام ببعض الأعمال بمفردهم أقل بكثير من نسبة العاملات اللواتي صرحن بعكس ذلك، وقد بلغت هاتين النسبتين على التوالي 22.35% و77.64%.

-ونفس الشيء بالنسبة للأزواج حيث بلغت نسبة الذين صرحوا أن زوجاتهم لم يعودوا الأبناء على القيام ببعض الأعمال التي لهم القدرة على إنجازها بمفردهم: 26.58%، وبلغت نسبة الذين صرحوا بعكس ذلك: 73.41%.

-ومن خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة هي نسبة العاملات والأزواج الذين صرحوا أنهم عودوا الأبناء على القيام ببعض الأعمال بمفردهم خاصة إذا كانوا في سن تسمح لهم بذلك، وتختلف نسبة القيام بهذه الأعمال من عمل إلى آخر في الجدول كالآتي:

-أكبر نسبة بالنسبة للعاملات هي نسبة اللواتي صرحن أن أبنائهن يقمن بكتابة واجباتهم المدرسية بمفردهم وبلغت 21.17%، كذلك نسبة الأزواج الذين صرحوا بنفس الشيء هي أكبر نسبة بالنسبة لتصريحات الأزواج وبلغت 22.78%.

-النسبة المئوية في الجدول هي نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن عودن أبنائهن على الإستحمام بمفردهم وبلغت 14.11% والنسبة المئوية كذلك بالنسبة للأزواج هي نسبة الذين صرحوا أن زوجاتهم عودوا أبنائهم على الإستحمام بمفردهم وبلغت 13.92% خاصة الذين يسمح لهم عمرهم بذلك، أما الذين لا يستطيعون القيام بذلك بمفردهم فتساعدهم الأم ولو بالمراقبة وإعطاء بعض التوجيهات.

-النسبة المئوية هي نسبة العاملات اللواتي عودن أبنائهن على الإهتمام بإخوتهم الصغار وبلغت 11.76% وهي مساوية لنسبة اللواتي صرحن أنه عودن أبنائهن على القيام بكل الأعمال المذكورة في الجدول .

-النسبة المئوية بالنسبة لتصريحات الأزواج هي نسبة الذين صرحوا أن زوجاتهم عودوا الأبناء على القيام بكل الأعمال المذكورة في الجدول بمفردهم وبلغت 11.39%، وتليها نسبة الذين صرحوا أن زوجاتهم عودن أبنائهن على الإهتمام بإخوتهم الصغار، وكذلك الذين صرحوا بتعويدهم على مساعدتهم ببعض الأعمال المنزلية والتي تبلغ: 10.12%.

-أصغر نسبة في الجدول هي نسبة الأزواج الذين صرحوا أن أبنائهم تعودوا على تثبيت الأزرار وخياطة الملابس الخاصة بهم بمفردهم دون الإعتماد على الأم وبلغت 05.06%.

-أما بالنسبة لتصريحات العاملات فنلاحظ أن نسبة اللواتي صرحن أنهن عودن أبنائهن على مساعدتهم ببعض الأعمال المنزلية مساوية أيضا لنسبة اللواتي صرحن أنهن عودنهم كذلك على تثبيت الأزرار وخياطة الملابس الخاصة بهم بمفردهم وبلغت 09.41% وهي أصغر نسبة بالنسبة لتصريحات العاملات .

-أما نسبة العاملات والأزواج الذين صرحوا أن أبنائهم يقومون بأعمال أخرى غير تلك المذكورة في الجدول فهي معدومة .

-ونلاحظ من خلال قراءتنا للنسب والأرقام المبينة في الجدول وجود تقارب كبير بين تصريحات العاملات وأزواجهن، مما يدل على تقارب كبير في الرأي بينهم حول مدى تعويدهم للأبناء على القيام ببعض الأعمال بمفردهم وبالتالي تعويدهم حب الإعتماد على أنفسهم .

جدول رقم 58: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تأثير عملهن على الإستقرار الأسري للأبناء

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
13.92	11	27.05	23	نعم
86.07	68	72.94	62	لا
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (58): المتعلق بإجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تأثير عملهن على استقرار الأبناء نلاحظ ما يلي:

-أجمعت العاملات وأزواجهن على أن العمل الخارجي لم يؤثر على الإستقرار الأسري للأبناء وقد كانت نسبة العاملات اللواتي صرحن بذلك أقل نوعا ما من نسبة أزواجهن وبلغت النسبتين على التوالي: 72.94% و 86.07% وهذا يدل على أن أغلب العاملات لا يشعرن بالتقصير في حق أبنائهن بسبب العمل وكذلك الأزواج لم يلاحظوا وجود تقصير وإن وجد فهو لا يترك تأثير كبير على استقرار الأبناء داخل الأسرة.

-نسبة 27.05% من العاملات صرحن أن عملهن خارج المنزل كانت له آثار على الإستقرار الأسري لأبنائهن وهي أكبر من نسبة الأزواج الذين صرحوا بذات الشيء والتي بلغت 13.92%، وهذا التفاوت النسبي ربما يرجع إلى كون الأمهات لديهن عاطفة زائدة تجاه الأبناء خاصة وأنهن المسؤولات عن تلبية مطالبهن ويلمن أنفسهن عند حدوث أدنى تقصير في ذلك بسبب عملهن الخارجي، إذ أنه من خلال تحاورنا معهن لمسنا لديهن نوع من التحمل الزائد للمسؤوليات الأسرية خاصة نحو الأبناء والذي تولد نتيجة الضغط وازدواجية المسؤولية بين المنزل والعمل وضيق الوقت، مما أدى إلى إحساسهن الدائم بالتقصير حتى لو لم يحدث التقصير فعلا .

4-بيانات حول مدى تأثير عمل المرأة على تقسيم الأدوار داخل الأسرة

جدول رقم 59: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى إحساسهن بالإرهاق والتوتر ومتى يكون ذلك

الأزواج		السيدات العاملات				
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات		
13.92	64.55	11	09.41	08	مرة واحدة في الأسبوع	نعم
06.32		05	29.41	25	عدة مرات في الأسبوع	
26.58		21	09.41	08	مرة واحدة في الشهر	
07.59		06	12.94	11	عدة مرات في الشهر	
10.12		08	38.82	33	في كل الأوقات	
00		00	00	00	أخرى تذكر	
35.44	28	00	00	00	لا	
100	79	100	85	المجموع		

التعليق:

من خلال الجدول رقم (59): الخاص بإجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى إحساسهن بالإرهاق والتوتر ومتى يكون ذلك نلاحظ ما يلي:

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن لا يشعرن بالإرهاق والتوتر هي نسبة معدومة، بينما نجد نسبة الأزواج بلغت 35.44% وهذا فرق واضح نوعا ما بين تصريحات الطرفين وربما يرجع لكون هذه النسبة من الأزواج لا تلاحظ التوتر والإرهاق على الزوجات نظرا لكونهم غائبين طول النهار أو طبيعة عملهم يجعلهم يغيبون لأيام وربما شهور، ناهيك عن عدم إظهار الزوجات لتعبهن وتوترهن أمامهم لأنهن لا يريدن تحميلهم مشقة ذلك عند عودتهم للمنزل لمدة وجيزة نظرا للضغوطات التي يعانون منها هم أيضا خاصة بسبب بعدهم الدائم عن الأبناء وافتقادهم للجو الأسري.

-كل العاملات ممثلات بنسبة 100% صرحن أنهن يشعرن بالإرهاق والتوتر نتيجة لضغوطات العمل من جهة وضغوطات البيت والأولاد من جهة أخرى حيث قسمت هذه النسبة كالتالي:

-نسبة اللواتي صرحن أنهن يشعرن بذلك بمعدل مرة واحدة في الأسبوع بلغت 09.41% وهي أصغر نسبة في الجدول بالنسبة لتصريحات العاملات، ونجدها مساوية لنسبة اللواتي صرحن أنهن يشعرن بالتوتر والإرهاق مرة واحدة في الشهر.

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن يشعرن بالإرهاق والتوتر عدة مرات في الشهر بلغت 12.94%

- نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن يشعرن بالإرهاق والتوتر بمعدل عدة مرات في الأسبوع بلغت 29.41%.

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن يشعرن بالتوتر والإرهاق في كل الأوقات بلغت 38.82% وهي أكبر نسبة مما يدل على أن أغلب المبحوثات متوترات ومرهقات وأغلبهن هن اللواتي يعملن لأوقات طويلة فطبيعة ظروف العمل ومرونتها ومدى تناسبها مع ظروف المرأة هي المعيار الرئيسي لقياس مدى ارتياح المرأة في عملها وقدرتها على التحمل والتوفيق بين دورين يتطلب كل واحد منهما جهد عضلي وفكري كبير، فالمرأة العاملة تبقى دائما مسؤولة تجاه زوجها وأبنائها وهذه المسؤولية تعتبر الأهم والأولى لدى المرأة والمجتمع من المسؤوليات التي يحملها إياها العمل الخارجي .

-أما بالنسبة للأزواج فنلاحظ أن أكبر نسبة منهم هي نسبة الذين صرحوا أن زوجاتهم يشعرن بالتوتر والإرهاق مرة واحدة في الشهر وبلغت 26.58%، وأصغر نسبة هي نسبة الذين صرحوا أن زوجاتهم يشعرن بذلك عدة مرات في الأسبوع وبلغت: 06.32%، وكما سبق وأن ذكرنا أن رأي الأزواج والزوجات في هذه السألة مختلف نوعا ما ويرجع ذلك إلى عدة أمور أهمها أن هذه الأحاسيس والمشاعر تبقى دائما حبيسة في أنفاس العاملات اللواتي تعانين في صمت حيث لا يبحن بكل ما يخالجهن من أحاسيس ويتألمن لوحدهن كي لا يتسببن في إزعاج الطرف الآخر .

جدول رقم 60: يوضح إجابة العاملات وأزواجهن حول مدى إحساسهن بالإستغلال المزدوج ومتى يكون ذلك

الأزواج		السيدات العاملات					
النسبة المئوية		التكرارات	النسبة المئوية		التكرارات	الإحتمالات	
07.59	58.22	06	12.94	62.35	11	دائما	نعم
22.78		18	23.52		20	في بعض الأحيان	
20.25		16	21.17		18	عندما تتراكم الأعمال المنزلية	
07.59		06	04.70		04	عند القيام بجهد إضافي	
00		00	00		00	أخرى تذكر	
41.77		33	37.64		32		لا

التعليق:

من خلال الجدول رقم (60): الخاص بإجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى إحساسهن بالإستغلال المزدوج نلاحظ ما يلي:

-أكثر من نصف العاملات والأزواج صرحوا أنهن يشعرن بالإستغلال المزدوج حيث بلغت نسبتهم على التوالي: 62.35% و58.22% ونلاحظ أن نسبة العاملات أكبر بقليل من نسبة الأزواج، وذلك راجع لكون العاملات هن المعنيات بهذا الإحساس، وربما البعض منهن لا يبدین إحساسهن ولا يبحن به للأزواج، وبالرغم من ذلك فإن أغلب الأزواج يتقاسمون معاناة العمل الخارجي مع زوجاتهم حيث تبين لنا ذلك بوضوح خلال التحاور معهم.

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن يشعرن بالإستغلال المزدوج في بعض الأحيان هي أكبر نسبة بالنسبة للعاملات والأزواج كذلك حيث بلغت على التوالي: 23.52% و22.78% وهما نسبتين متقاربتين تليها نسبة العاملات وكذلك الأزواج الذين صرحوا أن العاملات يشعرن بالإستغلال المزدوج عندما تتراكم الأعمال المنزلية حيث بلغت على التوالي: 21.17% و20.25%.

-بالنسبة للعاملات بلغت نسبة اللواتي صرحن أنهن يشعرن بالإستغلال المزدوج دائما 12.94% وتليها العاملات اللواتي صرحن أنهن يشعرن بالإستغلال المزدوج عند قيامهن بجهد إضافي ممثلات بنسبة 04.70% وهي أصغر نسبة في الجدول .

-بالنسبة للأزواج بلغت نسبة الذين صرحوا أن زوجاتهم يشعرن بالإستغلال المزدوج بصفة دائمة 07.59% وهي مساوية لنسبة الذين يرون أن زوجاتهم يشعرن بالإستغلال المزدوج عند قيامهن بجهد إضافي .

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن لا يشعرن بالإستغلال المزدوج 37.64% وبلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا بنفس الشيء 41.77% .

-ونستنتج من خلال المعطيات الواردة في الجدول أن أغلب العاملات اللواتي يشعرن بالإستغلال المزدوج بين البيت والعمل يكون ذلك عندما تتراكم الأعمال المنزلية، وقد لمسنا ذلك من خلال التحاور معهن خاصة عند العاملات اللواتي يعملن لوقت طويل خارج المنزل ولا يكفين الوقت المتبقي للقيام بالواجبات المنزلية العالقة، فظروف العمل الخارجي ومدى مرونتها وتلاؤمها مع الظروف الأسرية للمرأة العاملة تلعب دورا كبيرا في إحساس المرأة بالراحة النفسية والجسدية والعكس صحيح .

جدول رقم 61: يوضح إجابة السيدات العاملات حول امتلاكهن للأجهزة الكهرومنزلية ومدى مساعدتها لهن على أداء دورهن المزدوج

أخرى تذكر		مكنسة كهربائية		طباخة أو فرن كهربائي		مسخن الأغذية		غسالة أواني		غسالة ملابس		مدى امتلاك العاملات للأجهزة الكهرومنزلية		
ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	مدى مساعدتها لهن على أداء دورهن		
00	00	07.05	06	100	85	10.58	09	09.41	08	100	85	100	85	نعم
00	00	92.94	79	00	00	89.41	76	90.58	77	00	00	00	00	لا
00	00	100	85	100	85	100	85	100	85	100	85	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (61): الخاص بإجابة السيدات العاملات حول مدى امتلاكهن للأجهزة الكهرومنزلية وفيما ما إذا كانت تساعدهن على أداء دورهن المزدوج نلاحظ ما يلي:

-نسبة 100% من العاملات يمتلكن غسالة ملابس وكذا فرن كهربائي أو طبخة، وذلك راجع لكون هذه الوسائل أصبحت في الوقت الحالي أكثر من ضرورية بالنسبة لكل الأسر ناهيك عن الأسر التي تكون فيها المرأة عاملة .

-أما بالنسبة للأجهزة الأخرى مثل: غسالة الأواني، مسخن الأغذية، المكنسة الكهربائية فنسب امتلاكها متقاربة بالنسبة لمعظم العاملات وتبلغ على التوالي: 09.41%، 10.58%، 07.05%، وهي نسب قليلة إذا ما قارناه بنسبة امتلاكهن لغسالة الملابس والفرن الكهربائي، وذلك يرجع إلى فعالية هذين الجهازين واحتياجها اليومي بالنسبة للسيدة العاملة فهي بحاجة إلى غسل الملابس وطبخ الأغذية أكثر من حاجتها إلى المكنسة أو مسخن الأغذية الذي بإمكانها الإستغناء عنه وتعويضه بالفرن أو الطبخة وكذلك هو الحال بالنسبة لغسل الملابس فهو عمل يأخذ الكثير من وقت وجهد المرأة العاملة .

-كما تشير المعطيات الواردة في الجدول أن العاملات أجمعن بنسبة 100% على أن الأجهزة الكهرومنزلية تساعدن على أداء الدور الملقى على عاتقهن، إذصرحن لنا عند التحاور معهن أن وجود هذه الأجهزة في المنزل يخفف العبئ على المرأة العاملة ويوفر لها الجهد والوقت، لذلك فقد حرصن على اقتناءها، فالمرأة العاملة تعاني من ضيق الوقت وتراكم الأعمال المنزلية، حيث أنها لا تستطيع القيام بها بمفردها بالطريقة التقليدية كما أن إجازتها الأسبوعية ضيقة ولا تمكنها من القيام بكل هذه الأعمال بمفردها إلا إذا استعانت بمثل هذه الأجهزة .

جدول رقم 62: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى قيامهن بوظائف ليست من اختصاصهن بسبب العمل

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
36.70	29	42.35	36	نعم
63.29	50	57.64	49	لا
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (62): الخاص بإجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى قيامهن بوظائف ليست من اختصاصهن بسبب العمل نلاحظ ما يلي:

-أكثر من نصف العاملات صرحن أنهن لا يقمن بوظائف ليست من اختصاصهن حيث بلغت نسبتهن: 57.64%، وكانت نسبة الأزواج الذين يروا أن زوجاتهم لا يقمن بوظائف ليست من اختصاصهن بسبب خروجهن للعمل أكبر بقليل من نسبة العاملات وبلغت 63.29%، وهذا يعني بصفة واضحة أن عمل المرأة حسب رأي هؤلاء لم يؤد إلى وقوع خلل أو تداخل في الوظائف والأدوار الأسرية .

-بينما بلغت نسبة العاملات اللواتي صرحن أن خروجهن للعمل أدى إلى قيامهن بوظائف وأدوار جديدة عليهن وليست من اختصاصهن: 42.35%، وبلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا بنفس الشيء 36.70%، ونلاحظ أن نسبة العاملات أكبر بقليل من نسبة الأزواج وربما هذا يرجع لكون العاملات هن المعنيات بالأمر وهن اللواتي يزيد إحساسهن أكثر من الأزواج الذين حتى وإن تقاسموا المسؤولية مع زوجاتهم يبقوا يلاحظون ويسمعون ولا يعيشون الموقف ولا يعانون من صعوبة أداء دورين كل واحد منهما يتطلب جهداً أكبر من الآخر.

جدول رقم 63: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى قيام الأزواج بوظائف ليست من اختصاصهم بسبب عمل زوجاتهم

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
31.64	25	30.58	26	نعم
68.35	54	69.41	59	لا
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (63): الخاص بإجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى قيام الأزواج بوظائف ليست من اختصاصهم بسبب خروج زوجاتهم للعمل نلاحظ ما يلي:

-أكثر من نصف العاملات صرحن أنهن يرين أن أزواجهن لا يقومون بوظائف ليست من اختصاصهم بسبب خروجهن للعمل خارج المنزل وهن ممثلات بنسبة 69.41%، أما الأزواج الذين صرحوا بأن عمل المرأة لم يؤد إلى قيامهم بوظائف ليست من اختصاصهم فقد بلغت نسبتهم: 68.35% وهما نسبتين متقاربتين تدلان على تقارب في الرأي بين العاملات وأزواجهن.

-نسبة 30.58% من العاملات صرحن أنهن يرين أن أزواجهن يقومون بوظائف ليست من اختصاصهم بسبب خروجهن للعمل خارج المنزل، ونسبة الأزواج الذين يروا أن عمل زوجاتهم أدى بهم إلى قيامهم بوظائف ليست من اختصاصهم بلغت 31.64% وهذا يعني حسب رأي هؤلاء أن عمل المرأة الخارجي أدى إلى تداخل في الوظائف الأسرية، ولكن النسبة الغالبة حسب ما يوضحه الجدول هي نسبة العاملات والأزواج الذين صرحوا بعكس ذلك أي الذين يروا أن عمل المرأة لم يؤد إلى حدوث خلل أو تداخل في تقسيم الأدوار داخل الأسرة.

جدول رقم 64: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى قيام الأبناء بوظائف ليست من اختصاصهم بسبب عملهن

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
27.84	22	29.41	25	نعم
72.15	57	70.58	60	لا
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (64): الخاص بإجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى قيام الأبناء بوظائف ليست من اختصاصهم بسبب عمل الأم نلاحظ ما يلي:

-نسبة 70.58% من الزوجات العاملات صرحن أن أبناءهن لا يقومون بوظائف ليست من اختصاصهم بسبب خروجهن للعمل، وتقابلها نسبة مقاربة لها جدا هي نسبة الأزواج الذين صرحوا بالشيء نفسه وتبلغ 72.15% .

-نسبة 29.41% من الزوجات العاملات صرحن أن عملهن خارج المنزل أدى إلى قيام أبناءهن بوظائف ليست من اختصاصهم، وتقابلها نسبة مقاربة لها جدا هي نسبة الأزواج الذين صرحوا بالشيء نفسه وتبلغ 27.84% .

-ومن خلال التحوار مع العاملات صرحن أن عملهن الخارجي لم يؤثر سلبا على الأبناء من حيث قيامهم بوظائف ليست من اختصاصهم، بل على العكس فقد أدى إلى تعويدهم على الاعتماد على النفس وعدم الإتكال على الغير، مما يخفف من تبعيتهم للأم، وكذا أكسبهم من جهة أخرى احترام

المواعيد حيث أن عمل الأم عودهم على احترام الوقت وتنظيمه وتوزيع الأعمال حسب الأوقات المخصصة لها، وهذا له تأثير إيجابي عليهم باعتبارهم آباء المستقبل .

جدول رقم 65: يوضح إجابة المبحوثات وأزواجهن فيما يخص الواجبات التي تقصر فيها المبحوثات بسبب العمل

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
70.88	56	71.76	61	الواجبات الأسرية
29.11	23	28.23	24	الواجبات المهنية
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (65): المتعلق بإجابة المبحوثات وأزواجهن فيما يخص الواجبات التي تقصر فيها المبحوثات بسبب العمل نلاحظ ما يلي:

-أغلب العاملات ممثلات بنسبة 71.76% صرحن أنهم يقصرن في أداء واجباتهن الأسرية بسبب عملهن الخارجي، وتقابلها نسبة قريبة منها جدا هي نسبة الأزواج الذين صرحوا بنفس الشيء وتبلغ 70.88%.

-العاملات اللواتي صرحن أن عملهن الخارجي أدى إلى تقصيرهن في أداء واجباتهن المهنية ممثلات في الجدول أعلاه بنسبة 28.23%، والأزواج الذين يروا أن عمل زوجاتهم خارج المنزل أدى بهم إلى التقصير في أداء واجباتهن المهنية تبلغ: 29.11% .

-ومن خلال الجدول نستنتج أن معظم العاملات يؤدين واجباتهن المهنية على حساب واجباتهن الأسرية لأن طبيعة معظم المهن والأعمال الخارجية لا تستطيع العاملات التقصير فيها، ناهيك عن العقوبات التي قد يتعرضن لها، أما الواجبات الأسرية فهي تشكل هاجس نفسي لدى الغالبية منهن بسبب إحساسهن الدائم بالتقصير فيها وفي حق أفراد أسرهن حتى ولو كن غير مقصرات فعلا، فتراكم الأعمال وعدم وجود الوقت الكافي لأدائها والإحساس المستمر بالضغط وثقل المسؤولية يجعل المرأة العاملة خاصة المتزوجة الأم تشعر بالضغط والتقصير الدائمين .

جدول رقم 66: يوضح رأي السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تأثير عملهن الخارجي على تقسيم الأدوار داخل الأسرة

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
24.05	19	44.70	38	نعم
75.94	60	55.29	47	لا
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (66): المتعلق برأي السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تأثير عملهن الخارجي على تقسيم الأدوار داخل الأسرة نلاحظ ما يلي:

-شكلت العاملات اللواتي صرحن أن خروجهن للعمل أثر على تقسيم الأدوار داخل الأسرة نسبة 44.70% وبلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا بذلك 24.05%، ونلاحظ وجود فرق كبير بين النسبتين مما يدل على تباين في الرأي بين المبحوثات والأزواج .

-نسبة السيدات العاملات اللواتي صرحن أن خروجهن للعمل لم يؤثر على تقسيم الأدوار داخل الأسرة بلغت 55.29%، وبلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا بذلك 75.94%.

-وهنا نلاحظ أن النسبة الغالبة في الجدول هي نسبة الذين صرحوا بعدم تأثير عمل الزوجة الأم على تقسيم الأدوار داخل الأسرة سواء بالنسبة للعاملات أو بالنسبة للأزواج .

- كما نلاحظ أن نسبة العاملات اللواتي صرحن بتأثير عملهن الخارجي على تقسيم الأدوار الأسرية حوالي ضعف نسبة الأزواج، وذلك يرجع لكون العاملات هن اللواتي أصبحن يقمن بدور مزدوج ويتحملن الجزء الأكبر من مشاق هذا الدور أكبر من الأزواج الذين يساعدونهن من حين لآخر في القيام ببعض الأعمال سواء المتعلقة بمختلف الشؤون الأسرية أو المتعلقة ببعض أمور الأبناء، وبالتالي اختلطت عليهن الأدوار والوظائف وتولد لديهم الشعور بأنهن يقمن بأعمال لا تدخل في إطار واجباتهن .

5-بيانات حول مدى تأثير عمل المرأة على حدوث خلافات داخل الأسرة

جدول رقم 67: يوضح رأي السيدات العاملات وأزواجهن حول طبيعة العلاقة بينهما

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
32.91	26	16.47	14	علاقة محبة وود واحترام متبادل
18.98	15	12.94	11	علاقة عادية لا تخرج عن إطار الإشتراك في تحمل المسؤولية
48.10	38	58.82	50	علاقة يسودها الخلاف والشقاق المستمر
00	00	00	00	أخرى تذكر
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (67): المتعلق برأي السيدات العاملات وأزواجهن حول طبيعة العلاقة بينهما

نلاحظ ما يلي:

-أكثر من نصف العاملات صرحن أن العلاقة بينهن وبين أزواجهن هي علاقة يسودها الخلاف والشقاق المستمر وهن ممثلات بنسبة 58.82% وهي أكبر نسبة في الجدول، ونفس الشيء بالنسبة للأزواج فقد كانت نسبة الذين صرحوا بأن العلاقة التي تربطهم بزوجاتهم هي علاقة خلاف مستمر وبلغت 48.10%.

-النسبة المئوية في الجدول هي نسبة العاملات اللواتي صرحن أن العلاقة بينهن وبين أزواجهن هي علاقة محبة وود واحترام متبادل وبلغت 16.47%، أما بالنسبة للأزواج فإن النسبة المئوية هي نسبة الذين صرحوا أن العلاقة بينهم وبين زوجاتهم هي علاقة محبة وود واحترام متبادل أيضا وبلغت 32.91%، ونلاحظ أن نسبة الأزواج هي ضعف نسبة العاملات، وهذا يرجع ربما لكون البعض من الأزواج لا يصرحون بوجود الخلافات.

-نسبة العاملات والأزواج الذين صرحوا أن العلاقة بينهم هي علاقة عادية لا تخرج عن إطار الإشتراك في تحمل المسؤولية هي النسبة المئوية في الجدول وبلغت على التوالي: 12.94%، 18.98%.

-وانعدمت نسبة العاملات والأزواج الذين صرحوا العلاقة بينهم هي علاقة من نوع آخر غير تلك المذكورة في الجدول .

-ومن خلال الجدول نستنتج أن أكبر نسبة هي نسبة العاملات والأزواج الذين صرحوا بأن العلاقة بينهم هي علاقة خلاف مستمر، وقد أرجعت معظم العاملات والأزواج من خلال التحاور معهم السبب في ذلك إلى عدة أمور أهمها: تدخل الأهل في الشؤون الخاصة بالزوجين، بعض الأمور الخاصة بالأبناء...إلخ .

جدول رقم68: يوضح رأي السيدات العاملات وأزواجهن حول أسباب الخلافات بينهما

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
11.39	09	08.23	07	طريقة المساهمة في نفقات الأسرة
03.79	03	05.88	05	تخصيص الزوجات جزء من راتبهن لأهلهن
05.06	04	08.23	07	رغبة الأزواج في استلام كامل راتب الزوجات
15.18	12	09.41	08	اختلاط الزوجات بزملائهن في العمل
05.06	04	09.41	08	تفرد الأزواج في اتخاذ القرارات الأسرية
22.78	18	15.29	13	إهمال الزوجات للأولاد
15.18	12	10.58	09	إهمال الزوجات لبعض الواجبات الأسرية
21.51	17	32.94	28	أخرى تذكر
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (68): المتعلق برأي السيدات العاملات وأزواجهن حول أسباب الخلافات بينهما نلاحظ ما يلي:

-نسبة السيدات العاملات وأزواجهن الذين أرجعوا سبب الخلاف بينهم إلى طريقة المساهمة في نفقات الأسرة بلغت على التوالي: 08.23% و11.39% .

-نسبة السيدات العاملات وأزواجهن الذين أرجعوا سبب الخلاف بينهم إلى تخصيص الزوجات جزء من راتبهن لأهلن بلغت على التوالي: 05.88% و 03.79% .

-نسبة السيدات العاملات اللواتي أرجعن سبب الخلاف بينهن وبين أزواجهن إلى رغبة الأزواج في استلام كامل راتبهن بلغت على التوالي: 08.23%، وهي مساوية لنسبة العاملات اللواتي أرجعن سبب الخلاف إلى طريقة المساهمة في نفقات الأسرة، أما بالنسبة للأزواج الذين أرجعوا سبب الخلاف مع زوجاتهم إلى رغبتهم في استلام كامل راتب زوجاتهم فقد بلغت 05.06% .

-أما العاملات اللواتي أرجعن سبب الخلاف بينهن وبين أزواجهن إلى اختلاطن بزملائهن في العمل فقد بلغت 09.41% وهي مساوية لنسبة العاملات اللواتي أرجعن السبب في حدوث الخلافات إلى تفرد الأزواج في اتخاذ القرارات الأسرية .

-أما الأزواج الذين صرحوا أن الخلافات بينهم وبين زوجاتهم تحدث بسبب اختلاطن بزملائهن في العمل ممثلون بنسبة 15.18% وهي مساوية لنسبة الأزواج الذين أرجعوا سبب الخلافات إلى إهمال زوجاتهم لبعض واجباتهن الأسرية، بينما بلغت نسبة الذين أرجعوا السبب إلى تفردهم في اتخاذ القرارات الأسرية 05.06% وهي قليلة نوعاً ما إذا ما قارناها بنسبة العاملات اللواتي صرحن بالشيء نفسه، وربما يرجع ذلك لكون بعض الأزواج لا يصرحون بكونهم يتفردون باتخاذ القرارات داخل الأسرة حتى ولو فعلوا ذلك فعلاً .

-أما العاملات اللواتي أرجعن سبب الخلاف بينهن وبين أزواجهن إلى إهمالهن للأولاد فقد بلغت 15.29% وهي أقل من نسبة الأزواج الذين صرحوا بالشيء نفسه حيث بلغت 22.78% وهي أكبر نسبة في الجدول بالنسبة لتصريحات الأزواج، وربما يرجع ذلك لكون بعض السيدات لا يردن التصريح بوجود مشاكل بسبب إهمالهن لأبنائهن حتى ولو كان ذلك صحيحاً .

-وبلغت نسبة السيدات العاملات اللواتي صرحن أن الخلافات بينهن وبين أزواجهن تحدث بسبب إهمالهن لبعض الواجبات الأسرية: 10.58% وهي أقل من نسبة الأزواج الذين صرحوا بنفس الشيء والتي بلغت 15.18% .

-أكبر نسبة في الجدول بالنسبة لتصريحات العاملات هي نسبة اللواتي صرحن أن الخلافات بينهن وبين أزواجهن تحدث لأسباب أخرى غير تلك المذكورة في الجدول وبلغت 32.94% مقابل 21.51% بالنسبة للأزواج الذين أرجعوا سبب الخلاف إلى نفس الشيء.

-ومن خلال التحاور مع العاملات تبين أن هذه الأسباب هي: (تدخل الأهل في حياة الزوجين، رغبة الزوجات في الإستقلال بمسكن منفرد، رغبتهن في السفر للتنزه ورفض الأزواج لذلك، رغبة الأزواج في شراء سيارة ورفض الزوجات لذلك...إلخ).

جدول رقم 69: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تلبية الأزواج لرغباتهن وموقفهن من ذلك

الأزواج		السيدات العاملات				
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات		
88.60	70	87.05	74	نعم		
02.53	11.39	02	00	00	السكوت	لا
05.06		04	05.88	05	المشاجرة	
03.79		03	07.05	06	الخصام	
100	79	100	85	المجموع		

التعليق:

من خلال الجدول رقم (69): المتعلق بإجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تلبية الأزواج لرغباتهن وموقفهن من ذلك نلاحظ ما يلي:

-النسبة الغالبة في الجدول هي نسبة السيدات العاملات اللواتي صرحن أن أزواجهن يلبون لهن رغباتهن وبلغت 87.05% مقابل 88.60% من الأزواج الذين صرحوا أنهم يلبون رغبات زوجاتهم وهما نسبتين متقاربتين تؤكدان على أن أغلب العاملات والأزواج صرحوا بتلبية رغبات الزوجات .

-بينما بلغت نسبة السيدات العاملات اللواتي صرحن أن أزواجهن لا يلبون لهن رغباتهن 12.94% مقابل 11.39% من الأزواج الذين صرحوا بنفس الشيء .

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن يلجأن للسكوت عندما لا يلبي لهن أزواجهن رغباتهن هي نسبة معدومة تقابلها 02.53% من الأزواج الذين صرحوا أن زوجاتهم يلجأن للسكوت عندما لا يلبون لهن رغباتهن.

-العاملات اللواتي صرحن أنهن يلجأن للشجار عندما لا يلبي لهن أزواجهن رغباتهن ممثلات في الجدول بنسبة 05.88%، والأزواج الذين صرحوا بنفس الشيء ممثلون بنسبة 05.06% وهما نسبتين متقاربتين تدلان على التقارب في الرأي بين العاملات والأزواج.

-أما العاملات اللواتي صرحن أنهن يلجأن للخصام عندما لا يلبي لهن أزواجهن رغباتهن ممثلات في الجدول بنسبة 07.05%، والأزواج الذين صرحوا بنفس الشيء ممثلون بنسبة 03.79% .

-وما يلاحظ على النسب المذكورة في الجدول هو التقارب مما يدل على التقارب في الرأي بين العاملات وأزواجهن، كما نستنتج من خلاله أن المشاكل الأسرية بينهم قليلا ما تحدث بسبب عدم تلبية الأزواج لرغبات زوجاتهم .

جدول رقم 70: يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى مشاركتهن في اتخاذ القرارات داخل الأسرة والسبب في حالة عدم المشاركة

الأزواج		السيدات العاملات				
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات		
89.87	71	84.70	72	نعم		
00	00	10.58	09	تسلط الأزواج	لا	
00	00	02.35	02	احتقارهن لأنهن نساء		
00	00	02.35	02	لا يعطون أهمية لرأيهن		
10.12	08	00	00	أخرى تذكر		
100	79	100	85	المجموع		

التعليق:

من خلال الجدول رقم (70): المتعلق بإجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى مشاركتهن في اتخاذ القرار داخل الأسرة نلاحظ ما يلي:

-أغلب العاملات صرحن بمشاركتهن في القرارات الأسرية وذلك بنسبة 84.70%، وكذلك الغالبية من الأزواج صرحوا بإشراك زوجاتهم في اتخاذ القرارات الأسرية بنسبة 89.87% وهي أكبر قليلا من نسبة العاملات .

-أما العاملات اللواتي صرحن بعدم مشاركتهن في القرارات الأسرية فهن يمثلن نسبة 15.29%،

ونسبة الأزواج الذين صرحوا بذلك أيضا بلغت 10.12% وهذه النسب موزعة حسب السبب الذي يجعل الزوجات لا يشاركن في اتخاذ القرارات الأسرية كما يلي:

-العاملات اللواتي صرحن أنهن لا يشاركن في اتخاذ القرارات الأسرية بسبب تسلط الأزواج يمثلن نسبة 10.58 %، بينما تنعدم نسبة الأزواج الذين صرحوا بالثيء نفسه .

-العاملات اللواتي صرحن أنهن لا يشاركن في اتخاذ القرارات الأسرية بسبب احتقار الأزواج لهن ولجنسهن يمثلن نسبة 02.35%، وهي مساوية لنسبة العاملات اللواتي أرجعن السبب في عدم مشاركتهن في اتخاذ القرارات الأسرية إلى كون أزواجهن لا يعطون أهمية لرأيهن .

-أما بالنسبة للأزواج فتتعدم نسبة الذين صرحوا بأن زوجاتهم لا يشاركن في اتخاذ القرارات الأسرية بسبب احتقارهم لهن أو عدم إعطاء أهمية لرأيهن .

-تنعدم كذلك نسبة السيدات العاملات اللواتي أرجعن عدم مشاركتهن في اتخاذ القرارات الأسرية إلى أسباب أخرى غير تلك المذكورة في الجدول أعلاه، بينما تبلغ نسبة الأزواج 10.12% وقد صرحوا أن ذلك ليس احتقارا للمرأة ولا نوع من التسلط من طرفهم، ولكن ذلك يرجع في أغلب الحالات إلى كون رأيهم يكون صائب أكثر من رأي زوجاتهم .

جدول رقم 71: يوضح رأي السيدات العاملات وأزواجهن حول الطرق التي تمنع حدوث المشاكل الأسرية وتخفف من حدتها

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
10.12	08	08.23	07	مكوث المرأة بالبيت
11.39	09	08.23	07	الإحترام المتبادل بين الزوجين
16.45	13	09.41	08	إلتزام كل طرف بأداء واجباته نحو الآخر
12.65	10	09.41	08	المعاملة الحسنة
20.25	16	24.70	21	الحوار الأسري البناء
08.86	07	09.41	08	مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية
12.65	10	23.52	20	كل الإحتمالات السابقة
07.59	06	07.05	06	أخرى تذكر
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (71): المتعلق برأي السيدات العاملات وأزواجهن حول الطرق التي تمنع حدوث المشاكل الأسرية وتخفف من حدتها نلاحظ ما يلي:

-أكبر نسبة في الجدول بالنسبة للسيدات العاملات هي نسبة اللواتي صرحن أن الحوار الأسري البناء هو أفضل طريقة تمنع حدوث المشاكل الأسرية وتخفف من حدتها وبلغت 24.70 %، ونفس الشيء بالنسبة للأزواج فقد كانت أكبر نسبة هي نسبة الذين صرحوا بأن الحوار هو أفضل طريقة لمنع المشاكل والتخفيف منها وبلغت 20.25%.

-النسبة المئوية في الجدول بالنسبة للعاملات هي نسبة اللواتي أرجعن منع حدوث المشاكل الأسرية إلى كل الإحتمالات المذكورة في الجدول وبلغت 23.52 %، ومن خلال التحاور معهن تبين أن أغلبهن صرحن أن كل هذه الإحتمالات تتداخل مع بعضها البعض ولا يمكن فصلها.

-النسبة المئوية في الجدول بالنسبة للأزواج هي نسبة الذين أرجعوا منع حدوث المشاكل الأسرية إلى التزام كل طرف بأداء واجباته نحو الآخر وبلغت 16.45%.

-النسبة المئوية بالنسبة للعاملات هي نسبة اللواتي صرحن أن التزام كل طرف بأداء واجباته نحو الآخر هي أفضل طريقة لمنع المشاكل والتخفيف من حدتها، وهي مساوية لنسبة اللواتي صرحن أن المعاملة الحسنة ومشاركة العاملات في اتخاذ القرارات الأسرية هي أفضل طريقة وقد بلغت 09.41%.

-أما بالنسبة للأزواج فإن نسبة الذين صرحوا أن المعاملة الحسنة بينهم وبين زوجاتهم هي الطريقة الأمثل لمنع المشاكل والتخفيف من حدتها فقد بلغت 12.65% وهي مساوية لنسبة الذين أرجعوا ذلك إلى كل الاحتمالات المذكورة في الجدول أي أن كل الطرق التي تمنع حدوث المشاكل الأسرية تجتمع مع بعضها البعض ولا يمكننا القول أن عدم حدوثها يرجع إلى طريقة معينة.

-النسبة المئوية بالنسبة للعاملات هي نسبة اللواتي أرجعن منع حدوث المشاكل الأسرية إلى عدم خروج المرأة للعمل وبلغت 08.23% وهي مساوية لنسبة اللواتي أرجعن ذلك إلى الإحترام المتبادل بين الزوجين.

-أما النسبة المئوية بالنسبة للأزواج فهي نسبة الذين صرحوا أن السبب في عدم حوث المشاكل بين الزوجين يرجع إلى الإحترام المتبادل بينهما فقد بلغت 11.39%، أما نسبة الذين أرجعوا ذلك إلى مكوث المرأة بالمنزل وعدم خروجها للعمل فقد كانت النسبة المئوية وبلغت 10.12%، أما نسبة الذين يرون أن أفضل الطرق التي تمنع حدوث المشاكل الأسرية وتخفف من حدتها هي إشراك المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية وبلغت 08.86%.

-أصغر نسبة في الجدول هي نسبة العاملات وأزواجهن الذين أرجعوا السبب في منع حدوث المشاكل داخل الأسرة إلى احتمالات أخرى غير تلك المذكورة في الجدول وقد كانت متقاربة جدا وبلغت 07.05%، و07.59% على التوالي، ومن خلال التحاور معهم فقد أرجعوا ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

(عدم تدخل الأهل في حياة الزوجين، عدم تدخل الزوج في علاقة الزوجة بأهلها، الخروج من حين لآخر للتنزه وكسر الروتين، تجنب النقاش عندما يكون الطرف الآخر في حالة غضب، محاولة حل المشاكل بطريقة عقلانية، عدم العودة لمناقشة مشكل سابق مرة أخرى...إلخ).

جدول رقم 72: يوضح رأي السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تأثير الخلافات التي تحدث بينهما على الإستقرار الأسري

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
15.18	12	21.17	18	نعم
84.81	67	78.82	67	لا
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (72): المتعلق برأي السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى تأثير الخلافات بينهما على الإستقرار الأسري نلاحظ ما يلي:

-نسبة 21.17% من السيدات العاملات صرحن أن الخلافات الأسرية التي تحدث بينهن وبين أزواجهن تؤثر على الإستقرار الأسري، مقابل 15.18% من الأزواج الذين صرحوا بذلك أيضا.

-بينما تبلغ نسبة السيدات العاملات اللواتي صرحن أن الخلافات الأسرية التي تحدث بينهن وبين أزواجهن لا تؤثر على الإستقرار الأسري 78.82%، مقابل 84.81% من الأزواج الذين صرحوا بذلك أيضا وهي أكبر قليلا من نسبة العاملات .

-ونلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة في الجدول هي نسبة السيدات العاملات وأزواجهن الذين صرحوا أن الخلافات التي تحدث داخل الأسرة لا تؤثر على إستقرارهم الأسري، أي أنه يمكننا القول أنه رغم حدوث هذه الخلافات إلا أنها لا تؤثر على الجو العام للإستقرار داخل الأسرة وأن أغلب العاملات والأزواج يحسون بالإستقرار في حياتهم الأسرية .

جدول رقم 73: يوضح رأي السيدات العاملات وأزواجهن حول العوامل المساعدة على الإستقرار الأسري

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
06.32	05	08.23	07	مكوث المرأة بالبيت
10.12	08	05.88	05	خروجها للعمل لكن مع توفر جملة من الشروط
31.64	25	32.94	28	الحوار الأسري البناء
30.37	24	21.17	18	التعاون الوظيفي بين الزوجين
17.72	14	20.00	17	كل الإحتمالات السابقة الذكر
03.79	03	11.76	10	أخرى تذكر
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (73): المتعلق برأي السيدات العاملات وأزواجهن حول العوامل المساعدة على الإستقرار الأسري نلاحظ ما يلي:

-أكبر نسبة في الجدول هي نسبة العاملات والأزواج الذين صرحوا أن أهم عامل يساعد على الإستقرار الأسري هو الحوار البناء بين الزوجين وبلغت نسبتهم على التوالي: 32.94% و 31.64%.

-النسبة المئوية في الجدول هي نسبة العاملات والأزواج الذين صرحوا أن أهم عامل يساعد على الإستقرار الأسري هو التعاون الوظيفي بين الزوجين وبلغت نسبتهم على التوالي: 21.17% و 30.37% على التوالي.

-أما نسبة العاملات والأزواج الذين صرحوا أن كل العوامل الواردة في الجدول تساعد على الإستقرار الأسري للزوجين، ولا يمكن فصل أي عامل عن الآخر فقد بلغت على التوالي: 20.00% و 17.72%.

-النسبة المئوية بالنسبة للعاملات هي نسبة اللواتي صرحن بوجود عوامل أخرى غير تلك المذكورة في الجدول وبلغت نسبتهم: 11.76%، أما نسبة الأزواج فقد بلغت 03.79%، وهي أصغر نسبة بالنسبة لتصريحات الأزواج وهي أقل من نسبة العاملات، ومن خلال التحاور معهم أرجعوا هذه العوامل إلى:

(التقارب في المستوى العلمي والاجتماعي، الحب والود بين الزوجين، عدم تدخل الأهل في حياة الزوجين... إلخ).

-نسبة العاملات اللواتي أرجعن السبب في الإستقرار في حياتهن الأسرية إلى مكوثهن بالبيت بلغت 08.23%، وبلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا بنفس الشيء 06.32%.

-أقل نسبة في الجدول بالنسبة لتصريحات العاملات هي نسبة اللواتي أكدن أن خروج المرأة للعمل مع توفر جملة من الشروط يساعدهن على استقرارهن الأسري وبلغت 05.88%، وبلغت نسبة أزواجهن الذين صرحوا بنفس الشيء 10.12% وهي تقريبا ضعف نسبة العاملات.

-ونلاحظ وجود تقارب نسبي بين تصريحات العاملات وأزواجهن، مع وجود بعض الإختلاف البسيط، مما يؤكد على التقارب في الرأي بينهم حول أهم العوامل المساعدة في الإستقرار الأسري، كما نلاحظ أن أغلب العاملات والأزواج لم يؤكدوا على ضرورة مكوث المرأة بالمنزل لتحقيق الإستقرار الأسري، بل على العكس فقد ركزوا على ضرورة التعاون الوظيفي بين الزوجين لتحقيق الإستقرار المنشود داخل الأسرة، مما يؤكد على أن عمل المرأة لم يضعف من قوة الإستقرار العام للأسرة بل على العكس فقد زاد من قوته.

جدول رقم 74 يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى إحساسهن بالإستقرار الأسري والسبب في حالة عدم الإحساس بذلك

الأزواج		السيدات العاملات			
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	
87.34	69	76.47	65	نعم	
06.32	05	14.11	12	العمل الخارجي يجعلكن متوترات	
06.32	05	07.05	06	وجود خلافات مستمرة بينكن وبين أزواجكن	
00	00	00	00	عدم توفر شروط الحياة المستقرة	
00	00	02.35	02	ليست هذه هي الحياة التي كنتن تتمنينها قبل الزواج	
00	00	00	00	أخرى تذكر	
100	79	100	85	المجموع	

التعليق:

من خلال الجدول رقم (74): المتعلق بإجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى إحساسهن بالإستقرار الأسري نلاحظ ما يلي:

-أغلب العاملات والأزواج صرحوا أنهم يشعرون بالإستقرار في حياتهم الأسرية بنسبة 76.47%87.34% على التوالي، ونلاحظ وجود فرق نسبي بين الطرفين، حيث أن نسبة الأزواج أكبر بقليل من نسبة الزوجات العاملات، وهذا ربما يرجع إلى كونهم لا يعانون من ضغوطات العمل الخارجي ومسؤولية المنزل والأبناء بنفس الدرجة التي تشعر بها العاملات .

-أما نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن لا يشعرن بالإستقرار في حياتهن الأسرية فقد بلغت 23.52%، وبلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا بالشيء نفسه: 12.65%، وقد أرجعوا ذلك إلى عدة أسباب موضحة في الجدول كما يلي:

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن لا يشعرن بالإستقرار في حياتهن الأسرية بسبب عملهن خارج المنزل الذي يجعلهن متوترات في معظم الوقت بلغت 14.11%، وبلغت نسبة الأزواج الذين أرجعوا السبب في عدم شعور زوجاتهم بالإستقرار إلى نفس السبب: 06.32%، ونلاحظ هنا أن نسبة الأزواج أقل من نسبة

العاملات، وهذا ربما يرجع لكون العاملات هن اللواتي يشعرن بعدم الإستقرار أكثر مما يشعر به أزواجهن لأنهن هن اللواتي يعشن الموقف ويشعرن بالتوتر الناتج عن العمل أكثر مما يشعر الأزواج بتوترهن .

-العاملات اللواتي أرجعن سبب عدم إحساسهن بالإستقرار في حياتهن الأسرية إلى وجود خلافات مستمرة بينهن وبين أزواجهن بلغت 07.05%، وفي المقابل نجد نسبة الأزواج الذين أرجعوا السبب في عدم استقرار زواجهم العاملات إلى نفس السبب: 06.32% وهما نسبتين متقاربتين .

-أما نسبة العاملات اللواتي أرجعن السبب في عدم شعورهن بالإستقرار في حياتهن الأسرية إلى أن الحياة التي يعشنها ليست هي الحياة التي كن يتمنينها قبل الزواج فقد بلغت 02.35%، بينما تنعدم نسبة الأزواج الذين صرحوا أن زواجهم لا يشعرن بالإستقرار لنفس السبب .

-وتنعدم نسبة العاملات وكذلك الأزواج الذين أرجعوا السبب في عدم استقرار زواجهم إلى عدم توفر شروط الحياة المستقرة، وكذلك تنعدم نسبة العاملات وأزواجهن الذين أرجعوا سبب عدم شعورهن بالإستقرار إلى أسباب أخرى غير تلك المذكورة في الجدول .

-وعلى العموم نلاحظ وجود تقارب بين تصريحات العاملات والأزواج فيما يخص الإحساس بالإستقرار الأسري أو عدمه، وكذلك السبب الذي يقف وراء عدم الإستقرار، كما أن النسبة الغالبة في الجدول هي نسبة العاملات وكذلك الأزواج الذين صرحوا أنهم يشعرون بالإستقرار وأن عمل المرأة لم يحدث عكس ذلك ولم يكن عامل مفكك لهذا الإستقرار، وهذا ما لمسناه من خلال تحاورنا معهم إذ أنه حتى بالنسبة للذين صرحوا أنهم لا يشعرون بالإستقرار فقد أرجعوا السبب في ذلك إلى عوامل أخرى تتحكم في ذلك وليس إلى خروج المرأة للعمل.

جدول رقم 75: يوضح رأي السيدات العاملات وأزواجهن حول العوامل المشجعة على عمل المرأة

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
16.45	13	16.47	14	تقاسم مسؤولية المنزل ورعاية الأبناء بين الزوجين
10.12	08	09.41	08	وضع قوانين تحمي المرأة العاملة وتسمح بترقيتها إلى مواقع اتخاذ القرار
16.45	13	15.29	13	العمل بنظام الدوام النصفى للمرأة
16.45	13	14.11	12	توفير دور الحضانه ورياض الأطفال
10.12	08	09.41	08	توفير مطاعم ووجبات جاهزة بأسعار معقولة
10.12	08	09.41	08	تنازل الأزواج عن أنماط الحياة التقليدية
20.25	16	25.88	22	كل الإحتمالات السابقة
00.00	00.00	00	00	أخرى تذكر
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (75): المتعلق برأي السيدات العاملات وأزواجهن حول العوامل المشجعة على عمل المرأة نلاحظ ما يلي:

-أغلب العاملات أجمعن على أن كل الإحتمالات الواردة في الجدول تشجع عمل المرأة ولا يمكن فصل عامل عن الآخر وقد بلغت نسبتهم: 25.88 %، ونفس الشيء بالنسبة لأزواجهن حيث يمثلون نسبة أقل نوعا ما من نسبة العاملات وبلغت 20.25 %.

-النسبة المئوية في الجدول بالنسبة للسيدات العاملات هي نسبة اللواتي صرحن أن أهم عامل يشجع المرأة على العمل هو تقاسمها لمسؤولية المنزل ورعاية الأبناء مع الزوج وهن ممثلات بنسبة 16.47 %، ونفس الشيء صرح به أزواجهن وهي النسبة المئوية بالنسبة لتصريحاتهم حيث بلغت نسبتهم 16.45 % وهي مساوية لنسبة الذين صرحوا أن التقليل من ساعات العمل، وتطبيق نظام الدوام النصفى بالنسبة للمرأة يشجعها على العمل خارج المنزل، ويعطيها الوقت الكافي للقيام بواجباتها المنزلية ورعاية

أبنائها، كذلك نجد نسبة الأزواج الذين يرون أن أهم عامل يشجع المرأة على الخروج للعمل هو توفير دور الحضانه ورياض الأطفال مساوية للنسبتين السابقتين، حيث يساعدها ذلك على التأمين على أطفالها عند تواجدها في مكان العمل .

-النسبة الموالية بالنسبة لتصريحات العاملات هي نسبة اللواتي صرحن أن أهم عامل مشجع لعمل المرأة حسب رأيهن هو العمل بنظام الدوام النصفى للمرأة وهن ممثلات بنسبة 15.29% تليها نسبة اللواتي يرين أن أهم عامل هو توفير دور الحضانه ورياض الأطفال حيث بلغت 14.11% .

-أما بالنسبة للأزواج فالنسبة الموالية هي نسبة الذين صرحوا أن أهم عامل يشجع المرأة على العمل هو وضع قوانين لحمايتها وترقيتها إلى مواقع اتخاذ القرار وبلغت 10.12%، ونجدها مساوية لنسبة الذين يروا أن أهم عامل هو تنازلهم عن نمط الحياة التقليدية، وعدم مطالبهم للمرأة بالقيام بما لا تستطيع كي يتسنى لها مراعاة بقية الشؤون المنزلية ورعاية الأبناء، كما أنها مساوية لنسبة الذين يروا أن أهم عامل هو توفير مطاعم ووجبات جاهزة بأسعار معقولة لإنقاص الضغط الناتج عن ازدواجية الدور لدى المرأة العاملة .

-العاملات اللواتي صرحن أن أهم عامل يشجع المرأة للعمل هو وضع قوانين لحمايتها وترقيتها إلى مواقع اتخاذ القرار وهن ممثلات بنسبة 09.41% وهي مساوية أيضا لنسبة اللواتي صرحن أن أهم عامل هو تنازل الأزواج عن نمط الحياة التقليدية، وكذلك مساوية للعاملات اللواتي صرحن أن أهم عامل هو توفير مطاعم ووجبات جاهزة بأسعار معقولة، لتتمكن المرأة العاملة من شراء هذه الوجبات من حين لآخر وتوفير الجهد والوقت والمال عندما لا يتسنى لها إعداد الطعام في المنزل .

-ونلاحظ من خلال الجدول أن نسبة العاملات والأزواج الذين رجحوا وجود عوامل أخرى تشجع المرأة على العمل دون التي سبق ذكرها في الجدول هي نسبة معدومة، كما نلاحظ تقارب كبير بين مجمل النسب المذكورة في الجدول بالنسبة للعاملات والأزواج، وهذا يدل على الإتفاق في الرأي بين الطرفين فيما يخص العوامل المشجعة لعمل المرأة .

جدول رقم 76: يوضح رأي السيدات العاملات وأزواجهن حول الصعوبات التي تواجهها المرأة العاملة

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
12.65	10	11.76	10	التعب والإرهاق العصبي المستمر نتيجة ازدواجية الدور
16.45	13	14.11	12	صعوبة التوفيق بين الدورين
10.12	08	09.41	08	الإحساس بالذنب والتقصير في حق الأولاد
07.59	06	09.41	08	عدم توفر بدائل مساعدة
15.18	12	14.11	12	ضيق الوقت وتراكم الأعمال
07.59	06	09.41	08	عدم تفهم الأزواج للدور المزدوج
22.78	18	23.52	20	كل الإحتمالات السابقة
07.59	06	08.23	07	أخرى تذكر
100	79	100	85	المجموع

التعليق:

من خلال الجدول رقم (76): المتعلق برأي السيدات العاملات وأزواجهن حول الصعوبات التي تواجهها المرأة العاملة نلاحظ ما يلي:

-أكبر نسبة في الجدول هي نسبة العاملات وأزواجهن الذين صرحوا أن كل الإحتمالات الموجودة في الجدول هي صعوبات تواجهها المرأة العاملة، وكلها تجتمع مع بعض ولا يمكن فصلها وقد بلغت النسب على التوالي: 23.52% و 22.78% وهما نسبتين متقاربتين جدا .

-النسبة التي تليها هي نسبة العاملات وكذلك أزواجهن الذين صرحوا أن أهم عقبة يواجهها كعاملات هي صعوبة التوفيق بين دورين يتطلب كلا منهما جهدا عضليا وفكريا كبيرا للقيام به، وقد بلغت نسبتهم على التوالي: 14.11% و 16.45%، ونلاحظ أن نسبة الأزواج أكبر بقليل من نسبة العاملات وهذا يعني أنهم يشاركون زوجاتهم الرأي في صعوبة الدور الملقى على عاتقهن ويحسون بمعاناتهن .

-نسبة العاملات وهي نسبة اللواتي صرحن أن أهم المصاعب التي تعترض طريق المرأة العاملة هي ضيق الوقت المتبقي بعد العودة من العمل من جهة وتراكم الأعمال المنزلية من جهة أخرى بلغت 14.11 %، وقد بلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا بالشيء نفسه: 15.18 % .

-النسبة المئوية في الجدول هي نسبة السيدات العاملات وكذلك أزواجهن الذين صرحوا أن أهم عائق يقف في طريقهن كعاملات هو شعورهن بالتعب والإرهاق العصبي المستمر نتيجة كثرة الأعمال الملقاة على عاتقهن، وقد بلغت نسبتهم على التوالي: 11.76 % و 12.65 % .

-العاملات اللواتي صرحن أن إحساسهن بالذنب والتقصير في حق أبنائهن هي من بين الصعوبات التي يواجهنها كعاملات، حيث يتملكهن هذا الإحساس بسبب عملهن الخارجي الذي لا يترك لهن مجال لرعاية أبنائهن، وقد بلغت نسبتهم: 09.41% وهي مساوية لنسبة العاملات اللواتي صرحن أن أهم صعوبة تعترض طريقهن كعاملات هي عدم توفر بدائل تساعدن على أداء هذا الدور الصعب مثل: (عدم توفر مكان آمن للأطفال خاصة عندما يكونون في سن مبكرة، عدم وجود شخص محل ثقة يساعدن في الأعمال المنزلية... إلخ) . كذلك نلاحظ في الجدول وجود نسبة مساوية للنسبتين السابقتين (09.41%) هي نسبة اللواتي صرحن أن أهم صعوبة يواجهنها هي عدم تفهم أزواجهن لصعوبة الدور الملقى على عاتقهن حيث صرحت مجموعة من العاملات من خلال التحاور معهن أن أزواجهن يطالبنهن بالقيام بواجباتهن اتجاههم مثل النساء الماكثات بالبيت وربما يقمن بواجباتهن تجاههم بطريقة أفضل منهن، وهذا ما يصعب عليهن أداء مهمتهن داخل المنزل كزوجات وأمهات ناهيك عن مسؤوليتهن اتجاه عملهن خارج المنزل.

-أما بالنسبة للأزواج فقد بلغت نسبة الذين أكدوا على أن إحساس زوجاتهم بالتقصير في حق أبنائهن بسبب عملهن خارج المنزل هي من أهم الصعوبات التي تواجهها المرأة العاملة: 10.12 % لأنها بحكم غريزتها كأم تسعى دائما لتوفير الأفضل لأبنائها، وبحكم عملها أيضا وعدم وجود وقت كاف للقيام بمهامها كأم فهي دائما تحس بالتقصير في حقهم .

-النسبة المئوية بالنسبة للأزواج وهي أصغر نسبة في الجدول وقد بلغت 07.59% هي نسبة الذين صرحوا أن أهم ما تواجهه المرأة العاملة من صعوبات يكمن في عدم توفر بدائل تساعدن على القيام بدورها المزدوج وهي مساوية لنسبة الذين صرحوا أن أهم الصعوبات تكمن في عدم تفهم بعض الأزواج لصعوبة هذا الدور الملقى على عاتق زوجاتهم، كما أنها مساوية أيضا لنسبة الذين أرجعوا هذه الصعوبات إلى عوامل أخرى غير تلك المذكورة في الجدول.

-كما نلاحظ من خلال الجدول أن أصغر نسبة بالنسبة لتصريحات العاملات هي نسبة اللواتي أرجعن الصعوبات التي تعاني منها المرأة العاملة إلى عوامل أخرى غير تلك المذكورة في الجدول مثل: (طول ساعات العمل، عدم تفهم المسؤول المباشر لغيابهن في بعض الأحيان لقضاء حاجاتهن، عدم كفاية الإجازات والعطل الممنوحة في العمل خاصة بالنسبة للعاملات في المجال الصحي والإداري... إلخ).

-وعموما نلاحظ تقارب في الرأي بين العاملات وأزواجهن فيما يخص الصعوبات التي تعاني منها المرأة العاملة، حيث تبقى دائما بحاجة للدعم الأسري لتمكين من التوفيق بين أدوارها الأسرية وأدوارها المهنية.

ثانيا: نتائج الدراسة

1-النتائج العامة:

لقد شملت الدراسة الميدانية عدة جوانب وقدمت تحليلا لبعض المؤشرات الهامة في الدراسة حيث قدمت تحليلا لبعض خصائص العينة المدروسة سواء بالنسبة للمبحوثات أو بالنسبة لأزواجهن من حيث: (السن، سن الزواج، المستوى الدراسي، الحالة المهنية) وذلك لأن توفر مثل هذه المعلومات يعطي للبحث بعدا علميا ويمكننا من معرفة مدى تأثير ذلك على بعض جوانب عمل المرأة من حيث دوافعه والعوامل المشجعة عليه، وكذا الصعوبات والمشاكل الناتجة عنه وبالتالي تأثير كل هذا على الإستقرار الأسري للزوج والأبناء والأسرة ككل.

هذا وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج العلمية التي مكنتنا من اختبار مدى صحة الفروض والإجابة على التساؤلات المطروحة وفيما يلي سنعرض أهم هذه النتائج:

1-1 الخصائص الاجتماعية للمرأة الجزائرية العاملة:

أهم الخصائص الاجتماعية للمرأة الجزائرية العاملة ما يلي:

أ-التركيب العمري:

يعتبر التركيب العمري والحالة العائلية من الخصائص الأساسية التي تعكس حجم تركيز النساء العاملات في مرحلة عمرية معينة، الأمر الذي يساعدنا على وضع تصورات مسبقة حول فاعلية قوة العمل النسوية وبالتالي توجيه عملية التخطيط الاجتماعي والاقتصادي نحو المسار الصحيح، وكذا التخطيط لتنمية المجتمع بصورة سليمة، وبما أننا اخترنا العينة من بين النساء العاملات المتزوجات واللواتي لديهن أطفال فإن نسبتهن بلغت 100 % من إجمالي أفراد العينة، وهذا أمر طبيعي لأن العينة المختارة في هذه الدراسة هي في الأصل من بين النساء العاملات المتزوجات واللواتي لديهن أطفال، والنتيجة العامة

المستنتجة من ذلك هي أن عمل المرأة لم يضعف من تماسك الأسرة الجزائرية ولم ينقص من استقرارها ولم يكن عامل هدم وتفكك لها إذ أنه لم يؤدي إلى الطلاق أو الانفصال، كما أنه لم يؤثر على الصحة النفسية والجسدية للأبناء وبالتالي لم يؤثر على إحساسهم بالإستقرار.

-اتضح أن (29.41%) من النساء العاملات يتركزن في الفئة العمرية (من 32 إلى 37)، بينما تبلغ نسبة اللواتي يتراوح أعمارهن (من 26 إلى 31) و (من 38 إلى 43): (25.88%) و (24.70%) على التوالي .

-ويمكننا ربط خروج المرأة للعمل في هذه المرحلة من العمر بانتهاء مرحلة التحصيل العلمي والرغبة بالحصول على منصب عمل يحقق لها الإستقرار المادي والمركز الاجتماعي، كما أن العاملات في هذه المرحلة يرغبن بالمشاركة في رفع المستوى المعيشي للأسرة .

-أما بالنسبة للفئة العمرية (من 44 إلى 49) فبلغت نسبة النساء العاملات (11.76%) وفي هذه المرحلة العمرية تتجاوز المرأة رغبتها في تحقيق ذاتها إلى رغبتها في الراحة والتفرغ لتحقيق مطالب أبنائها الذين كبروا وازدادت طلباتهم .

-أما بالنسبة للفئة العمرية الأولى (أقل من الخامسة والعشرين) فإن معدل عمل المرأة ضعيف

حيث بلغ (04.70%) من إجمالي النساء العاملات، وهذا راجع إلى كون البنات في هذه المرحلة العمرية يقبلن على الدراسة أكثر من إقبالهن على العمل وطول سنوات الدراسة يحول دون خروج الفتاة للعمل في هذه السن، كما تضعف نسبة النساء العاملات في سن ما بعد الخمسين، وهذا راجع إلى كون النساء في هذه المرحلة يرغبن في الراحة من متاعب العمل معتمداً على دخل أزواجهن وأبنائهن الذين كبروا وأصبح لديهم دخل مستقل .

-بالنسبة للأزواج نلاحظ تركيز معظمهم في الفئة العمرية (من 38 إلى 43) حيث يمثلون نسبة (27.84%).

-وكذلك نجد نسبة لا بأس بها بالنسبة للفئتين العمريتين من (32 إلى 37) و (من 44 إلى 49)، حيث كانت النسبة متساوية وبلغت (22.78%)، وهذا راجع لكون الأزواج في هذه المرحلة يكونون في سن النشاط وهم المسؤولون عن إعالة أسرهم .

-أما بالنسبة للفئة العمرية من (50 إلى 55) فنلاحظ أن النسبة نوعاً ما في تراجع وبلغت (11.39%) وتنخفض جدا في الفئة العمرية الأخيرة (أكثر من 55 سنة) لتبلغ (01.26%) وهذا لكون أن أغلب العاملين في هذه الفئة العمرية يميلون للراحة والإحالة على التقاعد أو التقاعد النسبي .

ب-المستوى الدراسي:

بالإضافة إلى أن التعليم ينمي قدرات الفرد على الإدراك ويوسع تفكيره وأفقه، فهو يعتبر من أهم الدوافع الكامنة وراء خروج المرأة للعمل، وهذا ما تعبر عنه نسبة (65.88%) من العاملات اللواتي لديهن مستوى جامعي و(31.76%) لديهن مستوى ثانوي، وبالمقابل تنخفض نسبة العاملات اللواتي لديهن مستوى متوسط (02.35%) وتنعدم نسبة العاملات بدون مستوى واللواتي درسن بالمدرسة القرآنية.

-أما بالنسبة لأزواج العاملات فأغلبهم لهم مستوى ثانوي ويمثلون نسبة (39.24%)، كما نلاحظ وجود نسبة لا بأس بها من أزواج العاملات الذين لهم مستوى جامعي أي تحصلوا على شهادات عليا وبلغت (29.11%) ونسبة (25.31%) لهم مستوى متوسط، و(06.32%) لهم مستوى ابتدائي، بينما تنعدم نسبة الأزواج بدون مستوى والذين درسوا بالمدرسة القرآنية.

-ومن خلال قراءتنا لهذه النسب نستنتج وجود علاقة ارتباط قوية بين التعليم والعمل، إذ كلما ارتقت المرأة في سلم التعليم كلما كانت أكثر رغبة في الخروج للعمل، وكلما كانت فرص العمل المتاحة لها أوسع، والعكس صحيح، فالعمل بالنسبة للمرأة الأمية أو التي لها مستوى تعليمي منخفض من المتغيرات الأساسية التي جعلتها تفكر في تحسين مستواها العلمي، لأن قوانين العمل المعمول بها في الجزائر وفي كافة الدول العربية وحتى الأجنبية أخذت شيئا فشيئا ترفض تشغيل الأميات وتطالب العاملات اللواتي سبق وأن تحصلن على عمل بمحو أميتهن وتحسين مستواهن العلمي لدرجة إمكانية إقالتهم من العمل إن لم يتحقق ذلك .

ج-الدخل:

تعتمد أسر النساء العاملات وأزواجهن في دخلها على الأجور والمرتبات التي يدرها العمل عليهم، وهذا ما يؤكد قيمة العمل بالنسبة لهم، ويبقى هذا الدخل مرتبط بمجموعة من المتغيرات لعل أهمها نوع العمل والمستوى التعليمي للعاملات وأزواجهن.

-نسبة (16.47%) من السيدات العاملات يعتبرن من ذوي الدخل المنخفض، و(71.75%) هن من ذوي الدخل المتوسط، بينما تبلغ نسبة اللواتي يعتبرن من ذوات الدخل المرتفع (11.76%) .

-أما بالنسبة للأزواج فتبلغ نسبة الذين يمكن اعتبارهم من ذوي الدخل المنخفض (12.65%)، أما ذوو الدخل المتوسط فهم ممثلون بنسبة (81%)، وتركز مثل هذه النسبة من الأزواج في فئة ذوي الدخل المتوسط يؤكد أهمية عمل المرأة ومساهمتها إما في تحسين مستى معيشة الأسرة أو التكفل التام بمختلف

المصاريف المادية للأسرة، أما الذين يعتبرون من أصحاب الدخل المرتفع فهم يمثلون نسبة (06.32%) ونلاحظ وجود تقارب كبير بين قيمة دخل العاملات وقيمة دخل أزواجهن .

-المرأة الجزائرية تساهم مساهمة فعالة في مصاريف الأسرة المختلفة حيث صرحت كل العاملات وكل الأزواج بنسبة (100%) أنهم يساهمون في نفقات الأسرة المختلفة، وقد كانت النسبة الغالبة من العاملات والأزواج هي نسبة الذين صرحوا أنهم يساهمون بإرادتهم وبسبب حاجة أسرهم لذلك، غير مجبورات على ذلك وقد بلغت على التوالي: (67.05%) و(68.35%).

-بلغت نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهم يساهمون في المصاريف اليومية المختلفة للأسرة من أكل وشرب ولباس... إلخ: (48.23%)، وبلغت نسبة الأزواج (58.22%) وهما أكبر نسبتين من حيث نوع المصاريف التي تساهم فيها العاملات، لذلك فقد بلغت نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهم لا يتوقفن عن العمل ويتمسكن به حتى في حالة تحسن المستوى المعيشي للأسرة، وأرجعت أغلبهن السبب في ذلك إلى رغبتهم في تحسين دخل الأسرة (95.29%)، وبلغت نسبة الأزواج: (93.97%).

-ومن خلال التحاور مع المبحوثين والمبحوثات وجدنا أن ذلك راجع لكون المصاريف اليومية والمختلفة للأسرة من أكل وشرب ولباس هي المصاريف التي ترهق كاهل الأسرة وتحتاج للتعاون بين الزوجين لتليتها .

-وهذا يعني أن المرأة العاملة تساهم في رفع المستوى المعيشي لأسرتها ويبرر لنا خروجها للعمل وتمسكها به الأمر الذي يساعد على ترابط أفراد أسرتها، ويجعلهم أكثر قدرة على مواجهة الصعوبات والأزمات المالية التي تعترض طريق الأسرة .

-كما تبين لنا من خلال هذه الدراسة ومن خلال التحاور الجانبي مع المبحوثات أن أغلبهن يساعدن أسرهن بملغ معين من حين لآخر، وأزواجهن على دراية بذلك ولم يعارضنهن، بل على العكس فقد شجعوهن على ذلك، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على قوة الروابط الأسرية داخل الأسرة الجزائرية من جهة وترسخ قيم الدين الإسلامي الحنيف الذي يحث على البر بالوالدين من جهة أخرى.

2-1 ظروف عمل المرأة:

أ-الدوافع الكامنة وراء خروج المرأة للعمل:

أثبتت نتائج الدراسة الميدانية أن الدافع المادي هو المحرك الأساسي لخروج المرأة للعمل خاصة بالنسبة للأسر ذات الدخل الضعيف والمتوسط، فقد بلغت نسبة العاملات اللواتي صرحن أن حاجتهن

للمال ورغبتهم في تحقيق الإستقلال المادي هي أهم الأسباب التي دفعتهم للعمل: (45.47%)، ونجد نسبة (39.23%) من الأزواج الذين يروا أن الحاجة للمال وتحقيق إستقلال مادي هي أهم دافع يقف وراء خروج زوجاتهم للعمل، ومن خلال التحوار مع العاملات عبرن عن عدم رغبتهم في الإتكال على دخل الزوج بقولهن أن التبعية للزوج ومجاملته من أجل الحصول على مبلغ زهيد وهو شامخ الأنف يتدلل يجيب مرة ويرفض لمرات عديدة يضع المرأة بموقف محرج ومهين لكرامتها الإنسانية .

-كما أوضحت النتائج الميدانية وجود دوافع نفسية واجتماعية تقف وراء عمل المرأة لا تقل أهمية عن الدافع المادي مثل: الرغبة في تأكيد الذات والشعور بالمسؤولية، وبلغت نسبة العاملات اللواتي صرحن بذلك: (09.41%)، بينما بلغت نسبة الأزواج: (13.92%)، أما العاملات اللواتي يعملن من أجل تحقيق مكانة اجتماعية لائقة فهن يشكلن نسبة (14.11%)، وتشكل نسبة الأزواج الذين يرون أن زوجاتهم يعملن من أجل أجل تحقيق مركز اجتماعي: (10.12%) .

-العاملات اللواتي يعملن من أجل تحسين المستوى المعيشي للأسرة يشكلن نسبة (09.41%)، ويشكل أزواجهن الذين صرحوا أنهم يعملن بهدف تحسين المستوى المعيشي للأسرة نسبة (10.12%) .

-نسبة المبحوثات اللواتي صرحن أنهم يعملن بسبب المستوى التعليمي العالي الذي تحصلن عليه بلغت (14.11%)، بينما بلغت نسبة الأزواج (15.18%) .

-نسبة العاملات والأزواج الذين صرحوا بوجود أسباب أخرى دفعتهم للعمل بلغت على التوالي:

(07.05 %) و(11.39%) وقد أرجعوا أهم هذه الأسباب إلى: تحقيق مستوى اجتماعي لائق لأبنائهم مستقبلا، العمل يعتبر تأمين ضد ظروف الحياة المتغيرة، التخلص من روتين المنزل وشغل أوقات الفراغ، العمل ينمي القدرات الشخصية لهم ويعطيهم الشعور بالأمان... إلخ .

ب-العوامل التي تشجع المرأة على العمل:

-رغم النظرة التقليدية التي ترى أن المكان الطبيعي للمرأة هو المنزل وتبقى فرصة الإنضمام إلى العمل الخارجي في المرتبة الثانية بعد الواجبات الأسرية إلا أن المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص إستطاع أن يتجاوز هذه الأعراف والتقاليد، حيث تؤكد استطلاعات الرأي ومعظم الدراسات الحديثة على النظرة الإيجابية التي ينظر بها للمرأة العاملة وللدور الذي تلعبه في الأسرة والمجتمع معا .

-وحتى تتمكن هذه الأخيرة من أداء دورها بشكل فعال متجاوزة كل الصعوبات وعلى رأسها الإرهاق النفسي والجسدي الناتج عن ازدواجية الدور الذي يستنزف العمر ويفني الجسد والروح، نعطي أهم العوامل التي خرجنا بها من خلال هذه الدراسة والتحاور مع العاملات والتي تمحورت حول ثلاثة عوامل رئيسية هي: مدى تعاون الزوج وتفهمه لصعوبة الدور الملقى على عاتق المرأة العاملة، مدى تلاؤم ظروف العمل مع الظروف الأسرية للمرأة العاملة، مدى توفر الخدمات والبدائل المساعدة وفيما يلي سنعرض أهم هذه العوامل بالنسبة للعاملات:

-أغلب العاملات أجمعن على أن كل العوامل تشجع عمل المرأة ولا يمكن فصل عامل عن الآخر وقد بلغت نسبتهن: (25.88%)، ونفس الشيء بالنسبة لأزواجهن حيث يمثلون نسبة (20.25%) .

-نسبة (16.47%) من العاملات صرحن أن أهم عامل يشجع المرأة على العمل هو تقاسمها لمسؤولية المنزل ورعاية الأبناء مع الزوج وبلغت نسبة الأزواج: (16.45%)، حيث أكدت العاملات على أهمية مساعدة الزوج لزوجته، حتى ولو لم يساعدها في بعض الأعمال المنزلية ولكن على الأقل يتقاسم معها مسؤولية التنشئة الاجتماعية للأبناء ومراجعة دروسهم .

-العاملات اللواتي أرجعن أهم عامل يشجع المرأة على العمل إلى العمل بنظام الدوام النصفى للمرأة يشكلن نسبة (15.29%)، وبلغت نسبة الأزواج: (16.45%)، لأن ذلك حسب رأيهم يعطي للمرأة العاملة الوقت الكافي للقيام بواجباتها المنزلية ورعاية أبنائها خاصة بالنسبة للعاملات اللواتي مازال أطفالهن صغارا وبحاجة لرعايتهن واهتمامهن .

-العاملات اللواتي صرحن أن توفير دور الحضانه ورياض الأطفال هو أهم عامل يشجع المرأة على العمل تبلغ نسبتهن: (14.11%)، وتبلغ نسبة الأزواج: (16.45%)، حيث أن ذلك يجعل المرأة مطمئن على أطفالها وينقص لديها التشتت الفكري الناتج عن مشاكل عملها من جهة، وقلقها على أطفالها من جهة ثانية حيث تصب كل تركيزها في عملها عند الإطمئنان على أطفالها .

-النسب الموالية بلغت (9.41%) بالنسبة للعاملات و(10.12%) بالنسبة لأزواجهن وهي نسبة الذين يروا أن أهم العوامل التي تشجع المرأة وتساعدها على أداء واجباتها الأسرية والمهنية: وضع قوانين لحمايتها وترقيتها إلى مواقع اتخاذ القرار، تنازل الأزواج عن أنماط الحياة التقليدية مثل: (الإمتناع عن مساعدة زوجاتهم في الأعمال المنزلية والعناية بالأطفال، والتمسك بالطرق التقليدية في مجال إعداد الطعام...إلخ، كلها أمور تصعب من المهمة الملقاة على عاتق المرأة العاملة أكثر فأكثر)، توفير مطاعم

ووجبات جاهزة بأسعار معقولة لتتمكن المرأة العاملة من شراء هذه الوجبات من حين لآخر، وتوفر الجهد والوقت والمال عندما لا يتسنى لها إعداد الطعام في المنزل .

ج-الصعوبات التي تواجهها المرأة العاملة:

من خلال الدراسة تبين لنا وجود عوائق تعترض طريق المرأة العاملة لكنها لا تحول بينها وبين عملها إذ أنها تعرقل طريقها لكنها لا تمنعها من ذلك لأنها تمكنت من إيجاد حلول لها بفعل عزمها على تجاوز كل الصعوبات، ومن أهم هذه العوائق هي تخطي تلك العادات والتقاليد التي تجذرت في المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص والتي تحرم المرأة من الإستقلالية التامة عن الرجل وتجعلها دائما تتكل عليه، مهما أعطاهما عملها الخارجي من إستقلال وحرية، فهي دائما مجبرة على القيام بدورها التقليدي كأم وزوجة على أكمل وجه حتى لو كانت عاملة خارج المنزل مثلها مثل الرجل، بينما هذا الأخير لا يتحمل مسؤولية المنزل والأبناء معها فيساعدها متى شاء ويرفض ذلك متى أراد.

-فنجد أن العاملات وأزواجهن الذين صرحوا أن أهم عقبة يواجهنها كعاملات هي صعوبة التوفيق بين دورين يتطلب كلا منهما جهدا عضليا وفكريا كبيرا للقيام به يشكلون نسبة (14.11 %) و(16.45 %).

-بلغت نسبة العاملات اللواتي صرحن أن أهم صعوبة يواجهنها كعاملات هي ضيق الوقت المتبقي بعد العودة من العمل من جهة، وتراكم الأعمال المنزلية من جهة أخرى (14.11 %)، وبلغت نسبة الأزواج: (15.18 %).

-أغلب العاملات وأزواجهن صرحوا أن كل مايعترض طريق المرأة العاملة يعتبر صعوبة تواجهها وكلها مرتبطة ببعضها البعض، ولا يمكن فصلها، وقد بلغت النسب على التوالي: (23.52 %) و(22.78 %).

-السيدات العاملات وكذلك أزواجهن الذين صرحوا أن أهم عائق يقف في طريقهن كعاملات هو شعورهن بالتعب والإرهاق العصبي المستمر نتيجة كثرة الأعمال الملقاة على عاتقهن وبلغت نسبتهن على التوالي: (11.76 %) و(12.65 %).

-العاملات اللواتي صرحن أن إحساسهن بالذنب والتقصير في حق أبنائهن هي من بين الصعوبات التي يواجهنها كعاملات، حيث يتملكهن هذا الإحساس بسبب عملهن الخارجي الذي لا يترك لهن مجال لرعاية أبنائهن، وقد بلغت نسبتهن: (09.41 %) وهي مساوية لنسبة العاملات اللواتي صرحن أن أهم صعوبة تعترض طريقهن كعاملات هي عدم توفر بدائل تساعدن على أداء هذا الدور الصعب مثل: (عدم توفر مكان آمن للأطفال خاصة عندما يكونون في سن مبكرة، عدم وجود شخص محل ثقة يساعدن في

الأعمال المنزلية... إلخ)، كما أنها مساوية لنسبة العاملات اللواتي صرحن أن أهم صعوبة يواجهنها هي عدم تفهم أزواجهن لصعوبة الدور الملقى على عاتقهن مما يصعب عليهن أداء مهمتهن داخل المنزل كزوجات وأمّهات ناهيك عن مسؤوليتهن اتجاه عملهن خارج المنزل .

-نسبة (10.12%) من الأزواج الذين أكدوا على أن إحساس زوجاتهم بالتقصير في حق أبنائهن بسبب عملهن خارج المنزل هي من أهم الصعوبات التي تواجههن، لأنهن بحكم غريزة الأمومة يسعين دائما لتوفير الأفضل لأبنائهن، وبحكم عملهن أيضا وعدم وجود وقت كاف للقيام لذلك فهن دائما يشعرن بالتقصير في حقهم ويحاولن جاهدات تعويضهم عند العودة من العمل بقضاء أوقات أطول معهم والإهتمام بهم وبدروسهم وإعداد ما يحبونه من ألوان الطعام المختلفة مما يزيد من إرهاقهن .

-نسبة (07.59%) من الأزواج صرحوا أن أهم ما تواجهه المرأة العاملة من صعوبات يكمن في عدم توفر بدائل تساعد على القيام بدورها المزدوج، وهي مساوية لنسبة الذين صرحوا أن أهم الصعوبات تكمن في عدم تفهم بعض الأزواج لصعوبة هذا الدور الملقى على عاتق زوجاتهم .

-أصغر نسبة هي نسبة العاملات والأزواج الذين أرجعوا الصعوبات التي تعاني منها المرأة العاملة إلى عوامل أخرى مثل: (طول ساعات العمل، عدم تفهم المسؤول المباشر لغيابهن في بعض الأحيان لقضاء حاجتهن، عدم كفاية الإجازات والعطل الممنوحة في العمل خاصة بالنسبة للعاملات في المجال الصحي والإداري... إلخ) بلغت على التوالي: (08.23%) و(07.59%) .

-ونلاحظ أن مجمل الصعوبات التي تواجهها المرأة العاملة تكمن في عدم القدرة على التخلص من الدور التقليدي والتفكير بالعمل وحده كقيمة معنوية يخلصهن من التبعية للرجل ويجعلهن قادرات على رفض استهلاك ما ينتجه الآخرين، إضافة إلى صعوبة التوفيق بين دورين استنزف كل واحد منهما قدرتهن الجسدية والنفسية .

3-1 عمل المرأة والأوضاع الأسرية:

أ- العمل ووضع المرأة في الأسرة:

-بلغت نسبة العاملات اللواتي صرحن أن مدة عملهن لا تتجاوز 07 ساعات (41.17%)، وهي مساوية لنسبة اللواتي يعملن لسبع ساعات وهما أكبر نسبتين، أي أن النسبتين معا تبلغان: (82.34%) وتمثلان العاملات اللواتي يعملن لسبع ساعات تقريبا، وهذا خاصة بالنسبة للعاملات في القطاعين الإداري والصحي.

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أن مواقيت عملهن طويلة بلغت (56.47%)، والعاملات اللواتي يرين أنها مناسبة شكلن نسبة (38.82%)، وهما نسبتين مقاربتين لنسبة الأزواج التي بلغت (51.89%) و(44.30%) على التوالي .

-ولا يفوتنا أن ننوه إلى أن طول ساعات العمل هو أكثر ما يزعج المرأة العاملة نظرا لما ينتج عنه من تعب نفسي وجسدي، وإحساس بالتقصير في حق أسرتها وخاصة الأبناء.

-نسبة(62.35%) من العاملات صرحن بوجود وقت فراغ لديهن منهن (16.47%) صرحن أنهن يقمن خلال هذا الوقت بمراجعة دروس أبنائهن و(14,11%) منهن صرحن أنهن يقمن ببعض الأعمال المنزلية العالقة أما بالنسبة للأزواج فنجد نسبة الذين صرحوا بأن زوجاتهم يبقى لهن وقت فراغ عند العودة من العمل بلغت(65.82%)، (16.45%) منهم صرحوا أن زوجاتهم يقمن خلال هذا الوقت بزيارة الأقارب و(15.18%) صرحوا انهن يقمن بمراجعة دروس الأبناء.

-العاملات اللواتي صرحن أنهن يشعرن أنهن يقضين معظم وقتهن في العمل ولا يكفين الوقت المتبقي للقيام بواجباتهن المنزلية شكلن نسبة(81.17%)، نسبة(29.41%) منهن صرحن أنهن يلجأن للسهر أو القيام ببعضها وترك البعض الآخر إلى وقت الفراغ مثل عطلة نهاية الأسبوع، ونسبة(09.41%) صرحن أنهن يلجأن للإستعانة بأهلهم أو الإستعانة بأزواجهن .

-أما بالنسبة لأزواج السيدات العاملات فقد بلغت نسبة الذين صرحوا بعدم كفاية الوقت المتبقي بعد عودتهن من العمل للقيام بواجباتهن المنزلية: (83.54%)، (26.58%) منهم صرحوا أن زوجاتهم تلجأن للسهر للقيام بهذه الأعمال، و(27.84%) منهم صرحوا أنهن يقمن ببعضها ويتركن البعض الآخر لوقت الفراغ أو العطل .

-نسبة(41.17%) من العاملات صرحن أن الإجازات والعطل الممنوحة في مكان عملهن غير كافية، ونسبة (37.64%) صرحن أنها كافية نوعا ما، و(21.17%) صرحن أنها كافية، وهناك تقارب كبير بين نسبة المبحوثات ونسب المبحوثين في هذا الشأن مما يدل على تقارب في الرأي بينهم .

-نسبة(61.17%) من العاملات و(62.02%) من الأزواج يروا أن العاملات مقصرات في حق أنفسهن بسبب عملهن الخارجي، وأكبر نسبة هي نسبة الذين يروا أنهن مقصرات في الجلوس بالمنزل للراحة وبلغت نسبة العاملات اللواتي صرحن بذلك: (12.94%) ونسبة الأزواج (17.72%).

- (95.29%) من العاملات و(93.67%) من الأزواج صرحوا بعدم توقفهن عن العمل في حالة تحسن المستوى المعيشي للأسرة، وقد أرجعت النسبة الأكبر السبب في ذلك إلى رغبتهم في زيادة دخل الأسرة، حيث بلغت (38.82%) بالنسبة للعاملات، و(44.30%) بالنسبة للأزواج .

-أغلب العاملات وأزواجهن صرحوا بعدم تأثير عملهن الخارجي على استقرارهن الأسري وبلغت نسبتهم على التوالي: (76.47%) و(89.87%).

ب-عمل المرأة ووضع الزوج في الأسرة:

-نسبة(70.58%) من السيدات العاملات صرحن أن أزواجهن موافقون موافقة على خروجهن للعمل، ونسبة(04.70%) صرحن أنهم موافقون إلى حد ما، ونسبة(24.72%) منهم معارضون وذلك لعدة أسباب أهمها: إهمال حقوقهم كأزواج وذلك بنسبة(07.05%)، إهمال الأولاد بنسبة(05.88%)، ونسبة مساوية لها هي نسبة اللواتي صرحن أن أزواجهن يعارضون خروجهن للعمل بسبب إهمالهن لشؤون المنزل .

-أما بالنسبة للأزواج فنجد نسبة(60.02%) صرحوا أنهم يوافقون موافقة تامة على خروج زوجاتهم للعمل و(12.65%) منهم يوافقون إلى حد ما، و(25.33%) يعارضون ذلك لعدة أسباب أولها في رأيهم: إهمال الأولاد حيث شكلوا نسبة(10.12%) أما الذين أرجعوا ذلك إلى إهمال حقوقهم كأزواج فقد شكلوا نسبة(05.06%)، ومنهم من أرجع السبب إلى أن العمل ينعكس سلبا على المرأة العاملة في حد ذاتها وشكلوا نسبة (06.32%) .

-ونستنتج من خلال هذا أن أغلب أزواج العاملات موافقون على عملهن وقد صرحوا لنا أنه يفتح أمامها فرصة واسعة للتعرف، وبالتالي اختيار شريك حياتها وهذا في حد ذاته تحول اجتماعي بعد أن كان الزواج مسألة عائلية لا يحق للمرأة أن تتخذ قرارا فرديا فيها، الأمر الذي يساعد والتفاهم المسبق على عملها وعلى التوافق بينهما .

-العاملات اللواتي تشتكين من عدم مساعدة أزواجهن لهن في بعض الأعمال المنزلية هن اللواتي يشكلن أكبر نسبة وبلغت(89.41%)، وقد أرجعن ذلك إلى عدة أسباب أهمها: كون الأزواج لا يتقبلون ذلك بنسبة كبيرة بلغت(51.76%)، ونسبة (25.88%) منهن صرحن أن أزواجهن ليس لديهم الوقت الكافي لذلك، ونسبة (11.76%) صرحن أنهن هن من ترفضن هذه المساعدة.

-ونفس الشيء بالنسبة لأزواج العاملات فقد كانت أكبر نسبة منهم هي نسبة الذين صرحوا أنهم لا يساعدون زوجاتهم في الأعمال المنزلية وهم يشكلون نسبة (88.60%)، وقد أرجع أغلبهم ذلك إلى عدم تقبلهم للقيام بمثل هذه الأعمال التي يرون أنها من اختصاص المرأة حتى لو كانت عاملة ولا أحد يقوم بها بإتقان مثلها وهم يساعدونها في أعمال أخرى وهم يمثلون نسبة (53.16%)، و (25.31%) منهم أرجعوا ذلك إلى عدم وجود وقت كاف لديهم لمساعدة زوجاتهم في القيام بهذه الأعمال، و (10.12%) صرحوا أن زوجاتهم هن من يرفضن المساعدة.

-نسبة (10.58%) من العاملات صرحن أن أزواجهن يساعدونهن في القيام ببعض الأعمال المنزلية، حيث بلغت نسبة اللواتي صرحن أنهن يساعدونهن في تحضير الطعام (05.88%)، وشكلت العاملات اللواتي صرحن أنهم يساعدونهن في تنظيف المنزل: (02.35%) وهي مساوية لنسبة العاملات اللواتي صرحن أن أزواجهن يساعدونهن في غسل الملابس .

-أما بالنسبة للأزواج الذين صرحوا أنهم يساعدون زوجاتهم فقد شكلوا نسبة (11.39%) حيث أن نسبة (06.32%) صرحوا أنهم يساعدون زوجاتهم في تحضير الطعام، ونسبة (02.53%) صرحوا أنهم يساعدونهن في غسل الملابس وتنظيف المنزل.

-أما بالنسبة للعاملات اللواتي صرحن أنهن لا يقصرن في حق أزواجهن بسبب العمل بلغت (50.58%) وهي أكبر من نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن يقصرن في حق أزواجهن والتي بلغت (49.41%) ويتمثل هذا التقصير حسب رأيهن في:

-النسبة الأكبر منهن صرحن أنهن يقصرن في تبادل أطراف الحديث مع أزواجهن وبلغت (11.76%) وهي مساوية لنسبة اللواتي صرحن أنهن يقصرن في كل الأمور مع بعض ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض وهي (تحضير الطعام الذي يحبونه، الخروج للتنزه، إعطائهم حقوقهم كأزواج، الإعتناء بهم عند المرض...إلخ)، أما نسبة العاملات اللواتي صرحن أنهن مقصرات في الخروج للتنزه مع أزواجهن فقد بلغت (08.23%)، أما نسبة اللواتي يقصرن في إعطاء حقوقهم كأزواج من حيث التزين لهم وإعطائهم الوقت الكافي فقد كانت مساوية لنسبة اللواتي صرحن أنهن مقصرات في مراعاتهم عند المرض وقد بلغت (05.88%) .

-أما بالنسبة للأزواج فقد بلغت نسبة الذين صرحوا أن زوجاتهم لا يقصرون في حقوقهم كأزواج بسبب العمل (55.69%) وهي أكبر من نسبة الذين صرحوا أن زوجاتهم مقصرات في حقهم والتي بلغت

(44.30%) وقد كانت النسبة الأكبر منهم هي نسبة الذين صرحوا أن زوجاتهم مقصرات في إعطائهم حقوقهم كأزواج وبلغت (10.12%)، أما نسبة الذين صرحوا أن زوجاتهم مقصرات في تحضير الطعام وفي كل الأمور فقد كانت متساوية وشكلت نسبة (07.59%)، بينما كانت نسبة الذين صرحوا أن زوجاتهم مقصرات في تبادل الحديث معهم، وفي الخروج للتنزه، وفي الإعتناء بهم عند المرض متساوية وبلغت (06.32%).

-شكلت العاملات اللواتي صرحن أن عملهن الخارجي لم يؤثر على الإستقرار الأسري لأزواجهن نسبة (76.47%) وشكلت نسبة الأزواج الذين صرحوا بذلك (83.54%).

ج- عمل المرأة ووضع الأبناء في الأسرة:

-يبلغ متوسط عدد أطفال المرأة العاملة الواحدة (03) أطفال، وهذا يعني أن متوسط عدد أفراد أسرته يبلغ خمسة أفراد بما فيهم الأب والأم، إذ أن عمل المرأة أدى إلى تأخر سن الزواج بسبب اهتمامها بالدراسة والعمل، وبالتالي قلة سنوات الإخصاب وانخفاض معدل الولادات هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المرأة العاملة تميل إلى تحديد حجم الأسرة لكي يتسنى لها التوفيق بين مهمة الأمومة وبين العمل.

-واتضح وجود أكبر من نصف العاملات (60%) لديهن أطفال دون سن الخامسة، حيث يبلغ متوسط عمر أصغر ابن لهن (05) سنوات، ويبلغ متوسط عمر أكبر ابن (10) سنوات).

- تعتمد نسبة (35.29%) من السيدات العاملات على أهلهن في رعايتهم أثناء غيابهن عن المنزل خلال ساعات العمل، ونسبة (23,52%) يعتمدن على أهل أزواجهن مما يدل على دلالة واضحة على وجود تماسك أسري بين أفراد العائلة لم ينقص من قوته عمل المرأة، بل على العكس فأهل الزوجة وأهل الزوج يساندان عملها ويساعدانها باحتواء أطفالها ورعايتهم أثناء غيابها عنهم بسبب العمل، وتبلغ نسبة العاملات اللواتي يعتمدن على المربية (15.29%)، و(09.41%) يعتمدن على دور الحضانة، وقد أجمعت العاملات وأزواجهن بنسبة (100%) على عدم كفايتها لرعاية الأبناء وتربيتهم تربية سليمة، كما أبدوا استياءهم من الخدمات التي تقدمها هذه الدور.

-أغلب العاملات أجمعن أنهن يشعرن بالقلق على أبنائهن عندما يكن في مكان العمل وهن ممثلات بنسبة (72.94%)، أما الأزواج الذين صرحوا بذلك فهم يمثلون نسبة (55.69%)، وقد أثبتت معظم الدراسات أن الأمهات العاملات أكثر قلقا على أبنائهن من الأمهات غير العاملات، وبالتالي يحاولن تعويضهم

بقضاء أوقات طويلة معهم ويقمن بتدريسهم وإعداد الوجبات المختلفة لهم على حساب راحتهم مما يزيد من إرهاقهن .

-أكثر من نصف العاملات والأزواج صرحوا بعدم تعرض الأبناء لمشاكل بسبب غياب الأم عنهم وهم ممثلون بنسبة (54.11%) و(58.22%) على التوالي، إذ أنه بخروج الأم العاملة للعمل ساد الاعتقاد أن ذلك يؤدي إلى تهديد سلامة الأبناء وتعرضهم للإنحراف، وبين مؤيد ومعارض لم تثبت الدراسات المنجزة في هذا المجال وجود فروق بين أبناء العاملات وأبناء غير العاملات، فالمسألة لن تحل بعودة المرأة للمنزل، ولكن التنشئة الاجتماعية السليمة تستدعي اشتراك الأب والأم معا والإهتمام بالأبناء بطريقة تفتح المجال للأم العاملة بممارسة عملها الخارجي .

-نسبة العاملات والأزواج الذين صرحوا بعدم قدرة الأم العاملة على تعويض الأبناء عن الوقت الضائع في العمل بلغت(64.70%) و(65.82%) على التوالي، وأرجعوا السبب في ذلك إلى: التعب وتراكم الأعمال المنزلية وحاجة الأبناء لرعاية أكثر ووقت أكبر، إلا أنهم لا ينفون محاولاتهم الدائمة في ذلك بسبب إحساسهن بالتقصير في حقهم بسبب العمل .

-أغلب العاملات صرحن أن الأزواج لم يطلبوا منهن التوقف عن العمل بعدما رزقن بأبناء، وقد بلغت نسبتهن: (77.64%)، وبلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا أنهم لم يطلبوا من زوجاتهم ذلك (83.54%).

-نسبة العاملات اللواتي صرحن أن أزواجهن يساعدونهن في رعاية الأبناء بلغت (78.82%)، وبلغت نسبة الأزواج (81.01%)، وأغلبهم صرحوا أنهم يقومون بمراجعة دروس الأبناء أو مراعاتهم عند المرض .

-نسبة (70.58%) من العاملات يتبعن إحدى وسائل منع الحمل، وهذا يدل على أن السيدات العاملات يملن إلى تحديد حجم أسرهن وهن واعيات بصعوبة الدور المطلوب منهن تجاه أبنائهن، وبضرورة توفير المستوى المعيشي اللائق لهم، ولا يمكنهن تحقيق ذلك بإنجاب أعداد غير مسؤولة من الأطفال .

- (52.94%) من العاملات صرحن أنهن يشعرن بالتقصير في حق أبنائهن، مقابل (39.24%) من الأزواج ويتمثل هذا التقصير عند أغلبهم في مراجعة دروسهم، هذا وقد تبين لنا من خلال التحاور الجانبي مع أغلب العاملات أن أبناءهن متفوقون دراسيا وهذا الإحساس بالتقصير ناتج عن حرصهن الزائد على الإشراف بأنفسهن على متابعة أبنائهن ولكن ضيق الوقت لا يسمح لهن بذلك في كل الأوقات، وهذا ما يؤكد لنا أن الأم العاملة أكثر إشرافا على تعليم أبنائها وأكثر حرصا على تأمين مستقبلهم .

-بينما بلغت نسبة العاملات والأزواج الذين صرحوا بعدم تقصيرهن في حق أبنائهن (47.05%) و(60.75%) على التوالي .

-كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن الدور الفعال للأم العاملة في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء فنجد نسبة (77.64%) من العاملات و(73.41%) من الأزواج صرحوا أن الأبناء متعودون على القيام بمختلف شؤونهم الخاصة بمفردهم فقد وجدنا نسبة (21.17%) يقومون بكتابة واجباتهم المدرسية و(09.41%) يساعدون أمهاتهم في القيام ببعض الأعمال المنزلية، و(14.11%) يستحمون بمفردهم و(09.41%) يقومون برتق ملابسهم وتثبيت الأزرار المقطوعة، و(11.76%) منهم يهتمون بمن هم أصغر منهم من الإخوة والأخوات، وهذا ما يؤكد لنا حرص الأم العاملة على إعطاء أدوار جديدة للأبناء تعزز من استقلالهم، وتكسيهم القدرة على الإعتماد على أنفسهم مستقبلا، وتنمي عندهم روح التماسك والتعاون الأسري، على عكس المرأة الماكثة بالبيت التي تكون شبه معزولة عن الآخرين، وبالتالي يكون الأطفال محور حياتها وهي تحاول بقصد أو بغير قصد إطالة مرحلة عجزهم واعتمادهم الكلي عليها مما يجعلهم أشخاص اتكاليين مستقبلا .

-أغلب العاملات والأزواج صرحوا بعدم تأثير العمل الخارجي للأم على الإستقرار الأسري للأبناء وهم ممثلون بنسبة (72.94%) و(86.07%) على التوالي .

د-عمل المرأة وتقسيم الأدوار داخل الأسرة:

-أجمعت العاملات بنسبة (100%) أنهن يشعرن بالإرهاق والتوتر بسبب ازدواجية الدور، وكانت أغلبن متفقات كذلك على أن هذا الشعور يخالجهن في كل الأوقات، نظرا لكثافة الأعمال التي يقمن بها خلال اليوم بينما بلغت نسبة الأزواج الذين صرحوا أن زوجاتهم يشعرن بالإرهاق والتوتر (64.55%) .

- العاملات اللواتي صرحن أنهن يشعرن بالإستغلال المزدوج يشكلن نسبة (62.35%)، أما الأزواج فيشكلون نسبة (58.22%)، فقد صرحت العاملات أن تعارض الأدوار الاجتماعية للمرأة العاملة إضافة إلى تحملها لكل التبعات الاجتماعية التي يخلفها العمل يجعلها تشعر بالإستغلال، ويتولد عن هذا الإحساس ضغط نفسي حاد يجعلها تعاني من توتر عصبي شبه دائم .

-أجمعت كل العاملات على مدى أهمية امتلاك الأجهزة الكهرومنزلية بالنسبة للمرأة العاملة خاصة بالنسبة لغسالة الملابس والفرن الكهربائي، وتفاوتت نسبة امتلاك الأجهزة الأخرى (مسخن أغذية، مكنسة

كهربائية، غسالة أواني) وقد أكدت معظم العاملات على مدى مساعدة هذه الأجهزة للمرأة العاملة فهي تعينها على أداء دورها المزدوج وتوفر لها الوقت والجهد .

-نسبة (57.64%) من العاملات أكدن أنهن لا يشعرن بالقيام بوظائف ليست من اختصاصهن بسبب عملهن خارج المنزل، مقابل (63.29%) من الأزواج .

- العاملات اللواتي أكدن أن عملهن خارج المنزل لم يكن سببا في قيام أزواجهن بوظائف ليست من اختصاصهم ممثلات بنسبة (69.41%)، مقابل (68.35%) من الأزواج .

- (70.58%) من السيدات العاملات أكدن أيضا أن عملهن خارج المنزل لم يكن سببا في قيام أبنائهن بوظائف ليست من اختصاصهم، مقابل (72.15%) من الأزواج .

-أغلب العاملات صرحن أنهن بسبب عملهن خارج المنزل يقصرن في أداء واجباتهن الأسرية ويمثلن نسبة (71.76%)، مقابل (70.88%) من الأزواج الذين أكدوا ذلك أيضا .

-أجمعت أغلب العاملات بنسبة (55.29%) على عدم تأثير عملهن على تقسيم الأدوار الأسرية، كما أكد ذلك (75.94%) من الأزواج .

ه- عمل المرأة ومدى وقوع خلافات داخل الأسرة:

- (58.82%) من العاملات أكدن أن العلاقة القائمة بينهن وبين أزواجهن هي علاقة خلاف، مقابل (48.10%) من الأزواج، وإن كانت أغلب العاملات أرجعن أسباب الخلاف إلى عوامل أخرى غير العمل، إلا أننا يمكننا القول أن عمل المرأة أعطاها نوع من الشعور بالإستقلالية والتحرر من واجب الطاعة المطلقة للزوج خاصة وأنه من خلال حديثنا الجانبي مع المبحوثات تبين لنا أنهن يشكين من عدم التنازل الكلي لأزواجهن عن هذه السلطة فينشأ بينهما بين الحين والآخر نوع من الإتفاق في الرأي، ويخيل للبعض أن عمل المرأة هو السبب في ذلك، ولكن الحقيقة المخفية هي أن العمل قد طور من شخصية المرأة وجعلها قادرة على مواجهة الحياة، وفجر لديها المكبوتات الصامتة التي هي في الأصل موجودة حتى ولو لم تكن هذه المرأة عاملة .

-وإذا كنا لا نستطيع تعميم ذلك إلا أننا نعتبره مؤشرا مهما من المؤشرات التي أحدثها عمل المرأة في طبيعة العلاقة بينها وبين زوجها، وجعلها قادرة كما لم تكن في السابق على إيصال صوت يكشف عن معاناتها أو على الأقل التعبير عن حقوقها التي يكفلها لها الزواج.

- (29.41%) منهن أكدن أن العلاقة بينهما يسودها الحب والتعاون والإحترام، مقابل (51.89%) من الأزواج، فالزوجة العاملة لها خبرة ونظرة واسعة للأمور الأمر الذي يجعلها قادرة على تجاوز المشاكل ويجعل الزوج يحس بالتكافؤ بينه وبينها مما يعمق علاقة المودة والمحبة بينهما .

- (32.94%) من السيدات العاملات أرجعن أسباب الخلاف بينهن وبين أزواجهن إلى أسباب عديدة أهمها: (تدخل الأهل في حياة الزوجين، رغبة الزوجات في الإستقلال بمسكن منفرد، رغبتهم في التنزه ورفض الأزواج لذلك...إلخ)، مقابل (21.51%) من الأزواج .

- (15.29%) من السيدات العاملات أكدن أن الخلافات بينهما تحدث بسبب إهمالهن للأولاد، مقابل (22.78%) من الأزواج .

- (87.05%) من السيدات العاملات أكدن على أن أزواجهن يلبون لهن رغباتهن، مقابل (88.60%) من أزواجهن الذين صرحوا بنفس الشيء، كما أن أغلبهن صرحن بمشاركتهن في اتخاذ القرارات الأسرية وهن ممثلات بنسبة (84.70%)، مقابل (89.87%) من الأزواج، حيث نجد المرأة العاملة لها نظرة واسعة للأمور تجعلها لا تسمح بتفرد الزوج في اتخاذ القرارات واحتكاره للسلطة الأمر الذي غير العلاقة بينهما من علاقة اتكال إلى علاقة تعاون وتشارك واحترام .

- أكدت معظم العاملات وأزواجهن على أهمية الحوار الهادف بين الزوجين في منع حدوث المشاكل الأسرية أو على الأقل التخفيف من حدتها، كما نجد نسبة معتبرة منهم تبلغ: (54.11%) من العاملات و(62.01%) من الأزواج أكدوا أن الحوار الأسري البناء والتعاون الوظيفي بين الزوجين هما أهم عاملين يساعدان على الإستقرار داخل الأسرة، حيث أنه يمكننا القول أن مساهمة المرأة في زيادة دخل الأسرة عزز من مكانتها داخل الأسرة وأعطاهما نوع من السلطة والمساواة بينها وبين الرجل، مما أدى إلى توطيد علاقة الحب والإحترام والتشاور في معظم شؤون وقرارات الأسرة .

- أكدت معظم العاملات والأزواج على عدم تأثير الخلافات التي تحدث بينهما على الإستقرار الأسري وهم يشكلون النسب التالية على التوالي: (78.82%) و(84.81%)، حيث أكدت العاملات أن الخلافات التي تحدث بينهما هي خلافات عرضية يستطيع الزوجان تجاوزها ولا تؤدي إلى التفكك، أو إحداث خلل واضح سواء بالنسبة للعلاقات داخل الأسرة، أو فيما يخص العلاقة بينهما.

-أغلب العاملات ممثلات بنسبة (76.47%) أكدن أنهن يشعرن بالإستقرار في حياتهن الأسرية بصفة عامة وأن خروجهن للعمل لم يؤد إلى التأثير السلبي على ذلك، مقابل (87.34%) من الأزواج الذين أكدوا ذلك .

إن عمل المرأة منحها الشعور بالإطمئنان على مستقبلها ومستقبل أطفالها خاصة في حالات الطلاق أو الترميل، ومنحها كذلك المكانة الاجتماعية ومتن العلاقات القائمة بينها وبين زوجها، فقد أصبحت تقوم على أساس المشاركة بعد أن كانت قائمة على الإتكال والتبعية، ضف إلى ذلك أن العلاقة التي تربط الزوجة العاملة بزوجها مبنية على الحب وليس على المصلحة، فالزوجة العاملة المستقلة ماديا غير مجبورة على العيش مع زوج فقدت حبه له، لأنها ستعيش معززة مكرمة إذا انفصلت عنه عكس الزوجة غير العاملة التي ربما تضطر للعيش مع زوج لا يربطها به سوى السقف المشترك بينهما .

ولكن كل هذا لا ينفي أن عمل المرأة قد جلب لها بعض المشاكل خاصة فيما يخص الإرهاق النفسي والجسدي وتعدد الأدوار، والتشتت الفكري الناتج عن عدم الإطمئنان على الأبناء، ضف إلى ذلك المشاكل الناتجة عن كيفية التصرف في دخلها، والمشاكل الناتجة عنغيرة الزوج بسبب اختلاطها بزملائها في العمل، حيث يرى أن زوجته ملك له وحده ومجرد كلامها مع رجال آخرين يعتبره تعدي على حق من حقوقه، ناهيك عن خوفه المستمر من فقدان هيئته وسيطرته عليها بفضل السلطة التي منحها لها عملها الخارجي، وهذا ما يجعله يعمل على تجريدتها من هذه السلطة مما يولد صراع دائم بينهما .

2- النتائج حسب الفرضيات

لقد بنيت الدراسة على أساس افتراض عدة فروض مستقاة من الواقع العملي للمرأة الجزائرية العاملة، وبعد القيام بعملية البحث الميداني من خلال أدوات البحث الاجتماعي المختلفة توصلنا إلى الكشف عن صحة هذه الفروض من عدمها وكان ذلك كالآتي:

-إن خروج المرأة للعمل رغم ثقل الدور الملقى على عاتقها وإحساسها المستمر بالتعب لم يؤثر على استقرارها داخل أسرتها، بل على العكس فقد حقق لها الأمن والإستقلال الاقتصادي، كما حقق لها إشباعات نفسية واجتماعية مرضية من خلال ارتقاء دورها ومكانتها ومشاركتها في اتخاذ القرارات داخل الأسرة .

-إن خروج المرأة للعمل لم يؤثر على الإستقرار الأسري لزوجها رغم اعترافها بأنها مقصرة نوعا ما في أداء واجباتها تجاهه بسبب عملها، حيث أقر معظم الأزواج أنهم لا يشعرون بتأثير هذا التقصير إن وجد على استقرارهم داخل الأسرة، بل على العكس فعمل المرأة أدى إلى خلق جو أسري مبني على التكامل

والتشارك في تحمل مسؤولية الأسرة والأبناء ليس فقط من الناحية المادية بل من الناحية الروحية أيضا .
-لم يؤثر عمل المرأة على الإستقرار الأسري للأبناء، بل على عكس ذلك فقد ساعد على تماسك الأسرة ورفع من كفاءتها في أداء عملية التنشئة الاجتماعية، وساعد على استقرارهم النفسي والاجتماعي وعمل على زيادة نضجهم العاطفي والعقلي .

-لم يؤثر عمل المرأة على تقسيم الأدوار داخل الأسرة، ولم يؤد إلى إحساس أفرادها أنهم يؤدون وظائف ليست من اختصاصهم، وهذا رغم توزع المرأة بين أدوار متعددة ومتنوعة يحتاج كل دور منها إلى جهد عضلي وفكري كبير، الأمر الذي أدى لدى كثير من السيدات إلى ما يسمى بـ "صراع الأدوار" .

-إن خروج المرأة للعمل لم يؤد إلى وقوع خلافات داخل الأسرة، ولم يعمل على زيادة هذه الخلافات بين الزوجين، بل على العكس فقد أدى إلى تحول القيم السائدة داخل الأسرة التي كانت تجعل المرأة دائما تابعة للرجل مما يعطيه الحق في السيطرة والتسلط، وأصبحت هذه العلاقات قائمة على التفاهم والمحبة مما ساعدهم على فهم بعضهم البعض وزاد من درجة استقرار حياتهما معا .

ثالثا: التوصيات

بناء على نتائج البحث الميداني توصلنا إلى مجموعة من التوصيات نلخصها فيما يلي:

1-بينت نتائج الدراسة الميدانية أن (85.81%) من الأمهات العاملات يعتمدن على أهلهن وأهل أزواجهن في رعاية الأبناء أثناء تواجدهن بالعمل، وذلك يعني شبه غياب المؤسسات الاجتماعية التي تعني بالأبناء وعجزها إن وجدت على تقديم خدمات تربوية ذات مستوى لائق بالطفل ويرضي الوالدين، لذا نوصي بتوفير وتعميم مثل هذه المؤسسات بأسعار معقولة تتناسب مع دخل الأبوين (رياض الأطفال، دور الحضانه، نواد، فضاءات للعب) ويا حبذا لو توفرت مثل هذه المؤسسات داخل مكان العمل وبأسعار رمزية لكي تتمكن الأم العاملة من ملاحظة طفلها والإطمئنان عليه خلال فترات الراحة، مما يجعلها أكثر تنظيما لحياتها الأسرية وأكثر ارتياحا واستقرارا، وبالتالي تؤد عملها الخارجي على أحسن صورة .

2-تبين من خلال الدراسة أن كل السيدات العاملات (100%) يساهمن مساهمة فعالة في الإنفاق على الأسرة، وعلى ضمان تنشئة اجتماعية سليمة للأبناء وبالتالي يبتعدون على كل أنواع الإنحرافات حيث أن الفقر والحاجة من بين الأسباب التي تؤدي بشكل أو بآخر إلى التفكك والإنحلال زيادة على ذلك فقد اتضح أن:

(16.47%) من السيدات العاملات هن من الأسر ذات الدخل المنخفض ويكاد يكون دخلهن هو المورد الوحيد للأسرة، و(71.75%) ينتمين إلى الأسر ذات الدخل المتوسط، كما أظهرت نتائج الدراسة أن الدافع المادي هو أهم عامل يقف وراء خروج المرأة للعمل، وهنا توصي الدراسة بتعزيز عمل المرأة والتأكيد على ضرورته وأهميته في تحقيق الإستقرار الأسري، وذلك بفتح جميع مجالات العمل أمامها وتقديم التسهيلات القانونية والإدارية لها وتوفير مؤسسات الرعاية التي تساعد على التوفيق في مهامها النبيلة- لأنها أثبتت قدرتها على ذلك مثلها مثل الرجل فقد اقتحمت ميادين كثيرة كانت حكرًا على الرجال فقط- والعمل على تطوير مهاراتها وقدراتها من خلال برمجة أيام تكوينية وتدريبية مستمرة لرفع كفاءتها في العمل.

3- تبين من خلال الدراسة أن أغلب العاملات وأزواجهن اشتكوا من طول ساعات العمل وعدم كفاية الإجازات والعطل الممنوحة في العمل مقارنة مع واجباتهن الأسرية، لذلك توصي الدراسة بوضع قوانين تسمح بالعمل بالدوام النصفى للمرأة والحصول على إجازات طويلة خلال فترة الحمل والإرضاع لكي يتسنى لها رعاية أطفالها من جهة والحفاظ على عملها من جهة أخرى، وهذا لم تؤكد فقط نتائج هذه الدراسة بل أثبتت دراسات أخرى كذلك أنه من أهم العوامل المشجعة على عمل المرأة .

4- إن مرونة ظروف العمل ومدى تناسبها مع ظروف المرأة العاملة هي أهم معيار لقياس مدى ارتياحها واستقرارها لذلك فمثلما خرجت الدراسة بعوامل مشجعة على عمل المرأة والتي سبق ذكرها هناك أيضا صعوبات عديدة تعترض طريق المرأة العاملة والتي تنقسم إلى نوعين: صعوبات ذاتية وصعوبات اجتماعية ولا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض لأن الصعوبات الذاتية نابعة من ترسخ القيم الاجتماعية السائدة في المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري تحديدا، والتي تعزز الدور التقليدي للمرأة كأم وزوجة وتجعلها تابعة للرجل حتى لو كانت عاملة .

-ومن هنا نوصي من خلال نتائج الدراسة إلى التأكيد على الدور البالغ لوسائل الإعلام والحملات التوعوية التي تبرز دور المرأة عامة والمرأة العاملة الأم على وجه الخصوص في تكوين أجيال الغد من جهة وفي عمليات البناء والتنمية من جهة أخرى، والتأكيد على القيمة المعنوية للعمل وأثاره الإيجابية في تكوين وتقوية شخصية المرأة قبل التأكيد على قيمته المادية، ومدى تأثير ذلك على الإستقرار الأسري وتنشئة الأبناء، أما الصعوبات الاجتماعية فتتمثل كما سبق وأن ذكرنا في الإحساس الدائم للمرأة بالتعب نتيجة توزيعها بين عدة أدوار يتطلب كل دور منها جهدا عضليا وفكريا لا يستهان به، ناهيك عن إحساسها المستمر بالتقصير في حق أفراد أسرتها وعلى رأسهم الأبناء، وهنا نقترح توفير بعض البدائل الضرورية التي تكمل

عمل المرأة مثل: (مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأبناء، توفير مطاعم تقدم وجبات بأسعار معقولة وتناسب مع دخل الأسرة جيدا لو يكون ذلك في مكان عمل المرأة، توفير المساندة والدعم النفسي للمرأة داخل الأسرة خاصة من طرف الزوج وضرورة تحرره من القيم والأحكام الاجتماعية التي تعيق عمل المرأة... إلخ).

5- تبين لنا أيضا من خلال الدراسة أن خروج النساء للعمل في سن مبكرة (أقل من 32 سنة) تشكل نسبة معتبرة تصل إلى: (30.58%) من إجمالي العاملات، وتؤكد الإحصائيات أنهن ناجحات كزوجات وأمهات ولم يؤد عملهن إلى الطلاق أو التفكك الأسري ولم يؤد كذلك بالأبناء إلى الإنحراف، لذا توصي الدراسة الجهات المعنية: (الوزارات الوصية، وسائل الإعلام المختلفة، الجمعيات والمنظمات المعنية مراكز البحوث والدراسات... إلخ) بالقيام بحملات إعلامية وتوعوية مكثفة تهدف إلى تعزيز مدى ضرورة وأهمية عمل المرأة في الحياة الأسرية- لأنها كيان بشري له القدرة على العطاء مثلها مثل الرجل.

6- كما تبين من خلال الدراسة أن نسبة معتبرة (89.41%) من السيدات العاملات تشتكين من عدم مساعدة الأزواج لهن في المنزل وقد اعترف الأزواج أنفسهم بذلك (88.60%)، وقد أرجعت أغلب العاملات بنسبة (51.76%) السبب في ذلك إلى عدم تقبل أزواجهن للفكرة، والأزواج في حد ذاتهم صرحوا أنهم لا يتقبلون الفكرة وقد شكلوا نسبة (53.16%)، وقد صرحت العاملات أيضا أن هذا الأمر سبب لهن كبت نفسي لأنهن لا يعبرن عن ذلك بصراحة كي لا يسمعن إجابة الأزواج التي عبرن عنها بالمعبودة (أتركي العمل، من الذي يجبرك إذا كنت غير قادرة... إلخ).

-تبين لنا أيضا أن الدعم الأسري من أهم العوامل المشجعة للمرأة نفسيا والتي تجعلها ناجحة داخل المنزل وخارجه، لذلك علينا أن نؤكد على ضرورة دعمها ومساعدتها من طرف الزوج لتحقيق النجاح في مهامها- خاصة في الوقت الراهن وفي ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تمر بها المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص وحاجته إلى سواعد كل أبنائه سواء كانوا ذكورا أو إناثا- فالمرأة إنسان منتج ومعتاد وهي واعية تماما بواجباتها ومسؤولياتها كزوجة، وتعلم أن المنزل والزوج والأبناء بحاجة إلى رعايتها وهي أيضا بحاجة إلى دعم الزوج ومساندته لها وتعاونها معها للنجاح في حياتهما ورسم حياة مستقبلية ناجحة لأطفالهما.

-لذلك توصي الدراسة الأزواج بالتحرر من القيم الاجتماعية التي ترى أن المرأة لا تصلح إلا لخدمة المنزل والزوج وإنجاب الأبناء، وأنها بخروجها للعمل عليه مساندة ودعمها بمساعدتها بأعمال المنزل وكذلك التنازل نوعا ما عن بعض الحقوق- في سبيل راحة الزوجة- مثل عدم تحميلها بمهام تستغرق الكثير

من الجهد والوقت وتصعب عليها مهمتها أكثر فأكثر، وإذا رجعنا إلى قيم ديننا الإسلامي الحنيف نجد أن رسول الله عليه الصلاة والسلام كان يساعد زوجاته في أعمال المنزل رغم أنهن ماكنات بالبيت وهو أفضل خلق الله وقدوتنا ومثلنا الأعلى .

-إتضح لنا من خلال الدراسة أن المرأة العاملة تميل إلى الراحة وترك العمل بعد سن الخامسة والأربعين وهنا توصي الدراسة بتشجيعها على مواصلة العمل، وذلك بفتح المجال أمامها للترقية وزيادة الدخل خاصة أنها اكتسبت خبرة واسعة في مجال عملها تؤهلها لذلك وتجعلها أكثر كفاءة وعطاء، حيث تبين لنا من خلال التحاور الجانبي مع العاملات أن عدم ترقيتهن بعد سنوات طويلة من العمل شكل لهن إحباط نفسي قوي أدى إلى انسحابهن من العمل وتفضيلهن البقاء بالمنزل للراحة .

-تبين لنا من خلال الدراسة أن أكثر من نصف العاملات (58.82%) أكدن أن العلاقة القائمة بينهن وبين أزواجهن هي علاقة خلاف، مقابل (48.10%) من الأزواج، وهنا توصي الدراسة بأهمية ترسيخ ثقافة الحوار الأسري داخل الأسرة الجزائرية خاصة بالنسبة للزوجين لأنه الحل الأنسب للتخفيف من حدة المشاكل التي تحدث داخل الأسرة، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة أيضا خاصة أن الأسرة الجزائرية تفتقر إلى لغة الحوار البناء الذي يخلق نوع من الألفة والتراحم بين أفراد الأسرة الواحدة ويقرب وجهات نظرهم وافتقار الأسرة الجزائرية لأساليب التواصل الأسري راجع إلى افتقادها لبرامج الإرشاد الأسري على الرغم من أنها معروفة منذ القدم إلا أن ذلك لم يخرج عن الإطار النظري ولم تجد سبيلا إلى التطبيق الميداني لذا توصي الدراسة بالدور البالغ لوسائل الإعلام في تكثيف برامج الإرشاد والتوجيه الأسري الهادفة إلى التقليل من الصراعات والمشاكل داخل الأسرة وبالتالي يتحقق الإستقرار الأسري المنشود.

-من خلال الدراسة والتحاور الجانبي مع المبحوثات تبين أنهن يعانين من كبت نفسي كبير نتيجة الإجهاد والروتين اليومي والأعمال التي لا تنقطع، فهن يتحملن ضوضاء العمل الخارجي ومشاكله والإرهاق الناتج عن ساعات العمل الطويلة وتلقي الأوامر والعتاب أو الخصم في بعض الأحيان من طرف المسؤول في العمل، ويجب عليهن كبت غضبهن وعدم إبداء أي تدمر، وعند عودتهن إلى المنزل يتحملن مشاكل الأبناء وشجارهن ومشاكل المربية التي حتما ستقصر في رعايتهم...إلخ، ومقابل كل هذا وذاك يتحملن أزواجا لا هم لهم سوى تحقيق رغباتهم من أكل وشرب وراحة، فقد صرحت إحدى المبحوثات قائلة: "أنا أعمل خارج المنزل مثلي مثل زوجي لكنني عند العودة إلى المنزل لا أجد وقتا كافيا حتى للأكل، بينما هو يخلد للراحة أو الجلوس أمام التلفاز ويصدر الأوامر بعدم إزعاجه وأنه علي إسكات الأبناء حتى يجد الهدوء ويخلد

للنوم... إلخ" فقد اشتكت أكثر من نصف العاملات من عدم إحساسهن بتقدير الأزواج لحجم المسؤولية الملقاة على عاتقهن .

- لذلك توصي الدراسة الأزواج بإعادة النظر في تقسيم الأدوار داخل نطاق الأسرة وتقاسم المسؤولية مع الزوجة وتشجيعها ولو بالكلمة الطيبة، وإشراكها في اتخاذ القرار وتحسيسها بأنها محور الحياة الأسرية، للتقليل من حجم الضغوطات التي تواجهها وتمكينها من أداء دورها وهذا سينعكس بالإيجاب حتى على الزوج نفسه لأن المرأة المتعبه نفسيا وجسديا لن تكون ناجحة كزوجة، وبالتالي لن تنجح علاقتهما كزوجين والعكس صحيح، كما توصي الدراسة هنا بتوفير أماكن عمومية للترفيه: (نوادي، فضاءات للعب خاصة بالأطفال، حدائق عامة... إلخ) وضرورة نشر ثقافة التنزه والترفيه لأنها تكاد تكون غائبة في مجتمعاتنا العربية ككل وفي الجزائر خاصة .

خاتمة:

إن العمل الخارجي بقدر ما أعطى للمرأة العاملة الكثير بقدر ما أخذ منها الكثير أيضا، خاصة فيما يتعلق بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقها داخل المنزل وخارجه، والتعب النفسي قبل الجسدي الذي أنهك العاملات وأخذ منهن راحة بالهن وسرق منهن الإحساس بالطمأنينة والإستقرار، لكن ذلك يبقى أمر نسبي يختلف من امرأة إلى أخرى ومن أسرة إلى أخرى باختلاف الظروف المحيطة بالمرأة العاملة ومدى مرونتها خاصة فيما يتعلق بتوفير الدعم الأسري اللازم من طرف الأسرة بصفة عامة والزوج بصفة خاصة .

الخاتمة

لعل ظاهرة خروج المرأة للعمل هي من أكثر الظواهر التي ارتبطت بعمليات التغيير الاقتصادي والثقافي في المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص، وقد خلفت تحولا كبيرا في حياة وشخصية المرأة العاملة، التي رغم تحملها مشاق العمل الخارجي مثلها مثل الرجل مازالت وحدها المسؤولة عن المنزل والزوج والأبناء، وعليها أن تتحمل أيضا القيام بواجبات الضيافة والكرم والولائم والمناسبات الاجتماعية، وليس هذا فحسب بل تتحمل مهاجمة المجتمع لها، ووصفها بالأنانية وحب المال والسيطرة، وإهمال الزوج والأبناء في سبيل ذلك مما يسبب لها ضغوطات نفسية وجسدية قاسية جدا .

لذلك فإن ظاهرة خروج المرأة إلى ميدان العمل ظاهرة اجتماعية تحتاج إلى دراسات معمقة ولا يمكننا أن ندرسها بمعزل عن عالمها الخارجي الذي تنتمي إليه (الأسرة والمجتمع)، فلا بد من دراسة الأدوار والوظائف المختلفة للمرأة كأم وزوجة داخل الأسرة والمجتمع معا، إذ أنها باقتحامها مجال العمل الخارجي تحملت مشاق دورين يتطلب كل واحد منهما جهدا عضليا وفكريا كبيرا، وصعوبة تأدية الدورين طرحت سلسلة من التساؤلات وأسالت الكثير من الحبر وكثرت الدراسات الميدانية في هذا المجال باعتبارها نصف المجتمع ومحور الحياة الاجتماعية بلا منازع، فهي المشرف الرئيسي على كل شؤون أسرتها وهي الوحيدة التي تجعلها متماسكة ومستقرة.

وإذا كنا بحكم طبيعة الموضوع قد سلطنا الضوء على الأسرة بصفة عامة والمرأة الأم بصفة خاصة فإن هذا لا ينفي ضرورة تكثيف الجهود والتنسيق بين مختلف مؤسسات المجتمع ونظمه، مع توفر جملة من الشروط أهمها: توفير الدعم الأسري خاصة من طرف الزوج ومساعدته لها داخل الأسرة وخارجها زيادة على توفير مجموعة من البدائل المكملة لعمل المرأة أهمها مؤسسات الرعاية الاجتماعية المناسبة للأطفال .

وبالرغم من كل الضغوط والأعباء تبقى المرأة العاملة كما كانت دائما صامدة ومتماسكة لكي تحافظ على تماسك أسرتها واستقرارها وعلى صحة أبنائها النفسية، فخروجها للعمل لا يؤثر على استقرار أسرتها وتماسكها بل بالعكس يساعد على ذلك خاصة في ظل توفر الشروط والظروف المساعدة.

وتبقى نتائج البحوث الميدانية مستقبلا وحدها الكفيلة بكشف الستار أكثر عن إشكالية عمل المرأة في المجتمع الجزائري ومدى تأثيره على تحقيق الإستقرار داخل الأسرة .

Résumé

Peut-être le phénomène de travail de la femme en dehors de foyer est l'un des plus grands phénomènes associés aux opérations de changement économique et culturel dans les sociétés arabes en général et la société algérienne en particulier. Il a laissé un changement important dans la vie et le caractère de la femme qui travaille. Malgré les difficultés du travail à l'extérieur qu'elle supporte, tout comme l'homme, elle est encore la seule responsable de la maison, le mari et les enfants. Elle doit aussi prendre en charge les devoirs de l'hospitalité, la générosité, les banquets et les événements sociaux. Elle ne se limite pas seulement à cela, mais elle fait face aux attaques de la société, en la décrivant d'égoïste qui vise l'argent et la domination au détriment du mari, ce qui provoque chez elle des pressions psychologiques et physiques très dures.

Par conséquent, le phénomène du travail de la femme hors de foyer est un phénomène social qui nécessite des études approfondies qui ne peuvent pas être faites isolément de son monde extérieur auquel elle appartient (famille et société). Il est essentiel d'étudier les différents rôles et fonctions de la femme en tant que mère et femme au sein de la famille et de la société ensemble. L'engagement de la femme dans le travail extérieur l'oblige à supporter les difficultés de deux rôles chacun d'eux exige un grand effort intellectuel et physique. La difficulté d'accomplir les deux rôles a mis en avant une série de questions, beaucoup a été écrit sur cela et des études sur le terrain ont été faites dans ce domaine tant qu'elle constitue la moitié de la société et le centre de la vie sociale. Elle est le superviseur principal de toutes les affaires de sa famille, elle est la seule personne capable de la rendre cohérente et stable.

Si l'accent est mis sur la famille en général et la femme mère en particulier, cela n'exclura pas la nécessité d'intensifier les efforts et la coordination entre les diverses institutions de la société et ses systèmes, avec la disponibilité d'un certain nombre de conditions, y compris: l'existence du soutien familial surtout de la part du mari et son aide pour elle à l'intérieur et l'extérieur de la famille au plus de la disponibilité d'un certain nombre d'alternatives complétant le travail de la femme, les plus importantes sont les institutions de protection sociale appropriée pour les enfants.

En dépit de toutes les pressions et les charges, la femme qui travaille reste comme elle a toujours fait preuve de résistance afin de maintenir la cohésion et la stabilité de sa famille et la santé mentale de ses enfants, son travail à l'extérieur ne porte aucune atteinte à la stabilité et la cohésion de sa famille et au contraire, cela est positif, surtout à la disponibilité des conditions qui sont avantageuses..

Les résultats des prochaines recherches sur le terrain restent le seul moyen qui nous permet de mieux comprendre le problème du travail de la femme dans la société algérienne et son impact sur la réalisation de la stabilité au sein de la famille.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً-المصادر:

القرآن الكريم.

حديث شريف.

ثانياً-المراجع:

1-القواميس والمعاجم:

1. ابن منظور، لسان العرب، دار الحديث، القاهرة: 2003.
2. أبو مصلح عدنان، معجم علم الاجتماع، دار أسامة ودار المشرف الثقافي، الطبعة الأولى، الأردن: 2006.
3. بن هادية علي وآخرون، تقديم المسعدي محمود، القاموس الجديد للطلاب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة السابعة، الجزائر: 1991.
4. الجوهري عبد الهادي، قاموس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية: 1998.
5. الجوهري عبد الهادي، معجم علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية: 1999.
6. حسين الرفاعي أحمد، مناهج البحث العلمي-تطبيقات إدارية واقتصادية-، دار وائل، الطبعة السادسة، عمان، 2009.
7. زكي بدوي أحمد، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، الطبعة الثالثة، بيروت 1982.
8. عاطف غيث محمد، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 1979.
9. عاطف غيث محمد، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: 2006.
10. الغار عبد السلام، معجم علم الاجتماع، دار النهضة للنشر، القاهرة: 1980.
11. لبصير عبد المجيد: موسوعة علم الاجتماع مفاهيم في السياسة والاقتصاد والثقافة العامة، دار الهدى، الجزائر: 2010.
12. مذكور إبراهيم وآخرون، المعجم المحيط، عالم الكتب، الطبعة الأولى، بيروت: 1979.

13. ميتشل دينكن، ترجمة: إحسان محمد الحسن، معجم علم الاجتماع، دار الحدائث، الطبعة الثانية، بيروت: 1986.
14. نخبة من أساتذة قسم علم اجتماع، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية: دون سنة نشر.
15. نخبة من الأساتذة المصريين والعرب، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة: 1975.

2- الكتب

أ/الكتب باللغة العربية:

1. إبراهيم صالح سعاد، أضواء على نظام الأسرة في الإسلام، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، الرياض: 1997.
2. أبو الروس أيمن، كيف تكتب بحثًا ناجحًا، دار الطلائع، القاهرة: دون سنة نشر.
3. أحمد بيومي محمد، عبد العليم ناصر عفاف، علم الاجتماع العائلي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003.
4. إسحاق ثروت، "محددات مكانة المرأة وأدوارها في بناء الأسرة" مؤتمرواقع الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسة المواجهة، مركز الدراسات المعرفية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الضيافة، كلية الآداب جامعة عين شمس: 2004.
5. إسماعيل علي سعيد، "الأبعاد التربوية للتفاعل والعلاقات داخل الأسرة: رؤية إسلامية"، مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسة المواجهة، مركز الدراسات المعرفية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الضيافة، كلية الآداب جامعة عين شمس: 2004.
6. الأشرف مصطفى، ترجمة بن عيسى حنفي، الجزائر- الأمة والمجتمع-، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1983.
7. أنجريس موريس، ترجمة صحراوي بوزيد وآخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية، الطبعة الثانية، دار القصة، الجزائر: 2006.
8. بخوش الصديق، منهجية البحث العلمي، دار قرطبة، الطبعة الأولى، الجزائر: 2010.

9. برغوث الطيب، الأسرة المسلمة على طريق النهضة الحضارية، دار قرطبة، الطبعة الأولى، الجزائر: 2004.
10. بلمهوب كلثوم، الإستقرار الزواجي دراسة في سيكولوجية الزواج، كتاب إلكتروني لشبكة العلوم النفسية العربية، العدد 24، 2012.
11. بوتفنوشت مصطفى، العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، ترجمة أحمد دمري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1984.
12. بوحوش عمار ومحمود الذنبيات محمد، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1985.
13. بوسيل جرمين، المرأة في الحياة المهنية، مؤسسة الخدمات للطباعة، لبنان: 1984.
14. بوعزيز يحي، المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح العربية النسوية، دار الهدى، الجزائر: 2001.
15. بيومي مرعي إبراهيم، أحمد الرشيديملاك، الخدمات الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية: 1998.
16. التايب عائشة، النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة، منظمة المرأة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة: 2011.
17. التايب عائشة، النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة، منظمة المرأة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة: 2011.
18. الجوهرى محمد والخريجي عبد الله، طرق البحث الاجتماعي، ط05، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة: 2008.
19. حامد خالد، منهج البحث العلمي، دار ريحانة، الطبعة الأولى، الجزائر: 2003.
20. حسين الرفاعي أحمد، مناهج البحث العلمي-تطبيقات إدارية واقتصادية-، دار وائل، الطبعة السادسة، عمان، 2009.
21. الحسيني العوضي رباب، "واقع التنشئة الاجتماعية في الأسرة" مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسة المواجهة، مركز الدراسات المعرفية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الضيافة، كلية الآداب جامعة عين شمس: 2004.

22. حمدان حسن علي مصطفى، مكانة المرأة في الإسلام، شركة الشهاب، الجزائر: 1990.
23. خضر صالح سامية، المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغيير الاجتماعي، الصدر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مصر: 1989.
24. خليل عمر معن، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، عمان: 2000.
25. الخولي سناء، الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: 2002.
26. الخولي سناء، الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: دون سنة نشر.
27. داود معمر، مدخل إلى علم الاجتماع، دار طليطلة، الطبعة الأولى، الجزائر: 2010.
28. دلاندة يوسف، قانون الأسرة، دار هومة، الجزائر: 2004.
29. رمضان السيد، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: 2002.
30. زايد أحمد وآخرون، الأسرة والطفولة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: دون سنة نشر.
31. زهري حسون تماضر، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، دراسة ميدانية في بعض الدول العربية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض: 1993.
32. سالم الأحمر أحمد، علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، ليبيا: 2004.
33. سالم الأحمر أحمد، علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، ليبيا: 2004.
34. سمير حساسين محمد، التربية الأسرية، مكتبة الأشغال، الطبعة الأولى، مصر: 1994.
35. السويدي محمد، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1984.
36. سيد فهمي محمد، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، دار الوفاء، الطبعة الأولى، الإسكندرية: 2007.
37. سيد فهمي محمد، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، دار الوفاء، الطبعة الأولى، الإسكندرية: 2007.

38. شحاتة أبو زيد رشدي، العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته في ضوء أحكام الفقه الإسلامي، دار الوفاء، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008.
39. شرف ليلي، "تقديم"، المرأة العربية الوضع القانوني والاجتماعي: دراسات ميدانية في ثمانية بلدان عربية مع دراسات تأليفية، المعهد العربي لحقوق الإنسان، وحدة الطباعة والإنتاج الفني، الطبعة الأولى، تونس: 1996.
40. شروخ صلاح الدين، مدخل في علم الاجتماع، دار العلوم، عنابة: 2005.
41. شفيق محمد، التشريعات الاجتماعية العمالية والأسرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية: 1997.
42. الشهابي إنعام عبد اللطيف، حديد محمد موفق، مشكلات تبوء المرأة للعمل القيادي من وجهة نظر القيادات النسائية، الأردن: دون سنة نشر.
43. الشوبكي محمود يوسف محمد، "عمل المرأة في ضوء الشريعة الإسلامية"، بحث مقدم في مؤتمر التشريع الإسلامي ومتطلبات الواقع، كلية الشريعة والقانون، غزة: من 13 إلى 14 مارس 2006.
44. صفوت مختار توفيق، الأسرة وأساليب تربية الطفل، دار العلم والثقافة، القاهرة: 2004.
45. عبد الحميد رشوان حسين، التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية: 2002.
46. عبد الرزاق جبلي علي وآخرون، البحث العلمي الاجتماعي، لغته ومدخله ومناهجه وطرائقه، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية: 2003.
47. عبد العزيز خواجه، أساسيات في علم الاجتماع مجموع محاضرات جامعية، دار نزهة الألباب، الجزائر: دون سنة نشر.
48. عبد الغني المرسي كمال الدين، الأسرة المسلمة والرد على ما يخالف أحكامها وأدابها، دار الوفاء، الإسكندرية: 2002.
49. عبد الفتاح حافظ الصريفي محمد، البحث العلمي-الدليل التطبيقي للباحثين-، دار وائل، عمان: 2001.
50. عبد الفتاح كاميليا، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية، بيروت: 1984.

51. عبد اللطيف الشهابي إنعام، حديد محمد موفق، مشكلات تبوؤ المرأة للعمل القيادي من وجهة نظر القيادات النسائية، الأردن: دون سنة نشر.
52. عبد المجيد آغاسوزان، المرأة العاملة بين النظرية والتطبيق، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، دون سنة نشر.
53. عبد المحسن عبد المقصود سلطان، المرأة في المجتمع المعاصر، دار العلم والثقافة، القاهرة: 2002.
54. عثمان الصديقي سلوى، خدمة الفرد في محيط الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003.
55. عزت عطوي جودت، أساليب البحث العلمي، دارالثقافة والدار العلمية الدولية، الطبعة الأولى، عمان: 2000.
56. عطا الله تاج، المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري بين المساواة والحماية القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 2006.
57. علي مصطفى حمدان حسن، مكانة المرأة في الإسلام، شركة الشهاب، الجزائر: 1990.
58. عواد معروف أمل، أساليب الأمهات في التطبيع الاجتماعي للطفل في الأسرة الجزائرية، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت: 1987.
59. عوض حسن علي، المرأة والعمل، مجلة الشرطة، العدد 05، الجزائر: 1976.
60. عوض صابر فاطمة، علي خفاجة ميرفت، أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة الإشعاع، الطبعة الأولى، الإسكندرية: 2002.
61. غنيم رشاد، علم اجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية: 2008.
62. فهيم سامية، أدوار المرأة الريفية في التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: دون سنة نشر.
63. الفيلاي مصطفى، مجتمع العمل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006.
64. القاطرجي نهي، "قوانين الأسرة بين الشريعة الإسلامية والإتفاقيات الدولية" مؤتمر التحديات العلمانية في مجال تشريعات الأحوال الشخصية، جامعة طرابلس، 2011.

65. قطب جمال، "تكامُل البناء الأسري وتفاعل أدواره" مؤتمِر واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسة المواجهة، مركز الدراسات المعرفية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الضيافة، كلية الآداب جامعة عين شمس: 2004.
66. لقصير عبد القادر، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: دار النهضة العربية 1999.
67. ليلة علي، "تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على بناء الأسرة ووظائفها": متغيرات المدخل السوسيولوجي "مؤتمِر واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسة المواجهة، مركز الدراسات المعرفية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الضيافة، كلية الآداب جامعة عين شمس: 2004.
68. المجدوب أحمد، "مكانة المرأة وحقوقها في الشريعة الإسلامية" واقع التنشئة الاجتماعية في الأسرة" مؤتمِر واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسة المواجهة، مركز الدراسات المعرفية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الضيافة، كلية الآداب، جامعة عين شمس: 2004.
69. محمد أبو شنب جمال، أصول الفكر والبحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: 2002.
70. محمد الحسن إحسان، علم اجتماع المرأة دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، بغداد: 2008.
71. محمد القصاص مهدي، علم اجتماع العائلي، كلية الآداب، المنصورة: 2008.
72. محمد جابر سامية، منهجيات البحث الاجتماعي والإعلامي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: دون سنة نشر.
73. محمد عبد الرحمان عبدالله، علي البدوي محمد، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية: 2002.
74. محمد عمران فارس، المرأة بين اهتمام الأمم المتحدة ورعاية مصر، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية: 2005.
75. محمد فهمي سامية، مشاركة المرأة في تنمية المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: 2001.

76. محمود الجوهري محمد، أسس البحث الاجتماعي، دار الميسرة، الطبعة الأولى، عمان: 2009.
77. مصطفى الخشاب سامية، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف، الطبعة الأولى، القاهرة: 1982.
78. مصطفى الفوال صلاح، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، مكتبة غريب، القاهرة: دون سنة نشر.
79. مصطفى عبد المعطي حسن، الأسرة ومشكلات الأبناء، دار السحاب، الطبعة الأولى، القاهرة: 2003.
80. منصور يوسف علي أميرة، محاضرات في قضايا السكان والأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية: 1999.
81. هدي بشير، الوجيز في شرح قانون العمل علاقات العمل الفردية والجماعية، دار الريحانة للكتاب، الطبعة الثانية، 2003.
82. وزارة العدل، قانون الأسرة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.
83. يحي عبد الحميد أحمد، الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية: 1998.
84. يسري إبراهيم دعيس محمد، الأسرة في التراث الديني والاجتماعي، دار المعارف، الإسكندرية: 1995.
85. يوسف دلاندة، قانون الأسرة، دار هومة، الجزائر: 2004.
86. يوسف عبد المجيد فايزة، "السياق النفسي والاجتماعي لتنشئة الأبناء في الأسرة، مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسة المواجهة، مركز الدراسات المعرفية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الضيافة، كلية الآداب جامعة عين شمس: 2004.
87. يونس لهلوب ناريمان، إستراتيجية البحث الاجتماعي-الأنثوغرافيا-الأسس والطرائق، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن: 2011.

ب/كتب باللغة الأجنبية:

ب-01-كتب باللغة الفرنسية:

1. Andrée michel, **sociologie de la famille et du mariage**, paris: pf, 1986
2. Ben atia Farouk, **le travail fèminin en algérie**, alger: 1972.
3. Gratwiz Madeline: **les methodes des sciences sociales**, Ed.DA loz ,paris, 1976.
4. manuel de formation a l'intention des services de police, **droit de l'homme et l'application des lois**, nation unies, New York et Genève: 1997.
5. Michel despax, **le droit du travail**, press universitaire de France, 1967.

ب-02-كتب باللغة الإنجليزية:

1. Fargue et philipe, **Algérie, Maroc, Tunisie, vers la famille restreinte in population société n 248** paris: inep, juillet, 1990.

3- الرسائل الجامعية:

1. بسام رشا، ابراهيم رزيقة، "عوامل استقرار الأسرة في الإسلام"، أطروحة ماجستير، جامعة فلسطين، 2010.
2. بلخيرى كمال، "التنمية والتخطيط الأسري في المجتمع الجزائري"، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، 2009.
3. بن بعطوش أحمد عبد الحكيم، "التخطيط العائلي وتأثيره على القيم الاجتماعية في الأسرة الريفية"، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة: 2014.
4. بن زيان مليكة، "عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة: 2004.
5. بن سلامة زهية، "أسباب نزاعات العمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية" رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2007.
6. بن عمر سامية، "الأسرة والتنشئة الاجتماعية للطفل"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2004.
7. بن مساهل لخضر، "برنامج تنظيم الأسرة في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2001.
8. بوبكر عائشة، "العلاقة بين صراع الأدوار والضغط النفسي لدى الزوجة العاملة"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة: 2007.

9. بوبكر عصمان، "تنظيم وتسيير علاقات العمل في ظل منظومة العمل الدولية"، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة: 2015، ص154.
10. ثابت علي، "الإختيار الزواجي وعلاقته بالمشكلات الأسرية"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2003.
11. الحاج يوسف مليكة، "أثار عمل الأم على تربية أطفالها"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: 2003.
12. دودو نعيمة، "تأثير عمل المرأة على معدلات الخصوبة"، رسالة ماجستير، جامعة سطيف: 2011.
13. زرارقة فيروز، "الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق"، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة: 2005.
14. العارفي سامية، "الأم العاملة بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية"، رسالة ماستر، جامعة البويرة: 2012.
15. عزازة ليندة، "صورة الزوجة الإطار بين التربية الأسرية والإلتزامات الاجتماعية"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2005.
16. عواج كميلية، التطرف الديني وأثره على التماسك الأسري، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2011.
17. عوفي مصطفى، "الأوضاع الاجتماعية وانعكاساتها على وعي المرأة العاملة في الجزائر"، رسالة ماجستير، قسنطينة: 1993.
18. غرابي المحمل، "الزواج القرابي وعلاقته بالإستقرار الأسري"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2008.
19. فيلالى سليمة، "علاقة الأسرة والتنشئة الاجتماعية بالعنف المدرسي"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2005.
20. قرزيز محمود، "التغير الأسري في المجتمع الحضري الجزائري"، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة: 2008.
21. قرزيز محمود، "عمل المرأة والأسرة في المجتمع الجزائري"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2002.
22. قلمامي سناء، "صراع الأجيال حول القيم الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2003.

23. قوارح خديجة، اسماعيلي خضرة، "عمل المرأة وتأثيره على الإستقرار الأسري"، مذكرة ماستر جامعة ورقلة: 2013.
24. لبرش راضية، "نظام الزواج في الريف الجزائري بين الثابت والمتغير"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2002.
25. مكاك ليلي، "دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2011.
26. مناصر سامية، "المرأة والعنف"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: 2002.
- 4-المجلات والدوريات والجرائد:
- 4-1المجلات والدوريات:
1. ابراهيمي الطاهر و ابراهيمي أسماء، "الحوار كأسلوب تربوي داخل الأسرة وعلاقته بالسلوك العدواني"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 11، الجزائر: 2014 .
2. بويدي لامية، "مشكلات الدور لدى المرأة المتزوجة العاملة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33، جامعة بسكرة: 2014 .
3. دليمي عبد الحميد، رحمانية سعيدة، "العولمة وأثرها على ثقافة الأسرة العربية"، مجلة الإنسان والمدينة، العدد 07، جامعة قسنطينة: 2013.
4. دودو بلقاسم، نصير احميدة، "أهمية التوجهات والممارسات الترويجية في استقرار وتماسك الأسرة"، الملتقى الوطني الثاني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة ورقلة، أيام 9 و10 أفريل 2013 .
5. العايب سليم، بغدادي خيرة، "التفكك الأسري وأثره على انحراف الطفل"، الملتقى الوطني الثاني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة"، جامعة ورقلة: 2013 .
6. عباس محمد الشريف، الملتقى الوطني الأول حول: "كفاح المرأة"، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954.

7. عمران فتيحة، "إرادة التطور وشبح اسمه البطالة"، مجلة جزائرية، العدد 177، يصدرها الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات، سنة 1989.
8. عواشيرة السعيد، "الأسرة الجزائرية إلى أين" مجلة العلوم الإنسانية، عدد 19، جامعة قسنطينة، الجزائر: 2003.
9. عوفي مصطفى، "خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 19 جامعة قسنطينة: 2003.
10. عيشور كنزة، عوارم مهدي، "التماسك الأسري... تعريفه وعوامل تحقيقه"، الملتقى الوطني الثاني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة ورقلة: أيام 9 و10 أفريل 2013.
11. فرحات نادية، "عمل المرأة وأثره على العلاقات الأسرية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد 8، جامعة الشلف، 2012.
12. محامدية إيمان، بوطوطن سليمة، "المرأة العاملة والعلاقات الأسرية"، الملتقى الوطني الثاني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة جيجل، أيام 9 و10 أفريل 2013.
13. محمد ملحم سامي، "مشكلات التوافق لدى المرأة العاملة في كل من الأردن والمملكة العربية السعودية"، المجلة العربية للتربية، العدد 2، تونس: ديسمبر 1993.
14. محمود العقابيلة زيد، "حقوق المرأة العاملة: دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية"، مجلة الفكر، العدد 8، جامعة بسكرة، دون سنة نشر.
15. مطوري أسماء، بوبيدي لامية، "عمل المرأة الأم ومشكلة الدور"، ملتقى وطني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة ورقلة: يومي 9 و10 أفريل 2013.
16. منادي الطاهر، "المرأة وواجبات المنزل والتزامات الشغل"، مجلة الجيش، العدد 252، مارس، 1985.
17. نويات قدور، "العلاقة الزوجية المتكدره وأثارها على الصحة النفسية للزوجين والأبناء"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جامعة ورقلة: 2012.

4-2 الجرائد:

1. بلال رشيدة، "الأسر الجزائرية في أمس الحاجة لخدمات الإرشاد الأسري"، جريدة المساء، يومية، الجزائر: 7 ديسمبر 2012.

2. الرئيس بوتفليقة عبد العزيز، "المرأة الجزائرية عضو كامل الصفة في مجتمعنا"، جريدة المساء، العدد 3044، 2007.

3. س واج، حنان "المرأة وعالم الشغل في الجزائر تطور-مشجع رغم كثرة العراقيل- " جريدة المساء، يومية، الجزائر: 07 مارس 2008.

4. مرابطي آمال، "هكذا تكتمل وظيفة الحفاظ على الأسرة والإستقرار الاجتماعي" جريدة الشعب، يومية، الجزائر: الأحد 15 مارس 2015.

5-المنشورات والمواثيق:

1. جبهة التحرير الوطني، ميثاق وقانون التسيير الإشتراكي للمؤسسات، الجزائر: 1972.

2. حسن باقر رضي محمد، إعداد العرادي عبد الله، "ورقة عمل حول دور المرأة في التنمية تجربة مملكة البحرين"، العملة المتمركزة على التنمية نحو نمو التمية الشاملة والمستدامة، إدارة شؤون اللجان والبحوث-قسم البحوث والدراسات-، قطر، 2012

3. نتائج الإحصاء العام للسكان والسكن، الجزائر: 2008.

6- المواقع الإلكترونية:

1. la feminisation du monde du travail,conference de press sur le travail ,paris: 2008. [http //cnr/fr/pres/compress/travail/marche. htm](http://cnr/fr/pres/compress/travail/marche.htm).

Date: 31/08/2015heure: 07: 45.

2. www.Echorouk online.com/ara/articles/ ,192319html

الملاحق

جدول رقم (01): يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول موقفهن عندما يطلب منهن

الأزواج المساهمة في نفقات الأسرة

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
41.77	33	27.05	23	الموافقة
55.69	44	67.05	57	الموافقة إلى حد ما
2.53	02	5.88	05	المعارضة
100	79	100	85	المجموع

جدول رقم (02): يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن في مدى توفيرهن للمال ومجال

إنفاقه

الأزواج		السيدات العاملات				
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات		
13.92	72.15	11	14.11	12	شراء بعض الكماليات	نعم
08.86		07	5.88	05	استغلاله بغرض الترفيه والتنزه	
08.86		07	10.58	09	مساعدة الأهل	
15.18		12	11.76	10	شراء سيارة	
17.72		14	20	17	إدخاره في البنك	
07.59		06	04.70	04	أخرى تذكر	
27.84	22	32.94	28	لا		
100	79	100	85	المجموع		

جدول رقم (03): يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مقياس اختيار دار الحضانة

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
13.92	11	29.41	25	القرب من المسكن الأسري
12.65	10	12.94	11	إنخفاض التكلفة
21.51	17	17.64	15	كفاءة المرين
41.77	33	35.29	30	السمعة الحسنة
10.12	08	4.70	04	كل الإحتمالات السابقة
00.00	00	00.00	00	أخرى تذكر
100	79	100	85	المجموع

جدول رقم (04): يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول مدى إنجاب الأبناء مستقبلا

ومتى يكون ذلك والسبب في حالة عدم الرغبة في ذلك

الأزواج		السيدات العاملات							
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات					
20.25	62.02	16	18.82	57.64	16	بعد سنة	نعم		
18.98		15				17.64		15	بعد سنتين
18.98		15				16.47		14	من 03 إلى 05 سنوات
03.79		03				04.70		04	أكثر من 05 سنوات
05.06	37.97	04	07.05	42.35	06	لأسباب أسرية	لا		
10.12		08				12.94		11	لأسباب صحية
17.72		14				15.29		13	عدم القدرة على التوفيق بين العمل وتربية الأبناء
05.06		04				07.05		06	أخرى تذكر
100	79	100	85			المجموع			

جدول رقم (05): يوضح إجابة السيدات العاملات وأزواجهن حول تصرفهن عندما يكن بحاجة إلى مزيد من الوقت

الأزواج		السيدات العاملات		
النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
35.44	28	35.29	30	الإنقاص من وقت النوم
25.31	20	27.05	23	الإستعانة بشخص للمساعدة
17.72	14	17.64	15	التوقف عن العمل لفترة
21.51	17	20	17	التحمل والإستمرار في أداء الدورين
00	00	00	00	أخرى تذكر
100	79	100	85	المجموع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العقيد الحاج لخضر

كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية

رقم الإستمارة:

التاريخ:

إستمارة بحث موجهة للمرأة العاملة

عمل المرأة وأثره على الإستقرار الأسري
في المجتمع الجزائري

دراسة ميدانية ببلدية الشمرمة - باتنة -

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع العائلي

تحت إشراف الأستاذ

الدكتور /حفاظ الطاهر

من إعداد الطالبة

مكاك ليلي

ملاحظة: هذه المعلومات سرية ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي

السنة الجامعية: 2017/2016

إستمارة البحث

أولاً: البيانات الشخصية للمبحوثات

1- السن

- من 20 إلى 25 سنة
- من 26 إلى 31 سنة
- من 32 إلى 37 سنة
- من 38 إلى 43 سنة
- من 44 إلى 49 سنة
- من 50 إلى 55 سنة
- من 56 إلى 61 سنة

2- كم كان سنك عند الزواج؟

- من 20 إلى 25 سنة
- من 26 إلى 31 سنة
- من 32 إلى 37 سنة
- من 38 إلى 43 سنة

3- متى التحقت بالعمل؟

- قبل الزواج
- بعد الزواج

4- ماهو عدد أفراد أسرتك؟

- من 01 إلى 03 فرد
- من 04 إلى 06 أفراد
- من 07 إلى 09 أفراد

من 10 إلى 12 فرد

5-المستوى التعليمي

- أمي
- مدرسة قرآنية
- إبتدائي
- متوسط
- ثانوي
- جامعي

6-مجال العمل:

- المجال الصحي
- مجال التعليم
- مؤسسات إدارية أخرى

7-كيف تحصلت على هذا العمل؟

- عن طريق مسابقة
- تكوين ملف
- وساطة
- توظيف مباشر
- أخرى تذكر...

لا نعم هل يتناسب هذا العمل مع مؤهلاتك؟

9-المواصلات:

10-ماهي المسافة المقدرة بين عملك ومقر إقامتك ؟

أقل من 01 كم

- من 02 إلى 07 كم
- من 08 إلى 13 كم
- من 14 إلى 19 كم
- أكثر من 19 كم

11- كيف تنتقلين إلى مكان عملك ؟

- مشيا
- سيارة خاصة
- وسيلة نقل عمومية
- وسيلة نقل خاصة بعمال المؤسسة

أخرى تذكر...

ثانيا: بيانات حول مدى تأثير عمل المرأة على استقرارها

12- ماهي الأسباب التي دفعتك للخروج إلى العمل؟

- الحاجة المادية
- الرغبة في تحقيق الإستقلال المادي
- تحقيق المكانة الاجتماعية
- تحقيق إشباعات نفسية
- تحسين المستوى المعيشي للأسرة
- المستوى التعليمي العالي الذي تحصلت عليه

أخرى تذكر...

13- كم تعملين ساعة في اليوم؟

- أقل من سبع ساعات
- سبع ساعات

أكثر من سبع ساعات

14- ما هو رأيك في أوقات عملك؟

طويلة

مناسبة

قصيرة

15- هل تتطلب طبيعة عملك العمل خارج الأوقات الرسمية؟ نعم لا

16- هل تسمح لك وظيفتك بوقت فراغ؟ نعم لا

17- إذا كان الجواب نعم في ما تستغلين هذا الوقت؟

القيام ببعض الأعمال المنزلية العالقة

زيارة الأقارب

زيارة بعض الأماكن للترفيه

مراجعة دروس الأبناء

الخروج للتسوق

المكوث بالمنزل للراحة

أخرى تذكر...

18- إذا كان الجواب لا هل ترين أنك تقضين كل وقتك في العمل ولا يكفيك الوقت المتبقي للقيام

بواجباتك المنزلية على أكمل وجه؟ نعم لا

19- إذا كان الجواب نعم ماذا تفعلين للقيام بهذه الأعمال؟

تسهرين

تستعينين بإحدى الصديقات

تستعينين بالأهل

تستعينين بالزوج

تقومين ببعضها وتركين البعض الآخر إلى وقت الفراغ

أخرى تذكر...

20- كيف ترين الإجازات والعطل الممنوحة في مكان عملك مقارنة مع واجباتك الأسرية؟

كافية

نوعاما

غير كافية

لا

21- إذا كانت غير كافية هل قدمت طلب عطلة إيداع إلى جهة العمل؟ نعم

22- كم تتقاضين شهريا؟

أقل من 20000.00 دج

من 20000.00 دج إلى 30000.00 دج

من 31000.00 دج إلى 40000.00 دج

من 41000.00 دج إلى 50000.00 دج

أكثر من 50000.00 دج

لا

23- في رأيك هل هذا الأجر كاف لتلبية مصاريف الأسرة؟ نعم

24- إذا كان الجواب لا لماذا؟

قلة المبلغ

غلاء المعيشة

الجهد المبذول أكبر من الأجر

كثرة متطلبات الأسرة

كل الإحتمالات السابقة

أخرى تذكر...

لا

25- هل تساهمين في نفقات الأسرة؟ نعم

26- إذا كان الجواب نعم هل ذلك يكون؟

- بإرادتك
- بطلب من الزوج
- بسبب الحاجة
- أخرى تذكر...

27- إذا كان الزوج هو الذي يطلب منك المساهمة ما هو موقفك من ذلك؟

- الموافقة
- الموافقة إلى حد ما
- المعارضة

28- حددي نوع المصاريف التي تساهمين فيها؟

- مصاريف الأكل والشرب واللباس
- مصاريف الأبناء
- المساهمة في بناء المسكن الأسري
- المساهمة في تأثيث المنزل
- مساعدة الأهل
- أخرى تذكر...

29- هل يكفي راتبك لتوفير مبلغ من المال؟ نعم لا

30- إذا كان الجواب نعم في ما تنفقيه؟

- شراء بعض الكماليات
- إستغلاله بغرض الترفيه والتنزّه
- مساعدة الأهل
- شراء سيارة

إدخاره في البنك

أخرى تذكر...

 لا

31- هل تحسين بالتقشير في حق نفسك بسبب عملك؟ نعم

32- إذا كان الجواب نعم في ما أنت مقصرة في رأيك؟

الإهتمام بمظهرك

الإهتمام بصحتك

ممارسة هواياتك الخاصة

زيارة الأهل والأصدقاء

الخروج للتسوق أو الترفيه

الجلوس بالمنزل للراحة

كل الإحتمالات السابقة

أخرى تذكر...

 لا

33- في حالة تحسن المستوى المعيشي للأسرة هل تتوقفين عن العمل؟ نعم

34- إذا كان الجواب لا لماذا تتمسكين بالعمل؟

بسبب الرغبة في زيادة دخل الأسرة

بسبب حاجتك إلى دخلك

بسبب الرغبة في تحقيق الذات

بسبب الرغبة في تحقيق المكانة الاجتماعية

للتأمين على ظروف الحياة

للقضاء على وقت الفراغ

أخرى تذكر...

 لا

35- في رأيك هل أدى عملك الخارجي إلى التأثير على استقرارك الأسري؟ نعم

ثالثا: بيانات حول مدى تأثير عمل المرأة على استقرار الزوج

36- ماهو موقف زوجك من عملك؟

- موافق
- موافق إلى حد ما
- معارض

37- إذا كان معارض لماذا؟

- إهمال الأولاد
- إهمال حقوقه كزوج
- إهمال شؤون البيت
- إنعكاس العمل سلبا عليك

أخرى تذكر...

38- هل يساهم زوجك في مصاريف الأسرة؟ نعم لا

39- إذا كان الجواب لا لماذا؟

- لا يعمل
- يساعد لأهله
- يدخره
- ينفقه في مجالات أخرى

أخرى تذكر...

40- هل يساعدك زوجك في القيام بالأعمال المنزلية؟ نعم لا

41- إذا كان الجواب نعم ماذا يفعل؟

- يغسل الأواني
- يغسل الملابس

ينظف المنزل

يحضر الطعام

أخرى تذكر...

42- إذا كان الجواب لا لماذا ؟

ليس لديه وقت لذلك

لا يتقبل الفكرة

أنت من ترفض مساعدته

أخرى تذكر...

43- هل ترين أن عملك الخارجي أدى إلى تقصيرك في حق زوجك؟ نعم لا

44- إذا كان الجواب نعم في ما أنت مقصرة؟

إعداد الطعام الذي يحبه

تبادل أطراف الحديث معه

الخروج معه للتنزه

إعطائه حقوقه كزوج

الإعتناء به عند المرض

كل الإحتمالات السابقة

أخرى تذكر...

45- في رأيك هل أثر ذلك على استقراره الأسري؟ نعم لا

رابعاً: بيانات حول مدى تأثير عمل المرأة على استقرار الأبناء

46- ماهو عدد أولادك ؟

من 01 إلى 03 أبناء

من 04 إلى 06

من 07 إلى 09

من 10 إلى 12

47- ما هو عمر أكبرهم سنا؟

من سنة إلى 04 سنوات

من 05 إلى 08 سنوات

من 09 إلى 12 سنة

من 13 إلى 16 سنة

من 17 إلى 20 سنة

من 21 إلى 24 سنة

48- ما هو عمر أصغرهم؟

من سنة إلى 04 سنوات

من 05 إلى 08 سنوات

من 09 إلى 12 سنة

من 13 إلى 16 سنة

من 17 إلى 20 سنة

من 21 إلى 24 سنة

لا

49- هل ترين أن ساعات العمل تتلاءم مع عمرهم؟ نعم

50- أين تركيبيهم أثناء غيابك عن المنزل؟

أهلك

أهل الزوج

المريية

دار الحضانة

المدرسة

أخرى تذكر...

51- من يقوم بإيصالهم إلى مكان بقائهم إلى حين عودتك من العمل؟

أنت

الزوج

بالتناوب

أخرى تذكر...

52- ما هو مقياس اختيار دار الحضانة في رأيك؟

قربها من المسكن الأسري

إنخفاض التكلفة

كفاءة المربين

السمعة الحسنة

كل الإحتمالات السابقة

أخرى تذكر...

53- في رأيك هل هذه البدائل كافية لتربية أبناءك تربية سليمة؟

نعم لا

54- إذا كان الجواب لا لماذا؟

الخوف عليهم من الفساد الخلقي

الخوف عليهم من التعرض لحوادث

هذه البدائل لا تعوض غيابك

عدم تلقينهم للتربية والرعاية اللازمة

كل الإحتمالات السابقة

أخرى تذكر...

لا 55- عندما تكونين في مكان العمل هل تحسین بالقلق عليهم؟ نعم

لا 56- هل سبق وأن تعرض أحدهم لمشاكل بسبب غيابك عنهم؟ نعم

57- إذا كان الجواب نعم ماهي؟

اضطرابات نفسية

تأخر أو تسرب دراسي

مشاكل مع الجيران

حادث

أخرى تذكر...

58- هل ترين أن الوقت الذي تقضينه معهم بعد العودة من العمل يعرضهم عن غيابك طول

اليوم؟

نعم لا

59- إذا كان الجواب لا لماذا؟

ضيق الوقت

تراكم الأعمال المنزلية

التعب

الأبناء بحاجة إلى رعاية أكثر

أخرى تذكر...

لا 60- هل طلب منك زوجك التوقف عن العمل بعد أن رزقت بأولاد؟ نعم

61- إذا كان الجواب نعم ماهو موقفك أنت من ذلك؟

الموافقة

الموافقة إلى حد ما

المعارضة

62- هل يساعدك زوجك أحيانا في رعايتهم أثناء غيابك عنهم؟ نعم لا

63- إذا كان الجواب نعم ماذا يفعل؟

مراجعة دروسهم

إعداد الطعام

مراعاتهم عند المرض

الإهتمام بمظهرهم

أخرى تذكر...

64- إذا كان الجواب لا لماذا؟

ليس لديه الوقت الكافي لذلك

لا يتقبل الفكرة

أنت من ترفض مساعدته

أخرى تذكر...

65- هل سبق وأن اتبعت أو تتبعين إحدى وسائل منع الحمل؟ نعم لا

66- هل تنوين الإنجاب مستقبلا؟ نعم لا

67- إذا كان الجواب نعم متى ذلك؟

بعد سنة

بعد سنتين

من ثلاثة إلى خمسة سنوات

أكثر من خمسة سنوات

68- إذا كان الجواب لا لماذا ؟

- لأسباب أسرية
- لأسباب صحية
- لعدم قدرتك على التوفيق بين العمل وتربية الأبناء
- أخرى تذكر...

69- هل ترين أنك مقصرة في حق أبنائك؟ نعم لا

70- إذا كان الجواب نعم في ما أنت مقصرة في رأيك؟

- مراجعة دروسهم
- الإهتمام بمظهرهم
- الرعاية عند مرضهم
- تحضير الأكل الصحي لهم
- كل الإحتمالات السابقة
- أخرى تذكر...

71- بحكم عملك هل عودت أبنائك على القيام ببعض الأعمال بمفردهم؟ نعم لا

72- إذا كان الجواب نعم ماهي هذه الأعمال؟

- كتابة واجباتهم المدرسية
- المساعدة ببعض الأعمال المنزلية
- الإستحمام بمفردهم
- تثبيت الأزرار وخياطة الملابس
- الإهتمام بكل الإحتمالات السابقة
- الإخوة الصغار
- أخرى تذكر...

73- في رأيك هل أدى عملك الخارجي إلى التأثير على استقرار أبنائك؟ نعم لا

خامسا: بيانات حول مدى تأثير عمل المرأة على تقسيم الأدوار داخل الأسرة

74- هل تحسين بالإرهاق والتوتر نتيجة قيامك بدورين في آن واحد؟ نعم لا

75- إذا كان الجواب نعم متى يكون ذلك؟

مرة واحدة في الأسبوع

عدة مرات في الأسبوع؟

مرة واحدة في الشهر؟

عدة مرات في الشهر

في كل الأوقات

أخرى تذكر...

76- هل تحسين بالإستغلال المزدوج؟ نعم لا

77- إذا كان الجواب نعم متى يكون ذلك؟

دائما

في بعض الأحيان

عندما تتراكم الأعمال المنزلية

عند قيامك بجهد إضافي

أخرى تذكر...

78- عندما تكونين بحاجة إلى مزيد من الوقت ماذا تفعلين؟

تنقصين من وقت نومك

تستعينين بشخص لمساعدتك

تتوقفين عن العمل لفترة

التحمل والإستمرار في أداء الدورين

أخرى تذكر...

79- في رأيك هل امتلاك الأجهزة الكهربائية يساعد المرأة العاملة على القيام بدورها المزدوج؟

نعم لا

80- ماهي الأجهزة التي تمتلكينها؟

غسالة ملابس

غسالة أواني

مسخن الأغذية

طبخة أو فرن كهربائي

مكنسة كهربائية

أخرى تذكر...

81- هل تربين أن خروجك إلى العمل أدى إلى قيامك بوظائف أخرى ليست من اختصاصك؟

نعم لا

82- هل تربين أن خروجك إلى العمل أدى إلى قيام زوجك بوظائف أخرى ليست من اختصاصه؟

نعم لا

83- هل تربين أن خروجك إلى العمل أدى إلى قيام أولادك بوظائف أخرى ليست من اختصاصهم؟

نعم لا

84- بسبب خروجك للعمل ماهي الواجبات التي تقصرين فيها؟

الواجبات الأسرية الواجبات المهنية

85- هل أثر خروجك إلى العمل على تقسيم الأدوار داخل الأسرة؟ نعم لا

سادسا: بيانات حول مدى حدوث خلافات داخل الأسرة

86- ماهي طبيعة العلاقة القائمة بينك وبين زوجك؟

علاقة محبة وود واحترام متبادل

علاقة عادية لا تخرج عن الإشتراك في تحمل المسؤولية

علاقة يسودها الخلاف والشقاق المستمر

أخرى تذكر...

87- إذا كانت علاقة خلاف هل ذلك بسبب؟

طريقة المساهمة في نفقات الأسرة

تخصيصك جزءا من راتبك لأهلك

رغبة الزوج في استلام كامل راتبك

اختلاطك بزملاء العمل

تفرد الزوج في اتخاذ القرارات داخل الأسرة

إهمالك للأولاد

إهمالك لبعض الواجبات الأسرية

أخرى تذكر...

88- هل يلي لك زوجك رغباتك؟ نعم لا

89- إذا كان الجواب لا كيف يكون رد فعلك؟

السكوت

المشاجرة

الخصام

90- هل تشاركون في اتخاذ القرارات داخل الأسرة؟ نعم لا

91- إذا كان الجواب لا لماذا؟

تسلط الزوج

إحتقار رأيك لأنك امرأة

لا يعطي أهمية لرأيك

أخرى تذكر...

92- في رأيك ماهي الطرق التي تمنع حدوث المشاكل الأسرية وتخفف من حدتها؟

- مكوث المرأة بالبيت
- الإحترام المتبادل بين الزوجين
- إلترام كل طرف بأداء واجباته نحو الآخر
- المعاملة الحسنة
- الحوار الأسري البناء
- مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية
- كل الإحتمالات السابقة

أخرى تذكر...

93- هل تؤثر هذه الخلافات على الإستقرار الأسري؟ نعم لا

94- في رأيك ما هي العوامل المساعدة على الإستقرار الأسري؟

- مكوث المرأة بالبيت
- خروجها للعمل لكن مع توفر جملة من الشروط
- الحوار الأسري البناء
- التعاون الوظيفي بين الزوجين
- كل الإحتمالات السابقة

أخرى تذكر...

95- هل تحسين بالإستقرار في حياتك الأسرية؟ نعم لا

96- إذا كان الجواب لا لماذا؟

- العمل الخارجي يجعلك متوترة
- وجود خلافات مستمرة بينك وبين زوجك

عدم توفر شروط الحياة المستقرة

ليست هذه هي الحياة التي كنت تتمنيها قبل الزواج

أخرى تذكر...

97- في رأيك ماهي العوامل المشجعة على عمل المرأة؟

تقاسم مسؤولية المنزل ورعاية الأبناء بين الزوجين

وضع قوانين تحمي المرأة العاملة وتسمح بترقيتها إلى مواقع اتخاذ القرار

العمل بنظام الدوام النصفى للمرأة

توفير دور الحضانه ورياض الأطفال

توفير مطاعم ووجبات جاهزة بأسعار معقولة

تنازل الأزواج عن أنماط الحياة التقليدية

كل الإحتمالات السابقة

أخرى تذكر...

98- ومن جهة أخرى ماهي الصعوبات التي تواجهها المرأة العاملة؟

التعب والإرهاق العصبي المستمر نتيجة ازدواجية الدور

صعوبة التوفيق بين الدورين

الإحساس بالذنب والتقصير في حق الأولاد

عدم توفر بدائل مساعدة

ضيق الوقت وتراكم الأعمال

عدم تفهم الزوج للدور المزدوج

كل الإحتمالات السابقة

أخرى تذكر...

99- هل لديك بعض الإضافات أو الإقتراحات؟ ...

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العقيد الحاج لخضر

كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية

رقم الإستمارة:

التاريخ:

إستمارة بحث موجهة للزوج

عمل المرأة وأثره على الإستقرار الأسري
في المجتمع الجزائري

دراسة ميدانية ببلدية الشمرة- باتنة -

مذكرة مكملة لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع العائلي

تحت إشراف الأستاذ

الدكتور/حفاظ الطاهر

من إعداد الطالبة

مكالك ليلى

هذه المعلومات سرية ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي

السنة الجامعية: 2016/2017

أولاً: البيانات الشخصية للمبحوث

01-السن

- من 20 إلى 25 سنة
- من 26 إلى 31 سنة
- من 32 إلى 37 سنة
- من 38 إلى 43 سنة
- من 44 إلى 49 سنة
- من 50 إلى 55 سنة
- من 56 إلى 61 سنة

02-المستوى التعليمي

- أمي
- مدرسة قرآنية
- إبتدائي
- متوسط
- ثانوي
- جامعي

03-الوظيفة:

- عامل مهني
- عامل يومي
- موظف
- أعمال حرة
- بطال

إطار

أخرى تذكر...

04-كيف تحصلت على هذا العمل؟

إجراء مسابقة

وساطة

تكوين ملف

توظيف مباشر

05-هل يتناسب عملك مع مؤهلاتك؟ نعم لا

06-الأجر:

07-كم تتقاضى شهريا؟

أقل من 20000.00 دج

من 20000.00 دج إلى 30000.00 دج

من 30000.00 دج إلى 40000.00 دج

من 40000.00 دج إلى 50000.00 دج

أكثر من 50000.00 دج

08-في رأيك هل هذا الأجر كاف لتلبية حاجيات الأسرة؟ نعم لا

09-إذا كان الجواب لا لماذا؟

قلة الأجر

غلاء المعيشة

كثرة متطلبات الأسرة

أخرى تذكر...

ثانيا: بيانات حول مدى تأثير عمل المرأة على استقرارها

10- ماهي الأسباب التي دفعت زوجتك للخروج إلى العمل؟

- الحاجة المادية
- الرغبة في تحقيق الإستقلال المادي
- تحقيق المكانة الاجتماعية
- تحقيق إشباعات نفسية
- تحسين المستوى المعيشي للأسرة
- المستوى التعليمي العالي الذي تحصلت عليه
- أخرى تذكر...

11- كيف تجد مواقيت عملها؟

- طويلة
- مناسبة
- قصيرة

12- هل تسمح لك وظيفتك بوقت فراغ؟ نعم لا

13- إذا كان الجواب نعم في ما تستغل هذا الوقت؟

- القيام ببعض الأعمال المنزلية العالقة
- زيارة الأقارب
- زيارة بعض الأماكن للترفيه
- مراجعة دروس الأبناء
- الخروج للتسوق
- المكوث بالمنزل للراحة
- أخرى تذكر...

14- إذا كان الجواب لا هل ترى أنها تقضي كل وقتها في العمل ولا يكفيها الوقت المتبقي للقيام

بواجباتها المنزلية على أكمل وجه؟ نعم لا

15- إذا كان الجواب نعم ماذا تفعل للقيام بهذه الأعمال؟

تسهر

تستعين بإحدى الصديقات

تستعين بالأهل

تستعين بك

تقوم ببعضها وتترك البعض الآخر إلى وقت الفراغ

أخرى تذكر...

16- كيف ترى الإجازات والعطل المنوحة لزوجتك في مكان عملها مقارنة مع واجباتها الأسرية؟

كافية

نوعا ما

غير كافية

17- إذا كانت غير كافية هل قدمت طلب عطلة إيداع إلى جهة العمل؟ نعم لا

18- هل تساهم زوجتك في نفقات الأسرة؟ نعم لا

19- إذا كان الجواب نعم هل ذلك يكون؟

بإرادتها

بأمر منك

بسبب الحاجة

أخرى تذكر...

20- إذا كنت أنت من يطلب منها المساهمة ما هو موقفها من ذلك؟

الموافقة التامة

الموافقة إلى حد ما

المعارضة

21- حدد نوع المصاريف التي تساهم فيها زوجتك؟

مصاريف الأكل والشرب واللباس

مصاريف الأبناء

المساهمة في بناء المسكن الأسري

المساهمة في تأثيث المنزل

مساعدة الأهل

أخرى تذكر...

22- في رأيك هل هذا الأجر كاف لتلبية مصاريف الأسرة؟ نعم لا

23- إذا كان الجواب لا لماذا؟

قلة المبلغ

غلاء المعيشة

الجهد المبذول أكبر من الأجر

كثرة متطلبات الأسرة

كل الإحتمالات السابقة

أخرى تذكر...

24- هل يكفي راتب زوجتك لتوفير مبلغ من المال؟ نعم لا

25- إذا كان الجواب نعم فيما تنفقه؟

شراء بعض الكماليات

استغلاله بغرض الترفيه والتنزه

مساعدة أهلها

شراء سيارة

إدخاره في البنك

أخرى تذكر...

 لا

26- هل ترى أن زوجتك تحس بالتقصير في حق نفسها بسبب العمل؟ نعم

27- إذا كان الجواب نعم فيما هي مقصرة في رأيك؟

الإهتمام بمظهرها

الإهتمام بصحتها

ممارسة هواياتها الخاصة

زيارة الأهل والأصدقاء

الخروج للتسوق أو الترفيه

الجلوس بالمنزل للراحة

كل الإحتمالات السابقة

أخرى تذكر...

 لا

28- في حالة تحسن المستوى المعيشي للأسرة هل تطلب منها التوقف عن العمل؟ نعم

29- في حالة الإجابة ب لماذا؟

بسبب الرغبة في زيادة دخل الأسرة

بسبب حاجتها إلى دخلها

بسبب رغبتها في تحقيق الذات

بسبب رغبتها في تحقيق المكانة الاجتماعية

للتأمين على ظروف الحياة

للقضاء على وقت الفراغ

أخرى تذكر...

30- في رأيك هل أدى عمل زوجتك خارج المنزل إلى التأثير على استقرارها الأسري؟ نعم لا

ثالثاً: بيانات حول مدى تأثير عمل المرأة على استقرار الزوج

31- ما هو موقفك تجاه عمل زوجتك؟

موافق

موافق إلى حد ما

معارض

32- إذا كنت معارض هل ذلك بسبب؟

إهمال الأولاد

إهمال حقوقك كزوج

إهمال شؤون البيت

عملها ينعكس سلباً عليها

أخرى تذكر...

33- هل تساهم أنت في مصاريف الأسرة؟ نعم لا

34- إذا كان الجواب لا لماذا؟

لا تعمل

تساعد أهلك

تدخره

تنفقه في مجالات أخرى

أخرى تذكر...

35- هل تساعد زوجتك في القيام ببعض الأعمال المنزلية؟ نعم لا

36- إذا كان الجواب نعم ماذا تفعل؟

تغسل الأواني

- تغسل الملابس
- تنظف المنزل
- تحضر الطعام
- أخرى تذكر...

37- إذا كان الجواب لا لماذا؟

- ليس لديك وقت لذلك
- لا تتقبل الفكرة
- زوجتك هي من ترفض مساعدتك
- أخرى تذكر...

38- هل ترى أن عمل زوجتك أدى إلى تقصيرها في حقك كزوج؟ نعم لا

39- إذا كان الجواب نعم في ما هي مقصرة؟

- تحضير الطعام الذي تحبه
- تبادل أطراف الحديث معك
- الخروج معك للتنزه
- إعطاءك حقوقك كزوج
- الإعتناء بك عند المرض
- كل الإحتمالات السابقة
- أخرى تذكر...

40- في رأيك هل أثر ذلك على استقرارك الأسري؟ نعم لا

رابعا: بيانات حول مدى تأثير عمل المرأة على الأبناء

41- هل ترى أن ساعات عمل زوجتك تتلاءم مع عمرهم؟ نعم لا

42- من يعتني بالأبناء أثناء غياب زوجتك عن المنزل؟

- أهلها
- أهلك
- المربية
- دار الحضانه
- المدرسة
- أخرى تذكر...

43- من يقوم بإيصالهم إلى مكان بقاءهم إلى حين عودتها من العمل؟

- أنت
- الزوجة
- بالتناوب
- أخرى تذكر...

44- ماهو مقياس اختيار دار الحضانه في رأيك؟

- قربها من المسكن الأسري
- إنخفاض التكلفة
- كفاءة المربين
- السمعة الحسنه
- كل الإحتمالات السابقه
- أخرى تذكر...

45- في رأيك هل هذه البدائل كافيه لتربية أبنائك تربية سليمة؟ نعم لا

46- إذا كان الجواب ب لا لماذا؟

- الخوف عليهم من الفساد الخلقي
- الخوف عليهم من التعرض للحوادث

هذه البدائل لا تعوض غياب الأم

عدم تلقيهم للتربية والرعاية اللازمة

كل الإحتمالات السابقة

أخرى تذكر...

لا هل تحس زوجتك بالقلق على الأبناء عندما تكون في مكان العمل؟ نعم

47- هل سبق وأن تعرض أحدهم لمشاكل بسبب غيابها عنهم طول اليوم؟

48- إذا كان الجواب نعم ماهي؟

اضطرابات نفسية

تأخر أو تسرب دراسي

مشاكل مع الجيران

حادث

أخرى تذكر...

49- هل ترى أن الوقت الذي تقضيه زوجتك معهم بعد العودة من العمل يعوضهم عن غيابها طول

اليوم؟ نعم لا

50- إذا كان الجواب لا لماذا؟

ضيق الوقت

تراكم الأعمال المنزلية

التعب

الأبناء بحاجة لرعاية أكثر

أخرى تذكر...

51- هل طلبت من زوجتك التوقف عن العمل بعد أن رزقت بأولاد؟ نعم لا

52- إذا كان الجواب نعم ماهو موقفها من ذلك؟

الموافقة

الموافقة إلى حد ما

المعارضة

53- هل تساعد زوجتك أحيانا في رعايتهم أثناء غيابها عنهم؟ نعم لا

54- إذا كان الجواب نعم ماذا يفعل؟

مراجعة دروسهم

إعداد الطعام

مراعاتهم عند المرض

الإهتمام بمظهرهم

أخرى تذكر...

55- إذا كان الجواب لا لماذا؟

ليس لديك الوقت الكافي لذلك

لا تتقبل الفكرة

زوجتك ترفض مساعدتك

أخرى تذكر...

56- هل سبق وأن اتبعت زوجتك أو تتبع إحدى وسائل منع الحمل؟

57- هل تنوي أنت وزوجتك الإنجاب مستقبلا؟ نعم لا

58- إذا كان الجواب نعم متى ذلك؟

بعد سنة

بعد سنتين

من ثلاثة إلى خمسة سنوات

أكثر من خمسة سنوات

59- إذا كان الجواب لا لماذا ؟

- لأسباب أسرية
- لأسباب صحية
- لعدم قدرة زوجتك على التوفيق بين العمل وتربية الأبناء
- أخرى تذكر...

60- هل ترى أن زوجتك مقصرة في حق الأبناء؟ نعم لا

61- إذا كان الجواب نعم في ما هي مقصرة في رأيك؟

- مراجعة دروسهم
- الإهتمام بمظهرهم
- الرعاية عند مرضهم
- تحضير الأكل الصحي لهم
- كل الإحتمالات السابقة
- أخرى تذكر...

62- بحكم عمل زوجتك هل عودت الأبناء على القيام ببعض الأعمال بمفردهم؟ نعم لا

63- إذا كان الجواب نعم ما هي هذه الأعمال؟

- كتابة واجباتهم المدرسية
- المساعدة ببعض الأعمال المنزلية
- الإستحمام بمفردهم
- تثبيت الأزرار وخياطة الملابس
- الإهتمام بالإخوة الصغار
- كل الإحتمالات السابقة
- أخرى تذكر...

64- في رأيك هل أثر عمل زوجتك على استقرارهم؟ نعم لا

خامسا: بيانات حول مدى تأثير عمل المرأة على تقسيم الأدوار داخل الأسرة

65- هل ترى أن زوجتك تحس بالإرهاق والتوتر نتيجة قيامها بدورين في آن واحد؟ نعم لا

66- إذا كان الجواب نعم متى يكون ذلك؟

- مرة واحدة في الأسبوع
- عدة مرات في الأسبوع
- مرة واحدة في الشهر
- عدة مرات في الشهر
- في كل الأوقات

أخرى تذكر...

67- هل تحس زوجتك بالإستغلال المزدوج في رأيك؟ نعم لا

68- إذا كان الجواب نعم متى يكون ذلك؟

- دائما
- في بعض الأحيان
- عندما تتراكم الأعمال المنزلية
- عند قيامها بجهد إضافي

أخرى تذكر...

69- ماذا تفعل زوجتك عندما تكون بحاجة إلى مزيد من الوقت؟

- تنقص من وقت النوم
- تستعين بشخص للمساعدة
- تتوقف عن العمل لفترة
- تتحمل وتستمر في أداء الدورين

أخرى تذكر...

70- هل ترى أن خروج زوجتك إلى العمل أدى إلى قيامها بوظائف أخرى ليست من اختصاصها؟

نعم لا

71- هل ترى أن خروج زوجتك إلى العمل أدى إلى قيامك بوظائف أخرى ليست من اختصاصك؟

نعم لا

72- هل ترى أن خروج زوجتك إلى العمل أدى إلى قيام الأبناء بوظائف أخرى ليست من

اختصاصهم؟

نعم لا

73- في رأيك ما هي الواجبات التي تقصر فيها زوجتك بسبب عملها؟

الواجبات الأسرية الواجبات المهنية

74- في رأيك هل أثر خروج زوجتك إلى العمل على تقسيم الأدوار داخل الأسرة؟ نعم لا

سادسا: بيانات حول مدى وقوع خلافات داخل الأسرة

75- ماهي طبيعة العلاقة القائمة بينك وبين زوجتك؟

علاقة محبة وود واحترام متبادل

علاقة عادية لا تخرج عن إطار الإشتراك في تحمل المسؤولية

علاقة يسودها الخلاف والشقاق المستمر

أخرى تذكر...

76- إذا كانت علاقة خلاف هل ذلك بسبب؟

طريقة مساهمة زوجتك في نفقات الأسرة

زوجتك تخصص جزءا من راتبها لأهلها

رغبتك أنت في استلام كامل راتبها

اختلاط زوجتك بزملاء العمل

تفردك في اتخاذ القرارات داخل الأسرة

إهمالها للأولاد

إهمالها لبعض الواجبات الأسرية

أخرى تذكر...

77- هل تلبى رغبات زوجتك؟ نعم لا

78- إذا كان الجواب إطلاقاً كيف يكون رد فعلها؟

السكوت

المشاجرة

الخصام

79- هل تشارك زوجتك في اتخاذ القرارات داخل الأسرة؟ نعم لا

80- إذا كان الجواب لا لماذا؟

تسلطك كزوج

احتقار رأيها لأنها امرأة

لا تعطي أهمية لرأيها

أخرى تذكر...

81- في رأيك ماهي الطرق التي تمنع حدوث المشاكل الأسرية وتخفف من حدتها؟

مكوث المرأة بالبيت

الإحترام المتبادل بينكما

إلتزام كل طرف بأداء واجباته نحو الآخر

المعاملة الحسنة

الحوار الأسري البناء

مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية

كل الإحتمالات السابقة

أخرى تذكر...

82- هل تؤثر هذه الخلافات على الإستقرار الأسري؟ نعم لا

83- في رأيك ما هي العوامل المساعدة على الإستقرار الأسري؟

مكوث المرأة بالبيت

خروجها للعمل لكن مع توفر جملة من الشروط

الحوار الأسري البناء

التعاون الوظيفي بين الزوجين

كل الإحتمالات السابقة

أخرى تذكر...

84- هل تحس زوجتك بالإستقرار في حياتها الأسرية؟ نعم لا

85- إذا كان الجواب لا لماذا؟

العمل الخارجي يجعلها متوترة

وجود خلافات مستمرة بينك وبينها

عدم توفر شروط الحياة المستقرة

ليست هذه هي الحياة التي كانت تتمناها قبل الزواج

أخرى تذكر...

86- في رأيك ما هي العوامل المشجعة لعمل المرأة؟

تقاسم مسؤولية المنزل ورعاية الأبناء بين الزوجين

وضع قوانين تحمي المرأة العاملة وتسمح بتربيتها إلى مواقع اتخاذ القرار

العمل بنظام الدوام النصفى للمرأة

توفير دور الحضانه ورياض الأطفال

- توفير مطاعم ووجبات جاهزة بأسعار معقولة
- تنازل الأزواج عن أنماط الحياة التقليدية
- كل الإحتمالات السابقة
- أخرى تذكر...

87-ومن جهة أخرى ماهي الصعوبات التي تواجهها المرأة العاملة؟

- التعب والإرهاق العصبي المستمر نتيجة ازدواجية الدور
- صعوبة التوفيق بين الدورين
- الإحساس بالذنب والتقصير في حق الأولاد
- عدم توفر بدائل مساعدة
- ضيق الوقت وتراكم الأعمال
- عدم تفهم الزوج للدور المزدوج
- كل الإحتمالات السابقة
- أخرى تذكر...

88-هل لديك بعض الإضافات أو الإقتراحات؟